جامعة الجزائر

معهد العلوم السياسية والاعلامية

التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 — 1980.

مذكرة تقدم بها الطالب:

عامر رخيلة

تحت اشراف الدكتور:

جمال علي محي الدين

اعضاء لجنة المناقشة :

1- د .... رئيسا

2 - د .... مقررا

3- د .... عضوا

4- د .... عضوا

5 - د .... عضوا

جوان 1983.

شكر وتقدير

=============

أقدم شكري وتقديري لأستاذي المشرف " د جابلي محل العين" على ما أسداه لي من نصائح وتوجيهات ساعدتني على انجاز هذه الرسالة .

كما أتوجه بشكري لكل الاخوة المناضلين والمسؤولين الذين لم يبخلوا علي بمعلوماتهم وأرائهم التي أنارت لي طريق البحث .

الاهداء

الى ارواح أولئك الشهداء والمناضلين الذين
علمونا حب الوطن والحرية .
والى كل الذين يناضلون اليوم من أجل
بناء مجتمع العدالة والمساواة وفاء
لأرواح شهداء الثورة التحريرية .

المقدمة المنهجية للبحث

اولا : بواعث اختيار الموضوع:

جاء اختياري لموضوع: ((التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني من 1962 الى 1980)) بعد تردد طويل بين عدة مواضيع شدتني اليها بدرجات متفاوتة، ولأسباب موضوعية وذاتية ،كان هذا الموضوع يشدني اليه اكثر من غيره من المواضيع التي كنت مترددا بينها ، حتى استقر رأيي في النهاية على موضوع" الحزب" ومرجع ذلك للأسباب الموضوعية التالية :

ـ لم يحض موضوع حزب جبهة التحرير الوطني من طرف الباحثين والكتاب خاصة بالعربية بدراسة وافية ، حيث لم تتجاوز المعالجات التي تناولت الموضوع ـ في حدود علمي ـ التطرق للحزب (ج . ت.و.) ضمن دراسة التجربة الاقتصادية أو السياسية في الجزائر المستقلة، ولم يفرد الجانب التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني بدراسة كاملة ، خاصة منذ مؤتمره الأخير (1979) .

واذا كانت هناك بعض الدراسات ـ بالفرنسية ـ قد تناولت موضوع حزب جبهة التحرير الوطني ، فهي لم تتجاوز الوصف التاريخي لتطور جبهة التحرير الوطني دون الغوص في أعماق ذلك التطور ،ودراسة خصوصياته والظروف السياسية العامة التي أعاقت التطور الطبيعي للجبهة ، بعد الشروع في تحويلها الى حزب سياسي سنة1962 .

ـ ضرورة التعرف على التنظيم الحزبي الرسمي في بلادنا ، والتعريف به لدى الدارسين والمهتمين بالدراسات السياسية والحزبية .

ـ محاولة معرفة الخلفيات التي ادت الى تضاؤل (غياب) دور الحزب في مرحلة والانبعاث القوي في مرحلة أخرى منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها .

ـ ان المتتبع للحياة السياسية في الجزائر يلاحظ ان حزب جبهة التحرير قد اصبح منذ مؤتمره الأخير (جانفي 1979) يحتل دورا قياديا في الحياة السياسية للمجتمع ، وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ـ عرفت هياكل وهيئات حزب جبهة التحرير الوطني منذ 1979 تطورا ملحوظا في سيرها وهو مايستوجب معرفة البنية التنظيمية لحزب جبهة التحرير ودراسة طبيعتها وقواعد سيرها خاصة وأن موضوع " الحزب" قد اصبح اليوم ، اكثر من أي وقت مضى ، محل اهتمام من قبل مختلف القوى السياسية والاجتماعية في بلادنا . . .

ـ وأخيرا فان الطالب الجامعي اليوم مازال يعتمد في دراسته للتنظيم الحزبي في بلادنا على ماتتوفر مكتبات معاهدنا من كتب لكتاب أجانب ، ان لم يكونوا مغرضين ، فهم منحازون لهذا الاتجاه أوذاك عند تناولهم لما عاشته جبهة التحرير الوطني من تناقضات خلال السنوات الأولى للاستقلال خاصة . وهو مايستوجب منا المساهمة المتواضعة في التعريف بمسيرة حزب جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع الاستقلال ، بعيدا عن الانحياز لهذا الطرف اوذاك من اطراف الصراع السياسي الذي عاشته جبهة التحرير .

الى جانب تلك العوامل هناك عوامل ذاتية جعلتني اسير قدما في اختياري لهذا الموضوع وهو مايمكن تلخيصه فيما يلي :

ـ من خلال احتكاكي اليومي بحزب جبهة التحرير الوطني على المستويين المركزي والقاعدي

ـ باعتباري احد اطاراته ونظرا لما لاحظته من ضعف حين وقوة حين آخر في تواجد الحزب وسير هياكله وهيئاته ، تكونت لدي رغبة في البحث عن اسباب ذلك .

ـ نتيجة احتكاكي ببعض الفئات المهنية وطلبة الجامعة لاحظت أن هناك جهلا يكاد يكون تاما بتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني .

ـ رغبتي في الاسهام ـ المتواضع ـ في سد الفراغ الذي تعانيه المكتبة الجزائرية بصفة عامة ، والمكتبة الجامعية بصفة خاصة فيما يتصل بالتنظيم الحزبي في بلادنا .

ثانيا : المنهج المعتمد في دراسة موضوع البحث: ان طبيعة الموضوع وجوانب تناوله في هذا البحث ، استوجبت منا ضرورة اتباع منهج تاريخي وصفي من ناحية، وتاريخي تحليلي من ناحية أخرى ، وذلك للأسباب التالية :

- ان موضوع بحثنا يكتسي طابعا تاريخيا ، فحزب جبهة التحرير الوطني قبل أن يكون حزبا سياسيا ، فهو حركة تاريخية نشأت وظهرت في خضم الصراع الذي كان الشعب الجزائري يعيشه مع الاستعمار الاستيطاني .

- تستلزم منا دراسة التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني اعتماد الوصف التاريخي والتحليلي للمراحل التي مرت بها الجبهة من جبهة الى حزب سياسي، في مرحلتين مختلفتين من حيث: اسلوب العمل ، وطبيعة الأهداف، وشكل التنظيم ، ومستلزمات المرحلة وادواتها النضالية .

- كما ان اختيار المنهج التاريخي التحليلي يمكنني من المحافظة على حيوية الموضوع والربط بين اجزاءه ، باعتبار ان معالجتي له ستكون من الجانبين السياسي والتنظيمي بشكل متكامل ومتناسق .

ان تبريرنا لاختيارنا للمنهج التاريخي التحليلي - الوصفي ، يجد دالته في أن طبيعة البحث والمشكلات التي اردنا بحثها والاشكالية التي أردنا فكها ، هي التي حددت لنا هذا النوع من المناهج دون غيره، وهو ماسيتضح لنا من التساؤلات التي ينطلق منها بحثنا هذا ، والتي يمكننا حصرها في التساؤلات التالية :

- ان الدارس لتاريخ الجزائر الحديث (قبل الفاتح نوفمبر 1954) يلاحظ تلك التعددية التي عاشتها الحركة الوطنية بتعدد حركاتها واحزابها ، فكيف كان ظهور جبهة التحرير الوطني (المفاجيء) عاملا لالغاء تمايز وتناقضات اطراف الحركة الوطنية وجمعها في جبهة واحدة تحرص على وحدة التنظيم دون وحدة الفكر ؟

ـ عرفت عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي الكثير من المعوقات وال... طبيعتها ؟ وما اثر الصراعات السياسية التي عرفتها الجبهة غداة استرجاع الاستقلال ع... طبيعة حزب جبهة التحرير منذ 1962 ؟

ـ يستخلص الدارس للظروف والصراعات التي مرت بها الجزائر منذ 1962 أن جبهة التحرير الوطني كانت تتأثر بتلك الصراعات اكثر مما تؤثر فيها ، فما هي خلفيات ذلك وأسبابه ؟

ـ كان للانهيار القوي لحزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر 1979 انعكاسا كبيرا ان لم نقل جذريا على اشكال التسيير والتخطيط وصنع القرار السياسي واتخاذه في الجزائر فماسر ذلك وما هي خلفياته ؟

هذه جملة من التساؤلات التي سنحاول من خلال تناولنا للبحث من جانبين سياسي وتنظيمي ، البحث عن اجابة لها ، وقد اعتمدنا لذلك أدوات البحث التالية :

ـ دراسة وتحليل الوثائق : قمنا بتفحص ودراسة وتحليل مواثيق الثورة والوثائق الرسمية التي توفرت لدينا ، والتي تتناول موضوع الحزب ، وقد حاولنا ان تكون دراستنا لهذه الوثائق دراسة تحليلية نقدية مع المقارنة بين مختلف المواثيق فيما يتصل بتناولها للحزب .

وبفضل تحليلنا لمحتويات هذه المواثيق والوثائق تمكنا من تحديد التطور التنظيمي والسياسي للحزب .

وقد حرصنا في تحليلنا لهذه الوثائق والمواثيق على معرفة الظروف السياسية ظروف المرحلة ـ التي تم وضع هذا الميثاق اوذاك فيها . والوضع الذي كان عليه الحزب في كل مرحلة .

ـ المقابلات الشخصية : راعينا في اجرائها الشروط التالية :

1ـ الحرص على كسب ثقة الذين قابلناهم ، لكون ثقة المجيب من أوكد الشروط بالنسبة للباحث .

واذا كنا قد استطعنا ان نجري مقابلات مع العديد من الشخصيات التي كان لها شأن في مختلف المراحل التي مرت بها جبهة التحرير من 1954 الى يومنا ، فان تلك المقابلات

قدتمت مع شخصيات انسحبت من الحياة السياسية و ابعدت في مرحلة من المراحل وأعيد لها الاعتبار بعد مؤتمر 1979 . وشخصيات ظلت منذ استرجاع الاستقلال وهي في جهاز السلطة سواء في الحزب أو في الدولة .

2 ـ حرصنا على ان نأخذ عينات مختلفة من الشخصيات والمناضلين الحزبيين العاديين الذين عاشوا في هياكل الحزب منذ استرجاع الاستقلال ، وذلك قصد التنوع واعطاء موضوع بحثنا طابعه الميداني الى جانب الطابع النظري .

ولعل مانسجله بشأن المقابلات انها تميزت بطابع المباشرة وذلك بجعل السؤال محددا بشكل يجعل المجيب يجيب اجابة محددة بعيدا عن الاجابات العمومية التي قد لا توصل السائل الى مبتغاه من السؤال . كما حرصنا على تفادي الأسئلة التي ـ ان قدمناها ـ تحرج المجيب ،،، وتجعله يتحفظ في الاجابة عن بقية الاسئلة ، وتفاديا لذلك فقد اخترنا هذا النوع من الاسئلة الى نهاية كل لقاء ، بعد ان يكون المجيب ذاته يسأل ان كانت هناك اسئلة أخرى ، وهذا ماوقع لنا مع كثير من الذين قابلناهم .

وبشأن اللقاءات أو المقابلات الشخصية نشير الى مايلي :

ـ لم نعتمد اسئلة (استبيان) معينة ومحددة ، فقد كانت اسئلتنا تنطلق مع كل شخص نقابله من الموقع الذي كان يحتله أو هو يحتله اليوم في مختلف الهيئات الحزبية ، وهو مايجعل عملية وضع الاستبيان تستوجب تعدد انواعه وأشكاله ليكون الاستبيان بما يحمله من اسئلة يتماشى والمعلومات التي نريد الحصول عليها من هذا اوذاك من الذين قابلناهم .

ـ كان ... العديد من الذين تمت مقابلتنا لهم حريصين على ضرورة عدم الاشارة لأسمائهم ، لاعتبارات شخصية ، ووفاء منا ـ لالتزامنا أمامهم بذلك ، فاننا نكتفي بالاشارة اليهم في هوامش البحث وقد اخترنا لذلك صفة : المناضل . . . ، في حين ان الأخوة الذين لم يروا حرجا في الاشارة الى اسمائهم ومهامهم فاننا ذكرنا ذلك بكل وضوح في هوامش البحث ، مع تحديد تواريخ اللقاء .

- الملاحظة المباشرة : بفضل احتكاكي ومعايشتي اليومية لواقع الحزب وسير هياكله، فان الملاحظة المباشرة، بالاضافة الى كونها السبب الذاتي -كما عبرت عن ذلك عند تحديد البواعث الموضوعية والذاتية- في اختياري لهذا الموضوع دون غيره، فانها كانت من جملة الأدوات التي ساعدتني على فهم واقع الحزب وسير هياكله وهيئاته وتحديد أسباب الضعف والقوة فيه ، خاصة وأنني اكتب من خلال معايشتي اليومية لسير الهياكل الحزبية، في مجلة "المجاهد" اللسان المركزي للحزب، منذ مايزيد عن سنتين ناقدا لأسباب الضعف ومبرزا لجوانب القوة (الجوانب الايجابية) في سير الهياكل ومدى ملاءمتها لمتطلبات المرحلة ومكانة الحزب ودوره فيها .

والملاحظة المباشرة بالنسبة لموضوع بحثنا تمثل أهم اداة في تحليل ونقد بعض الجوانب التنظيمية والسياسية، من الداخل لا من الخارج ، وبدافع المعالجة وتأشير السلبيات لتفاديها مستقبلا ، وابراز الجوانب الايجابية لتدعيمها ، خاصة وأن حزب جبهة التحرير الوطني يستعد لعقد مؤتمره الخامس.

ثالثا : صعوبات البحث:

تعترض الطالب عادة صعوبات منهجية أو معلوماتية اثناء تحضير بحث جامعي ، خاصة اذا كان موضوع البحث يفتقر لدراسات سابقة تزود الباحث بقاعدة للانطلاق في بحثه والوصول الى النتائج المراد الوصول اليها .

فكيف يكون الحال اذن لباحث ينطلق في بحثه من بضعة مراجع تتناول موضوع بحثه بشكل عرضي ، اودعائي ، أونقدي يركز على السلبيات دون اظهار الايجابيات، الى غيرذلك، من الدراسات التي تتميز بالطابع الصحفي.

هذا ماوجدت نفسي أمامه عند الشروع في جمع مادة بحثي وترتيبها وتصنيفها ، اذا ما استثنيت من ذلك المواثيق وبعض الوثائق الرسمية . . . ولنا ان نتصور صعوبات البحث في هذه

الحالة ، خاصة اذا كان البحث يتعلق بدراسة حزب سياسي ، وقد تفرع لنا عن ضعف عدد المراجع ـ ان لم نقل انعدامها ـ صعوبات فرعية يمكننا حصرها فيمايلي :

1) المنطلقات النظرية : تحتل المسألة التنظيمية في الأحزاب السياسية الثورية اهتماما خاصا في الأدبيات الحزبية والممارسة الميدانية ، فهي ((عند لينين احد الشروط الأساسية للثورة ، وعند ماو تسي تونغ الجسر أو القارب الذي يصل بين ضفة المعرفة النظرية وضفة الممارسة ، وستالين يقرر أنه " بدون تنظيم (مكافح ثوري ، شجاع ، مجرب ، مرن) لا يمكن حتى التفكير بالقضاء على الامبريالية .)) (1)

واذا كان حزب جبهة التحرير الوطني يصنف ضمن الحركات الثورية والمعادية للامبريالية فان المحور التنظيمي ، بعد الاستقلال ، ظل يمثل نقطة ضعف واضحة ، وما الانحرافات والخلافات التي وقعت بعد الاستقلال الا نتيجة للضعف التنظيمي للحزب .

وقد كان من نتائج ضعف الجانب التنظيمي في حياة الحزب ، بالقياس إلى ما هو محدد ومرسوم في مختلف المواثيق والأدبيات ، أن خلق نوعا من الخلل وعدم التوازن بين الأداة (الحزب) وبين الغاية (الأهداف) .

ان حزب جبهة التحرير الوطني تبنى ايديولوجية تقدمية نابعة من المسيرة النضالية للشعب الجزائري الذي توج نضاله ضد الاستعمار ببروز جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية سياسية ثورية حمل الشعب الجزائري تحت رايتها السلاح لاسترجاع استقلاله ، هذه الحركة عرفت بنيتها التنظيمية خللا بعد تحقيق الهدف السياسي ، ولم تكن بعد ذلك ((بنيتها التنظيمية انعكاسا للالتزام العقائدي)) الذي رسمته في مواثيقها ، وبذلك فهي لم تنجح في تحقيق ((الاتصال المستمر بين النظرية والممارسة .)) (2)

---

(1) انظر : التركيب التحتي للثورة : وثيقة عن السلاح التنظيمي ، لينين ، ماوتسي تونغ ، هوشه منه ، ستالين ، جياب ، لوكاكش ، دار العودة بيروت : نشر بمبادرة من مؤسسة 14 اكتوبر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ عدن 1971 ص7

(2) نفس المصدر ص8

يتميز حزب جبهةالتحرير الوطني بالحرص على وحدة التنظيم دون ان يصاحب ذلك الحرص عملا فعليا لخلق وحدة فكرية بين مكوناته (اعضاءه) ، مما أدى الى ضعف في مستوى الانضباط وبروز مظاهر التكتلات والانقسامات التي تتنافى ووحدة التنظيم في الحزب الواحد ، اذان ((الحزب من حيث هو وحدة في الارادة لا تقبل وجود تكتلات انقسامية))(1).

وكان لتلك التكتلات والانقسامات ، في ظل ضعف التنظيم الحزبي ، نتائجها السلبية التي من ابرز مظاهرها : ضعف مايعرف بالتدرج الحزبي في ترقية المناضل ، عدم العودة الى القاعدة الحزبية ، او للهيئات الحزبية المعنية في حل مايطرح من صراعات او تناقضات بين القيادات على المستوى المركزي خاصة ، عدم الالتزام بمبادئ المركزية الديمقراطية التي تنص مختلف ادبيات الحزب على أهمية العمل بها .

وفي مقابل تلك النقائص لا نجد دراسات نظرية تزود المناضل بأدوات تنظيمية تمكنه من وعي دوره ، وتدفعه للحرص على الالتزام والانضباط الحزبي كعاملين أساسيين في حياة الحزب ومناضليه .

2- عدم توفر المصادر : الى جانب المعوقات النظرية ، مثلت المصادر والمراجع لقلتها ، عائقا كبيرا لي في الانجاز الجيد لهذا البحث ، اذ أخذ مني البحث عن المراجع وقتا طويلا ، اضافة الى مايمثله استغلال المراجع المحصل عليها من صعوبات لغوية وتحليلية لانجاز هذا البحث المتواضع .

---

(1) ستالين : أسس اللينينية حول مسائل اللينينية . الشركة اللبنانية للكتاب بيروت لبنان - بدون تاريخ - ص146 .

ثالثا : خطة البحث:

بعد تفكير طويل في مختلف جوانب بحثنا ، استقر بنا الرأي على أن نتناول بحثنا ، وفقا للخطة التالية :

مدخل : نتناول فيه في بضع صفحات المراحل التي قطعتها الحركة الوطنية الجزائرية ، قبل 1954 ، مع التركيز على معرفة الحركات والأحزاب السياسية التي ظهرت في تلك المرحلة . وذلك لنعطي لبحثنا منطلقاته وامتداداته التاريخية .

فصل تمهيدي :نتناول فيه بشيء من التفصيل جبهة التحرير الوطني في مرحلة التحرير وقد اخترنا له العنوان التالي : ((نشأة جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة التحريرية 1954 — 1962)) .وسنخصص هذا الفصل لمعرفة العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على ظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح نوفمبر 1954 ، والقوى الاجتماعية والسياسية المكونة للجبهة في هذه المرحلة .

كما سنركز في هذا الفصل على معرفة الأشكال التنظيمية لجبهة التحرير الوطني والتناقضات التي افرزتها الحرب بين مختلف التنظيمات التي تتشكل منها الجبهة . . .

ويعتبر الفصل التمهيدي هذا مهما بالنسبة لدراستنا ، اذ أنه بدونه لا يمكننا فهم الصراعات والتناقضات التي ظهرت بعد الاستقلال والتي لا زالت آثارها حتى اليوم عالقة بالحياة السياسية في بلادنا ،كما أن مسؤولي حزب جبهة التحرير الوطني يستمدون شرعية حزب جبهة التحرير من خلال مرحلة التحرير ،اكثر مما يستندونا في شرعيتها لمرحلة الاستقلال .

أما مرحلة 1962 — 1980 والتي هي اساس دراستنا فاننا ارتأينا تناولها من خلال قسمين نخصص القسم الأول لدراسة " انعكاسات الصراع على السلطة على التطور السياسي للحزب" ويحتوي هذا القسم على فصلين .

الفصل الأول نتناول فيه انعكاسات الصراع السياسي على بناء الحزب بناء حقيقيا ونبين

ذلك من خلال تناولنا للنقاط التالية : أزمة 1962 نتائجها وخلفياتها وآثارها على الصعيد السياسي وامتداداتها من 1962 الى 1965 ، ونشير في هذا الصدد الى ان تناولنا للخلافات السياسيه سنركز فيه على الجوانب التي كانت ذات صلة بالحزب ، ولا نزعم اننا نتناول مختلف جوانب الصراع السياسي في هذه المرحلة .

الفصل الثاني سنخصصه لتناول واقع الحزب في الحياة السياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين السلطة والحزب في المرحلة الممتدة من 1965 الى 1976 ، وقد اخترنا لهذا الفصل العنوان التالي : " موقع الحزب في الصراعات السياسية قبل اقرار الميثاق الوطني (19 جوان 1965 الى جوان 1976) .

وموقع الحزب نقصد به واقع الحزب ومدى مشاركته في الحياة السياسية ، وموقفه من التيارات السياسية التي انتعشت في هذه الفترة .

أما القسم الثاني فسنعالج فيه الجوانب التنظيمية في حزب جبهة التحرير الوطني وقد اخترنا لهذا القسم العنوان التالي : " تنظيم الحزب وعلاقاته بالدولة والمنظمات الوطنية".

وقد قسمنا هذا القسم الى فصلين ، الفصل الأول اخترنا له العنوان التالي : " تطور الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 — 1980 " ونعالج فيه البنية التنظيمية للحزب في المراحل التالية : مرحلة ماقبل مؤتمر 1964 ، مرحلة ماقبل 19 جوان 1965 وما بعده والمرحلة الأخيرة وهي مرحلة مابعد مؤتمر الحزب في جانفي 1979 .

أما الفصل الثاني فقد اخترنا له العنوان التالي : " طبيعة الحزب وعلاقاته بالدولة والمنظمات الوطنية " . وسنتناول في هذا الفصل طبيعة الحزب أهو جماهيري ام طلائعي ؟ وطبيعة تركيبه الاجتماعي ومحتواه البشري والثقافي ، كما سنتناول في هذا الفصل علاقة الحزب والدولة من خلال المواثيق التي لم تستقر على شكل معين من العلاقة ، وهو مايستحق الدراسة .

الخاتمة : نتناول فيها أهم الاستنتاجات والاقتراحات التي نرى ضرورتها لمعالجة جوانب الضعف التي نخلص لها في نهاية بحثنا .

الملاحق : سنذيل بحثنا بعدد من الملاحق الأساسية ، والتي نعتبرها بمثابة وثائق تاريخية .

مـدخـل تاريخي

ان أفضل سبيل لفهم جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية ـ سياسية، في مرحلة التحرير، ثم كحزب سياسي في مرحلة الاستقلال، هو أن نفهم وندرس حاضرنا في ضوء ماضينا النضالي .

واذا كان الاستعمار الاستيطاني الفرنسي قد سيطر على الجزائر طيلة قرن وثلث قرن ، فان اصرار الشعب الجزائري على مقاومة الوجود الاستعماري لفرنسا بالجزائر قد ترك للأجيال الجزائرية سجلا من البطولات والتضحيات الشعبية الخالدة .

ويمكننا تقسيم مراحل النضال الوطني منذ أن وطأت اقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر سنة 1830 الى ظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954، الى المراحل التالية :

ا) مرحلة المقاومة المسلحة : 1830 — 1900 .

ب) = = النضال السياسي في اطار الحكم الفرنسي : 1900—1926 .

ج) = = المواجهة السياسية المنظمة : 1926— 1954 .

ـ المرحلة الأولى : المقاومة المسلحة :

لم يكن غزو فرنسا للجزائر بالأمر السهل ، فقد ووجهت الحملة الاستعمارية بمقاومة شعبية عنيفة ، اذ كانت هناك عدة ثورات وانتفاضات ((وان كانت محدودة الأثر ولكنها في مجموعها تدل على ان الشعب الجزائري لم يستكن ولم يرضخ للاستعمار والاحتلال)) (1)

فاذا كانت الهيروقراطية التركية قد تراجعت أمام هجومات القوات الاستعمارية الغازية، فان الشعب الجزائري قد وجد نفسه أمام مسؤولياته في الدفاع عن أرضه . . وسرعان ما ظهرت قوى جزائرية منظمة أخذت زمام المقاومة ضد الجيش الاستعماري الفرنسي الغاشم ، وتمثلت تلك المقاومة الشعبية في محاربة الاستعمار تحت سلطة وقيادة الأمير عبد القادر كرائد للمقاومة

(1) انظر : مجلة الجيش (جزائرية) ، نوفمبر 1974 العدد 128 .

الشعبية الجزائرية .

واذا كانت دعوة الجهاد بقيادة الأمير عبد القادر قد وجدت تجاوبا تلقائيا من الجماهير الجزائرية ، فان مايمكننا استخلاصه من ذلك،هاتين الحقيقتين :

ا) ضعف الصلة بين الجزائريين والطبقة العسكرية ـ البيروقراطية التركية التي استسلمت للوهلة الأولى أمام القوة الغازية .

ب) كشف ذلك التجاوب الشعبي لدعوة الجهاد عن حقيقة الجهاز الرسمي للدولة الذي كان همه ينصب حول استخلاص الضرائب من الجزائريين .

واذا كانت مقاومة الشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر للاستعمار الفرنسي قد دامت 17 عاما ، فان روح المقاومة ظلت متأججة طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر .. وما يستخلص من المقاومة الشعبية خلال تلك الحقبة ، هو أن الشعب الجزائري قد عاش وحدة المصير ، كما أدرك أن الاستمرار في الاصطدام بقوات العدو في ظل عدم تكافوء القوتين ، لن يكون لصالحه ، فكان لابد من الاستمرار في المقاومة ، لكن بأسلوب جديد .

ومع حلول سنة 1900 بدأت تظهر فكرة التجنس والمساواة بالفرنسيين ، فماذا كان موقف الجزائريين في الربع الأول من القرن العشرين ؟ هذا ماستتعرف عليه في المرحلة الثانية .

ـ المرحلة الثانية : النضال السياسي في اطار الحكم الفرنسي :

تميزت هذه المرحلة بانتقال الجزائريين الى المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات والغاء قانون الأهالي والاجراءات التعسفية ، وحرية الهجرة ، وقد كتبت صحيفة الرشيدي ، الصادرة في 18 آيار (ماي) 1912 تقول : ((اننا نرغب في الرضوخ لضريبة الدم ودفعها ولكن لقاء خدماتنا لا نطلب الا شيئا واحدا هو الحصول على حقوق المواطنين الفرنسيين .)) (1)

---

(1) انظر: آلان سافاري : ثورة الجزائر ، ترجمة نخلة كلاس ، سلسلة الثقافة العسكرية دمشق 1961 ص76و 77

وفي محاولة من الشعب الجزائري لتحقيق تلك المطالب ظهرت الى الوجود الجماعات والحركات التالية :

- كتلة المحافظين : تكونت سنة 1900 من المثقفين وقدماء المحاربين والزعماء الدينيين والاقطاع والاقطاعيين ، وكان هؤلاء يؤمنون بالقومية الاسلامية ، وأعداء ألداء الفكرة التجنس وللخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي وللتجنيد على الطريقة الغربية .)) (1)

وقد كان ظهور "كتلة المحافظين" قد جاء في وقت حقق فيه المستوطنون ((درجة بالغة من الحكم الذاتي وجعلوا بذلك من الجزائر وحدة منفصلة عن المقاطعات الفرنسية (2)

وقد كان برنامج كتلة المحافظين يتمثل في الدعوة الى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في التمثيل النيابي والضرائب ، والدعوة الى الغاء قانون الأهالي والاجراءات التعسفية واسترجاع العمل بالشريعة الاسلامية وتعليم اللغة العربية الى غير ذلك من المطالب .

- جماعة النخبة : تكونت حوالي سنة 1907 من الجزائريين المثقفين باللغتين العربية والفرنسية وهذه الجماعة كانت تمثل اتجاها اصلاحيا نادى بالمساواة والغاء قانون الجنسية المعروف بـ ((سانتوس-كونسولت)) لسنة 1865 الذي يقضي بأنه لا يمكن للجزائري التمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية الا اذا تخلى عن معتقداته الدينية . (3)

- حزب الفتى الجزائري : نشأ عام 1912 ولم يختلف في مطالبه عما كان مطروحا ، حيث تبنى المطالبة بالغاء القوانين المختصة بالجزائريين والدعوة الى التساوي في الضرائب بين الجزائريين والمستوطنين . . . كما طالب بنشر التعليم والثقافة بين الأهالي (الجزائريين) وزيادة الممثلين الجزائريين في المجالس المنتخبة . (4)

---

(1) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحررت الجزائر ؟ كتاب اصدرته الوزارة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر -1979- الجزائر ، ص 49 و 50 .

(2) جوان جليسبي : ثورة الجزائر ، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتأليف والنشر ديسمبر 1966 ، ص35 .

(3) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحررت الجزائر ؟ مرجع سابق ص 50 و 51

(4) جوان جليسبي ، مرجع سابق ، ص 35 .

الحزب الاصلاحي : تأسس عام 1919 بقيادة الأمير خالد " حفيد الأمير عبد القادر وقد عرف الحزب الاصلاحي بأنه حركة اصلاحية ذات صبغة سياسية وطنية .. اذكان الأميرخالد قد اتهم من قبل الادارة الاستعمارية بتعاونه مع عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى الذي كان ثائرا على الوجود الفرنسي الاستعماري في المغرب .

وقد تبنى الحزب الاصلاحي برنامجا سياسيا اصلاحيا يقوم على الدعوة الى المساواة بين الجزائريين والمستوطنين ، في التوظيف ، وفصل الدين عن الدولة ، والعفو العام الى غير ذلك من المطالب التي كانت الحركة الوطنيه تنادي بها في تلك المرحلة . (1)

وكان رد الادارة الاستعمارية على نشاطات الأمير خالد ان طردته الى الشرق الأوسط بعد ان نسبت اليه اتهامات مختلفة ولم تدع له بذلك ((فرصة كافية لاتمام واجبه وحكمت عليه بالطرد من وطنه ونفيه الى الشرق الأوسط)) (2)

ولم تكتف الادارة الاستعمارية والمستوطنون بذلك فقد ((اتهموه مرة بالشيوعية ومرة أخرى بالتعاون مع عبد الكريم الخطابي)) (3)

وقد كان لنفي الأمير خبا لدصداه لدى الشعب الجزائري والجزائريين المهاجرين في فرنسا ، اذ لم تلبث المظاهرات الاستنكارية - لاجراء نفي الأميرخالد - ان عمت ((انحاء الجزائر ، ووجدت السلطات الاستعمارية نفسها في مأزق حرج ، الا انها لم تتبع سبيل الروية والحكمة لتهدئة الشعب الهائج بل زادت في استفزازه وراحت تبطش به وتزجره . وكان أن تم نفي ثمانمائة شاب جزائري (800) الى سورية جلهم من مدينة تلمسان .)) (4)

وقد كانت تلك الاحداث تجري في حقبة تاريخية تميز المحيط العالمي فيها ببروز قوى سياسية يسارية

---

(1) وزارة الاعلام : كيف تحررت الجزائر؟ مرجع سابق ص 50 و 51 .

(2) احمد الخطيب : الثورة الجزائرية ، دار العلم للملايين بيروت الطبعة الأولى 1958 ص 80 .

(3) حزب جبهة التحرير الوطني : النشرة الداخلية للحزب ، قسم النشر والتوثيق - نوفمبر 1979 .

(4) احمد الخطيب : مرجع سابق ص 80

في أوربا وفرنسا ذاتها، الى جانب أصداء ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا، ومبادئ ويلسون التي هللت لها الشعوب المستضعفة

كل تلك العوامل وغيرها كان من شأنها ان تخلق جوا سياسيا وفكريا، ساعد الشعوب المستعمرة على وعي واقعها ومصيرها، وبدأ بذلك يتزايد نمو الوعي الثوري لدى العناصر المناضلة، وكان أن عرفت الحركة الوطنية الجزائرية منعرجا جديدا في مسيرتها، حيث بدأت تتجه نحو الدعوة الصريحة لرفض الاستعمار، وهو مايمثل مرحلة جديدة في نضال الحركة الوطنية التي انتقلت الى المواجهة المنظمة، فما هي مظاهر تلك المواجهة ووسائلها ومطالبها ؟ هذا ماستتناوله في المرحلة الثالثة لنضال الحركة الوطنية.

المرحلة الثالثة : المواجهة السياسية المنظمة :

تميزت هذه المرحلة ببروز حركات وأحزاب سياسية ذات عمق في أوساط الجماهير، بما تبنته من مطالب في برامجها السياسية، وبما كابدته على ايدي المستعمر من اضطهاد وملاحقات الى غير ذلك من أساليب البطش والتنكيل التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في تعامله مع المناضلين والمواطنين الجزائريين. وقد ظهرت خلال هذه المرحلة الحركات والأحزاب التالية :

- نجم شمال افريقيا : انشئ حزب نجم شمال افريقيا في مارس 1926 في باريس من جماعة من العمال المهاجرين من اقطار المغرب العربي الثلاث : الجزائر، تونس، المغرب.

وقد كان الجزائريون يمثلون الأغلبية ضمن المنتسبين للنجم الذي عين الأمير خالد رئيسا شرفيا له. (1)

ورغم ان هناك من يذكر ان الرئيس الأول لحركة النجم كان يدعى " محمد جفال " فان اسم " مصالي الحاج " قد ارتبط بحركة النجم منذ نشأتها الى ان اصبحت تعرف باسم " حزب الشعب الجزائري " سنة 1937، فحركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946 والتي هي

(1) وزارة الاعلام : كيف تحررت الجزائر ؟ مرجع سابق ص 51 و 52.

امتداد لحزب الشعب الجزائري الذي حلته السلطات الاستعمارية سنة 1939 .

ونظرا لما اظهره النجم من نشاط ووضوح في مطالبه فان السلطات الاستعمارية قد لجأت الى اصدار قرار بحله في 20 نوفمبر 1929 ، غير ان زعماءه لم يكفوا عن نشاطهم سريا ، الى أن اعادوا تكوينه تحت اسم جديد ((نجم افريقيا الشمالية المجيد)) في سنة 1932 ، ونظرا للملاحقات والمضايقات التي تعرض لها أعضاؤه فقد غيروا من جديد اسم تنظيمهم ليظهر في شهر فيفري من سنة 1935 حاملا اسم ((الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا)) .

وتكمن اهمية " نجم شمال افريقيا " فيما زود به الحركة الوطنية من ((مؤسسات الحزب الشوري وفي مقدمتها اللجنة المركزية التي تضم ثلاثين شخصا)) (1)

وفيما كان يطرحه في برنامجه السياسي الذي نادى فيه بالاستقلال الكامل للجزائر ، وتكوين جيش وطني ، وارجاع الأراضي والغابات والممتلكات التي اخذتها الدولة الفرنسية الى الجزائر ، الى غير ذلك من المطالب التي جعلت السلطات الفرنسية تدرك مايشكله " النجم " من خطر ، خاصة وأنه اصبح يستقطب فئات واسعة من الشعب الجزائري .

وقد كان لمجيء حكومة الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا سنة 1936 ان ساعد على عودة مصالي الحاج الذي كان في المنفى بجنيف ، واذا كان النجم قد ساهم في حملات الدعاية الانتخابية لصالح الجبهة الشعبية ، فان ذلك لم يمنعها من اصدار قرار بحله في 26 يناير (جانفي) 1937 . (2)

وقد كان لذلك القرار من حكومة الجبهة الشعبية اثره على العناصر الوطنية التي خاب أملها فيما كانت تنتظره من الجبهة الشعبية ، اذ يرى البعض من الكتاب ان قرار الحل كان يمثل " مرحلة جديدة في تاريخ الحركة المصالية . حيث ابتعدت عن الحركة العمالية الفرنسية دون قطع الصلة بهما " (3)

---

(1) المسيرة ؛ قسم للنشر والتوثيق بالحزب ، سنة 1979 ، ص180 .

(2) Med HARBI : Le FLN Mirage et réalité -Edition J.A. Paris 1980 Page 20.

(3) I B I D. Page 20

ـ الحـزب الليبـرالي : انـشـي ء هـذا الحـزب في 11سبتمبر1927 ،اثر اجتماع ضم حوالي 150 شخصيـة جزائـريـة . (1)

وقـد كان اعضـاء هـذا الحـزب يعتقـدون بالتعاون مع فرنسا ، وهم معتدلون في مطالبهم السياسيـة والاجتماعيـة ، ويظهرون تحمسهم للاندماج والثقافـة الفرنسية (×) . (2)

وكانت مطالب الحـزب الليبرالي تتمثـل ، اساسا ، فيمايلي :

ـ التمثيل النيابي للجـزائـريين في المجلس الوطني الفـرنسي ، والغاء قانون الأهالي والقيود المعرقلة لهجرة الجزائريين الى أوربا ، احترام الحضارة الاسلامية ، وتطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجـزائـر .

وقـد كان اعضاء الحـزب الليبرالي في معظم الأحيان ، مختاريـن من طرف الادارة الفرنسية في الانتخابات . (3)

ـ جمعيـة العلماء المسلمين الجـزائريين : تـأسست في الخامس من ماي 1931 بالجزائر العاصمة اثناء اجتماع (في نادي الترقي بباب عزون) ضم72 عالما جزائريا قدموا من مختلف انحاء البلاد ، ومن مختلف الاتجاهات الدينية ، وقد تألف مجلس اداري من (13) عضوا على رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس . (4)

واذا كانت الجـمعيـة قد عرفت في تاريخ الحـركـة الوطنيـة بأنها كانت تمثـل التيار الديني الاصلاحي ، فهي قد نجحت الى حد بعيد في محاربـة الشعوذة وأصحاب الزوايا والطرقيين المتواطئين مع الاستعمار ، كما عملت على تنقية الاسلام من الشوائب التي حاول الاستعمار الصاقها

(1) وزارة الاعلام : كيف تحـررت الجزائـر ؟ ، مرجـع سابق ص53 .
(2) ابو القاسـم سعد اللـه ، الحـركة الوطنيـة الجـزء الثاني الطبعة الثانيـة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات بالجامعة العربية ، عام1977 ص 390
(3) نـفـس المـصـدر ص 390 .
(4) نفس المصدر ، الجـزء الثالث ص80 .
(×) يذكر سعد اللـه ان ابرز زعماء ذلك الحزب كانوا من المثقفين اليمينيين ، ومن ابرزهم : (د ابن التهامي فرحات عباس ، د ابن جلول ، وبعض المثقفين مثل : بلحاج ، الزناتي ، والليشاني ، والغاسي ، وطاهرات وغيرهم) نـفـس المـصـدر ج 2 ص 391 .

بسه .

وقد كان لرفض الجمعية للدعوة الى الادماج والتجنس ان مكنها من ان تلمس دوراخاصا في توعية الجماهير التي وجدت في النشاط الثقافي والديني للجمعية مايعمق وعيها بذاتها الا ان وفاة الامام عبد الحميد ابن باديس في بداية الحرب العالمية الثانية ، كان له اثره على رسالة الجمعية ، حيث ان خلفاء بن باديس لم يكونوا على شاكلته ((فهم مدفوعين فقط بحب الجزائر وخدمة الثقافة العربية الاسلامية ، مستعدين للتضحية القصوى من أجل انتصار المبادئ الأساسية التي بنيت عليها الجمعية لذلك وجدناهم يقصرون نشاطهم على ميدان التعليم بل أنهم، في كثير من الأحيان ، قد وقفوا ضد التلاميذ المناضلين في صفوف الحركة الوطنية .)) (1)

وكان لهذا الوضع اثره على العلاقة بين "الجمعية" و "حزب الشعب الجزائري" ، حيث ان هذا الأخير كان يرى أن الشعب الجزائري ((لم يشك في يوم من الأيام في عروبته واسلامه . الا ان ماكان يطلبه هو الاستقلال الذي لا يملكه. أما اسلامه فهو موجود وعروبته باقية .)) ورغم ان حزب الشعب كان يدرك ماتشكله الجمعية من أهمية في نشر الثقافة في أوساط الجماهير ، الا أنه كان يرى ان غياب عنصر التحريض ضد الاستعمار في "مناهج" " طرق " الجمعية يعد عاملا معرقلا لخلايا الحزب الذي كان يأخذ عليها انها تنشر الفكر التالي : ((ان الشعب الجزائري لا يمكنه أن يستقل مالم يتعلم كله ويتدين كله، وهذا كان في نظرنا مستحيلا لأن فتح المدرسة يتم بتصريح ، والمساجد لا تحل الا بتصريح ، في حين أن خلية الحزب السرية لا يمكن للسلطات الفرنسية أن تكتشفها ، وان اكتشفتها فان المناضل يكون مستعدا للسجن والتضحية .)) (2)

---

(1) أنظر : مقال الدكتور العربي ألزبيري حول : السياسيون وأزمة البحث عن الطريق ، المنشور بالمجاهد الأسبوعي العدد 1051 الصادر بتاريخ 1982/09/26 .

(2) هذا ماسجلناه من محاضرة السيد " عبد اللطيف طوبال " في قاعة الكابري بتاريخ 82/01/31

ـ الحزب الشيوعي الجزائري :

كان للانتقادات التي وجهت للحزب الشيوعي الفرنسي لا نتهاجه سياسة عدم مهاجمة الاستعمار الفرنسي في اقطار المغرب العربي،وفي الجزائر على الخصوص،ان لجأ في سنة 1924 الى تأسيس (فيدرالية الجزائر) للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر (كان مقر الاتحادية المذكورة في مدينة الجزائر .)وقد شرع في" دعوة الجزائريين للانضمام الى صفوفه." (1)

وقد اصدرت الفيدرالية جريدة تحت عنوان : " الصراع الاجتماعي la lutte sociale" سنة 1937 نا ظرة الى المشكلة الجزائرية ((ضمن المشاكل الفرنسية وليس في اطار مشكل وطني جزائري .)) (2)

وكان أول ظهور للحزب الشيوعي الجزائري بكيان مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1935 ، وعند انعقاد اول مؤتمر له بعد ذلك يومي 17 و 18 اكتوبر من سنة 1936 اكد على نقطتين :

ـ الحث على تغيير الوضع الراهن قبل كل شيء . من أجل حياة افضل للمجتمع الجزائري تسود فيه العدالة الاجتماعية .

ـ المطالبة بربط مصير الشعب الجزائري بمصير الشعب الفرنسي . (3)

ولم تشفع للحزب الشيوعي الجزائري مواقفه من الاستعمار وتأييده للسيادة الفرنسية على الجزائر وسياسة الادماج من ان يستثنى من الاجراءات التي تعرضت لها تشكيلات الحركة الوطنية ((فقد حرم نشاط الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1939 في الوقت نفسه الذي حل فيه حزب الشعب الجزائري .)) (4)

(1) ANDRE NOUSCHI / La naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954) Les éditions de minuit PARIS 1962 Page 61.

(2) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحررت الجزائر ؟ ، مرجع سابق ص 57 .

(3) أنيستبركات : الحركات السياسية في الجزائر 1936 ، مجلة التاريخ ـ الجزائر ، 1981

(4) جنوان جليسبي ، مرجع سابق ص 193 .

حزب الشعب الجزائري :

بعد اقدام حكومة الجبهة الشعبية على حل" النجم " ، لجأ مناضلوه الى تأسيس حزب جديد في الفترة مابين 11ـ20مارس 1937 ، اطلقوا عليه اسم" حزب الشعب الجزائري " ، وحمل اعضاءه شعارات النجم وتغلغلوا في أوساط الجماهير الجزائرية مما جعله يجد ((صدى سريعا لدى الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضا للاضطهاد)) وذلك ماجعل ((الدعاية الفرنسية تشن حملة عليه .. اذ حاولت دعاية بعض الأوساط الفرنسية أن تنشر فكرة تدعي أن المواقف القومية الضيقة التي وقفها النجم وحزب الشعب الجزائري هي التي عزلتهما عن الحركة العمالية العالمية وعن الطبقة العاملة الفرنسية .)) (1) وكان حزب الشعب الجزائري قد تميز بنشاطه الاعلامي، وتنظيمه للمظاهرات التي كانت كثيرا ماتنتهي بالاشتباك مع قوات الشرطة الفرنسية ،

وقد تعرض مناضلوا وقادة حزب الشعب للمضايقات والتعذيب والتوقيف والاعتقال ، لما اظهروه من نشاط وأعمال سرية .

وغداة الحرب العالمية الثانية كان عدد اعضاء حزب الشعب قد بلغ حوالي " 3000" مناضل . (2) مما جعل السلطات الاستعمارية عشية الحرب العالمية الثانية تصدر قرارا بحل حزب الشعب ومنع جريدته ((الأمة)) من الصدور في سبتمبر 1939 ، واعتقال مصالي الحاج زعيم الحزب وكثير من قادته ومناضليه .

ولم تمنع هذه الاجراءات ، وغيرها ، اعضاء الحزب من مواصلة نشاطهم ، فقد لجأوا الى العمل السري طيلة فترة الحرب العالمية الثانية .

(1) جبهة التحرير الوطني : ميثاق الجزائر 1964 ص 13 .

(2) وزارة الاعلام : كيف تحررت الجزائر ؟ مرجع سابق ص55 .

حركة البيان :

عجلت الحرب العالمية الثانية بانتشار الوعي في أوساط الشعوب المستضعفة والمستعمرة وبما أن سنة 1940 كانت بالنسبة لفرنسا تجسيد سنة الهزيمة، فان ذلك كانت له انعكاسات في الجزائر التي أصبح فيها ((النواب الذين كانوا يطالبون بالمساواة يتجاوزون مطالب الأمس الى برنامج سياسي يطرح مشكلة النظام المقبل في الجزائر.)) (1)

ويذكر " فرحات عباس" انه في العاشر من فبراير 1943 تمت المصادقة من طرف النواب الجزائريين على نص بيان يتضمن مطالب الجزائريين ولم ((يفاجيء هذا الميثاق الجديد الولاية العامة ولكن ما اذهلها وأدهشها ، هو موقف بعض النواب الجزائريين الذين صنعهم الاستعمار صنعا حتى جعل منهم عبيدا طائعين وعملاء خاضعين ، فاذا بهم بين عشية وضحاها قلبوا له ظهر المجن فغلتوا من يده وعادوا الى سواء السبيل فانضموا الى الحركة الوطنية.)) (2)

وقد تضمن البيان المشار اليه 5 اقسام:

- الوضع بالجزائر منذ احتلال الحلفاء لها (تحليل شامل للوضع) .

- اهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية.

- استعراض العلاقات الفرنسية - الجزائرية منذ 1830 وما نتج عنها من استغلال وتفرقة عنصرية.

- فشل الاصلاحات السابقة واندلاع الحرب العالمية الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر.

- مطالب الجزائريين الأساسية ، والتي يمكننا تلخيصها فيمايلي : استنكار الاستعمار وازالته، تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب، منح الجزائر دستورها الخاص، الاعتراف بالعربية كلغة رسمية مع الفرنسية، حرية الصحافة والتجمع والتنظيم والعقيدة لجميع السكان ، تحرير المحكوم عليهم والساجين السياسيين ، المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم... (3)

(1) ميثاق الجزائر 1964 ، مرجع سابق ص 14 .

(2) فرحات عباس: ليل الاستعمار، نقله الى العربية ابو بكر رحالة، مطبعة فضالة- المحمدية- المغرب بدون تاريخ ص170 و171 .

(3) وزارة الاعلام والثقافة : كيف تحررت الجزائر؟ مرجع سابق ص57 .

ــ اصدقاء البيان والحرية : تأسست هذه الحركة في مدينة سطيف يوم 14 مارس 1944 ،

وكان على رأس مؤسسيها فرحات عباس، وهي تضم في صفوفها اعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والعلماء ،

وكانت بتركيبتها هذه تمثل جبهة ،اذ جاءت في وقت كانت فيه الأحزاب السياسية الجزائرية محظورة واعضاؤها ملاحقون من طرف بوليس الاستعمار ،

واذا كنا نلاحظ ان الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن ممثلا في هذه الحركة ـ الحزب، فان مرد ذلك كما يذكر عباس: ان الحزب الشيوعي الجزائري رفض الدعوة الموجهة اليه بالانضمام للحركة، وأسس حركة أخرى ((اصحاب الديمقراطية والحرية)) مناصرة لسياسة الادماج . (1)

في الوقت الذي عبرت حركة" اصدقاء البيان والحرية" عن موقفها من سياسة الادماج ،اذا قدمت على تعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية كتب عليها ((لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، وتسقط الجنسية الفرنسية، وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع.))(2)

ويتضح جليا ان حزب الشعب الجزائري ،المنحل آنذاك، قد وجد في هذه الحركة مايساعد على بث افكاره الثورية في أوساط مختلف التيارات وفي العناصر المترددة والبرجوازية .

واثناء انعقاد مؤتمر " اصدقاء البيان والحرية" في مارس 1945 استطاع التيار الوطني الشعبي أن يحرز على الأغلبية في مواجهة الذين كانوا يؤيدون اقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا ، وفاز التيار الوطني بذلك مصادقة المؤتمر على قرار يطالب ببرلمان وحكومة جزائرية متخلصين من اية روابط مع فرنسا . (3) وكان رد السلطات الفرنسية على ذلك القرار ان شرعت في مطاردة وملاحقة العناصر الوطنية فأعادت مصالي الحاج الى السجن ، واثر مجازر 8 ماي 1945 التي اقدمت فيها السلطات الفرنسية على التقتيل الجماعي للجزائريين المتظاهرين من أجل حريتهم، اعتقلت السلطات الاستعمارية فرحات عباس وأعلنت عن حل حركة اصدقاء البيان والحرية بتاريخ 14 ماي 1945 . (4)

---

(1) فرحات عباس: ليل الاستعمار مرجع سابق ص 182 .

(2) د سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية ج 3 ، مرجع سابق ص 241 .

(3) حزب ج.ت.و. : ميثاق الجزائر 1964 ، مرجع سابق ص 17

(4) انظر: مقال السياسة الفرنسية في الجزائر قبل الثورة ، الدكتور العربي الزبيري مجلة 1 نوفمبر ع 51 سنة 1981 .

ـ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : بعد مرور مايقرب من سنة عن " مجازر 8 ماي 1945 " اقدمت السلطات الاستعمارية يوم 16 مارس 1946 على اطلاق سراح المعتقلين باسم العفو العام، وكان من بين الذين اطلق سراحهم " فرحات عباس" الذي لم يكد يمضي شهر عن سراحه حتى أعلن عن تكوين " حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" مطالبا بتقرير المصير والقضاء على الاستعمار الفرنسي ، ترسيم اللغة العربية ، القضاء على الملكية الاقطاعية ، وكانت تلك المطالب تعبر عن يقظة الضمير الوطني للبرجوازية الجزائرية اثر حوادث 8 ماي 1945 " . (1)

ـ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية : عاد مصالي من سجنه ببرزافيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى الجزائر لينشيء مع كل من " د الأمين الدباغين " و" حسين الأحول " و" أحمد مزغنة " و" محمد خيضر" حركة أطلقوا عليها اسم " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " التي لم تكن الا استمرار الحزب الشعب الجزائري تحت غطاء جديد . (2) وتهدف حركة الانتصار الى تحقيق المبادىء التالية :
الغاء النظام الاستعماري واقامة نظام سيادة ، اجراء انتخابات عامة على درجة واحدة من غير تفريق في العنصر أو الدين ، اقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية اجتماعية تتمتع بالصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية . وأن تكون سياستها : الحياد الايجابي ، تدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والاسيوية ، العمل لايجاد اتحاد شمال افريقي . وقد اصدرت الحركة جريدتين : (الأمة الجزائرية) بالفرنسية وجريدة (المغرب العربي) أسبوعية بالعربية . (3)

المنظمة السرية : تعد المنظمة السرية من أهم الأعمال التي قام بها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، فاثر عمليات التزوير التي قامت بها السلطات الفرنسية في انتخابات " الدستور الممنوح في سنة 1947 " . وعند انعقاد مؤتمر الحزب يوم 15 فيفري 1947 كاد التيار الطادي باحداث جناح عسكري في الحزب ، لسلوك سياسة أخرى لمواجهة الاستعمار ، فلنا كاد ان يؤدي الى انقسام المؤتمرين (55 مندوب) . (4) وبعد حوار ونقاش بين المؤتمرين تم التوصل الى اتفاق على

---

(1) وزارة الاعلام : كيف تحررت الجزائر ، مرجع سابق ص 59 .
(2) جبوان جليسبي : مرجع سابق ص 86 .
(3) كيف تحررت الجزائر ، مرجع سابق ص 59 .
(4) MOHAMED HARBI op. cit. P 35 .

انشاء المنظمة السرية ، وتم تكليف المناضل" وزداد محمد" (×) بانشاء المنظمة التي بلغ تنظيمها درجة عالية من الانضباط والحزم، اذ جاء في نظامها الداخلي مايلي على الخصوص:
((يمثل الانضباط القوة الأساسية للتنظيم، تنفيذ الأوامر دون تردد ونقاش، التجنيد محدود ويجب أن تتوفر في المجند الشروط التالية : الاقتناع، السرية، الشجاعة، الفعالية، القدرة البدنية، وفترة الخدمة غير محدودة، لا بد للعضو المجند أن يجتاز امتحان وأن يؤدي القسم وأن لا يغادر التنظيم في الوقت الذي يشاء، واذا فعل هذا فانه يعتبر كالفار من الجندية. الاجتماعات اجبارية وحضور الجميع ضروري، تحية الرؤساء اجبارية قبل الاجتماع وبعده، وممنوع منعا باتا في الخارج، تفتح الاجتماعات وتختتم بتحية الوطن ،كل عضو مسؤول لا تنتقد سيرته من جميع الوجوه.)) (1)

وتم انشاء المنظمة في سرية تامة، الا ان الصدفة لعبت دورها في اكتشاف السلطات الاستعمارية للتنظيم في مدينة قسنطينة في شهر مارس 1950 واعتقلت رؤساء التنظيم. (2)

واثر ذلك اجتمعت اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وحلت" المنظمة السرية" موقتا وأقرت اللجنة المركزية أن مسألة الاحتفاظ بجيش مدرب ومنظم مدة طويلة ليست فكرة صائبة. (3)

- <u>الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها</u> : تشكلت سنة 1951 من جميع الحركات والأحزاب الجزائرية ، وانبثقت عنها لجنة تعد بمثابة ((هيئة سياسية)) مثلت فيها كل حركة بعضوين كمايلي :

- جمعية العلماء : الشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين.
- حركة الانتصار : أحمد ميزغنة و مصطفى فروخي.
- الاتحاد الديمقراطي : د احمد فرانسيس، قدور ساطور.
- الحزب الشيوعي الجزائري : بول كاليرو P.CABALLERO وأحمد محمودي. (4)

وكانت الغاية من هذه الجبهة هي مواجهة الارهاب الاستعماري ، الا ان الجبهة لم تعمر طويلا نتيجة اختلاف أطرفها وتباين اهدافهم ووسائلهم، وأعرض الشعب الجزائري عنها بعد أن تفاءل بظهورها.

---

(1) CLAUDE COLLOT -JEAN ROBERT HENRY : Le Mouvement National Algérien Texte 1912-1954 2ème Edition (OPU) Alger 1981 Page 268/269.

(2) فرحات عباس: مرجع سابق ص256.

(3) جليسبي : مرجع سابق ص97.

(4) Ibidim. p 289.

(×) وزداد محمد : كان موظفا بالولاية (ضحى بوظيفته مكرسا جهوده كلها لخدمة الحزب حتى اصبح من أكبر المفكرين وأكبر المنظمين وحسب اقوال اصدقائه كان مضرب الأمثال ، ولكن حياة التقشف والحرمان والتستر والكتمان انهكت قواه وبرت جسده فبعث الى فرنسا تحت اسم مستعار للاستجمام ولكنه مات في مصحة سنة 1949.) ليل الاستعمار، فرحات عباس، مرجع سابق ص253 و254.

اذا كنا قد عرفنا أهم الحركات والاحزاب السياسية الجزائرية التي كانت موجودة بالجزائر قبل 1954 فان الحزب السياسي الذي كان في بداية الخمسينات يستقطب أوسع الفئات الجماهيرية الجزائرية هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

تلك الحركة التي عرفت في بداية الخمسينات تأزما داخليا نتيجة الخلافات الناشبة داخل قياداتها صاحب ذلك التأزم عزوف جماهيري عن النضال المطلبي وبدأت جاذبية الشرعية تفقد بريقها في أوساط الجماهيري وحتى لدى بعض أعضاء اللجنة المركزية الحركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

فماذا تمثل تلك الازمة بالنسبة للتعجيل باندلاع الثورة وظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954

هذا ما سنحاول معرفة خلفياته الداخلية والخارجية في المبحث الاول من الفصل التمهيدي الموالي .

الفصل التمهيدي

نشأة جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة التحريرية .

. 1962 —— 1954

لما اذا كان ظهور جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة التحريرية في سنة 1954 ولم يكن قبل ذلك التاريخ اوبعده؟

لاشك ان ذلك يعود الى عوامل داخلية (سياسية على الخصوص) كما يعود بصفة نسبية - الى عوامل خارجية .

فما هي تلك العوامل ؟ وما تأثيرها في ظهور جبهة التحرير الوطني كحركة تحررية ؟

ثم اذا كانت جبهة التحرير الوطني قد انفردت بقيادة ثورة التحرير فما هي الظروف التي ساعدتها على ذلك؟

واذ اكنا نعرف ان الجبهة قد انشأت تنظيمات فرعية لها اقتضت ضرورات الثورة ومستلزمات التعبئة والتجنيد والتمثيل تكوينها ، فما هي تنظيمات الجبهة؟ وما هي طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بينها ؟

سنحاول الاجابة على هذه الاسئلة من خلال هذا الفصل التمهيدي الذي اخترنا له العنوان التالي :" نشوء جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة التحريرية : من 1954 الى 1962" والذي قسمناه من الناحية المنهجية الى ثلاثة مباحث وثمانية مطالب .

المبحث الأول : العوامل الداخلية والخارجية لظهور جبهة التحرير الوطني

لم يكن ظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 معزولا عما كان يجري داخل الجزائر من ممارسات السلطات الاستعمارية الفرنسية، ولا عن الوضعية التي اصبحت عليها الحركة الوطنية من نضج وتأزم في آن معا .

فمظاهر النضج كانت تتضح في تلك القناعات التي تكونت لدى غالبية المناضلين من ان النضال السلمي المطلبي لن يؤدي الى نتيجة،اكثر من الوعد بالاصلاح، واذا كان هذا الوضع قد ترك العديد من المناضلين يفكرون في مخرج لانقاذ ماتبقى داخل الحركة الوطنية سليما .

فان الوضع على الصعيد العربي والعالمي قد اصبح مهيئا بشكل اوبآخر لتقبل القضية الجزائرية ومساعدتها ،الى جانب ماكان العالم يعرفه من ظهور معادلات جديدة على الساحة الدولية .تساعد بشكل اوبآخرعلى طرح الجبهة لمسألة تحرير الجزائر .

وقبل كل هذا وذاك كان لدخول الشعبين التونسي والمغربي في مرحلةمقاومة الوجود الفرنسي اثره لدى الشعب الجزائري المتشوق للحرية،ترى ماهي العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على ظهور جبهة التحرير واعلان الثورة ضد الوجود الفرنسي بالجزائر . هذا ماسنتناولوه في مطلبين :

- العوامل الخارجية التي ساعدت على ظهور جبهة التحرير .

- الخارجية

المطلب الاول :

العوامل الخارجية التي ساعدت على اندلاع الثورة

يمكننا تناول العوامل الخارجية، التي ساعدت على اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر، على مستويين :

ا - المحيط العربي .

ب - الدولي .

ا / بالنسبة للمحيط العربي ، فان الوضع كان يتميز بدخول كل من تونس والمغرب في حرب ضد الوجود الاستعماري لفرنسا في البلدين، مما جعل الشعب الجزائري يبدي تحمسه لنضال الشعبين، التونسي والمغربي، من اجل استقلالهما الوطني وقبل ذلك كان الشعب الجزائري ابدى تعاطفه مع الملك المغربي (1) " محمد الخامس" المعزول (كان عزل الملك يوم 20 أوت 1953م) وكانت السلطات الفرنسية تدرك ماتمثله الاحداث التي كانت تونس والمغرب يعيشانها بالنسبة للشعب الجزائري الذي قل تحمسه للحركات السياسية الجزائرية المتطاحنة فيما بينها ، وزاد تعاطفه مع كفاح الشعبين التونسي والمغربي ، مما جعل وزير الداخلية الفرنسي آنذاك وهو السيد " فرانسوا ميتيران" يصرح بقوله : ((نعم ان حوادث المغرب وتونس خطيرة ، ولكن ماهو اشد خطرا منها هو المدد" السائد في الجزائر الآن)) (2)

1) انظر : عبد الكريم غلاب ، بكر رحال ، مطبعة فضالة - المحمدية - المغرب ، بدون تاريخ ص 228

2) نفس المصدر ص 229 .

واذا كان الوضع في المغرب العربي قد تميز باندلاع المقاومة المسلحة في القطرين التونسي والمغربي ضد الوجود الفرنسي ،فان الوضع في المشرق العربي كان مشجعا لأي عمل عربي تحرري ، وذلك لما اصبحت عليه مصر بعد ثورة 23 يوليو ((حركة الضباط الأحرار)) التي جعلت من مصر يومئذ قبلة العرب بخط قيادتها التحرري الوحدوي .

وقد كانت النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني "(للجنة الثورية للاتحاد والعمل" مدركة لأهمية المساندة والمساعدة العربية فأوفدت وفودا عنها للاتصال بالحزب الدستوري في تونس و حزب الاستقلال في المغرب لتنسيق الثورة على صعيد المغرب العربي .

وفي القاهرة تم تنسيق الاتصالات والحصول على ضمانات بالمساعدة من جمال عبد الناصر الذي اقتنع بعزم الجزائريين على الثورة ،(×) وعن الموقف العربي والاسلامي المرتقب (المتوقع) من الثورة عبر بيان نوفمبر عن ذلك بقوله: ((قضيتنا التي ستجد سندها الدبلوماسي و خاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين)) مضيفا ((ان احداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا)) (1)

1) انظر بيان اول نوفمبر 1954

(×) يقول بن بيللا في هذا الشأن : ((كانت هناك اختلافات بيننا وبين المصريين . لقد كانت فكرتهم خلق وتمويل حركة كبرى مركبة من ثلاثة فروع وطنية لتحرير شمال افريقيا . هذه الفكرة لم تبد لي واقعية .ان وحدة المغرب كانت ابعد ماتكون عن التحقيق .فكيف نستطيع ان نتصرف كما لو كانت قد تمت ؟ ولماذا تطرح من البداية ، المشاكل الدقيقة لقيادة تعلو على الأوطان بينما كان النضال في سبيل الاستقلال ، في كل من بلدان المغرب الثلاثة نضالا وطنيا بلا جدال ؟ ورفضنا ، شارحين للاصدقاء المصريين ،اسباب رفضنا . وقد اشمأزوا من أول ولكن فيما بعد اثنوا على وضوح موقفنا ،ونزاهتنا كذلك . ورفضنا قبول تمويلهم اذ أننا كنا غير متفقين مع مفاهيمهم . وفي النهاية ، هم الذين غيروا مواقفهم ووعدونا بكل مساعدة ممكنة عند ما نعلن الثورة .))

انظر : مذكرات احمد بن بيللا ،كما أملاها على روبير ميرل ، ترجمة العفيف الأخضر، دار الآداب الطبعة الثانية ، اوت 1979 ص 95 .

ب) أما على الصعيد الدولي : فان الأوضاع الدولية بصفة عامة، ووضع فرنسا عسكريا وسياسيا خاصة يشجعان الجزائريين على طرح قضيتهم على الرأي العام العالمي من جهة ، والانتقال الى المواجهة المسلحة المنظمة ضد الوجود الاستعماري لفرنسا بالجزائر.

ويمكننا انجاز الوضعية على المستوى الدولي آنذاك فيمايلي :

1) بانتهاء الحرب العالمية الثانية لـ ظهرت على الساحة الدولية معادلات جديدة ، تتمثل اساسا في انقسام العالم الى معسكرين انقساما واضحا ،اذ برزت بوضوح زعامة الاتحاد السوفييتي على المعسكر الشرقي الاشتراكي ، وبرزت الولايات المتحدة الاميركية على رأس المعسكر الرأسمالي الغربي .

وقد اتسمت هذه المرحلة باشتداد الصراع الايديولوجي والسياسي بين المعسكرين ، وهو مااتفق على تسميته بالحرب الباردة .

وقدكان حرص الرأي العام العالمي على السلم شديدا لماخلفته الحرب العالمية الثانية من دمار في العالم ، وذلك بما الحقته النازية والفاشية من خسائر بشرية ومادية ،ومجازر خلفت وراءها الملايين من الموتى والمشوهين والمعطوبين ،الى غير ذلك من الجرائم والمآسي الناجمة عن الحرب العالمية الثانية في العالم عامة وأوربا خاصة.

2) وفي مقابل ذلك الحرص على السلام كان التيار الثوري التحرري ينمو في العالم عامة، وفي وسط الشعوب المستعمرة خاصة ، حيث بدأت أصوات التحرر تعلو وتصل الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية.

ولم يكن ذلك خفيا على محرري بيان أول نوفمبر ، الذي قيم الوضع الدولي يومئذ بقوله: ((أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي متاسب لتسوية المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي ستجد سندها الدبلوماسي وخاصة من اخواننا العرب والمسلمين .)) (1)

هكذا حدد بيان أول نوفمبر أهمية الوضع الدولي الملائم لطرح القضية الجزائرية، داعيا الى الثورة المسلحة ، مع الحرص على كسب تاييد ومساندة

(1) انظر: بيان أول نوفمبر1954 .

تأييد ومساندة القوى المحبة للتحرر والسلام وحتى تطرح القضية الجزائرية طرحا صحيحا أمام الهيئات والمنظمات الدولية .

واذا كان الوضع الدولي يتميز آنذاك ، بالملاءمة لطرح القضية الجزائرية فكيف كان وضع فرنسا في مستعمراتها ؟

ت) الوضع السياسي والعسكري لفرنسا في مستعمراتها : كانت حكومات باريس المتتالية قد وجدت نفسها مرغمة على التخلي عن مستعمراتها في بعض المناطق الآسيوية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مع حرصها على المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الأقطار التي نالت استقلالها السياسي .

واعتقدت فرنسا أنها ان فقدت بعض نفوذها في آسيا (سوريا ، لبنان) فانها ستحتفظ بمستعمراتها في افريقيا ، ولم يكن يدور بخلد منظرو الاستعمار الفرنسي وساسته ، أن رياح الحرية التي هبت ستجهض مخططاتهم الهادفة الى تكريس الاستعمار .

وقد كان لما تكبدته القوات الفرنسية في حرب الفيتنام من خسائر في معركة – ديان بيان فو الشهيرة – صدا لدى الشعب الجزائري كغيره من الشعوب المستعمرة المتحفزة لنيل حريتها .

هذه بعض العوامل الخارجية التي ساعدت ، بشكل أو بآخر ، على اندلاع الثورة المسلحة ، بقيادة جبهة التحرير الوطني .

لكن الظروف الأساسية لظهور جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة ، تتمثل اساسا فيما آلت اليه وضعية الشعب الجزائري اجتماعيا واقتصاديا ، وما عرفته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية * من تشتت وخلافات حادة ، وهو ما سنأتي على ذكره بالتفصيل ، في المطلب الموالي .

المطلب الثاني :

العوامل الداخلية لظهور جبهة التحرير الوطني .

يمكننا تناول العوامل الداخلية لظهور جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 ، وقيادتها للثورة المسلحة ، كما يلي :

ا) اسباب عامة : الوضعية الاقتصادية ـ الاجتماعية للجزائريين قبيل الثورة .

ب) =====مباشرة : الأزمة السياسية التي كانت تعيشها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

ا/ الأسباب العامة :

كان الجزائريون يعيشون وضعا اجتماعيا ، يتميز بالبؤس الفضيع ، نتيجة السياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل المحتل الفرنسي والقائمة على تعميق الفوارق الاجتماعية ، بين المجموعة القليلة من السكان الأوربيين (المستوطنين) الذين تسهر الادارة الاستعمارية على خدمة مصالحهم وحمايتها من جهة ، والملايين العشرة من الجزائريين الذين لم يكن نصيبهم سوى الفقر المدقع ، والجهل المطلق ، والمرض القاتل ، والبطالة الدائمة والواسعة الانتشار .
واذا كان الجزائريون جميعا قد عانوا من عدم الانصاف والمساواة بالمستوطنين فان نصيب الفلاح الجزائري من تلك المعاناة كان كبير جدا .
اذ كان الفقر ضاربا أطنابه في أوساط الفلاحين الذين سلبت أراضيهم نتيجة السياسة الاستعمارية القائمة على المصادرة والضرائب المرهقة . . . وهكذا بعد مرور قرن وربع قرن من الوجود الاستعماري لفرنسا في الجزائر ، كانت وضعية الجزائريين غداة 1954 تتميز بما يلي : ((. . . قدر عدد الجزائريين الذين يملكون أقل من عشر هكتارات بحوالي (438،483) جزائريا بمتوسط 3، هكتار للعائلة الكبيرة يقتات مجموعهم من مساحة زراعية تبلغ (1378،464) ويصل أرباب العائلات الذين يعيشون على الفلاحة (1، 850،000) فردا من بينهم (800،000) شخصا في بطالة جزئية او كلية مثل العمال الزراعيين الموسميين وما تحت البروليتاريا الفلاحية ، وقد سجلت الادارة الاستعمارية في تلك الفترة (1950 ـ 1954) 250000 طلبا للعمل فيما كان يسمى بورش البطالة)) (1)
حتى نعرف ماتشكله هذه الاحصائيات من اهمية ، وما تعكسه من اوضاع تأزم الجزائري بصفة عامة ، والفلاح الجزائري بصفة خاصة ، فانه من الضروري معرفة حجم المجموعات

---

(1) أنظر : المسيرة ، قسم النشر والتوثيق بالحزب ص 113 مرجع سابق .

السكانية التي كانت تعيش بالجزائر .

فقد اثبتت الاحصائيات الرسمية التي اعدتها السلطات الاستعمارية ، ان التركيبة السكانية للجزائر غداة 1954 ، كانت تتوزع كمايلي :

- الجزائريون : ثمانية ملايين ونصف المليون نسمة .

- الفرنسيون : أقل من مليون واحد (983،000) نسمة .

- أجانب غير فرنسيين : 59،000 نسمة . (1)

ان أول مايلاحظ على هذه الاحصائيات انها تبرز ذلك التفوق العددي للجزائريين على باق المجموعات السكانية (المستوطنة) من أوربيين ويهود ، وهو ماكانت السلطات الاستعمارية تبدي عدم ارتياحها له ، فبالرغم من المحاولات العديدة التي سلكتها الادارة الاستعمارية لاحداث توازن عددي بين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين و مستعملة في ذلك مختلف أساليب التهجير والابادة الجماعية للجزائريين من جهة ، وتشجيع الأوربيين على الاستيطان في الجزائر واستقدام اليهود وتدعيم مصالحهم وحمايتها ، الى غير ذلك من الأساليب .

فان التفوق العددي للجزائريين بقي قائما رغم مالحق بالجزائريين من تشريد وغبن اجتماعي .

كل ذلك لم يجعل نمط الأسرة الأوربية المتميزة بقلة عدد افرادها يغري الجزائريين الذين نتيجة التشريد ومصادرة اراضيهم ((اتجه جزء كبير منهم الى هجرة المدن والاعتصام بسفوح الجبال ذات المسالك الوعرة أو مغادرة الوطن الى المهجر وراء البحر نتيجة الاضطهاد المنظم)) (2)

وفي مقابل ذلك فان المستوطنين الأوربيين والفرنسيين الذين كانوا لا يمثلون الا نسبة قليلة ضمن التركيبة السكانية العامة للجزائر ، كانوا يملكون اجود الأراضي في الجزائر ويتمتعون بحماية الادارة الاستعمارية لهم ولمصالحهم .

في حين ان الجزائري لم يتوفر له مايضمن استقراره ، اذ جاء في الاحصائيات التي اعدت

---

(1) انلمو : آلان سافاري : ثورة الجزائر ، ترجمة نخلة كلاس ، سلسلة الثقافة العسكرية" ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي " دمشق 1961 ص10 .

(2) المسيرة : مرجع سابق ص113 .

السلطات الاستعمارية حول توزيع المالكين والعمال من الجزائريين والأوربيين في القطاع الزراعي سنة 1954 كما يلي :(1)

	الجزائريون	الفرنسيون (المستوطنون)
الملاكون والفلاحون الملاكون	503800	17200
عدد من يعينهم من عائلاتهم	1 438300	57 00
المستثمرون لقاء نسبة المحصول	2100	9 00
أصحاب المزارع	800	3 00
الخماسون	5 7600	000
المجموع :	2 00 260 0 2	44100
العمال الزراعيون غير الدائمين	24 400	100
===== (بأجر يومي) المياومون	35 75 00	1600
===== الموسميون	77100	200
===== الدائمون	1 08800	31 00
المناظرون	2300	2000
الاداريون	900	140 0
	571000	84 00
المجموع	2 573600	3 2500

هذه الاحصائيات تكشف عما آل اليه وضع الشعب الجزائري غداة 1954، الاحصائيات تبين لنا نسبة الجزائريين المعتمدين اعتمادا كليا في معيشتهم على الزراعة كمصدر وحيد لدخل الاسرة الجزائرية ، في حين كان المستوطنون من فرنسيين وأوربيين قد جعلوا من الزراعة مصدرا للثروة ، واستثمار الأموال مستغلين اليد العاملة الجزائرية بأجر زهيد .

وحتى ان كانت الأرقام المذكورة خالية من الغش الذي تعودت عليه الادارة الاستعمارية فان هناك حقيقتين : أولهما أن الفلاح الجزائري ان ابقى له الاستعمار على مساحة من الأرض يستغلها ، فهي تكون من الأراضي الغير الخصبة والغير المسقية .

والحقيقة الثانية: هي أن الاستعمار الفرنسي كان قد أبقى للبعض من المقربين منه من الجزائريين على اراضيهم ، أو ملكهم لأراضي ليستميلهم .

(1) أنظر : آلان سافاري : مرجع سابق ص12

واذا كانت تلك هي وضعية الجزائريين في القطاع الزراعي فان حالة الجزائريين العاملين في القطاع غير الزراعي لم تكن بأحسن حال حيث كان العامل الجزائري يعاني من الغبن والجشع الرأسمالي والخوف الدائم من البطالة المتفشية بشكل واسع في أوساط الجزائريين .
وحسب نفس الاحصائيات التي قامت بها السلطات الاستعمارية عام 1954 فان نسبة الجزائريين الى المستوطنين العاملين في القطاع غير الزراعي كانت كما يلي (1)

	الجزائريون	المستوطنون
مدراء المعامل والمؤسسات	%37	%63
ملاك الموظفين والمتعلمين	%07	%93
المتعلمون الثانويون والفنيون	%17	% 83
موظفو المكاتيب والمحلات التجارية	% 21	% 79
العمال المهنيون	%49	%51
العمال المختصون	%67	% 33
العمال اليدويون	%96،2	% 4،8
العمال المتدربون	% 45،9	%54،1
الخدم	% 59	% 41
العاطلون عن العمل	%91	% 09

تظهر هذه الخريطة عن الوضع الاجتماعي والمهني الذي كانت عليه حالة الشعب الجزائري الذي حوله الاستعمار الفرنسي الاستيطاني من سيد في ارضه الى حشم وخدم (59%) والى عاطل عن العمل (91%) ، كما يستخلص من الأرقام المذكورة أن نسبة الجزائريين الذين كانوا من الملاك الموظفين والمتعلمين لا تتجاوز 7% و 17% من الذين كانوا فنيين أو لهم مستوى لا يتجاوز الثانوي ، وهو ما يعبر عن ضآلة وندرة الجزائريين الذين

(1) نفس المصدر ص 18 و 19 .

كانوا يؤمنون المدرسةالكولونيالية (الاستيطانيةالاستعمارية) .

كما أن نسبة العمال اليدويون الذين يمثلون 95،2 % تعبر عن درجة استغلال المستوطنين الأوربيين للأيدي العاملة الجزائرية لخدمة مصالحهم بأجور متدنية .

ان مايستنتج من الاحصائيات المذكورة سواء في القطاع الزراعي أو غير الزراعي ، هو أن الوضعية الاجتماعية التي كان الجزائريون يعيشونها غداة 1954 ،لايمكننا التقليل من أهمية دورها في استجابة الشعب الجزائري لنداء أول نوفمبر الداعي الى الثورة ضد الاستعمار الفرنسي .

واذا كان بعض الكتاب لا يعيرون في هذه الأوضاع عاملا من العوامل التي كانت وراء استجابة الشعب الجزائري لنداء الجبهة الأول ،فان ما أراه هو أن حدوث خلافات داخل حركة من الحركات الجزائرية آنذاك ،لم يكن من شأنه أن يجند الشعب الجزائري وراء الجبهة التي أفرزتها تلك الخلافات التي نشبت داخل حركة" انتصار الحريات الديمقراطية"، لو لم يكن وضع الشعب الجزائري مهيأ لذلك فوجد في الثورة على الاستعمار مايزيل عنه ذلك الذل .

لكن هذا لايعني أننا نقلل من أهمية الروح الوطنية والرغبة في استرجاع الاستقلال والتشوق الى حرية الوطن التي كانت من اهم المحاور التي عملت الحركة الوطنية خلال مرحلة النضال السياسي على غرسها في عقول ونفوس الجزائريين .

ب) الأسباب المباشرة: الأزمة السياسية لحركة الانتصار .

تمكنت حركة "الانتصار للحريات الديمقراطية" من عقد مؤتمرها الثاني في شهر أفريل 1953 ، وهو الأول منذ 1947 . وقد اشرف على الجلسة "أحمد ميزغنة" لغياب مصالي الحاج الذي أرسل للمؤتمر خطابا من باريس حيث كان يقيم(×) جاء فيه على الخصوص : ((لكي نكون حزبا قويا حسن التنظيم)) و ((لكي نعلّم الشعب الجزائري حتى يلعب دوره في كل الظروف، ونجتذب اهتمام الرأي العام الدولي بكفاحنا اليومي)) يجب أن تكون لدينا ((سياسة خارجية »، وأن يكون لدينا تنظيم جيد وصحافة جيدة وتمثيل جيد في البلاد الأجنبية ...))(1)

وعرضت اللجنة المركزية التقرير العام على المؤتمر ، وقسمت الفترة الفاصلة بين المؤتمرين (1947 – 1953) الى ثلاث فترات متمايزة :(2)

- فترة الهجوم : (1947 – 1948) عندما قدم الحزب برنامجا بشأن اقامة جمعية تأسيسية ذات سيادة .
- فترة الدفاع : (مارس 1948 – ينا ير 1950) .
- فترة الشفاء : (1950 – 1953) .

وقد أعطت اللجنة المركزية تحليلا لما تميزت به كل فترة من الفترات الثلاث .

وقد احتلت مسألة الديمقراطية في التقرير العام للجنة المركزية ومناقشات المؤتمرين حيزا كبيرا الى جانب رفضها لتقديس الزعيم . وهو ما يكشف عن تنامي التيار الرافض لتمركز السلطات في يد "مصالي الحاج" . لذا لم تكد تمضي ثمانية اشهر عن انعقاد المؤتمر ، حتى بدأت الخلافات التي كانت قائمة داخل حركة الانتصار تأخذ طابع العلانية بعدما كانت تجري في السر وتزداد تأزما ، إذ وجه كل من "حسين الأحول"

×) كانت السلطات الاستعمارية قد ابعدت "مصالي الحاج" من الجزائر سنة 1952 .

(1) أنظر : جوان جليسبي ، ثورة الجزائر ، مرجع سابق ص 98 و 99 .

(2) أنظر : نفس المصدر ص 99 ، 100 ، 101 .

و " بن يوسف بن خدة" و " عبيد الرحمان الكيوان " نداءا باسم اللجنة المركزية في صحيفة الحزب " الجزائر الحرة " يدعون فيه مختلف فئات الشعب الجزائري لعقد مؤتمر تمثل فيه جميع الأحزاب السياسية، والتنظيمات الثقافية والشخصيات الوطنية المستقلة.

وكانت هذه الدعوة تظهر ما وصل اليه النزاع بين اللجنة المركزية و" مصالي " وأنصاره.

لكن تلك الدعوة لم تجد صداها ، ولم ينعقد المؤتمر ، وبرزت على الساحة خلافات الحزب " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " ، فكثرت المجادلات في اوساط المناضلين حول المشاكل السياسية الأساسية ، وكان للاجتماعات والتظاهرات التي نظمها حزب حركة الانتصار ، في الجزائر وفي فرنسا ، في اواخر ماي والأسابيع الأولى من جوان 1954 ، ولم يظهر فيها سوى اثنين من اعضاء اللجنة المركزية، وهما " أحمد ميزغنة " و" مولاي مرباح " مؤشرا على ماوصل اليه الخلاف داخل الحزب الذي أنقسم الى ثلاث نزعات : (1)

1) نزعة أولى : تضم انصار مصالي الذين عقدوا مؤتمرا استثنائيا في منتصف جويلية 1954 في " أورنو " ببلجيكا . وقرروا اثناءه بالاجماع تنصيب " مصالي " رئيسا مدى الحياة للحزب. واعلنوا عن حل اللجنة المركزية واعلن " مصالي " من " نيورت " عن فصل بعض أعضاء اللجنة المركزية من الحزب بسبب " الانحراف السياسي والأخطاء الكبيرة " (×) وكان مصالي اثناء المؤتمر المذكور قد تم تخويله جميع السلطات ليحدد الخطة السياسية ويطرد من يشاء من صفوف الحزب.

2) اما النزعة الثانية : فهي تضم فريق من أعضاء اللجنة المركزية ، الذين قرروا بدورهم عقد مؤتمر استثنائي في منتصف شهر أوت 1954 ، كرد على انصار " مصالي " بل على " مصالي " شخصيا الذي أعلن عن حله للجنة المركزية.

وقد تقرر اثناء هذا المؤتمر فصل " مصالي " و" ميزغنة " و" مولاي مرباح " من كل الوظائف الحزبية والغاء مؤتمر بلجيكا " الانقسامي " ونتائجه.

(×) الأعضاء الذين أعلن عن فصلهم هم : بن يوسف بن خدة ، حسين الأحول ، عبد الرحمان الكيوان ، وبن باديس ، الفروخي يزيد بهودا .

1) أنظر : عباس فرحات : ليل الاستعمار مرجع سابق ص 259 .

3) النزعة الثالثة : في ظل تلك الخلافات بين القادة للسيطرة على الحزب ، كان مناضلوا الحزب من أعضاء "المنظمة الخاصة" الذين انطلقوا من تجربة المنظمة التي اكتشفتها السلطات الاستعمارية سنة 1950 ، ولاحقت محرريها ، ساد اولئك المناضلين الشباب شعورا عاما بأن الجهود التي بذلوها منذ 1947 يجب أن لا تذهب سدى . فقرروا الانفصال عن الطرفين المتنازعين على السلطة ، والانصراف لمواصلة أعمالهم في سرية تامة محافظة على السر . فكيف كان انصرافهم للتحضير السري للثورة ؟ وما هي نتائج ذلك ؟

اجتماع الـ : 22
================

كان الشغل الشاغل لمناضلي الحزب" اعضاء المنظمة الخاصة المنحلة"اعادة توحيد الحزب، والخروج من تلك النزاعات والخلافات القائمة بين قادته من الطرفين " انصار مصالي " و " المركزيين " اي اعضاء اللجنة المركزية المعارضين لمصالي والمختلفين معه .(×)

وهكذا فقد بادر هؤلاء الأعضاء الى تأسيس " اللجنة الثورية للاتحاد والعمل" وتعتبر تلك اللجنة بمثابة امتداد (أو احياء)للمنظمة الخاصة ، اذ بادر اعضاؤها الى اتخاذ المواقف التالية من النزاع القائم يومئذ :

1) حيث أن النزاع حدث في رئاسة الحزب نفسها واصبح هذا النزاع يقدح في مسؤولية القادة أنفسهم و ضمنهم مصالي الحاج .

2) يجب الذود عن وحدة الحزب في الأساس على صعيد المناضلين اثر الحملات الديماغوجية التي شنت من كل جهة وحملات الطعن والقذف الناجمة عن تعفن الأزمة الداخلية ، فعلى فروع الحزب أن تقطع كل صلة مع اللجنة المركزية ومع مصالي الحاج حتى يتسنى لها مناقشة صريحة ديمقراطية وأن اللجنة المركزية لا تعترف بقرارات الاجتماعات التي اتخذت من الجانبين ، المركزيين وانصار مصالي على السواء .

3) في الميدان السياسي : ان انجع الطرق لحسم النزاع الداخلي تكمن في محاربة الاستعمار ، اما استئناف النشاط السياسي فانه يكمن في تصلب الكفاح والاخذ بتلابيب العمل المباشر مع مراعاة الحالة

× انظر القائمة الكاملة لاعضاء الـ ... رقم (2) المرفق بالبحث .

1) نفس المصدر ص 259 .

ولما كانت تونس والمغرب قد دخلتا في حرب مباشرة من اجل الاستقلال فان القول بمراعاة " الحالة في شمال افريقيا " كان يعني ان هناك اتجاها يدعو الى العمل الثوري ، وهكذا فقد واظب اعضاء اللجنة الثورية على الاجتماعات واللقاءات " لاعداد الوسائل وتحديد المسؤوليات وتقسيم مناطق العمل ".(1)

وخلال الفترة الممتدة من مارس 1954 الى اكتوبر 1954 عقدت اللجنة عدة اجتماعات سرية بالعاصمة ،كما كان بعض المناضلين الذين اتصلت بهم اللجنة يعقدون اجتماعات مماثلة في منطقة القبائل وفي قسنطينة ،وفي وهران . (2)

ولتنسيق العمل فقد منحت اللجنة " محمد بوضياف" كل الصلاحيات لتعيين اعضاء اداراتها ، فاختار خمسة أعضاء من" اللجنة الثورية للوحدة والعمل".

لجنة الستة :
============

وتكونت بذلك اللجنة ،التي عرفت بلجنة الستة ، والتي ضمت الأعضاء التاليين :

(1) محمد بوضياف (2)كريم بلقاسم (3)مصطفى بن بولعيد (4) رابح بيطاط (5) ديدوش مراد (6) محمد العربي بن مهيدي .

وقد كانت هذه اللجنة مكلفة بمهمة دراسة الأوضاع ،وتحضير عملية انطلاق الثورة في سرية تامة . وكان أعضاء هذه اللجنة أمام رأيين :

الرأي الأول يقول : التنظيم ثم الشروع في الثورة المسلحة .

====== الثاني ==== : الشروع في الثورة ثم التنظيم بعد ذلك .(3)

ولما كان الوضع يزداد تفاقما بين أوساط المناضلين نتيجة الأزمة التي طغت على الحياة الحزبية لحركة الانتصار ،فان لجنة الستة قد اختارت الرأي الداعي الى الشروع في الثورة .

وكانت اتصالات اللجنة متواصلة مع كل من : بن بلة ،ايت احمد حسين ، و محمد خيضر ،الموجودين بالخارج وهم من أعضاء التنظيم السري العسكري المنظمة الخاصة الذي اكتشف في سنة 1950 .

---

(1) أنظر : مجلة الجيش (جزائرية) ، مراحل حاسمة في ثورة نوفمبر عدد نوفمبر 1979

(2) انظر : ثورة الجزائر في القرنين 19 و20 ،الدكتور يحي بوعزيز - ش و ن ت)1980 الطبعة الأولى ص295

(3) نفس المصدر ، ص 296 .

ويذكر الأستاذ يحي بوعزيز أنه في يوم 10 أكتوبر 1954 ، تقرر في اجتماع " لجنة الستة " الاتفاق على تاريخ الفاتح من نوفمبر كموعد لانطلاق الثورة ، كما تقرر أن تتحول اللجنة الثورية للوحدة والعمل الى "جبهة التحرير الوطني". (1)

ومما يدعم هذا القول ما ذكره بن بلة الذي لم ينسب للأعضاء الذين كانوا بالخارج من أعضاء المنظمة الخاصة ، تحديد تاريخ اعلان الثورة فهو يقول في هذا الشأن : ((في خريف 1954 اجتمع قادة المنظمة الخاصة في سويسرا وقرروا ، خارج اطار الحزب وبدون علمه ، الشروع في العمل . لم نحدد يوما لشن العمليات ، لأننا كنا لا نريد ان نربط رؤساء الداخل بتاريخ محدد . وهم الذين ، على ضوء الوضع الداخلي ، اختاروا غرة نوفمبر)) (2)

وهكذا ظهرت جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية - سياسية وكان بيان أول نوفمبر 1954 ، أول وثيقة تصدر عن الجبهة وهو البرنامج ، ان جاز لنا القول بذلك ، الذي اعتمدته الجبهة عند نشأتها .

ولمعرفة مدى التزام الجبهة بمحتوى بيانها الأول ، فانه من الضروري معرفة الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاجتماعية للجبهة خلال مرحلة الكفاح المسلح .

وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في المبحث الموالي .

---

(1) نفس المصدر ص296 .

(2) انظر : مذكرات أحمد بن بلة ، روبير ميرل ، ترجمة العفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب - بيروت الطبعة الثانية ، أوت1979 ص 96 .

المبحث الثاني : استراتيجية جبهة التحرير الوطني

لا يمكننا تصور حركة سياسية أو عسكرية، دون ان يكون لهذه الحركة شكل تنظيمي معين، وأهداف تنسعى الى تحقيقها في أمد قصير أو بعيد، وهو مايعرف بالأهداف "التيكتيكية" و"الاستراتيجية".

فما هي اذن الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاجتماعية لجبهة التحرير الوطني عند نشأتها في نوفمبر 1954 وخلال مرحلة الثورة التحريرية ؟

وما هي الأساليب التي اتبعتها الجبهة في تحقيق اهدافها ؟

ثم ما هي الظروف التي عاشتها الجبهة، وانعكاسات تلك الظروف على الأهداف التي اعلنت عنها الجبهة في بيانها الأول ؟

هذا ما سنتناوله في المطلب الأول، من هذا البحث.

ونظرا لما للاستراتيجية السياسية والعسكرية والسياسية من علاقة بالقوى الاجتماعية المكونة للجبهة، فاننا سنخصص مطلبين من هذا المبحث، نتناول فيهما :

المطلب الأول : القوى الاجتماعية المكونة لجبهة التحرير الوطني.

الثاني : الجبهة والمسألة الايديولوجية.

المطلب الأول :

استراتيجية (ج ت و) على الصعيدين العسكري والسياسي

كان واضحا منذ فاتح نوفمبر 1954 أن (ج ت و) تعتزم ربط النضالين العسكري والسياسي في نشاطاتها من أجل تحقيق الأهداف التي اعلنت عنها في ندائها الأول (بيان أول نوفمبر) الذي أكدت فيه أن تحقيق " الاستقلال الوطني" لايتم بالعمل العسكري وحده ،اذ نص بيان نوفمبر على أن ((جبهة التحرير الوطني ،لكي تحقق اهدافها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد ،وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم.))

ويمكننا اعتبار محتوى هذه الفقرة من بيان أول نوفمبر تحديدا من الجبهة لاستراتيجية نضالها على الصعيدين العسكري والسياسي عند الاعلان عن نشأتها ، فكيف تم تطبيقها خلال سنوات الثورة التحريرية ؟

ا) على الصعيد العسكري : انطلقت جبهة التحرير الوطني با مكانيات عسكرية ضئيلة بشريا وماديا ،وبالرغم من ذلك،فقد كان لعمليات الفاتح من نوفمبر ،وما تلاها من عمليات عسكرية،في شكل حرب عصابات ،ان هزت السلطات الاستعمارية... .

وقد توالت عمليات الالتحاق بصفوف الجبهة من طرف المواطنين والمناضلين ،وتقديم المساعدات والتبرعات المالية من طرف مختلف فئات الشعب ،مما مكن الجبهة بواسطة جناحها العسكري من مواصلة هجوماتها على مراكز الجيش الفرنسي .

ولم تكد تمضي تسعة أشهر على انطلاق الرصاصة الأولى حتى عرف العالم ولأول مرة ، أن قادة الثورة قد قسموا الجزائر الى ست مناطق حربية تحمل كل منها اسم ولاية ، وهي :

(1) ولاية الأوراس - النمامشة

(2) السمندو أو (شمال قسنطينة)

(3) ولاية القبائل .

(4) ولاية الجزائر . (مدينة الجزائر وما حولها)

(5) ولاية وهران .

(6) ولاية الجنوب (الصحراء) . (1)

وقد تم تنظيم الجناح العسكري للجبهة بالشكل الذي يجعل من الشعب الجزائري مجندا برمته وراء الجبهة ، باستثناء اولئك الذين اتخذوا موقفا معينا من الجبهة ودعوتها للثورة ، وهكذا فقد نظم " جيش التحرير الوطني " حسب المهام والأعمال المسندة لكل فئة : (2)

(1) الجنود : وهم الذين يرتدون اللباس العسكري ويؤلفون فرق جيش التحرير الوطني ، ويباشرون الحرب ضد العدو في مختلف الجبهات بصفة علنية .

(2) الفدائيون : وهم المناضلون الذين تجندهم جبهة التحرير الوطني للقيام بأعمال فدائية في المدن والقرى مثل : قتل العملاء ، كبار المعمرين ، الضباط والجنود الفرنسيين ، ونقل الأخبار من منطقة الى أخرى ، بالاضافة

---

(1) أنظر : د يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص307 .

الى نسف المحلات التي يرتادها كبار الجنرالات والضباط ، والخونة والعملاء من الجزائريين .

(3) المسبلون : وهم قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني ، ومهمتهم تخريب الطرقات ونسف الجسور وقطع الأسلاك الهاتفية ، وتدمير المنشآت الفنية والاقتصادية لاضعاف العدو اقتصاديا . (1)

هكذا كان تنظيم جيش التحرير الوطني الذي مثل طليعة أعوام الثورة التحريرية القوة التي تجمل من مساعي جبهة التحرير الوطني على الصعيد السياسي مساع معززة ، اذ كانت العمليات العسكرية تتضاعف وتشتد كلما اقترب موعد عقد منظمة الأمم المتحدة لدورة من دوراتها .

وقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يوسع على مر سنوات الثورة من رقعة تواجده ، وتوسيع اتصاله بالشعب في الأرياف والبوادي ، رغم ما فرضته السلطات الاستعمارية من أساليب مختلفة ، وما قامت به من تجميع لسكان القرى والمداشر في محتشدات وتدمير قرى بكاملها .

وما كادت تحل سنة 1956 حتى كان جيش التحرير قد تعزز جانبه بالانضمامات الواسعة للمواطنين في صفوفه ، مما جعل عدد اعضائه يرتفع ارتفاعا كبيرا وزاد تغلغله في اعماق الفئات الشعبية .

ومنذ أوت 1956 (مؤتمر الصومام) حددت الولايات الست تحديدا دقيقا (وهو ما سنتطرق له بالتفصيل في المبحث الموالي) ، وقد حدد مؤتمر الصومام الأهداف العسكرية لجبهة التحرير الوطني فيما يلي :

– توسيع نطاق الثورة الى الحد الذي يجعلها مطابقة للقوانين الدولية وذلك باعطاء جيش التحرير شخصيته واحترام قوانين الحرب وتنظيم ادارة عادية للمناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني .

(1) نفس المصدر ص305 و 306 .

ـ الاخلال الى أقصى حد ممكن بالحالة في فرنسا في الميدان

الاقتصادي والاجتماعي حتى يستحيل عليها مواصلة الحرب.

وعن طبيعة الثورة الجزائرية أكدت وثائق مؤتمر الصومام على الطبيعة

الوطنية الشعبية للثورة وتنظيمها العسكري بنص على :

((أن الثورة الجزائرية ليست حركة تمرد فوضوية بل هي ثورة حقيقية

منظمة وطنية شعبية لها ادارة مركزية وتقودها هيئة اركان حرب قادرة على

الوصول بها الى النصر النهائي .))

وقد كان جيش التحرير الوطني يتطور عدة وعددا بشكل ملحوظ ، ويزداد

تنظيمه مما مكنه من توسيع نطاق عمله ، خاصة وأن النجاحات السياسية

في الأمم المتحدة للجبهة كانت تضايق السلطات الفرنسية التي كان

جنرالاتها وقادتها العسكريين والسياسيين على السواء يراهنون على

القضاء على الثورة ـ التي كانوا يعتبرونها مجرد تمرد ـ

وبعد مرور ثلاث سنوات من اندلاع الثورة طلبت لجنة " التنسيق والتنفيذ "

المنبثقة عن "مؤتمر الصومام" ، طلبت من القيادات المحلية للجيش: ((ان

تنظم صفوفها وتعمل على اساس الاتجاه نحو اقرار نهائي سريع بفضل عمل

واسع النطاق)) وفي هذا الاطار شكلت سنة 1958 ((الفيالق التي سرعان

ما حلت محلها وحدات خفيفة صغيرة قادرة على التحرك السريع مستفيدة

بفوائد كبرى من صلتها بالسكان والارض وفي نوع تسلحها)) (1)

---

(1) انظر : ميثاق الجزائر ، مرجع سابق ص63 .

ب) على الصعيد السياسي :

حددت (ج ت و) في بيان اول نوفمبر هدفها السياسي المتمثل في تحقيق (الاستقلال) الذي يتم الحصول عليه عن طريق : اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية.

وكانت الدعوة الى قيام الدولة الجزائرية ضمن اطار المبادئ الاسلامية، تعني ان الجبهة لا تؤمن بالجزائر الفرنسية، وان الدولة الجزائرية يجب ان تكون ذات سيادة في علاقاتها مع فرنسا، وتعبير (المبادئ الاسلامية) كان تعبيرا عن واقع تغلغل الاسلام في اعماق الجزائريين.

كما ان تأكيد الجبهة على ان (احترام جميع الحريات الاساسية دون تمييز عرقي او ديني) يمثل احد الأسس التي تقوم عليها الدولة الجزائرية التي تدعو الجبهة الى العمل من اجل الوصول الى اقامتها، نفيا لكل تخوف قد تبديه المجموعات السكانية المستوطنة.

اما على المستوى الخارجي فقد رسمت جبهة التحرير في بيانها الأول اهدافها السياسية المتمثلة في : ((تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة شمال افريقيا في اطارها الطبيعي العربي الاسلامي، تأكيد العطف الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند عملنا من اجل التحرير.))

ان هذه الأهداف التي رسمتها الجبهة تبين لنا مدى الاهتمام الذي اعطته الجبهة للنضال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، ايمانا منها بان الوسائل العسكرية وحدها غير كافية لجعل فرنسا تجلس الى مائدة المفاوضات التي حددت (جبهة التحرير) بشأنها شروطها في نفس البيان معبرة عن رغبتها في السلام، اذ نص البيان على انه (لكي نبرهن عن رغبتنا في السلام، وفي التحديد من الخسائر البشرية، واهدار الدماء فاننا نقدم اساسا مشرفا للمحادثات مع السلطات الفرنسية اذا كانت لها نوايا حسنة، واذا كانت هذه تقبل بصفة نهائية للشعوب بحقها في تقرير المصير، واذ اعترفت بـ: (1) القومية الجزائرية في اعلان رسمي يفسخ كل القوانين والقرارات التي تعتبر الجزائر ارضا فرنسية، بالرغم من التاريخ، والجغرافية، والدين، واللغة، والتقاليد الجزائرية

(2) ان تفتح المفاوضات مع المتكلمين الحقيقيين باسم الشعب الجزائري على اساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية الموحدة التي لا تتجزأ.

(3) تحقيق جو من الثقة، وذلك باطلاق سراح جميع المساجين السياسيين وابطال التدابير الاستثنائية والتوقف عن جميع التتبعات ضد القوى المناضلة)

ويلاحظ من خلال الشروط الثلاثة انها لم تتضمن مصطلح "الاستقلال" بالرغم من مناداة الجبهة بتقرير المصير، وهدف الجبهة من الدعوة الى المفاوضات هو "الاستقلال" ويمكننا ارجاع عدم طرح الجبهة للاستقلال كشرط من شروط المفاوضات هو محاولات تهدئة او تجنيب السلطات الفرنسية لقبول المفاوضات كخطوة أولى مقيدة بالشرط الثاني

الذي وضعته الجبهة وهو ((ان تفتح مفاوضات مع المتكلمين الحقيقيين)) والمتكلمون الحقيقيون ليسوا سوى ممثلي الجبهة ، اذ نص البيان عند مخاطبته للجزائريين على ان الجبهة هي جبهة كل الجزائريين بقوله ((أيها الجزائري اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . ان واجبك هو ان تنضم اليها لانقاذ بلادنا والعمل على ان نسترجع له حريته ، ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك)) . كما ان الشرط الأول للمفاوضات كان ينص على ضرورة الاعتراف بالوطنية (الجنسية) الجزائرية والغاء كل الاجراءات والقوانين الاستثنائية التي كانت تمس بمقومات الشخصية الجزائرية وبالكيان الجزائري . واذا كانت جبهة التحرير قد اوضحت شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية من اجل تقرير المصير والاستقلال ، فانها مقابل ذلك وضعت ضمانات تلتزم بها ازاء السلطات الفرنسية والمستوطنين فيما يتعلق بمصالحهم ، اذ التزمت مقابل المفاوضات الهادفة الى الاعتراف بالسيادة الجزائرية بما يلي :

(1) جميع المصالح الفرنسية ثقافية كانت او اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

(2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الاصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

(3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على اساس المساواة والاحترام المتبادل . (1)

وهكذا يلاحظ بعد النظر لدى النواة الأولى لجبهة التحرير ، فقد وضعت الجبهة نفسها في موقع الند للند مع السلطات الفرنسية . فالشروط الموضوعة لن تكون سارية بدون حصول الجزائر على الاستقلال .

وتبدو حكمة جبهة التحرير في تلك الشروط اذ ان السماح للمستوطنين بالابقاء على جنسيتهم الأصلية أو التجنس بالجنسية الجزائرية مع مايترتب عن ذلك من معاملات وحقوق وواجبات في كلتا الحالتين كان موقفا من جبهة التحرير ازاء اولئك المستوطنين الذين يرغبون في مساواة حقيقية ,كما أنه كان موقفا من كبار المعمرين الذين كانوا يتحكمون في سير مقاليد الحكم في الجزائر .

واذا كان هذا ماطرحته جبهة التحرير على فرنسا فماذا كان رد هذه الأخيرة ؟ ثم كيف نفذت جبهة التحرير الوطني استراتيجيتها في الميدان السياسي ؟

كانت ردود فعل المسؤولين الفرنسيين تتمثل مباشرة في ذلك التصريح الذي اعلن فيه "فرانسوا ميتيران" وزير الداخلية الفرنسي عهد ئذ حين اعلن بتاريخ 1954/11/05 قوله ((الجزائر هي فرنسا ، من فلاندر الى الكونغو هناك

---

(1) انظر : بيان أول نوفمبر 1954 .

قانون واحد ، ومجلس نيابي واحد . وبذلك فهي امة واحدة هذا هو دستورنا وتلك هي ارادتنا)) (1)

وبعد ذلك بيومين اعلن (ميتيران) من جديد : ((ان المفاوضات الوحيدة هي الحرب)) (2)

وامام هذا الرد فقد كان لا بد للجبهة من التحرك على المستوى الدولي فسارع ممثلوا الجبهة الى تبليغ صوت الثورة الى الرأي العام العالمي لكسب عطفه ومناصرته للقضية الجزائرية التي وجدت منذ انطلاقتها سندها الطبيعي في الأقطار العربية ، حيث كان صوت مصر ممثلا في (جمال عبد الناصر) يدوي في ارجاء العالم ، مما جعل فرنسا وحلفائها يشنون هجوما ثلاثيا على مصر (العدوان الثلاثي على مصر عام 1956) .

الا ان ذلك العدوان لم يثن مصر وبقية الأقطار العربية عن مناصرة الثورة الجزائرية امام الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية .

وبمجرد اندلاع الثورة بدأت (ج ت و) تبحث عن منفذ لعرض القضية الجزائرية في المنظمات الاقليمية والدولية معتمدة على مساندة الأقطار والقوى التحررية في العالم، وعلى الانتصارات العسكرية والسياسية في الداخل والتجاوب الشعبي مع نداءاتها .

وهكذا فما كادت تحل سنة 1955 حتى عرفت القضية الجزائرية طريقها في اتجاه هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ففي 1955/01/05 قدم مندوب المملكة العربية السعودية مذكرة الى مجلس الأمن لفت فيها نظره الى خطورة الحالة في الجزائر التي تهدد الأمن والسلام الدوليين . كما اوصت دول (مؤتمر باندونغ) في الثامن عشر افريل 1955 بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة . (3)

بل ان هناك من يؤكد ان السلطات الفرنسية قد حاولت جس نبض جبهة التحرير الوطني لمعرفة اهدافها (الحقيقية) ومدى حنكة قادتها فدعتهم باتصالات سرية الى المفاوضات سنة 1955 . (4)

وبعد مرور ما يقرب من سنتين عن اندلاع الثورة ، وبالضبط في مؤتمر الصومام سنة 1956 حددت جبهة التحرير الوطني من جديد اهدافها السياسية، وحددت من

---

(1) انظر موقف بتصريحات القادة الفرنسيين اثناء الثورة التحريرية الجزائرية ، ملفات وثائقية رقم 24 " نصوص اساسية لجبهة ت و " 1954 — 1962 نشر وزارة الاعلام والثقافة اوت 1976

(2) نفس المصدر

(3) انظر : د يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص 443 .

(4) هذا ما جاء على لسان " بن طوبال " في الندوة التي نظمتها التلفزة الجزائرية اثر الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة الجزائرية 1981 .

جـديـد شـروط وقف اطـلاق النـار والمفاوضات كمايـلي :

(1) الاعـتـراف بـ(الأمة) الجزا ئـريـة ، ووحـدتـهـا التي لاتتجـزأ .

(2) ==== باستـقـلال الجـزائـر وسيادتها في جميع الميادين بمافي ذلك الدفاع الـوطـنـي والسياسـة الخـارجيـة .

(3) اطـلاق سـراح جميع المعتقلين الجـزائـريين والموقوفين والمنفيين بسبب نشـاطـهـم الـوطـنـي قبل وبعـد اول نـوفمبر 1954 .

(4) الاعترا ف بجبهـة التحرير الوطنـي بـوصفـهـا المنظمة الوحيدة التـي تمثـل الشـعـب الجـزا ئـري والتي لها وحدها الحـق والصلا حيات لاجراء المفاوضات وفي مقـا بـل ذلك فـان جبـهـة التحرير الوطنـي ستـكـون مسؤولـة عـن وقف القتال باسم الشعب الجـزائـري .

وبشـأن الشروط المسكريـة فـقـد نـص مـؤتـمـر الصومام على انه سيتم ضبطها فيما بـعـد ، داعـيـا السلطات الفرنسـيـة الى التفاوض على الأسس التالية :

(1) بعد ان يتم وقف اطـلاق النار تبقى جبهة التحرير هـي المفاوض الوحـيـد باسم الشعب الجـزائـري وكـل القضايا المتعلقة بتمثيـل الشـعـب مثـل : تشكيـل حكومة واجراء انتخابات ، هـي مـن اختصاصات جبهة التحرير وحـدها دون غيرها ، ولا يقبل اي تـدخـل مـن الحـكـومـة الفرنسيـة في هـذه الشـؤون .

(2) تجـري المفاوضات على قاعدة الاستـقـلال التام بمافي ذلك السياسـة الخارجـيـة والـدفـاع الـوطـنـي .

(3) النقاط التي تجـري حولها المفاوضات هي :

- وحـدة التراب الجزائـري بمافـي ذلك الصحـراء والاحتفاظ بالحدود الحالية دون تغيير

- الأقـلـيـة الأوربيـة ، تخيير بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية . امـا الجنسية المزدوجـة والامتيازات فـلا تقبـل بها جبهـة التحرير الوطني ابدا .

- تحويل الشـؤون الادارية وممتلكات الدولـة الفرنسيـة والأوربيين في الجزائر الى الدولة الجزائـريـة الجـديـدة .

- نوع المساعدات والتعاون الذي تقدمه فرنسا الى الجزائر في الميادين الاقتصاديـة والثقافية والنقدية وغيرها .

- وفي مرحلـة ثانيـة تقوم باجراء المفاوضات حكومة جزائـريـة مكلفة بتحديد مضمون مـا جـاء في النقاط السابقة ، وهـذه الحكومة تكون منبثقة عـن جمعية تشريعية تـكـون بـدورها منبثقة عـن انتخابات حـرة .

تـلـك هـي القواعد التي حـددها مؤتـمـر الصومام للمفاوضات ، ومما يلاحظ عنها انها لم تـخـرج عـن الاطار العام المحدد في بيان اول نـوفمبر ، بالاضافـة الى الوضوح الذي ميزها فيمايتصـل بالاستـقـلال ، والتـأكـيـد على بقاء الجبهة الموجه الوحيد للشعب الجزائري

اما الآفاق السياسية التي رسمها مؤتمر الصومام لنضال الجبهة فقد اكد على ضرورة تحويل ((التيار الشعبي الشديد)) الى طاقة خلاقة ، والتحذير من اعتبار كل الاوربيين كتلة واحدة ، بالرغم من اشتراكهم في (مركب الاستعلاء) على حد تعبير وثائق مؤتمر الصومام ، الذي اوصى بالسعي الى تكوين لجان وحركات من بين الديمقراطيين الاحرار مثل :

- لجنة للسعي ضد الحرب في الجزائر .
- لجنة تدعو للمفاوضة والسلم .
- لجنة تدعو الى الجنسية الجزائرية
- لجنة لمساعدة ضحايا القمع .
- لجنة لدراسة القضية الجزائرية .
- لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية .
- لجنة لتجريد منظمات البوليس المدني من السلاح .
- لجنة لاعانة العمال المزارعين ومؤازرة النقابات وتأييد الاضرابات وحماية الاطفال والنساء الذين يستغلهم الاستعمار .

اما على المستوى الشمال الافريقي فانه يجب القيام بمايلي :

(1) تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي .

(2) توحيد النشاط السياسي بانشاء لجنة تنسيق بين الاحزاب الوطنية الشقيقة .

اما على المستوى الدولي فقد اوصى مؤتمر الصومام بالعمل على :

(1) حمل دول (مؤتمرباندونغ)على استعمال ضغط اقتصادي وسياسي وديبلوماسي مباشرة على فرنسا علاوة على مساعيها لدى الامم المتحدة .

(2) السعي في الحصول على تأييد الدول والشعوب الاوروبية بما فيها البلاد الشمالية والديمقراطيات الشعبية وكذلك بلاد امريكا اللاتينية .

(3) الاعتماد على الهجرة العربية في بلدان امريكا اللاتينية .

واذا كانت هذه هي اهداف جبهة التحرير الوطني ، واساليب تحقيقها ، فان السنوات السبع للثورة الجزائرية اثبتت رغم المناورات الفرنسية العديدة ، ورغم ماتعرضت له الجبهة من صراعات بين اطرافها ، ان صلابة وثبات جبهة التحرير في تحقيق تلك الاهداف وانجاز ما وضعته من توصيات كان ثباتا حازما وخاصا ، ساعدها في ذلك نمو الوعي الجماهيري السريع باهداف الثورة وما عرفته صفوف الجبهة من ممد شوبي جمل " العناصر المتساهلة والمساومة" في صفوفها تفقد وزنها ، وهكذا فقد عملت جو لتحقيق اهدافها المتمثلة اساسا في الاستقلال السياسي وفق استراتيجية سياسية محكمة ، اعتمدت توظيف كل الامكانيات واستغلال كل الوسائل لتحقيق الاستقلال .

المطلب الثاني :

القوى الاجتماعية المكونة لجبهة التحرير الوطني

كان النظام الاستعماري الاستيطاني الذي عرفته الجزائر، قد جعل من الشعب الجزائري شعبا مكبلا بقيود الحرمان الاجتماعي، وخاضعا لقوانين وممارسات الاستعمار العنصرية في الوقت الذي كان فيه الأوربيون (المستوطنون) يتمتعون بالامتيازات الاجتماعية والمهنية، لذا فان بيان أول نوفمبر قد دعا الى ثورة شعبية وطنية حدد هدفها الاستراتيجي في تحقيق الاستقلال، بنصه على أن "عمل الجبهة موجه ضد الاستعمار فقط" ويستهدف عمل الجبهة تحقيق " الاستقلال الوطني داخل اطار شمال افريقية ".

هكذا حددت جبهة التحرير الوطني في بيانها الأول : العدو، الهدف.

وقد كان لهذا التحديد أسبابه الموضوعية والتاريخية، حيث أن السياسة الاستعمارية (الاستيطانية) التي انتهجتهافرنسا في الجزائر حالت دون تكوين طبقة برجوازية جزائرية حقيقية في القطاعين التجاري والصناعي.

فالبرجوازية الجزائرية الصغيرة، فبالرغم من ضعف حجمها لم تكن في مأمن من المضايقة والمصادرة المختلفة الأساليب من طرف الادارة الاستعمارية، بالاضافة الى مزاحمة الأوربيين ومسايقتهم لها، ذلك لأن الأوربيين لم يأتوا للجزائر كعمال بل جاءوا كمعمرين ومستثمرين لأموال واستغلال الأيدي العاملة بمقابل رمزي، خاصة وأن الجزائريين الذين صودرت اراضيهم وحجزت ممتلكاتهم قد تحولوا الى عبيد وعمال لدى المستعمرين، بعد أن اصبحوا لا يملكون سوى قوة العمل يبيعونها مقابل مايضمن استمرار حياتهم.

وهكذا فما كادت تحل سنة 1954 حتى كان السواد الأعظم من الشعب الجزائري قد تحول إلى عمال في الفلاحة لدى المعمرين ،أو عمال يوميين. لهذه الأسباب فان بيان نوفمبر خاطب كل الشعب الجزائري دون تمييز بين فئاته الاجتماعية او السياسية بقوله :((انتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة والمناضلون بصفة خاصة .))وذلك يعني أن البيان يدعو الى ثورة شعبية، لا الى ثورة طبقة ضد طبقة أخرى .

واعتقد أن جبهة التحرير الوطني بندائها في أول نوفمبر قد وفرت الحلقة الضائعة في نضالات الحركة الوطنية التي كانت تتنازعها مختلف الطروحات بشأن حل القضية الجزائرية .

فالثورة الجزائرية في محتوى بيان أول نوفمبر ليست ثورة طبقية ولا هي نتيجة لتناحر بين متنافسين على السلطة ،بل هي ثورة شعبية محضة موجهة ضد قوى استعمارية فرضت الاستيطان بالقوة ولا بد من مواجهتها بنفس السلاح (القوة) .

ولم تكن الثورة الجزائرية في الحقيقة الا تتويجا لمعاناة نضالية طويلة جرب خلالها الشعب الجزائري مختلف أشكال النضال وعرف مختلف أساليب التنكيل والبطش على يد الاستعمار ،فهي اذن ((ثورة ظلت عدة سنوات تختمر في نفسية الجماهير وشعورهم الغامض ،وما انتفاضة 1945 الا شرارة تلقائية من الجماهير لم يكن قادتهم مستعدين لتلقيها حين ذاك)) (1)

ولما كان الشعب الجزائري مشتتا بين مختلف تشكيلاته السياسية فقد كان لا بد من معالجة تلك الوضعية لتضمن جبهة التحرير الوطني ... حولها ،ولتحقيق ذلك فان الجبهة

(1) انظر المجاهد ... عدد 11
الصادر بتاريخ أول نوفمبر 1957 .

قد دعت الى تجاوز كل الخلافات والمقاييس الاجتماعية والسياسية لمختلف فئات وطبقات الشعب، بتأكيده في بيان أول نوفمبر على أنه ((اذا كان هدف أي حركة ثورية، في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية، فاننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل))

واذا كانت جبهة التحرير الوطني ترى أن الشعب الجزائري، يومئذ، يلتقي حول "قضية الاستقلال" فانها قد رفعت بعد غرة نوفمبر شعار: "من ليس مع الثورة فهو ضدها" ونفذته في تعاملها مع العناصر السياسية والشخصيات الوطنية وكل الجزائريين الذين لم يتخلصوا من جاذبية الشرعية والاختلافات والنزاعات الحزبية التي كان بيان أول نوفمبر واضحا بشأنها، حيث دعا جميع المواطنين الجزائريين بقوله: ((نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الصرفة أن تنضم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.))

والاعتبار الآخر يعني فيما يعنيه أن الجبهة لم تكن تدعو الى اتحاد الأحزاب التي كانت قائمة، ولا الى تشكيل جبهة تضم الأحزاب الجزائرية فهي تدعو بيانها الأول الى انضواء جميع أفراد الشعب الجزائري تحت راية واحدة هي "جبهة التحرير الوطني"، بصرف النظر عن المعتقدات السياسية والايديولوجية المتباينة، أو المصالح المادية والاجتماعية المتناقضة، مادام الاتفاق على قضية التحرير الوطني يمثل القاسم المشترك بين ابناء الشعب الجزائري الذي جاءت جبهة التحرير الوطني لتعبر عن ارادته في استرجاع استقلاله وسيادته.

ونتيجة لما جاء في بيان أول نوفمبر فان مختلف القوى الاجتماعية والسياسية المكونة لتشكيلات الحركة الوطنية قد وجدت نفسها، باندلاع الثورة، امام وضعية صعبة بين الالتحاق بالشورة الشعبية أو التخلف عن ارادة الجماهير التي استجابت لدعوة الجبهة الى الكفاح المسلح، وفي هذا الشأن

يذكر الاستاذ "حمروش احمد" انه (لم يكن لهذه الاحزاب الحركات السياسية الجزائرية ـ أن تقف في اتجاه مضاد للتيار الثوري الذي وجد صدى عالميا وعربيا ... ولم يكن سهلا عليهم الحصول على انصار بين الشعب الجزائري في الوقت الذي كانت تسيل فيه الدماء يوما بعد يوم)) (1)

وأمام هذا الوضع فقد تنوا لعمليات الالتحاق بالجبهة من مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية الجزائرية، غير نادمين عن ولاءاتهم الحزبية القديمة ولا على مصالحهم المادية والاجتماعية، مما جعل "جاك سوستيل" حاكم الجزائر آنذاك يكتب في تقريره الذي رفعه في الأول من حزيران (جوان) 1955 الى الحكومة الفرنسية التي كان على رأسها السيد "ادغار فور"، يقول: ((الحذر من الجزائريين جميعا والارتياب بهم، الدعوة الى أعمال القمع الدامي، رفض كل محاولة اصلاح رفضا باتا جازما، اللوم العنيف للحكومة والادارة اللتين يظهر عليهما بعض الضعف وبعض التفاهم مع الجزائريين.)) (2)

ولعل أول ما يستخلص من هذا القول، أن جبهة التحرير الوطني، كانت حكيمة بافساحها للمجال لجميع المواطنين الجزائريين للمساهمة في الثورة، مهما كانت انتماءاتهم السياسية والاجتماعية، تحت رايتها.

وهكذا فانه لم يمض عن انطلاق الثورة اكثر من تسعة شهور حتى بدأت نتائج ذلك تظهر في حقيقتين:

(1) التفاف الشعب حول الجبهة في مواجهة الاستعمار، مما خيب ظن فرنسا في من كانت ترى انهم يدينون لها بالولاء من الجزائريين، وهو ما عبر عنه حاكم الجزائر آنذاك بقوله ((الحذر من الجزائريين والارتياب بهم)).

(2) على الصعيد السياسي الداخلي خرجت الحركة الوطنية من الطريق المسدود الذي آلت اليه، وانهارت بذلك اسطورة الشرعية التي كانت التشكيلات السياسية الجزائرية تتشبث بها، فكان أن غادرت العناصر المؤمنة باستقلال الجزائر حركاتها السياسية وقطعت كل صلة تنظيمية بها، وكان انعكاس ذلك واضحا على الحركات التي اعلن قادتها عن حلها والالتحاق بالجبهة.

وهكذا فانه يمكننا القول ان جبهة التحرير الوطني كانت جبهة شعبية

---

(1) أنظر: احمد حمروش، عبد الناصر والعرب: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1974، ص 383

(2) انظر: آيلانيسا: فلاتين أ.ب شينولوقيا الجزائر، مرجع سابق ص 157

تضم في صفوفها مختلف الفئات الاجتماعية، وصفة المناضل فيها تعني الانتماء الوحيد للشعب الجزائري، دون التطرق للمحتوى الاجتماعي للثورة أي أن ((الاختيارات ذات الطابع العقائدي لم تكن تؤخذ في الحسبان فكانت صفوف جبهة التحرير الوطني وراس حربتها جيش التحرير الوطني مفتوحة لجميع اولئك الذين ينخرطون في الأشكال الجديدة للكفاح مهما كان أصلهم الاجتماعي أو تبعيتهم السياسية القديمة.)) (1)

وبذلك فقد كانت جبهة التحرير الوطني قد احتوت على مختلف التناقضات التي تمثلها تركيبتها المتمايزة اجتماعيا وسياسيا. وبالرغم من كل ذلك فان الفلاحين الفقراء كانوا يمثلون الرصيد الأساسي للجبهة التي جعلت من الريف مهدا للثورة، معتمدة على مختلف الفئات الاجتماعية فهي تحتوي على ((الفلاحين والعمال والتجار والأغنياء والفقراء والطلبة والتقدميين والمحافظين، الى جانب التقدميين بتطرف والمنتسبين الى ... اليسار)) (2).

وكان ذلك في مفهوم جبهة التحرير الوطني يمثل اتحادا روحيا للشعب الجزائري يجد معناه في واقع الشعب الجزائري، وهو ماعبرت عنه وثائق مؤتمر الصومام الذي عقد يوم "20 أوت 1956"، بقولها ان ((الاتحاد الروحي والسياسي للشعب الجزائري الذي التحم وتوطد في الكفاح المسلح قد أصبح اليوم حقيقة تاريخية)) وأن ((هذا الاتجاه القومي الوطني المناهض للاستعمار هو القاعدة الأساسية للثورة السياسية والعسكرية للمقاومة)) وتضيف وثائق الصومام ((ان وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب هو ضمان من الضمانات الضرورية.))

هكذا فسرت جبهة التحرير الانضمامات التي عرفتها من مختلف الفئات الاجتماعية دون التطرق للنتائج المترتبة عن ذلك، وسبب ذلك في اعتقادي يعود الى كون جبهة التحرير عند انطلاقتها لقيادة الثورة لم تحدد استراتيجيتها الاجتماعية وهو ما كانت له نتائج سلبية انعكست على جبهة التحرير ذاتها عند انفجار تناقضاتها غداة الاستقلال مباشرة، اذ لم تتمكن القوى التقدمية داخل الجبهة خلال مرحلة التحرير من حسم المسألة الايديولوجية وتوضيحها . وهو ماسنتطرق له في المطلب الموالي.

---

(1) أنظر: كتاب جهود السنوات العشر الطباعة الشعبية للجيش، وزارة الدفاع الجزائر 1975 ص08.

(2) انظر : المسيرة مرجع سابق ص183.

المطلب الثالث :

الجبهة والمسألة الايديولوجية

انطلقت جبهة التحرير الوطني في كفاحها المسلح دون محتوى ايديولوجي معتمدة على اذكاء الروح الوطنية التي كانت من الضمانات الأساسية لحماية وحدة الجماهير بقيادة الجبهة التي استطاعت أن تحتفظ لنفسها بالانفراد في قيادة المعركة (سياسيا وعسكريا) مخلفة وراءها كل التناقضات السياسية والاجتماعية من اجل تجنيد الجماهير برمتها في بوتقة واحدة : هي جبهة التحرير الوطني .
وكان للتركيبة الاجتماعية المتباينة للجبهة اثره في جعلها ((جبهة حقيقية بكل ما في الجبهة من تيارات واضحة ومختلفة، ومنابر متباينة.)) (1)
وهو ما جعل مسألة البت في طبيعة الاختيارات الايديولوجية للثورة الجزائرية أمر غير مطروح بشكل علني طيلة سنوات الحرب التحريرية، ونتيجة لذلك فان الاهتمام الأساسي لتحقيق الوحدة جعل ((الادارة الأولى (الحكومة المؤقتة) لجبهة التحرير الوطني تجد نفسها ملغمة في الداخل)) (2)
فقد كان استمرار جبهة التحرير الوطني نتيجة لذلك مرهونا بعدم بحث اختيارات المستقبل، فرغم الطابع الشعبي الذي تميزت بها الثورة الجزائرية التي اعتمدت اساسا على الفئات المحرومة من فلاحين وعمال، فان التحاق بعض الفئات الاجتماعية الميسورة والمسيسة بالثورة جعل ((تيار الوطنية المتفق ضد الاحتلال الفرنسي هو الذي يجمع كل المناضلين ... ولكن الوحدة الفكرية والنظرة السياسية والأهداف الاجتماعية لم تكن ابدا محل اتفاق جماعي .)) (3)
ومما ساعد على استمرار ذلك الغموض الايديولوجي، في راينا، الأسباب التالية :

(1) استشهاد الكثير من العناصر الشابة والمثقفة كان اثره على المسار الفكري والايديولوجي للجبهة واضحا، ويمكننا ان نعطي مثالا على ذلك بالشهيد "محمد العربي بن مهيدي" الذي كتب تحت عنوان "الأهداف الجوهرية لثورتنا" يقول : " مرة أخرى يحمل الشعب الجزائري السلاح ليطرد المحتل الامبريالي ويقيم جمهورية ديمقراطية اجتماعية ويقيم نظام اشتراكي، يتضمن بالخصوص اصلاحات زراعية عميقة وثورية ومن اجل حياة كريمة ومن اجل السلام بالمغرب العربي)) (4)

---

(1) انظر : المسيرة، مرجع سابق ص 183
(2) === : كلمة "كريم بلقاسم" أمام مؤتمر ج.ت.و 1964، النصوص الكاملة لجلسات المؤتمر ج 4 اصدار ج.ت.و. 1964 .
(3) انظر : احميد حمروش، عبد الناصر والعرب، مرجع سابق ص 388
(4) === : المجاهد بالعربية، عدد 2 نشرت هذه المقالة في سنة 1956

(2) وفي الوقت الذي كانت الجبهة تفقد العناصر الثورية والاشتراكية ، عرفت تسربا واسعا للعناصر المعروفة بليبراليتها ، اذ تم ((تسرب بعض العناصر المسماة " العناصر البرجوازية" أو الخاضعة لتأثير الامبريالية .)) (1)

وقد كان لتطور الأحداث بعد الفاتح نوفمبر 1954 ، ان اصبحت الجبهة حريصة على تحقيق الانتصارات العسكرية والسياسية ، اكثر من حرصها على انسجام او عدم انسجام الملتحقين بها من مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية الجزائرية ، خاصة عندما نعرف ان مصالي الحاج قد بدأ منذ الفاتح من ديسمبر 1954 يقوم بواسطة اعضاء الحركة التي أعلن عن تأسيسها في الفاتح من ديسمبر 1954 ، بقوم بمضايقة الجبهة ، وذلك بتكوين افواج مسلحة ومناطق منشقة لمناهضة الجبهة .

وقد كان لاحتلال العناصر الاصلاحية و البرجوازية لمواقع قيادية في الجبهة سببا في ضعف الانسجام داخل قيادة الجبهة وما عرفته من ازمات وصراعات خلال مرحلتي التحرير والاستقلال على السواء ، تلك الأزمات والتناقضات التي يعود مصدرها في الأساس الى أن ((جبهة التحرير انطلقت في عملها الثوري بدون اطار ايديولوجي متكامل يتضمن حلولا مسبقة للمشكلات الراهنة وتصورات نظرية واضحة للمستقبل ، فقد كانت الممارسة العملية هي التي تفرض حلولا معينة للمصاعب المطروحة ولكن تلك الحلول كثيرا ماتقتصر على معالجة مؤقتة لوضعية يمكن ان تتجدد بشكل آخر وفي ظروف اخرى مشابهة أو مغايرة .)) (2)

واذا كانت جبهة التحرير قد عقدت مؤتمرها الأول سنة 1956 فان مسألة الايديولوجية قد بقيت دون بحث اوتحديد لنهج معين . اذ لم تذكر وثائق الصومام " الاشتراكية" بالرغم من تنديدها بالاستغلال الذي مارسه الاستعمار على ابناء الشعب الجزائري .

وقد ظل الغياب الايديولوجي بالنسبة للجبهة يمثل " نقصا خطيرا " ترتبت عنه نتائج سلبية كثافت تفجير للجبهة وتجهض الثورة خاصة سنة 1957 عندما حاول المجلس الوطني طرح المحتوى الايديولوجي للثورة .

---

(1) انظر : كلمة كريم بلقاسم امام مؤتمر ج.ت.و. 1964 ، مرجع سابق
(2) انظر : كلمة " محمد الصالح يحياوي " منسق الحزب ، امام المؤتمر الرابع لج.ت.و 1979 .

ولم تكن مسألة الغياب الايديولوجي بالنسبة لثورة في مستوى الثورة الجزائرية بالشيء الثاني، الا ان تحالف مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية كما رأينا ، حول هدف محدد " الاستقلال الوطني " ووسيلة ذلك الكفاح المسلح ، جعل المسألة الايديولوجية ، بالرغم من اهميتها ، مسألة لا تحضى بالاجماع سواء كان النهج المراد وضعه متطرفا او معتدلا في اتجاهه الاشتراكي .

ونتيجة لذلك فان المشاركة في الثورة كانت مقرونة بالنسبة لكثير من الفئات، بالأمل في تحقيق أغراضها السياسية وحماية مصالحها المادية بعد استرجاع الاستقلال .

وبما أن جبهة التحرير قد حاولت في مؤتمر طرابلس 1962 وضع مشروع اجتماعي لتحقيق " الثورة الديمقراطية الشعبية" في جزائر مابعد الاستقلال ، فانه يمكننا حصر الأسباب التي حالت خلال الثورة التحريرية دون وضع الجبهة للمسألة الاجتماعية في الاطار الذي كان يجب ان تضعه فيه ، خاصة ونحن نعرف ان رصيد الثورة الأساسي كان من جماهير الفلاحين المعوزين والعمال الفقراء .

ان اسباب عدم طرح الجبهة للمسألة الاجتماعية والاختيار الايديولوجي يمكننا تلخيصها فيما يلي :

1 ـ كان التحاق اعضاء مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية بالجبهة لا يسمح بتوحيد الموقف الايديولوجي للثورة بقيادة الجبهة ، فكل المحاولات التي تمت داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت تؤدي الى تعدد الطروحات الايديولوجية والسياسية المتباينة .

2 ـ رغبة الشعب الجزائري في الاستقلال كمطلب اساسي لاسترجاع مقومات وجوده كشعب حر مستقل .

3 ـ ان جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية سياسية ادركت عند انطلاق الثورة ان طرح المسألة الايديولوجية ، سيؤدي حتما الى تمسك التنظيمات السياسية الجزائرية بوجودها التنظيمي، وهو ماكانت تحاربه ، وتمنع قيام قواعده في صفوفها وخارج صفوفها .

4 ـ واخيرا اعتياد الاستعمار أنه حين يثور في وجهه شعبا مضطهدا يلجأ الى وصمه بوصمة سياسية وايديولوجية خارجية ، في محاولة

منه لتزييف خلفيات الثورة وابعادها ، وبالتالي تأليب الرأي العام العربي على الخصوص ضده بدل العطف عليه وفهم حقيقة ثورته.

كما أن الرأي العام العربي (الرسمي خاصة) لم يكن يومئذ مهيئا لفهم الثورة الجزائرية لو اعلنت الجبهة أنها تهدف الى تحرير الجزائر لتبني الاشتراكية ، ولم تكن الاشتراكية آنذاك بالنسبة لقطاع واسع من الشعب العربي سوى الشيوعية التي تعني أول ماتعني بالنسبة للعربي والمسلم "الالحاد" وهو سبب كاف لقطع اي مساعدة مادية اودعم دبلوماسي وسياسي.

واذا كانت هذه هي الأسباب التي كانت وراء عدم تبني الجبهة لخط ايديولوجي معين خلال مرحلة التحرير ، فان الغياب الايديولوجي كان سببا في كثير من المخاطر التي هددت وحدة جبهة التحرير ، بما نشأ من خلافات بين مختلف التنظيمات التي اقتضت ضرورات الثورة انشائها.

هذا ما سنتطرق له في مطالب المبحث الموالي.

المبحث الثالث: تنظيمات جبهة التحرير ابان الثورة التحريرية .

اقتضت ضرورات الثورة ومستلزماتها على المستويين الداخلي والخارجي انشاء تنظيمات عسكرية وسياسية ونقابية وطلابية .

فما هي التنظيمات التي انشأتها جبهة التحرير ابان الثورة؟ وماهي العلاقات التي سادت بين تلك التنظيمات؟

هذا ماسنعالجه في هذا المبحث ، مع توضيح الدور الذي اسند لكل تنظيم والعلاقات التي سادت بين هذه التنظيمات. ونتائج ذلك. بالنسبة للتنظيم الأم ((جبهة التحرير الوطني .))

المطلب الاول :

جبهة التحرير : أو التنظيم الام للثورة

ظلت جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الثورة التحريرية تمثل " التنظيم الام " لمختلف التنظيمات التي انشأتها بعد غرة نوفمبر 1954، وقد كان حرص الجبهة واضحا فيمايتعلق بالالتحاق بصفوفها (المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني) اوبصفوف بقية التنظيمات التي انشأتها خلال سنوات الثورة ... فالولاء لحركة أو منظمة سياسية اخرى لم تسمح به الجبهة انطلاقا من أن الجبهة لم تعلن نفسها كتجمع احزاب ،، فهي تجمع لكل القوى الوطنية مهما كان وضعها واتجاهها قبل الثورة، فهي اذن تضم كل القوى التي ((تؤمن ببرنامجها وتنذر نفسها لانجازه مهما كان الثمن بعيدا عن كل اشكال الصراع السياسي العقيم الذي ميز نشاط الاحزاب السابقة)) (1) اي ان الجبهة دعت الى وحدة التنظيم بصرف النظر عن التعددية الفكرية التي تحتويها تركيبتها . ونتيجة لذلك فان الجبهة بقيت طيلة سنوات الثورة ملغمة من الداخل كلما حاولت بعض العناصر فيها الدعوة الى وضع منهاج اجتماعي للثورة ،

ولم تكن مسألة انفراد الجبهة بقيادة الثورة بالمسألة السهلة لولا صلابة الجبهة في هذه المسألة ،واستعمالها احيانا لاسلوب العنف ضد الذين حاولوا منافستها في تمثيل الشعب الجزائري ،واستطاعت بذلك احباط كل المحاولات التي كانت ترمي الى خلق قوى سياسية وعسكرية موازية لها مثل محاولات ((الحركة الوطنية بزعامة مصالي الحاج ،ومجاهدي الحرية بقيادة الحزب الشيوعي الجزائري ،والقوة الثالثة التي طالما سعت فرنسا بدون جدوى لخلقها وبعثها كمنافس للجبهة او طرف تتفاوض معه)) (2)

---

(1) انظر : مقالة الصحفي " عيسى مصطفى " " جبهة ت و من حركة ثورية للتحرير الى حزب سياسي طلائعي يبني الاشتراكية" جريدة الشعب 1981/11/02 ع 5602

(2) راجع : وثيقة" التطور السياسي والنظامي لحزب ج ت و" اعداد الاستاذ :عبد الكريم رمضاني ، مدير التكوين بالحزب .

ولم يكن تنظيم جبهة التحرير قبل انعقاد مؤتمر الصومام معروفا اوبعبارة اصح لم يكن هناك تنظيما قائما بذاته ، باستثناء نشاطات بعض الخلايا السرية والمناضلين المغتربين .

اذكان وجود بناء تنظيمي سياسي للجبهة يستوجب عقد مؤتمرلها يتم خلاله تحديد الأطر السياسية التنظيمية للجبهة ، الا ان ظروف الحرب وصعوبة الاتصال قد حالت دون تحقيق ذلك في السنة الأولى من عمر الثورة وهو مايؤكده الدكتور" يحي بوعزيز" الذي يقول ان ((القادة الذين أعدوا لها واشعلوها ـ الثورة ـ وضعوا في اعتبارهم وجوب الاعداد لأول مؤتمر عام يضم جميع القادة والمناضلين في أول فرصة تتاح لهم . ولكن هذه الأمنية لم تتحقق خلال عام 1955)) (1)

وهكذا فانه محاولات ومساع واتصالات عديدة ، تم عقد أول مؤتمر للجبهة في " وادي الصومام" ببلاد القبائل حيث مركز قيادة الولاية الثالثة . (2)

وقد تم خلال هذا المؤتمر مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 ـ اقرار التنظيم العسكري والسياسي للجبهة ، الذي يلاحظ عليه طغيان واضح للجانب العسكري عن الجانب السياسي .

ويمكننا ارجاع ذلك الى كون جبهة التحرير كحركة ثورية نشأت لتحقيق هدف " الاستقلال . لم تكن قياداتها التي حضرت مؤتمر الصومام مطمئنة الى الساسة المحترفين والذين قد يجدون في تمثيلهم للجبهة ما يعطيهم قوة للتحكم في مصير الثورة ، لكن المؤكد انه ((منذ أول نوفمبر ، وحتى بعد مؤتمر الصومام ، كان التمييز غير ممكن بين جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني ، فكانت الجبهة كتنظيم سياسي للثورة تعلن عن جيش التحرير الوطني كجناح عسكري لها ، فالقادة الخمسة للمناطق كانوا مسؤولين سياسيين (هم الذين قرروا الثورة في لجنة التسعة) ومسؤولين عسكريين في الوقت ذاته .)) (3)

---

(1) انظر: د يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص 318

(2) نفس المصدر ص 318 .

(3) mohamed te
mohamed teguia: l'algerie en guerre, officedes publiationuniversitaire alger pp 186

اي ان جبهة التحرير عند انطلاقتها الأولى كان الفصل السياسي فيها ملازم للعمل العسكري فـ ((المسؤول السياسي ـ العسكري على كل المستويات يمثل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني معا ، سواء كان قائد ولاية ، أو منطقة ، أو ناحية ، أو قطاع . وتأتي التعليمات السياسية من هذا الرئيس)) (1) لكن مؤتمر الصومام كان قد حدد الجوانب التنظيمية للجبهة ، حيث تم خلق هيئات سياسية محددة واعطى الجبهة بناءها التنظيمي التسلسلي ، وسن مبدأ القيادة الجماعية للجبهة التي لا ينفصل فيها التمثيل العسكري عن التمثيل السياسي .

التهيئات التنظيمية للجبهة كما اقرها مؤتمر الصومام :

أ ـ المجلس الوطني للثورة الجزائرية : يتألف المجلس الوطني من اربعة وثلاثين عضوا (34) نصفهم بالأصالة ، والنصف الباقي مساعدون . وقد كان ضمن السبعة عشرة عضوا بالأصالة (اساسيين) زعماء (اللجنة الثورية للوحدة والعمل)) الأصليين الذين ظلوا على قيد الحياة ، وقادة عسكريون جدد ، و" فرحات عباس " الذي انضم الى الجبهة في سنة 1955 ، وتوفيق المدني ، أحد الأعضاء البارزين في " جمعية العلماء " وبعض الأعضاء من قيادة " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " ، " الأمين الدباغين " و " يزيد " .

كما ضم المجلس اعضاء آخرين مثل " بن يحي " الذي نظم اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، و" مهري عبد الحميد " العضو السابق باللجنة المركزية لحركة الانتصار ، و" احمد فرانسيس " أحد المعاونين الأقربين لفرحات عباس . (x)

هكذا كانت تركيبة المجلس ، الذي أقرت مقررات الصومام أنه يمثل أعلى جهاز للثورة ، يوجه سياسة " جبهة التحرير " وهو الهيئة الوحيدة المخولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الثورة والبلاد فهو ((الذي يستطيع وحده اصدار الأمر بوقف القتال اواستمرار الحرب)) (2)

---

(2) انظر : جليبي ، مرجع سابق ص 120 ، 121

(x) انظر الملحق الخاص بقائمة اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية

(1) i bedem pp 187

ب) لجنة التنسيق والتنفيذ :

انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ من (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) ، فهي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس ، ولها كامل السلطة على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة ، وهي تتألف من خمسة أعضاء(×) مسؤولون امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

وقد تقرر ان يكون مقرها (اي مقر اللجنة) في مدينة الجزائر ، الا ان ذلك لم يدم حتى اضطرت الى نقل مقرها الى تونس(+)

وكان مؤتمر الصومام قد أوصى بأن تقوم لجنة " التنسيق والتنفيذ " بالسهر على مصالح الشعب والثورة ، وتطبيق قرارات المؤتمر ، وان تؤلف اللجان التالية :

— لجنة الدعاية والاخبار .

— ==== الاقتصاد

— اللجنة النقابية .

— اللجنة السياسية .

وهكذا فانه لم تكد تمضي سنة واحدة عن انعقاد مؤتمر الصومام حتى ظهرت على الساحة السياسية والعسكرية عدة معطيات ادت الى احداث تغييرات في قيادة جبهة التحرير الوطني ، وذلك للأسباب التالية :

— اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة من اعضاء البعثة الخارجية(×) ، بتاريخ 22/10/1956 عندما تم تحويل الطائرة المقلة لهم والمتوجهة من المغرب الى تونس .

— اعتقال " محمد العربي بن مهيدي " واستشهاده على يد (الكولونيل بيجار) سنة 1957

(×) الأعضاء الخمسة هم : "عبان رمضان" و "بن يوسف بن خدة" و" محمد العربي بن مهيدي" و"سعد دحلب" و"كريم بلقاسم"

(+) كان لمعركة العاصمة الشهيرة وما نتج عنها من ملاحقات للمناضلين والقبض على العديد منهم ، واستشهاد احد اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ "العربي بن مهيدي" ان اضطرت " لجنة التنسيق والتنفيذ " اضطرت الى نقل مقرها من مدينة الجزائر الى تونس .

(×) الأعضاء هم : "ايت احمد" و "احمد بن بلة" و "محمد بوضياف" و"محمد خيضر" ومصطفى الأشرف الذي كان مرافقا لهم .

لتلك الأسباب وغيرها فقد دعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى عقد مؤتمره (دورته) الثانية في القاهرة خلال شهر أوت 1957 ، وقد تم خلال تلك الدورة :

- رفع عدد اعضاء المجلس الوطني للثورة من 34 الى 54 عضوا

- رفع عدد اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 اعضاء الى 14 عضوا منهم (05)اعضاء سجناء في باريس (الأعضاء الاربعة المختطفون) او الجزائر (رابح بيطاط) كما عضاء شرفيون .

اما الأعضاء الأساسيون للجنة فهم (×) : ((عبان رمضان فرحات عباس ، الأخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، محمود شريف ، كريم بلقاسم محمد الأمين دباغين ، عمار وعمران .)) (1)

وقد ترك مؤتمر (دورة) القاهرة وظائف المجلس ولجنته للتنسيق والتنفيذ كما كانت اساسا .

كما قرر ان يعقد المجلس ((مؤتمره الوطني)) باعتباره ((الهيئة ذات السيادة للثورة)) اجتماعا سنويا .

الان ما يمكننا تسجيله بشأن توسيع عدد اعضاء المجلس ولجنة التنسيق والتنفيذ التي اصبحت تضم عناصر من الداخل (زعماء الداخل) الى جانب عناصر من الخارج ، هو ان الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني اصبحت تمثل جميع الحركات (تقريبا) والاتجاهات الفعالة في الحياة السياسية قبل الثورة . فقد اصبحت تضم " فرحات عباس " الزعيم السابق لـ ((الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)) و " الأمين الباغين " احد زعماء ((حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)) .

---

(1) انظر : جليبي مرجع سابق ص 122 ، 123

(×) يلاحظ على القائمة انها تحتوي على ثمانية اعضاء فقط ، في حين ان عدد الأعضاء الحقيقي هو 09 اعضاء بالاضافة الى الأعضاء الشرفيين الذين كانوا يومئذ سجناء وهم : بن بلة احمد ، ايت احمد ، محمد بوضياف خيضر محمد و رابح بيطاط السجين بالجزائر .

الهيئات والهياكل التنظيمية القاعدية للجبهة :

حدد مؤتمر الصومام اتصال الجبهة بالجماهير عبر تنظيم دقيق في كل المستويات ، اذ اوصى بتأليف هيئات قيادية تتكون من ستة أعضاء على مستوى كل ولاية :

— الرئيس ، وهو قائد الولاية ، والمساعد السياسي ، والمساعد العسكري . هؤلاء يمثلون السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني على مستوى الولاية .

— ضابط الاخبار والاستعلامات ، وضابط الشؤون العسكرية ، وضابط الشؤون السياسية ، ويختار هؤلاء الضباط الثلاث من بين الضباط الصغار او الكبار . (1)

ورغم ان صوت الرئيس السياسي — العسكري هو الصوت الراجح في اجتماعات هيئة القيادة فان مؤتمر الصومام قد الح ((على جميع المسؤولين في مختلف فروع الثورة ان لا ينسوا ابدا أنهم ينتمون الى منظمة واحدة))

وتلك المنظمة هي " جبهة التحرير " التي احتل فيها " المحافظ السياسي " الذي هو احد مساعدي قائد الولاية دورا خاصا في الملا حمة الجماهير ومناضلي جبهة التحرير المدنيين الذين يتلقوا منه التعليمات ويشرف على توجيه نشاطاتهم ويقرر معهم انتخابات مجالس الشعب (لجان محلية) .

كما انه مكلف بتكوين لجنة الاتصالات التي تتشكل من ثلاثة اعضاء من جبهة التحرير دون اشتراط عضوية جيش التحرير الوطني فيهم . (2)

ومن الحقائق المؤكدة ان دور الأعضاء المدنيين لجبهة التحرير في الثورة التحريرية كان دورا عظيما ، اذ كانوا سندا لجيش التحرير الذي كان بدونهم لا يستطيع القيام بمهامه بشكل فعال ، فالمناضل في جبهة التحرير كان معرضا في كل وقت عرضة للاعتقال والمتابعة الدائمة لتحركاته من طرف قوات العدو التي ادركت مايمثله بالنسبة لتوجيه وحماية جيش التحرير .

---

(1) انظر : د يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص324 .

(2) mohamed teguia : op. cit . pp 187

وحتى تتضح لنا الصورة اكثر عن الدور الذي قام به المناضلين المدنيين خلال الثورة نعرض هذه السطور من صحيفة "المجاهد" حول مهام "المنظمة السياسية الادارية" للجبهة ،والتي كان دورها يتمثل فيمايلي :

((تكوين خلايا من الناس الذين يوثق بهم وتموين الثوار وتهيئة ايوائهم وتغطية تحركاتهم بواسطة الحراسة والمرابطة وجمع الأسلحة واخفاؤها في مستودعات سرية وتكوين اجهزة للاستعلامات واخرى لاستخلاص الضرائب وتكوين اجهزة ومصالح عدلية وادارية وتهيئة الجنود الاضافيين ووضعهم تحت تصرف الجنود المناضلين والقيام باعمال تخريب وبمعالجة الجرحى الخ ... ولكن المهمة الرئيسية للمنظمة السياسية الادارية" في احاطة مجموع السكان الجزائريين الجزائريين باطارات منظمة تهيئهم ليس فقط للانتصار ولكن للاستيلاء ،على مقاليد النفوذ ، والسيطرة الحقيقية)) وتضيف المجاهد ((ان جبهة التحرير الوطني في هذه الأمور تعزز نظامها كل يوم اكثر بفضل حيويتها ،والرجال الذين يعملون في هذه الاجهزة كلها لا ينقصون جبهة التحرير وكل عمليات الايقاف التي اجراها الاستعمار لا تنقص شيئا من عددهم في حضن الثورة.)) (1)

هكذا كان تنظيم جبهة التحرير الوطني ،والذي نستخلص منه الأمور التالية :

- التزاوج بين الجانب العسكري والمدني لدى مناضل الجبهة في مختلف المستويات ، من انطلاق الثورة الى استرجاع الاستقلال ، حيث لم تكن القيادات عسكرية أو مدنية محضة.
- التمييز في الحياة التنظيمية للجبهة يقوم على اساس طبيعة المهمة المسندة للمناضل لا على اساس صفته العسكرية او المدنية.
- ورغم ذلك فان الجانب العسكري نظرا للتطورات التي عرفتها الجبهة خلال سنوات الثورة قد طغى على الجانب السياسي ، في الداخل ، لما اصبح يتمتع به جيش التحرير من قيادات وتنظيم ، وهو ما سنتطرق له في المطالب الموالية.

---

(1) انظر : المجاهد "اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني" النسخة العربية العدد 12 الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 1957.

المطلب الثاني:

تنظيمات جبهة التحرير الوطني .

اقتضت مستلزمات الثورة على الصعيدين العسكري والسياسي الداخلي والخارجي من جهة ، وتجنيد وتعبئة مختلف الطاقات الجزائرية من جهة أخرى ، انشاء المنظمات والهيئات التالية :

ا) جيش التحرير الوطني : مثل جيش التحرير العمود الفقري للثورة بقيادة جبهة التحرير. هذا الجيش الذي لم يكن في الشهور الأولى اكثر من مجموعة من الثوار ، ،، ولم يكد يحل شهر أوت من سنة 1956 ، حتى كان الجيش يستطيع ان يميز بين مختلف وحداته وان يضبط مهامها .

وهكذا فانه لما انعقد مؤتمر الصومام قسم الجزائر الى ست ولايات ، على اساس التقسيم السياسي السابق عند اندلاع الثورة مع تحديد ولاية الصحراء" الولاية السادسة" ، كما اعتبرت "مدينة الجزائر " منطقة مستقلة ذاتيا داخل الولاية الرابعة (الجزائر) وذلك لما للمدينة من خصائص ومشاكل متميزة .

التنظيم الاقليمي للجيش :

قسمت كل ولاية الى " مناطق" وكل " منطقة" الى " اقسام " ، وكل " قسم" الى "نواحي" ، وفقا لمقررات مؤتمر الصومام ، الذي قرر ايضا ان تكون على مستوى التقسيمات المذكورة ، لكل منها قيادة تتكون من :

- قائد سياسي - عسكري .
- ثلاثة مساعدين له في الميادين العسكرية والسياسية ، والمخابرات والاتصال .

ويبدو انه قبل مؤتمر الصومام ، كانت هناك لا مركزية تسمح لرئيس الولاية ومجلسها بالتصرف في حدود واسعة ، فان انشاء المؤتمر لمؤسسات سياسية وعسكرية قد صاحبه ضبط مهام وصلاحيات القيادات على كل المستويات وحدود النشاطات العسكرية في اطار توجيهات سياسية موحدة ، الا ان " خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر الى تونس سنة 1957 اعاد للولايات استقلاليتها التامة" (1)

(1) mohamed teguie : op. cit . pp187

وتم في سنة 1957 تنظيم قاعدتي كلا من الحدود الشرقية والغربية للجزائر، للاشراف على تدفق السلاح والرجال في هاتين المنطقتين، وهو ماعرف بعد ذلك بجيش الخارج والذي لعب دورا اساسيا في حسم صراع 1962، وموماسنأتي عليه عند حديثنا عن ازمة 1962.

كما حدد مؤتمر الصومام تشكيلة جيش التحرير الوطني كما يلي :

1) المجاهدون : هم الجنود الذين يرتدون اللباس العسكري، ويباشرون الحرب في ميدان القتال

2) مجاهدون لا يرتدون اللباس العسكري وهم صنفين :

ا) المسبلون : يمثلون قوة احتياطية لجيش التحرير، فهم يقومون بتموينه وتزويده بالاخبار، والعناية بجرحاه ومراقبة تحركات العدو الخ ..

ب) الفدائيون : يقومون بالعمليات في المدن والقرى، يقومون بالهجومات على مكاتب الشرطة والدرك، ونسف الادارات الاستعمارية والأندية والحانات والمحلات التجارية ويغتالون ضباط وجنود العدو.

أما رتب الجيش فقد أقر المؤتمر الرتب العشر التي كان معمولا بها في الولاية الثالثة، وهي تبدأ من رتبة الجندي الأول حتى رتبة العقيد، وطلب الى كل المسؤولين في الولايات تطبيقها، اما رتبة الفريق فقد نص المؤتمر على انها لمن تستحدث الا بعد ان تتحرر البلاد، كما اعتبرت كل الرتب العسكرية موقتة، على ان تكلف لجنة عسكرية بعد الاستقلال بدراستها من جديد.

وهكذا فقد اعطي الجيش كل ما يستوجبه "الجيش النظامي" من تنظيم، حيث حددت كيفيات تأسيس المحاكم العسكرية وتنظيم النقلة وتغيير المناصب الخ ...

وكان مع تطور جيش التحرير يزداد نفوذ "كريم بلقاسم" الذي كان واضحا انه يحتل مكانة مهمة في الداخل، مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تسند له سنة 1958 مهمة الشؤون العسكرية يعاونه في ذلك "وعمران" و "عبد الحفيظ بوصوف" بعد تشكيل الحكومة المؤقتة احتل "كريم" منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء (1)

انشاء هيئة الأركان العامة للجيش :

حتى جانفي 1960 لم تكن "هيئة الأركان العامة" موجودة، وفي اجتماع المجلس

---

(1) انظر : جليسبي، مرجع سابق ص124

وفي اجتماع المجلس الوطني للثورة خلال دورة ديسمبر / جانفي 1960، تم انشاء " هيئة الأركان العامة للجيش" وفي نفس الاجتماع تم احداث تعديل في الحكومة المؤقتة، وقد سبق ذلك الاجتماع للمجلس، مناقشات واسعة بين عشرة عقداء، ثلاثة منهم يحتلون مناصب حساسة في الحكومة المؤقتة (×)

ونظرا لما طرح من قضايا على الساحة السياسية والعسكرية، فان تلك المناقشات دامت مايقرب من ثلاثة اشهر " اكتوبر - ديسمبر 1959".

ولكن لماذا كانت تلك المناقشات تدور خارج المجلس الوطني الذي يعتبر صاحب السيادة في مناقشة واتخاذ القرارات بشأن المشاكل والقضايا السياسية والعسكرية الأساسية؟

يعود ذلك، في اعتقادي، الى عدة اسباب، يمكننا حصرها فيمايلي:

- بوادر السلم التي بدأت تظهر في الأفق، حيث سجل تحول في سياسة فرنسا (بمجيء دوغول) ازاء القضية الجزائرية تمثل في الحديث عن تقرير المصير منذ سبتمبر 1959.

- تفاؤل الحكومة المؤقتة للعرض الفرنسي بتقرير المصير.

لتلك الأسباب وغيرها،،، بادر العقداء العشرة المذكورين الى فتح حوار فيما بينهم ولم يكونوا على اتفاق في الكثير من القضايا، لكن تلك المناقشات حضرت ارضية اجتماع المجلس الوطني بما يكفل للتيار المتنامي في قيادة جيش الحدود من فرض وجوده وتبوؤ مكان الصدارة في القيادة العامة للجيش

وعلى الرغم من ان ماجرى من نقاش خارج اطار المجلس يعتبر منافيا لقواعد سير الهيئات في جبهة التحرير كما حددها مؤتمر الصومام، فان المجلس الوطني قد صادق في جلسته على ((القرارات التي ضبطت له. تجنبا لتفاقم الصراع وحفاظا على الوحدة)) (1)

---

(1) Med TEGUIA : OP CIT Page 562.

(×) العقداء العشرة هم: ثلاثة وزراء في الحكومة المؤقتة وهم: كريم بلقاسم، بوصوف، وبن طوبال. وقائدا لجنة تنظيم الجيش في الشرق والغرب (الحدود) وهما: محمدي السعيد، وهواري بومدين.

وخمسة عقداء آخرين برتبة قائد ولاية موجودون بالخارج وهم دهيلس سليمان، بريروش، لطفي، حاج لخضر، علي كافي.

وعن الجو الذي ميز ذلك الاجتماع يقول " محمد تقية" انه كان بمثابة ((نضال أصم من أجل الحيازة على مناصب حكم ، فقد اتضح من خلال الملاقات التي افرزها هذا الاجتماع ، الذي سجل تطورا ملحوظا (مفاجئا) في المزايدة والتهديدات والتهديدات الأكثر والأقل حدة)) (1)

وهكذا فقد اسفر هذا الاجتماع عن انشاء "هيئة الأركان العامة للجيش" لتنسيق نشاطات كل جيش التحرير الوطني وتوجيهه في الداخل كما في الخارج واصبح منذ ذلك الوقت على رأس هيئة الأركان العامة للجيش كل من : هواري بومدين ، وعلي بوضجل ، والكوموندان سليمان" قايد احمد".

وهكذا فقد كانت تلك الدورة للمجلس الوطني للثورة قد مثلت، بحق ، مرحلة خاصة في مسيرة الثورة ، كما كانت بمثابة بداية لنوع جديد من الملاقات بين مختلف تنظيمات جبهة التحرير ، احتل فيها الجيش موقع الصدارة في تسيير شؤون الثورة ومقاليد التأثير والحكم الفعلي .

وبقي ان نضيف بان المجلس قد استدعي في الحقيقة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من التناقضات التي بدأت تظهر بصفة جلية بين بعض القادة العسكريين والحكومة المؤقتة ، من جهة ، ودراسة الوضعية العامة للثورة من جهة اخرى ، وعن ذلك يقول" احمد بن الشريف" احد المشاركين في الدورة المذكورة يقول على الخصوص : ((تدخلت في المناقشات ولفت انتباه الاخوان الى ضرورة الارتقاء وتوطيد سياسة عسكرية جديدة مع اعتبار حالة الاعياء المائسوة عند بعض المحاربين في الداخل)) ويضيف قائلا ((واقترحت عليهم ان يحمس اغلبية اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية السلاح ويتوجهوا الى داخل الوطن لمحاربة العدو وذلك لاعطاء المثال للشعب والبقاء منطقيين مع انفسهم)) وقد تم العمل بهذا الاقتراح ، اذ يضيف " بن شريف" انه ((تقرر ان يستعد اثلثا اعضاء المجلس للالتحاق بصفوف المجاهدين داخل الوطن ، ولم اتأخر من تطبيق هذا القرار بالأفعال)) (2)

---

(1) Ibid, p 562.

(2) انظر : احمد بن الشريف : فجر المشاتي ، اولمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977 ص97 .

ان مايستخلصه الدارس لمسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ، من خلال نتائج دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية : ديسمبر 1959 - جانفي 1960 . انها تعتبر تحولا جديدا في العلاقات بين اجهزة الثورة يتميز ببروز الحقائق التالية :

- تزايد نفوذ قوة جيش التحرير المرابط بالحدود بقيادة بومدين ومساعديه؛ فانشاء هيئة الأركان العامة للجيش برئاسة بومدين يعد بمثابة انقلاب داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، حيث كان الصراع على اشده بين السياسيين (اغلبية اعضاء الحكومة على الخصوص) والعسكريين .
- تضاءل دور الحكومة المؤقتة التي عرفت تعديلا في تشكيلتها وتقليصا في عدد وزرائها الذين اصبح عددهم (12) بعد ان كان (19) وزيرا واصبحت الحكومة مقيدة في تحركاتها بوجود هيئة اركان قوية وذات نفوذ في وسط الجيش.
- ازدياد حدة الصراع بين مختلف الأطراف خاصة فيما كانت فرنسا تطرحه من اقتراحات لوقف اطلاق النار.
- كل ذلك كانت انعكاساته واضحة على المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ اللذين اصبحت تتجاذبهما الصراعات والخلافات الدائرة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش ، وهو ماسنوضحه عند حديثنا عن التناقضات التي عرفتها ،تنظيمات جبهة التحرير .

ب) الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

هي التنظيم السياسي الدولي لجبهة التحرير ، وهي مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة، واذا كان الاعلان عن تشكيلها تم في 19 /09/1958 ،فان " لجنة التنسيق والتنفيذ" بدأت في الحقيقة منذ شهر جوان 1958 في اسناد وظائف حكومية معينة لأ عضائها ، وكانت تلك الوظائف الحكومية كمايلي :

شؤون الاعلام : فرحات عباس

الشؤون العسكرية : كريم بلقاسم ،عمار وعمران ،عبد الحفيظ بوصوف.

=== الدبلوماسية: محمد الأمين دباغين .

=== الداخلية : الأخضر بن طوبال

=== المالية : محمود شريف.

==== الاجتماعية: عبد الحميد مهري .

وقد جاء الاعلان عن هذه التشكيلة "الشبه حكومية" ، بعد اجتماع طنجة - افريل 1958 - بين حزب الاستقلال " المغربي " والدستوري الجديد "التونسي" وجبهة التحرير " الجزائرية" ، حيث تم الاتفاق على : " اجراء مشاورات محكومتي المغرب وتونس . لاقامة حكومة جزائرية ، واقامة برلمان مغربي ، ولجنة تنسيق للمغرب العربي" (1)

وهكذا فانه بعد مرور نصف سنة على ذلك الاجتماع اعلن من القاهرة عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، كما تم الاعلان عنها في نفس الوقت من (الرباط) بالمغرب ومن " تونس" . وقد تولى فيها فرحات عباس رئاسة الوزراء وبن بلة (السجين يومئذ) النائب الأول لرئيس الوزراء، كما ضمت وزراء دولة اربعة وهم السجناء الذين اختطفوا في الطائرة كما هو معروف ورابح بيطاط .(+)

وقد جاء في بيان اعلان الحكومة المؤقتة مايلي على الخصوص : ((نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28اوت1957) ، فان لجنة التنسيق والتنفيذ قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ، الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر 19 سبتمبر 1958)) (2)

---

(1) انظر : جليبي مرجع سابق ص 124 .

(2) === :الدكتور يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص352 .

(+) انظر التشكيلة الكاملة لأول حكومة مؤقتة في الملحق الخاص بذلك والمرفق في نهاية هذا البحث.

وقد اعطى تأليف الحكومة الموقتة للثورة الجزائرية دفعا جديدا على الصعيد السياسي والدبلوماسي اذ سفهت ادعاءات السلطات الاستعمارية الفرنسية حول الصفة التمثيلية لجبهة التحرير، خاصة وان الحكومات العربية والافريقية والاشتراكية قد سارعت للاعتراف بالحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية.

وبعد سنة من الاعلان عن تشكيل الحكومة اعيد تشكيل الحكومة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة بطرابلس (ليبيا) من 16/12/1959 الى 18/01/1960، حيث بقي فرحات عباس رئيسا للوزراء، وكريم بلقاسم نائبا للرئيس الوزراء ووزيرا للشؤون الخارجية بدل الحربية، كما بقي بن بيلا نائبا لرئيس الوزراء وزملاؤه الاربعة المعتقلون وزراء الدولة.

وتقلص عدد الوزراء من 19 وزيرا في التشكيلة الاولى الى 12 وزيرا فقط كما اشرنا آنفا.

واذا كان فرحات عباس قد تولى رئاسة الحكومة منذ تشكيلها مرتين متتاليتين فان نمو التيار المعارض له (اليسار والوسط) داخل المجلس الوطني للثورة قبد عزله ونصب "يوسف بن خدة" مكانه سنة 1961. (1)

وقد فسرت اسباب ابعاد "عباس" من رئاسة الحكومة بانه كان متساهلا في مفوضاته مع السلطات الفرنسية، فتمت دعوة المجلس ليركز بحثه ((في الموضوع من جميع جوانبه وانتهى الى اقرار خط الرجعة على الاعداء، فأعاد تشكيل الحكومة الموقتة بعد ان ابعد منها من كان يعتبرهم العدو عناصر متساهلة واسند رئاستها الى مسؤول آخر ليشعر الفرنسيين بتغيير الموقف)) (2)

ولنا ان نتسأل عن ابعاد "عباس" من رئاسة الحكومة وتعويضه بـ"بن خدة بن يوسف" هل ان ذلك يعود الى اختيارات ايديولوجية؟ لا اعتقد ان لذلك السبب قد تم التعديل فيوسف بن خدة لم يكن مصنفا ضمن اليسار في الجبهة، كما ان مسألة اليسار واليمين لم تكن تحضى باهتمام كبير في اوساط القيادات، الا ان المؤكد هو ان الافق التي بدأت تتضح في مجال السلم جعلت التنافس يشتد بين مختلف الاشخاص والتنظيمات المكونة لجبهة التحرير، ولما كان نفوذ الجيش قويا في المجلس الوطني، فكان لابد من ابعاد "عباس" والاتيان بمن هو اقل خطورا منه، وكان البديل هو "يوسف بن خدة" الذي بقي على رأس الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية حتى استرجاع الاستقلال، اين ابتعد دون ان يظهر مقاومة او تمسكا شديدا بالبقاء في السلطة وهو ما سنتطرق له بالتفصيل بالتفصيل عند حديثنا عن اطراف الازمة السياسية التي عاشتها الجزائر غداة الاستقلال مباشرة.

---

(1) انظر : لطفي الخولي عن الثورة وفي الثورة وبالثورة، مرجع سابق ص33.

(2) ==== : د يحي بوعزيز، مرجع سابق 363.

ج ـ انشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

ماكادت سنة 1956 تحل حتى كانت (ج.ت.و) قد قطعت خطوات هامة في محاولة لتنظيم العمال الجزائريين في منظمة وطنية تكون سندا للجبهة وامتداد طبيعي لها في عالم الشغل (في اوساط العمال الجزائريين على الخصوص) ، وهكذا ففي 1956/02/24 تم الاعلان عن انشاء (اععج) وكان منظور الجبهة بالنسبة للمسألة النقابية ((يقوم على اساس مفهوم سياسي شامل دخل بعنوة على المسرح السياسي)) (1)

وهكذا فقد كان لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين اكثر من سبب ، ويحمل اكثر من دلالة ، فهو قد جاء كرد على موقف الحركات والنقابات العمالية الفرنسية من مطالب الجبهة واهدافها واسلوبها ، ففي الوقت الذي ((كان العمال الجزائريون المنظمون كأعضاء في نقابات مرتبطة بالنقابات الفرنسية)) (2) يتعاطفون مع الجبهة ويساندونها . . كانت النقابات الفرنسية التي يسيطر عليها الشيوعيون تعتقد ان ((التحرير الوطني الجزائري مستحيل الوقوع قبل انتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا . وهذه الايديولوجية التي تنكر الحقيقة هي من آثار نظريات الخلية الفرنسية الأممية العمالية التي تدعو الى سياسة الادماج السلبي والانتهازي)) (3)

ولم يكن موقف بقية النقابات الفرنسية من مسألة الاستقلال الوطني للجزائر يقل عن موقف الخلية الفرنسية الأممية العمالية" حيث ان ((جامعة الشغل العامة الخاضعة للتأثير الشيوعي هي في مثل موقف الحزب الشيوعي)) فهي كانت كما تضيف وثائق مؤتمر الصومام ((تدور وتدور في الفراغ دون ان تستطيع ان تصدر اوتنفذ امرا)) كما ان ((الجمود الذي عم حركة العمال المنظمة واثقله موقف نقابات" القوة العاملة" و" الجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين" ليس وليد ضعف في عزيمة عمال المدن ولكنه ناجم عن جمود الأركان النقابية للاتحادية العامة للنقابات الجزائرية التي تنتظر وهي مكتوفة الأيدي اوامر باريس)) (4)

هكذا حلل مؤتمر الصومام موقف مختلف النقابات الفرنسية من الثورة التحريرية معتبرا ان للاتحاد العام للعمال الجزائريين دورا اساسيا في تجنيد العمال الجزائريين للمساهمة في النضال الوطني من اجل الاستقلال .

وكان نجاح الاتحاد العام في ذلك واضحا بما انضم تحت لوائه من عمال في فترة قصيرة مما مكنه من تبني قضايا العمال الجزائريين واصبح بذلك احد المنظمات التي ساهمت

---

(1) Med HARBI : OP. CIT PAGE 141

(2) انظر جوان جليسبي مرجع سابق ص157

(3) وثائق مؤتمر الصومام

(4) نفس المصدر

في تجنيد الجماهير وراء جبهة التحرير في مواجهة العدو الفرنسي .
وما كاد يحل شهر يوليو (جويلية) 1956 ، حتى انضم اعع ج الى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة واصبح عضوا فيه . (1)
كما " انشأ علاقات وثيقة على النقابات الأقوى منه والأكثر تنظيما في تونس ومراكش" (2)
ويبقى ان نقول بان للاتحاد العام للعمال الجزائريين شهدائه من اجل القضية الوطنية ، فقد عان مناضلوه من شدة اجراءات القمع والتنكيل الفرنسية واستشهد العديد منهم .

د) الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين :

اولت جبهة التحرير القطاع الطلابي اهتماما خاصا باعتبار ان الطالب بامكانياته السياسية والفكرية يمثل سندا قويا للثورة ، فكان ان اعلن عن تأسيس " الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" بفرنسا في شهر جويلية 1955 ((حين انعقد مؤتمر الطلبة في باريس الذي ضم 2000 طالبا جزائريا يدرسون في مختلف القارات، ومن بينهم 500 طالب كانوا يدرسون بالجزائر)) (3)
وقد اعلن الطلبه في مؤتمرهم هذا انهم مجندون وراء جبهة وجيش التحرير الوطني ، والتحق الكثير منهم بالثورة عاملين على الخصوص في الميدان الصحي والاداري .
وفي يوم 20 مارس 1956 عقد اتحاد الطلبة مؤتمرا اعلن فيه ((ان كفاح الشعب الجزائري هو كفاح عادل وشرعي ويسا ير تيار تاريخ الثورة)) (4)
وكان الطلبة الجزائريون قبل ذلك المؤتمر قد نظموا بفرنسا مظاهرة في قلب باريس رافضين العلم الجزائري . ولم يكد يحل شهر سبتمبر 1956 حتى اعترف ((المؤتمر السادس العالمي للطلاب بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (كاتحاد وطني) .)) (5)
وقد اعطى ذلك الاعتراف لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين سلاحا جديدا مكنه

---

(1) انظر : يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ص313 .
(2) ==== : جليسبي مرجع سابق ص157 .
(3) ====: حديث السيد " ايت شعلال" عضو اللجنة المركزية للحزب ، الذي ادلى به لمجلة " المجاهد الأسبوعي" الصادرة يوم 22/05/1981 ع 1085 .
(4) ==== :العماد مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية ، دار الشورى بيروت ط1 سنة1982 ص190
(5) === : نفس المصدر ص191 .

من ان يلعب دورا سياسيا على مستوى المنظمات والاتحادات الطلابية العالمية الى جانب مساعداته للثورة في الميدانين السياسي والاداري والصحي .

وقد تعرض الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، نتيجة نشاطاته، الى استفزازات البوليس الفرنسي الذي عذب واغتال العديد من اعضائه ولمواجهة تلك الاستفزازات ، فقد دعا الاتحاد الطلبة الجزائريين الى شن اضراب عام يوم 19/05/1956 ، والالتحاق بصفوف الثورة ، ومما جاء في بيانه بهذه المناسبة مايلي على الخصوص:

((ان الوضعية التي نحن عليها لا ترضي ضمائرنا
ان واجبنا لأداء مهام عاجلة .
واجبنا يناديناالى التضحية المتواصلة الى جانب الذين يكافحون ويستشهدون احرارا مجابهين العدو .
اننا نقرر الاضراب التام وبصفة عاجلة . ونقرر مقاطعة الدروس والامتحانات الى أمد غير مسمى .
ويجب مغادرة مقاعد الدراسة (الجامعة) للالتحاق بصفوف جيش التحرير .
يجب الالتحاق جماعيا بجيش التحرير وجبهة التحرير الوطني
الجزائر 19 ايار (مايو 1956))) (1)

ولعله من البديهي القول ان تنظيم جبهة التحرير للطلبة الجزائريين كانت له نتائج ايجابية تمثلت خاصة في تزويد الثورة باطارات شابة وكفأة كان لها دورها المتميز في الثورة التحريرية .

ميلاد اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني:

ادرك قادة جبهة التحرير انه حتى يكون للثورة اثرها على مواطني ومصالح العدو وان يكون لها بعدا عميقا فانه لابد من ضرب العدو في عقر داره، لارباكه من جهة ، ولاشعار الرأي العام الفرنسي من جهة اخرى بمطالب الجبهة من اجل ذلك فقد عملت الجبهة منذ اندلاع الثورة على تنظيم المهاجرين الجزائريين في الخارج ، وفي فرنسا خاصة حيث كان يقدر عددهم: 450000 جزائري ، ولتعبئة اولئك المهاجرين وراء الجبهة، فان ((المهمة الأساسية التي

(1) نفس المصدر ص270 .

اسندت لممثلي جبهة التحرير الوطني في فرنسا خلال شهر نوفمبر 1954 تتمثل في تنظيم وتأطير الهجرة الجزائرية)) (1)

ونتيجة للصراعات السياسية والمحاولات الانشقاقية التي كانت ماتزال قائمة فان ((المحاولات الأولى لممثلي جبهة التحرير بفرنسا خلال فصل الربيع من عام 1955 لم تعط النتائج المرجوة لأن الشرطة الفرنسية تمكنت من اكتشاف التنظيم الجبهوي يوم 26 ماي 1955 والقت القبض على بعض القادة)) (2)

ولم يثن ذلك الجبهة عن الاستمرار في العمل في وسط العمال المهاجرين لما يشكلونه من قوة مؤثرة في الحياة الاقتصادية ... بفرنسا من جهة، وفي تمويل الثورة داخل البلاد من جهة أخرى، فتم تشكيل قيادة جماعية لفيدارلية فرنسا حيث قسمت الى اربعة اقسام:

((الشمال، الضفة الشمالية لباريس، الضفة اليمنية لباريس، الشرق والجنوب)) (3)

وقد واجهت الجبهة صعوبة كبيرة في تنظيم العمال المهاجرين نتيجة ظهور "مصالي الحاج" زعيم "الحركة الوطنية الجزائرية" ابتداء من ديسمبر 1954 فكان من شأن ذلك ان يشتت المهاجرين بين مناصرة "مصالي" وحركته، او الاستجابة لدعوة الجبهة، وهكذا فقد وقعت ((في سنة 1955 وسنة 1957 معارك مريرة بين انصارهما "انصار الجبهة وانصار مصالي" من العمال الجزائريين في فرنسا، فلم يكن تأييد العمال الجزائريين في فرنسا للثورة تأييدا ماليا ووطنيا هو ما تعرض للخطر وحده، بل مبدأ الوحدة ايضا)) . (4)

ومن الثابت تاريخيا ان تأثير مصالي الحاج في العمال الجزائريين بفرنسا كان تأثيرا واضحا، وهو ما جعل مؤتمر الصومام ينبه الى خطورة ذلك بقوله ((انها لم تحتفظ بهيكل اساسي الا في فرنسا - يعني الحركة الوطنية - لوجود مصالي بها وهو في المنفى ولجهل الجزائريين بفرنسا للحقيقة الجزائرية جهلا تاما)) مما ساعد مصالي على اصدار الأوامر وارسال الأموال والرجال من فرنسا الى الجزائر لتنظيم افواج مسلحة ومناطق منشقة للقيام بعمليات الاستفزاز والتحدي لجيش وجبهة التحرير الوطني، كل ذلك كان يتم تحت قناع "مقاومة العدو" .

ولمواجهة ذلك الوضع فقد اوصى مؤتمر الصومام بضرورة ((تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا)) باعتبار العمال المهاجرين الجزائريين يشكلون ((رأس مال ثمين بالنسبة الى عددهم وطابعهم

---

(1) انظر : عرض كتاب: حاملو حقائب جبهة التحرير الوطني، مقالة السيد "حسن السعيد"، المجاهد الأسبوعي الصادر بتاريخ 1979/11/23 العدد 1007 .

(2) نفس المصدر

(3) نفس المصدر

(4) انظر : جوان جليسبي مرجع سابق ص144 .

الذي يمتازون به من الفتوة وحب الكفاح وقوتهم السياسية)) وان ((مهمة جبهة التحرير في تعبئة هذه القوى كلها كبيرة الخطورة لاسيما وانها تستلزم في نفس الحين كفاحا شديدا لا هوادة فيه لاستئصال شأفة النزعة المصالية))

وهكذا فبعد مدة قصيرة من انعقاد مؤتمر الصومام اخذ تأطير العمال الجزائريين بفرنسا اشواطا كبيرة لا من حيث التنظيم ولا من حيث الفعالية حيث انه ((في عام 1957 انتهت عملية تأطير الجزائريين بفرنسا بفضل ... التنظيم المحكم والمتمثل في الجمهور ، ولايات هي :

- باريس
- ضواحي باريس
- الشمال
- مارسيليا
- الشرق
- ليون

وتحتها المناطق الكبرى او العمالات وتنقسم العمالة الى مناطق وكل منطقة تضم مجموعة من النواحي التي تتكون هي الأخرى من مجموعة من الأقسام وتحتها الفروع وفي القاعدة نجد الخلايا)) . (1)

واذا كان لابد من معرفة ماقدمته اتحادية فرنسا للثورة الجزائرية فانه يكفي الاشارة الى ماتميز به نشاط اعضائها الذين احتلوا مراكز متقدمة في قيادات جبهة التحرير الوطني بفضل ماكانوا يتمتعون به من قدرات تنظيمية وفكرية وتجربة نضالية اعطت الثورة دعما ونفسا جديدا . اذ لم تكد تحل سنة 1958 حتى كانت اتحادية فرنسا قد اصبحت ذات ((تنظيم سياسي وعسكري مكن الثورة الجزائرية من ضرب المواقع الاستراتيجية الاقتصادية منها والعسكرية)) (2) في داخل فرنسا ذاتها.

و) الاتحاد العام للتجار الجزائريين :

اولت جبهة التحرير فئة التجار كباقي الفئات اهتماما لما لها من دور في تموين الثورة فانشأت لهذا الغرض " الاتحاد العام للتجار الجزائريين " وعند انعقاد مؤتمر الصومام اكد على انه ((من واجب جبهة التحرير ان تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة)) وقد حددت وثائق الصومام تلك الشروط فيمايلي : (1) مكافحة الضرائب . (2) مقاطعة كبار التجار الاستعماريين الذين يمدون الحروب الاستعمارية بموازرة نشيطة .

---

(1) انظر : عرض كتاب حاملو حقائب جبهة التحرير مرجع سابق .

(2) نفس المصدر .

المطلب الثالث :

تناقضات وصراعات مختلف تنظيمات جبهة التحرير الوطني

من 1954 — 1962

كان الطابع المميز للتنظيمات التي انشئت خلال سنوات الثورة انها تنظيما ت موقتة، يعاد النظر فيها بعد استرجاع الاستقلال ، مما جعل تلك التنظيمات عرضة للصراعات والخلافات كلما ظهرت في الأفق بوادر السلام ، يزداد تنافسها وتشتد حدة النزاعات والتناقضات بينها بحكم تنافسها على قطف ثمرة الثورة واحتلال الصدارة في تسيير كفة الحكم في ظل الاستقلال .

ومما زاد من تناقضات ونزاعات تنظيمات جبهة التحرير ذلك التشتت وضعف الاتصال الذي فرضته ظروف الحرب عليها مما نتج عنه ما عرف في تاريخ الثورة الجزائرية بجماعة " الداخل" وجماعة " الخارج " ، وجيش" الخارج" وجيش" الداخل" .

وقد كانت جماعة الداخل ممثلة في تنظيمات الثورة في الداخل : الولايات الست ومناضلي جبهة التحرير الوطني المدنيين .

اما جماعة الخارج فهي تتمثل في : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، واتحاديات جبهة التحرير الوطني في كل من (فرنسا ، تونس ، المغرب) وجيش الحدود الشرقية والغربية .

وقد تفرع عن هذا الخلاف خلاف آخر حول (من يقود ؟) ايضا بين مايسمى بـ"المدنيين" (البعيدين عن ساحة القتال وبين" العسكريين" الذين يمارسون حرب التحريرعمليا) (1)

ويعود الخلاف اساسا الى ما عرفته العلاقات من تأزم بين الحكومة المؤقتة من جهة وقيادة الجيش من جهة اخرى ، فقد ظلت الاتهامات المتبادلة مكتومة الى ان

---

(1) انظر : لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة وبالثورة ، مرجع سابق ص34 .

انفجرت في أواخر عام 1959 حيث أقيلت "اللجنة العسكرية الثلاثية" عند انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (دورة ديسمبر 59-جانفي 1960) والذي جاء انعقاده بعد مناقشات واسعة بين العقداء العشرة كما رأينا. (1)

وخلال ذلك الاجتماع للمجلس الوطني تم تشكيل قيادة جديدة للجيش تتكون من ثلاثة أعضاء (منجلي، بومدين، قايد احمد).

ومنذ ذلك الاجتماع اشتدت حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش التي كانت تتهم الحكومة الحكومة بالتبذير، وبأنها تستعمل الجيش لتصفية العناصر التي تختلف معها في صفوف الثورة، وفي هذا الشأن يذكر العماد مصطفى طلاس أن الجيش كان يتهم الحكومة المؤقتة ((بأنها لا تعمد على الوفاء باحتياجات الجيش وتلبية متطلباته وأنها تحاول استخدامه للتخلص من خصومها ومعارضيها.)) (2)

وفي صائفة 1961 بلغت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش أشدها، عندما أقدمت هيئة الأركان العامة للجيش على تقديم استقالتها للحكومة المؤقتة يوم 15 جويلية 1961 محتجة على السياسة التونسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. (3)

وقد كان السبب المباشر لتلك الاستقالة هو حادث الطائرة الفرنسية التي اسقطها جيش التحرير وأسر قائدها في الحدود التونسية - الجزائرية.

وكان ((أن طالبت الحكومة التونسية بتسليم هذا الطيار الفرنسي لها بدعوى أنه أسر في التراب التونسي. ورأى جيش التحرير أنه أسير حرب، فرفض تسليمه للسلطات التونسية التي قطعت الماء والكهرباء على جيش التحرير الوطني وحاصرته بفرق الحرس الوطني التونسي مما تسبب في خلق أزمة خطيرة بين الجيش التونسي وجيش التحرير الوطني.)) (4)

وقد تدخلت الحكومة المؤقتة في القضية وكان رأيها أن من حق الحكومة التونسية أن تستلم الأسير وهو ماتم بالفعل، ورأت قيادة الجيش في ذلك الموقف من الحكومة اهانة لها فقدمت

---

(1) كان كريم بلقاسم قد شكل في أواخر 1955 لجنة ثلاثية كقيادة عليا للجيش ضمت (كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف) ولم تكن العلاقة بين هذه القيادة والسجناء الأربعة على مايرام، السجناء هم (بن بيلا، خيضر، بوضياف، آيت أحمد). كما أن العلاقة بين قادة الجيش في الخارج وفي مقدمتهم بومدين، لم تكن على مايرام مع اللجنة الثلاثية، وهو ما أدى الى تلك المناقشات والخلافات.

(2) أنظر: العماد مصطفى طلاس مرجع سابق P272

(3) [illegible]

(4) أنظر: نص حديث بن بيلا للمجاهد بتاريخ 1962/08/07.

ا - انهقنا لتهنا لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ((فضباط جيش الحدود اجتمعوا في مؤتمر هام وطالبوا برجوع اعضاء القيادة العامة وادانوا موقف الحكومة)) (1)

وكان ذلك الموقف من الضباط تجاه قادتهم يكشف عن المكانة التي كانت قيادة الجيش تحتلها لدى الضباط ، فهيئة الأركان العامة للجيش اعطت لبومدين بصفته رئيسا لها مكانا متميزا في الجيش الذي كان تحت قيادته والذي تميز في السنوات الأخيرة من الثورة بدقة التنظيم لما بذله بومدين واعوانه من جهد في تنظيمه والسعي الى توحيده.

ولم يقبل فرحات عباس الذي كان رئيسا للحكومة المؤقتة آنذاك - بعد فترة لا تقل عن شهر ابعد من منصبه - استقالة هيئة الأركان العامة لتجنب تمدد النزاع على الساحة العامة. (2)

ويذهب " احمد بن بلة " الى القول بان الحكومة المؤقتة قد ارادت ان تحل الأزمة التي نشبت لها مع القيادة العامة ((بتعيين الكومندان موسى الذي ذهب الى الحدود المغربية على أمل السيطرة على فرق جيش التحرير الموجودة هناك . لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد خيبة الهجومات التي نظمها الكومندان موسى على مراكز جيش التحرير وثكناته في بوبكر والدار البيضاء)) ويضيف انه بسبب هذه الحوادث ((ازدادت القضية تعقيدا وخطورة في الوقت الذي كانت مفاوضات ايفيان الأولى لم تنقطع ، مما دعا كلا من الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش ومكتب المجلس الوطني للثورة الى اعلامنا بالقضية في السجن والى مطالبتنا بالتدخل فيها حتى لا تتطور تطورا فاجعا . وفعلا تدخلنا لدى الجانبين حتى تقف الأزمة عند هذا الحد ، وحتى لا يستغلها العدو في الوقت الذي كانت المفاوضات جارية معه .)) (3)

وهكذا فما كادت تمضي مدة شهور عن تلك الأزمه حتى دعي المجلس الوطني للثورة لعقد دورة ، حيث تم ابعاد " فرحات عباس " من رئاسة الحكومة

---

(1) نفس المصدر

(2) M-d TEGUIA :l'Algérie en Guerre : ÐP CIT Page 565.

(3) حديث بن بلة للمجاهد الصادرة بتاريخ 1962/08/07 .

وتولي " بن يوسف بن خدة " لرئاسة الحكومة .

ولم يكن ذلك التعويض قد وضع حدا للخلافات الناشبة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش ، وهو ما اثبتته الأحداث التي تلت الاعلان عن وقف اطلاق النار في 1962/03/19 مباشرة .

وبما اننا سنتناول بالتفصيل تطورات الأحداث فيما بعد الاستقلال في الفصل الأول فان ما يمكن ان نلخصه بشأن تلك الصراعات التي عرفتها تنظيمات جبهة التحرير الوطني خلال سنوات الثورة ، يمكن حصره في النقاط التالية :

- اقدم كريم بلقاسم في اواخر سنة 1955 على تكوين لجنة ثلاثية لقيادة الثورة ، ووقف اعضاء البعثة الخارجية منذ البداية موقف المعارض على اساس انهم كانوا يرون ان " كريم بلقاسم " يريد ان يكون زعيما عسكريا للثورة ، وهو ما جعل اعضاء البعثة المسجونين (بن بلة ، بوضياف ، حسين ايت احمد ، خيضر) ينظرون له على انه منافس خطير ، ومما زاد في اعماء موقف كريم هو سوء العلاقة بينه وبين قادة جيش الحدود الشرقية ، والحدود الغربية ، فكان تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية لـ" هيئة الأركان العامة للجيش " يعني الحد من نفوذ كريم بلقاسم .

- كانت آراء الزعماء الخمس الموجودين بالسجن ، مع مرور الزمن وتوالي الأحداث تتباعد حول ما يجب ان تكون عليه الجزائر بعد الاستقلال وخاصة حول الدور الذي يجب ان يسند لكل منظمة من منظمات جبهة التحرير من الجيش الى الحكومة المؤقتة .

- اثبتت الأحداث ان تنظيمات جبهة التحرير ان التزمت بتطبيق ما اقرته في مختلف دورات المجلس الوطني ، فانها كثيرا ما ارتكبت تجاوزات مخلة بالقواعد المتفق عليها في طرح القضايا وبحثها ، ونتيجة لتلك التجاوزات فان فعالية المجلس الوطني وسلطته قد بدأت تفقد في الدورات الأخيرة ما عرف من صفات الانضباط والالتزام برأي الأغلبية في تجارب الجبهة في السنوات الأولى للثورة .

- كان تأثير قيادة الجيش تأثيرا واضحا في مختلف القضايا التي طرحتها الجبهة او فرضتها هي على الأطراف التي تعاملت معها ، ويعود ذلك الى ما اصبح عليه الجيش من قوة ضاربة لا يمكن الالتزام بشيء دون اخذ رأيها ، ومن قوة ذلك الجيش استمد بومدين مكانته كزعيم فعلي لـه تأثير فيما حوله .

هذه بعض الأسباب والخلفيات لما يسمى بالأزمة السياسية في جزائر سنة 1962 وهو ما سنتناوله ، وانعكاسات تلك الأسباب وما ترتب عنها من صراع ، ودور كل ذلك في تعطيل عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي كما سنرى في الفصل الموالي .

القسم الاول

انعكاسات الصراع على السلطة
على التطور السياسي للحزب

كان للأزمات السياسية التي عرفتها السلطة في الجزائر منذ 1962 أثرها الواضح على الوجود السياسي للحزب في المجتمع.

فاذا كانت الجزائر غداة استرجاع الاستقلال قد اختارت نظام الحزب الواحد، فان تجربة الجزائر في هذا الميدان قد أعاقتها الكثير من السلبيات الناجمة أساسا عن استمرار النزاع والتنافس على السلطة بين مختلف الأطراف المكونة لقيادة جبهة التحرير، ثم حزب جبهة التحرير.

ان الدارس لمرحلة مابعد الاستقلال الى انعقاد مؤتمر الحزب في جانفي 1979، يجد أن الأزمة التي عرفتها جبهة التحرير الوطني غداة استرجاع الاستقلال لم تنتهي بـ" سيطرة" طرف من أطرافها على مقاليد السلطة في البلاد ... فالخلافات والتناقضات ظلت قائمة ... ولم تكن أزمة 19 جوان 1965 الا تعبيرا عن استمرار تلك التناقضات، بل أن الأحداث التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال الى موتمر 1979، قد دلت دلالة واضحة على أن ماكان يظهر من تحالف واتفاق بين بعض الأطراف في القمة لم يكن في الحقيقة الا تحالفا ظرفيا فرضته معطيات وخلفيات معينة.

وبما أن حزب جبهة التحرير الوطني كان -كماتقول مختلف الوثائق الرسمية- منذ الاستقلال ملهم الثورة وقائدها لبناء الاشتراكية، أي أنه صاحب السلطة، فاننا سنتناول في هذا القسم مختلف المراحل السياسية التي مر بها الحزب ومدى مشاركته الفعلية في السلطة.

ونظرا لما أصبح عليه الحزب منذ صدور الميثاق الوطني، وعقد المؤتمر الرابع خاصة، من وجود وممارسة حقيقية للسلطة، فاننا ارتأينا التطور السياسي للحزب من خلال الصراعات السياسية التي دارت بين مختلف العناصر المكونة للقيادة المركزية وانعكاسات تلك الصراعات على الحزب ووجوده السياسي. وذلك من خلال الفصلين التاليين:

- الفصل الأول: انعكاسات الصراع السياسي على بناء الحزب بناء حقيقيا.
- الفصل الثاني: موقع الحزب في الصراعات السياسية قبل اقرار الميثاق الوطني. (19 جوان 1965 - جوان 1976)

الفصل الاول

انعكاسات الصراع السياسي

على بناء الحزب بناءا حقيقيا

وجدت الجزائر نفسها غداة استرجاع الاستقلال امام وضعية اقتصادية - اجتماعية - سياسية معقدة.

وقد كان للوضع العام الذي تميزت به تلك المرحلة من تاريخ الجزائر اثره الواضح فيما عرفته الجزائر من احداث سياسية فيما بعد.

وحتى يتسنى لنا فهم ذلك، فاننا سنحاول، في هذا الفصل، تناول مختلف الجوانب المميزة لتلك المرحلة التي احتلت فيها عملية تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي مكانة خاصة. ولم تكن تلك العملية تجري بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، فما هي مميزات تلك الظروف؟ وما انعكاسات تلك الظروف على عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي؟

هذا ما سنحاول الاجابة عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول :

أزمة 1962 : او انفجار تناقضات جبهة التحرير الوطني .

كان للأزمة السياسية التي عرفتها جبهة التحرير الوطني اثر وقف القتال مباشرة، أثرها الواضح على عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي .

ونظرا لما كان عليه الوضع العام (اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا) للجزائر بعد أن وجدت نفسها في مواجهة مخلفات الحرب المدمرة ، فاننا سنحاول اعطاء صورة موجزة عن الوضعية الاجتماعية ــ الاقتصادية ــ الادارية الخ .. ، التي كانت عليها الجزائر غداة 1962 ، الى جانب الأزمة السياسية داخل ج.ت.و.

وهدفنا من ذلك معرفة الظروف العامة التي كان الصراع والتنافس على السلطة يجري في ظلها .

وقد رأينا تناول ذلك من خلال المطالب التالية :

ــ الوضع الاقتصادي ــ الاجتماعي للجزائر غداة 1962 .

ــ أزمة 1962 : مرحلة ماقبل الاستفتاء .

ــ مسار الأزمة بعد الاستفتاء .

المطلب الأول :

الوضع الاقتصادي الاجتماعي للجزائر غداة 1962

بالرغم من ان الجزائر كانت في نظر الاستعمار الفرنسي جزء لا يتجزء من التراب الفرنسي فان المرحلة الزمنية الطويلة للوجود الاستيطاني للأوربيين عامة والفرنسيين خاصة ، يفترض ان يصاحبها بناء مؤسسات اقتصادية اجتماعية ثقافية.

الا ان الواقع ذلك لم يتم الا بالقدر الذي يلبي حاجيات المستوطنين ، ولم تكن هناك قاعدة مادية في مستوى مجموع سكان الجزائر ، فالبنى الاقتصادية - الاجتماعية التي وجدت اساسا لتلبية حاجيات ورفاه مليون من المستوطنين الأوربيين ، واستغلال عشرة ملايين من الجزائريين .

وفي محاولة من السلطات الفرنسية لاجهاض الثورة حاولت في السنوات الأخيرة من الثورة التحريرية اقامة بعض المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لتحسين وضعية الجزائريين وهو ما عرف بمشروع " قسنطينة " .

ولعله من المبالغة القول ان الجزائر كانت سنة 1962 خرابا في خراب، خاصة من الناحية العمرانية ، فالمدن الجزائرية سواء التي كان تتواجد المستوطنين فيها كثيرا اوقليلا ، كانت تحتوي على مجمعات سكنية ومرافق حياة ، وان كانت تختلف من منطقة الى أخرى .

الا ان هذا القول لا يقلل ولا يخفي علينا الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر غداة استرجاعها لاستقلالها ، فقد وجدت الجزائر نفسها امام وضعية تتميز بغياب الأمن وانتشار البطالة وتفشي الأمية وتفاقم الآفات الاجتماعية من جهة ، كما كان انتشار الفوضى والاضطراب الى جانب تداعي وتصدع الهياكل والمؤسسات الموروثة من الظواهر المميزة لجزائر 1962 من جهة اخرى .

ومما زاد من حدة ذلك الوضع أنه بمجرد الاعلان عن وقف القتال ثم اعلان الاستقلال بادرت جماعات المستوطنين تهاجر (تهرب) اذ سجل ((هروب العناصر الغنية وروؤس الأموال الفرنسية ، وفراغ في القطاعين الزراعي والصناعي ، وبطالة شملت حوالي المليون بخلاف من كانوا يعانون من البطالة المقنعة او الموسمية)) (1)

ولم تكن الوضعية العامة تسمح آنذاك بمواجهة تلك الوضعية الاجتماعية الاقتصادية الامنية النفسية التي كان عليها الشعب الجزائري ، فكم من اسرة جزائرية مشردة ؟ وكم من ارملة ويتيم خلفتهما الحروب ؟ وكم من مشتى ودوار وقرية احرقت بكاملها وشرد سكانها او اعدموا جماعيا ، اووضعوا في محتشدات معزولة ؟

---

(1) انظر جليسبي : ثورة الجزائر ، فصل الطريق الى الاستقلال الذي اضافه راشد البراوي عند مراجعته للكتاب ، مرجع سابق ص 235

وقد كانت مخلفات الحرب واضحة، طرحت نفسها كمشاكل لا بد من ايجاد حلول لها، ومما زاد من خطورة المشاكل العجز الذي كان عليه القطاع الزراعي الذي يمثل اهم مصدر عيش لغالبية الشعب الجزائري ،
وعلى العموم فان مخلفات الحرب التي فرضت نفسها كمشاكل حادة تمثلت في تمزق المجتمع الجزائري ، ولعل هذه الاحصائيات كفيلة باعطائنا صورة: (1)

الوضعية بالأرقام	طبيعة الوضعية
— 300،000 طفل	يتامى من بينهم حوالي 30،000 يتيم من الأبوين وليس هناك من يكفلهم.
— 3000،000	ثلاثة ملايين من المواطنين الذين هدمت واحرقت قراهم وجمعوا في محتشدات.
— 500،000	نصف مليون من المعتقلين او المنفيين.
— 700،000	مهاجرين (فارين) من القرى نحو المدن اونحو أوروبا.
— 300،000	لاجئين من الذين قصدوا المغرب اوتونس.

ان مايمكن استخلاصه من هذه الاحصائيات هو ان هناك قرابة خمسة ملايين (4،800،000) مواطن جزائري كانوا في انتظار حلول واجراءات عاجلة لضمان استقرارهم.
وقد زاد من حدة تلك الوضعية الخطيرة ، النزوح الجماعي للمستوطنين بهدف تفريغ البلاد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية واحداث حالة فوضى عامة تظهر الدولة الجزائرية امام الرأي العام العالمي بمظهر العاجز عن تسيير امور البلاد وهو مايساعد في نظر مخططي الاستعمار على تحقيق "عودة الأسياد الموعودة" (2)
والى جانب تلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، وهجرة الأوربيين الجماعية واخلاء الادارة الجزائرية كانت الملايين من الجزائريين الذين تعرضوا خلال سنوات الحرب

---

(1) نقلنا هذه الاحصائيات من : المسيرة مرجع سابق ص123

(2) نفس المصدر ص 124.

التحريرية للقنابل والتعذيب مصابين بنقائص بدنية خطيرة مما ادى الى ارتفاع نسبة الأمراض ارتفاعا خطيرا فكم من جزائري كان يعاني من الصدمات النفسية والعقلية نتيجة الممارسات الاجرامية للجيش الفرنسي في الجزائر . (1)

وعلى الصعيد المالي فان الوضعية لم تكن بأحسن حال حيث ان الجزائر كانت تعيش وضعا ماليا تميز بالعجز الناتج عن نزيف رؤوس الأموال ، ،، اذ صاحب خروج الأوربيين انخفاض في الودائع لدى البنوك والحسابات البريدية قدر بـ 110 مليون فرنك قديم بالاضافة الى 20 مليون فرنك قديم هي قيمة الديون التي تركها الأوربيون ونتيجة لانخفاض كمية النقود المتداولة حصل جمود في الحركة التجارية ، وعجز المؤسسات الجزائرية عن تغطية حاجيات التجهيز . (2)

قدرت نسبة العجز حسب القطاعات كمايلي :

القطاع	قيمة العجز
الفلاحي	60 مليار فرنك قديم
الصناعي	50 ================
التجاري	30 ================

واذا كان العجز في القطاع الفلاحي قد بلغت قيمته 60 مليار فرنك قديم ، فقد كان بالنسبة للاقتصاد الجزائري يمثل شريان حقيقي ، اذان نسبة الاستخدام كانت تمثل 70 ٪ في الزراعة من مجموع سكان البلاد ، ولكنه كان لا يعطي سوى 40 ٪ من الانتاج القومي و 22 ٪ من الدخل القومي (3)

التشكيل الادارية :

واجهت الجزائر مشاكل معقدة في ميدان الادارة الموروثة التي لم تكن قادرة على استيعاب المشاكل المطروحة وموا جهتها .

واذا كانت الجزائر قد وجدت نفسها غداة 1962 في حاجة ماسة الى اطارات ادارية كفأة ، بل وحتى الأعوان الضروريين للسير الطبيعي للجهاز الاداري ، فان ذلك لم يكن الا نتيجة طبيعية للسياسة التي انتهجتها الادارة الاستعمارية والقائمة على حرمان ابناء الشعب الجزائري من فرص التعليم والتكوين .

(1) ميثاق الجزائر 1964 ص 97 مرجع سابق

(2) نظير المصيفرة ، مرجع سابق ص 125 .

(3) نفس المصدر ص 124

وقد اتضحت نتائج تلك السياسة فيما آلت اليه الادارة من شلل بعد الهجرة الجماعية للفنيين والاداريين الأوربيين الذين كانوا يحتكرون الادارة لأنفسهم وابناءهم في الوقت الذي كان الجزائري محروما فيه من فرص التعليم والتوظيف، وهكذا ففي نهاية جوان من عام 1962 غادر الجزائر حوالي 560000 فرنسي في اتجاه فرنسا من بينهم مايزيد عن 100،000 يهودي، وقد كان معظمهم يحتل منصبا اداريا، مما جعل هجرتهم ذات اثر كبير على سير الادارة الجزائرية التي تفككت وتعطلت بشكل شبه تام، اذكان الأوربيون يمثلون 82% في الادارة . اما الجزائريون حسب احصائيات 1959 فانهم كانوا يمثلون مايلي : (*)

5،2 % في الصنف "ب" و 13،8 % في الصنف "ب" ، 19،4 % في الصنف "ج" و 59،7 % في الصنف "د" .)) (1)

وهو ماجعل لمغادرة 70 % من الموظفين الأوربيين لمناصبهم في الادارة الجزائرية اثره على قدرة النشاط الصناعي ولتجد بي حيث انخفضت القدرة الانتاجية في سنة 1962 من 80 % الى 90 % بالمقارنة عماكانت عليه في سنة 1954 . (2)

ومما زاد من حدة الوضع وخطورته ان "اتفاقيات ايفيان" قد احتوت في كثير من فصولها على مايكرس التبعية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما اسمته بالضمانات : كضمان إمصالح الفرنسية والحقوق المكتسبة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من الفرنسيين ، دخول الجزائر في منطقة الفرنك ، اعطاء المستوطنين مكانة محلولة في كثير من مجالات الحياة . (**)

وامام هذا الوضع ، فان المجلس الوطني للثورة الجزائرية عند اجتماعه في طرابلس ماي - جوان 1962 ، قد نبه الى ماينتظر الحكومة الجزائرية المقبلة من مسؤوليات جسام اذ نص على انه يجب ((علاج هذه الحالة بدون تأخير ، بايجاد الحلول : العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وارجاع طعم الحياة باعادة بناء ماتحطم على نطاق واسع ، تراب محتل عسكريا وسلم مهددة بلا انقطاع من طرف المستعمرين المتعنتين وادارة معادية تتجه الى التعطيل المنظم واقتصاد فوضوي)) (3)

---

(1) MOHAMED HARBI OP. CIT PP 323

(2) IBIDIM PP 323 et 324

(3) انظر فصل الجزائر على ابواب الاستقلال من برنامج طرابلس 1962

(*) يمثل صنف "أ" المناصب المركزية (دوائر) ، والصنف "ب" المستخدمين الموظفين وصنفي "ج" و "د" فئة الموظفين المنفذين .

المطلب الثاني :

الوضع السياسي غداة الاستقلال : ((أزمة 1962))

انفجرت تناقضات جبهة التحرير الوطني اثر وقف اطلاق النار مباشرة ، وبدأ يظهر في العلن ماكان يدور في السر من صراعات وخلافات بين مختلف التنظيمات المكونة لج .ت.م و، من جهة ، وبين قادة التنظيم الواحد من جهة اخرى .

ونظرا لما للأحداث التي عرفتها الجزائر غداة استقلالها والتي عرفت بـ"أزمة 1962" من انعكاسات على عملية تحويل الجبهة - فيما بعد - الى حزب سياسي طبقا لما أقره برنامج طرابلس 1962 فاننا نرى تناول تلك الأحداث كما يلي :

- مرحلة ماقبل الاستفتاء :

لم يكن الأوربيون يتصورون ابدا امكانية استقلال الجزائر (الجزائر الفرنسية) ولهذا فان " منظمة الجيش السري O.A.S " قد ضاعفت بعد ابرام اتفاقيات ايفيان ، من نشاطاتها في محاولة منها للحيلولة دون استتباب الأمن واقرار السلام . مستهدفة بذلك نقض اتفاقيات ايفيان التي اعلن عن الشروع في تطبيقها ابتداء من 19 مارس 1962 .

وبالرغم من التحفظات التي كانت لدى بعض قادة جبهة وجيش التحرير الوطني بشأن ماتضمنته اتفاقيات ايفيان من بنود وضمانات لفرنسا والمستوطنين ، بالشكل الذي جعلها تتنافى والأهداف الأساسية للثورة الجزائرية ،، ، بالرغم من ذلك فان الالتزام - الضمني - بها من طرف الجزائريين كان بالاجماع بحيث لم يعلن أي تنظيم - علنيا - عن رفضه لتطبيق اتفاقيات ايفيان .

واذا كان هذا هو موقف الجزائريين من اتفاقيات ايفيان ، فان المتطرفين في الجيش الفرنسي والمستوطنين الأوربيين لم يرضوا بمانصت عليه اتفاقيات ايفيان ، فلجأوا الى منظمة الجيش السري O.A.S في محاولة منهم للحيلولة دون تطبيق ماتضمنته الاتفاقيات خاصة المتعلق منها بتقرير المصير .

وقد قامت عناصر منظمة الجيش السري بتنظيم عمليات القتل والقنص في اوساط الشعب الجزائري ساعدها في ذلك انصارها من المعمرين الذين رأوا في اتفاقيات ايفيان " هزيمة ساحقة واهانة لم يسبق لها مثيل" (1)

1) حسب تعبير برنامج طرابلس " فصل الجزائر على ابواب الاستقلال" ص 62 من النصوص

ولم تنطل استفزازات منظمة الجيش السري عن جبهة التحرير الوطني التي ادركت ما تستهدفه تلك الأعمال والاستفزازات الاجرامية ضد المدنيين الجزائريين لاثارتهم وجعلهم يردون على اعمالها بالمثل ، وتكون بذلك اتفاقيات ايفيان التي تنص على احلال السلام قد نقضت من الطرفين . وهو ماكانت تسعى الى تحقيقه منظمة الجيش السري .

فكان" ان وجهت جبهة وجيش التحرير الوطني اوامر صارمة بتجنب الوقوع في الاستفزازات، التي كانت منظمة الجيش السري تستهدف من ورائها قيام الجماهير الجزائرية بالرد بالمثل على الأوربيين ، وهو مايعطي حجة للجيش والحكومة للتدخل ضد الجزائريين الجزائريين ." (1)

وقد كان لموقف الشعب الجزائري ، الذي استجاب لدعوة الجبهة، رغم ماالحقته به منظمة الجيش السري ، من اضرار بشرية ومادية ، ان احبط خطتها الهادفة الى نسف اتفاقيات السلام في الجزائر و ((اقامة نظام فاشي بفرنسا واشعال نار الحرب من جديد بالجزائر .)) (2)

في ظل تلك الأوضاع كانت الجزائر تتقدم نحو اجراء الاستفتاء واسترجاع الاستقلال بقيادة جبهة التحرير الوطني التي كان يتجاذبها اتجاهين رئيسيين :

1) اتجاه الحكومة المؤقتة وانصارها في الداخل والخارج .

2) اتجاه القيادة العامة للجيش وانصارها في الداخل والخارج . (×)

اولا : اتجاه الحكومة المؤقتة :

حددت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خطتها لتلك المرحلة في ثلاثة

= الأساسيه لجبهة التحرير الوطني (1954 –1962) نشر وزارة الاعلام والثقافة الجزائر 1979

(1) MOHAMED TEGUIA SP CIT P 572

(×) هناك من يرى ان الاتجاهات التي كانت موجودة داخل ج.ت.و غداة الأزمة يمكن تقسيمها الى (3) اتجاهات : 1- المناضلين (المساجين والمعتقلين) لهم وجهة نظر في كيفية تسيير الجزائر بعد استرجاع الاستقلال . 2) المجاهدون والمناضلون داخل الوطن

3) القاعدة الشرقية قادتها كانت لهم وجهة نظر بالنسبة للحكم في الجزائر . لكن الأغلبية من المجاهدين والمناضلين نادوا بالحزب الواحد . والثورة الواحدة .)) هذا ما قاله لنا " محمد عبادة" عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم التنظيم بالحزب في لقائنا معه بتاريخ 16/01/1983 .

محاور (اهداف) كمايلي :

1) العمل على احترام اتفاقيات ايفيان .

2) المحافظة على الاحتكار السياسي لجبهة التحرير على المجموعة الاسلامية .

3) الحيلولة دون دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع" لتجنب الحديث عن مستقبل البلاد" (1)

وكانت استراتيجية الحكومة الموقتة قائمة على ان الدور الاساسي للولايات ، باعتبارها قاعدة الجبهة ، يتمثل في السهر والحرص على ان يؤدي تقرير المصير الى تحويل السلطة الى جبهة التحرير الوطني . (2)

واذا كانت هذه هي اهداف الحكومة الموقتة واستراتيجيتها فانها في الواقع لم تكن تتمتع بالانسجام والتكامل والتفاهم في تشكيلتها، بمايمكنها من التمسك بماتقرره ، فقد كانت تعيش تصدعا في تركيبتها ، حيث ان الخلافات بين اعضائها الاربعة " الزعماء الاربعة" الذين انقسموا الى فريقين : 1) فريق يضم بن بلة واحمد وخيضر محمد ، 2) فريق يضم محمد بوضياف وحسين احمد . كانت خلافات واضحة . (3)

في ظل تلك الانقسامات داخل الحكومة الموقتة دعي اعضاؤها في 22 مارس 1962 للاجتماع في الرباط (بالمغرب) وتناقشت في خلافاتها مع القيادة العامة للجيش، وفي ذلك الاجتماع اقترح " بن بيللا " دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع، فطلب منه" بن طوبال" باسم الاغلبية في الحكومة سحب اقتراحه القاضي بدعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع . (4)

عندها رأى" بن بيللا " انه لا بد من سلوك طريق آخر غير طريق الحكومة الموقتة وكان ان وجد في قيادة جيش التحرير مايدعم موقفه، فماذا كانت تمثل قيادة الجيش في الصراع الذي كان دائرا آنذاك يا ترى ؟ هذا ماسنحاول معرفته من خلال تناولنا لما كانت تطرحه القيادة العامة لجيش التحرير والدور الذي لعبته في حسم الصراع.

---

(1) Med HARBI :OP.CIT. Page 324.

(2) IBID. Page 325.

(3) انظر : جليبسي ، مرجع سابق ص 243

(4) IBID. Page 327.

- ثانيا : اتجاه القيادة العامة للجيش.

كانت استراتيجية قيادة الأركان العامة للجيش قائمة على ان للجيش اسبقية على المنظمات السياسية، فقد جاء في أمر وجهته للضباط وضباط الصف وكل المجاهدين المجاهدين بمناسبة وقف اطلاق النار، ومايجب القيام به في المرحلة الجديدة: جاء في الأمر المذكور مايلي على الخصوص : ((ان نتائج هذه المرحلة الثانية ستتوقف علينا نحن فقط، ونحن ماسنكون عليه، امايقظين وثوريين حقيقيين، او لامبالين وغير مسؤولين .)) و ((ان المعركة مازالت مستمرة، وستكون اكثر ضراوة وأكثر تعقيدا وأكثر دقة، وذلك اكثر من أي وقت مضى .)) (1)

وقد كانت القيادة العامة للجيش لا تعترف بالهيئات ((الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزا الجزائرية، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية)) (2) ولما لم يكن جيش التحرير الوطني منظما عند وقف اطلاق النار، بالشكل الذي يسمح له بالانفراد بالسلطة، فقد كان لا بد من التقرب من العناصر المدنية (السياسية) التي باحتوائها اوالاتفاق معها يمكن كسر شوكة الحكومة المؤقتة .

وقد كان لاتجاه القيادة العامة للجيش برنامج سياسي يقوم على المحاور الأساسية التالية :

((الاصلاح الزراعي، تصنيع البلاد، التوزيع العادل للانتاج والثروات.)) (3)

وبما ان هيئة الأركان العامة للجيش كانت ترى ان "المجلس الوطني للثورة الجزائرية تنظيم تجاوزته الأحداث فقد اقترحت على الحكومة المؤقتة لحل الخلافات القائمة بينهما دعوة الاطارات العسكرية والسياسية لعقد ندوة "ندوة للاطارات" يتم خلالها حسم الخلافات القائمة . ولم تستجب الحكومة لتلك الدعوة . ممازاد في تشدد بومدين في موقفه من العديد من اعضاء الحكومة المؤقتة الذين كان "يأخذ عليهم طموحاتهم ودسائسهم" . (4)

---

(1) امر يومي من قيادة الأركان العامة 19 مارس 1962 النصوص الأساسية لج.ت.و مرجع سابق ص 155

(2) Med HARBI : OP. CIT. Page 325.

(3) IBID. Page 325

(4) انظر : بول بالطا : استراتيجية بومدين، تعريب ا. خليل، د. فؤاد شاهين دار القدس بيروت - الطبعة الأولى ص 09 .

- تحالف بن بيلا مع قيادة الجيش:

في الوقت الذي كان الخلاف على اشده بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش ، اتخذ بن بيلا موقفا وسطا بين الطرفين مع ميل واضح لمواقف قيادة الجيش، ففي الوقت الذي كان رأيه في الحكومة المؤقتة انها حكومة منهارة ، وهو يختلف معها في كثير من القضايا كان يرى : ضرورة تجميع كل القوى الحية لجبهة التحرير الوطني ويرفض كل اجراء عنف من طرف الجيش . (1)

وقد كان تقرب بن بيلا من قيادة الجيش يزداد مع مر الأيام اذ كان يرى ان ((الحكومة المؤقتة حذرة من جيش التحرير الوطني بسبب ماكانت تعتقد أنها تعرفه من بعض الاتجاهات التقدمية في قيادة أركانه ، وحتى قبل الاستفتاء فقد بدأت تستقطب الولايات رسلها الذين كانوا مكلفين اما بأخذ قيادتها واما بتحريضها على جيش التحرير الوطني باقناعها بأنه عندما يدخل جيش التحرير الى الجزائر فسينفذ حلمه بانقلاب عسكري بقصد تصفية الولايات واقامة نظام عسكري .)) (2)

ولما كانت الحكومة المؤقتة قد رفضت دعوة بن بيلا لعقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، فقد شرع بن بيلا في التعبير عن موقفه من القضايا المطروحة علانية محاولا كسب قادة الجيش في الداخل وقيادة الجيش في الخارج ، اذ نادى بن بيلا : باحترام رأي محاربي الداخل ، واعتبار جيش التحرير كعامل اساسي لحماية الثورة . (3)

وقد وجد هذا الموقف من بن بيلا دعما ومساندة من طرف القيادة العامة للجيش التي اعطته فرصة لمقاطعة سياسة الحكومة المؤقتة ، ففي الوقت الذي استدعي فيه مجلس الوزراء يوم 1962/04/19 لعقد اجتماع لدراسة قضايا التحول ، كان بن بيلا يقوم بزيارة جيش التحرير الوطني في الحدود الجزائرية التونسية . (4)

---

(1) IBID. Page 325 et 326

(2) أنظر : مذكرات :: احمد بن بلة ، روبير ميرل ، ترجمة العفيف الأخضر ، دار الآداب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، أوت (اغسطس) 1979 ص 137 .

(3) IBID. Page 326

(4) IBID. Page 327 et 329

واذا كان بن بيلا قد أخذ من جيش الخارج حليفا له ، فان الحكومة المؤقتة قد استطاعت ان تضمن مساندة قادة بعض الولايات لخطها في مواجهة بن بيلا والقيادة العامة لجيش التحرير.

- نجاح الدعوة الى انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية : بدأت في اواخر شهر افريل 1962

بدأت دعوة المجلس الوطني للاجتماع تجد تأييد لها فكان ان ايدها كل من "بيطاط" و"محمد خيضر" عضوا الحكومة المؤقتة، وقسور ايت أحمد مساندة الاقتراح الداعي الى انعقاد المجلس لانقاذ الوحدة. (1) وكان ذلك قد اعطى دعما لبن بيلا الداعي الى عقد اجتماع للمجلس واذ بدأت الدعوة تجد من يؤيدها وكسب بذلك بن بيلا الأغلبية المؤيدة لانعقاد المجلس.

وقد تقرر ان يكون الاجتماع بطرابلس يوم 27 ماي 1962، وتشكلت لجنة مشتركة لاعداد مشروع برنامج. (2)

وقد اجتمعت اللجنة المذكورة ، في مدينة الحمامات بتونس، واعدت الوثائق التالية :

- تحديد طبيعة الثورة الجزائرية.
- وضع مشروع برنامج للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ورسم خطوط السياسة الخارجية.
- بناء الحزب. (3)

---

(1) Med HARBI : OP. CIT. Page 330

(2) تكونت اللجنة من : عضوين من الحكومة: بن بلة ويزيد محمد . واعضاء من المجلس الوطني للثورة الجزائرية : بن يحي ، الأشرف، رضا مالك مدير المجاهد، محمد حربي مسؤول الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، عبد الملك تمام عضو قديم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.)) نفس المصدر ص330.

3) Med HARBI P. 330 & 331 OP. CIT.

واثناء افتتاح اشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية لوحلمان مسألة الاشتراكية قد اثارت نقاشا بين الحاضرين ، اذتباينت الآراء حول طبيعة الاشتراكية التي يجبان تنهجها الجزائر في مرحلتها الهنائية فمن قائل انها شيئا لا يختلف عن الشيوعية، وفريق آخر كان يرى أن تطبيق " الاشتراكية الاسلامية" هو المطلوب ولا حاجة تدعو الى اكثر من تطبيق تبعا ليم الاسلام، وهناك فريق ثالث كان يريد تطبيقا متطرفا للاشتراكية. العلمية على اساس ان الاشتراكية واحدة . (×)

ورغم هذا التباين في الآراء ونتيجة له فقد اتفق المجتمعون وبالاجماع على مبدأ تأميم الشركات ، ومبدأ الحد الأعلى لدخل للفرد . (1)

اما بشأن مايتصل بالحزب فقد سجل المؤتمرون بأن جبهة التحرير الوطني غيرمؤهلة لمافيها من نقائص ، لضمان استمرارية الثورة واعتبروا اصلاحها ضروري ، كما اعترض البعض على الاقتراح القاضي بأن يتولى الأمين العام للحزب رئاسة الحكومة ،على اساس ان الجمع بين المنصبين يمكن ان يؤدي الى الدكتاتورية والفردية في السلطة . (2)

ويبدو ان المسائل المذهبية قد احتلت مكانا ثانويا في الصراع الذي كان قائما بين مختلف الأطراف بالرغم من اصرار البعض على انه يمثل هذا الاتجاه اوذاك . (*)

ونتيجة لذلك فان " مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية" قد صادق عليه المؤتمرين بالاجماع ويعود ذلك الى انه ((لا لأن المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين ، بل لأن الذين لم يكونوا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون بالبون البعيد بين المصادقة على منهج وبين تطبيقه .)) (3)

(×) ان هذا النقاش مازالت حتى اليوم تعيشه مختلف الهياكل والهيئات الحزبية، بالرغم من مرور مايزيد عن 20 سنة عن ذلك ، فغياب وحدة التصور والموقف الايديولوجي من القضايا التي تطرح مازال يمثل احد النقائص البارزة في تركيبة حزب ج ت. و. اليوم.

(1) انظر : جليسبي ، مرجع سابق ص 245 .

(2) Med HARBI : OP.CIT. Page 331.

(3) انظر : مذكرات احمد بن بيللا ، مرجع سابق ص 135

(*) في لقاء الناصع السيد : حسين ساسي ، عضو اللجنة المركزية للحزب سنة 1964 وعضو المجلس الشعبي الوطني (1977 - 1982) يقول : "لقد كان الخلاف البارز بين الحكومة المؤقتة وقيادة الجيش خلافا عقائديا هل نأخذ بالنظام الاشتراكي او الليبرالي ، لكن عندما نجد =

لكن الموقف كان يختلف عندما تعلق الأمر بضرورة التوصل الى صيغة لترشيح اعضاء لمكتب سياسي يكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجبهة التحرير الوطني .

وبعد مناقشات حادة توصل المجتمعون الى تكوين لجنة من أعضاء المجلس الوطني للاتصال بالأعضاء المشاركين في الاجتماع للاتفاق على قائمة المرشحين لعضوية المكتب السياسي ، وقد اسفرت الاتصالات على ترشيح المجلس لكل من : 1) احمد بن بيلا 2) محمد خيضر 3) رابح بيطاط 4) ايت احمد 5) محمد بوضياف 6) بن علا الحاج 7) محمدي السعيد . (1)

ويبدو واضحا من خلال قائمة اعضاء المكتب السياسي ان القيادة العامة للجيش قد استطاعت اقصاء خصومها من اعضاء الحكومة المؤقتة ، كما يستنتج من القائمة المذكورة مايلي :

- ضم المكتب السياسي الأعضاء الأحياء من لجنة التسعة (٩) باستثناء كريم بلقاسم الذي لم يفز بعضوية المكتب السياسي ، وهو كما نعرف كان على خلاف حاد مع القيادة العامة للجيش منذ مؤتمر (دورة) المجلس الوطني في ديسمبر 1959 - جانفي 1960
- تمثل القائمة هزيمة للحكومة المؤقتة التي لم يحضى حتى رئيسها بعضوية المكتب السياسي .

وقد كانت الردود الأولى عن هذه التشكيلة للمكتب السياسي ، التي عرضت للمجلس الوطني للمصادقة ، قد تمثلت فيمايلي :

- صادق المجلس على قائمة اعضاء المكتب السياسي بـ 33 صوتا بنعم ، مقابل 31 صوت بلا واحتناع كريم بلقاسم . (2)
- رفض كل من ايت احمد وبوضياف المشاركة في المكتب السياسي .
- غادر بن خدة في ليلة السادس جوان طرابلس دون ان يخبر لا مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولا زملائه اعضاء الحكومة المؤقتة الذين لحق الكثير منهم به .

== عباس فرحات المعروف بليبراليته في صفهم بلة خيضر ، بيطاط ، بعض ولايات الداخل : الأولى ، الخامسة ، السادسة ، ظ؟ نجد في الطرف الثاني الحكومة المؤقتة وجانبها الولايات الرابعة ، الثالثة ، وقسم من الثانية ، كانوا يقولون بأن الصراع على السلطة وليس صراعا مذهبيا وقد كان في هذا الصف بن خدة المعروف بتقدميته . وهوران دل على شيء انما يدل على ان الصراع لم يكن الا صراعا على السلطة ."

(1) انظر : لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة وبالثورة ، مرجع سابق ، ص 37

(2) Med HARBI : OP. CIT P. 342

وفي هذا الشأن يقول بن بيلا : ((.. لكن الأمور ساءت عندما بات واضحا ان اصوات المؤتمرين ستنتخب مكتبا سياسيا لا يوجد فيه أي عضو من الحكومة المؤقتة. وتذرع هؤلاء بشجار نشب بين بعض المؤتمرين ليعلنوا انسحابهم من المؤتمر واعتبروه لاغيا.)) (1)

وإذا كانت لائحة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني قد صودق عليها بأغلبية بسيطة، فان استمرار المجلس في اشغاله لم يكن ممكنا لماترتب عن مغادرة رئيس الحكومة المؤقتة للاجتماع والتحاق العديد من اعضاء الحكومة به ، بل حتى بعض اعضاء المجلس تبعوا بن خدة، فكان لذلك انعكاساته ، اذ انه لما عرض محضر لادانة بن خدة لم يحض بموافقة الكثير من اعضاء المجلس الذين لم يوقعوا عليه، وكان ان انقسم المجتمعون بين مؤيد للادانة ومعارض لها .

الأعضاء الموقعون على المحضر :

1) مجلس الولاية الأولى :

- الطاهر الزبيري
- محمد الصالح يحياوي
- عمار ملاح
- اسماعيل محفوظ لمصطفى
- بن نوي ...

2) مجلس الولاية الثانية :

- الرائد العربي ...
- الرائد رابح ...

3) مجلس الولاية الثالثة :

- العقيد السعيد باسمه باسم العقيد اكلي محمد ولد الحاج والرواد الطيب ، حميمي احسن ومحمد واعلي .

4) مجلس الولاية الرابعة :

- احمد بن الشريف
- لخضر ...
- يوسف ...
- محمد ....
- حسان ...

5) مجلس الولاية الخامسة :

- عثمان ...
- بوبكر ...
- عبد الوهاب ...
- ناصر ...
- عباس ...

---

(1) مذكرات بن بيلا ، مرجع سابق ، ص 135

6) مجلس الولاية السادسة :

- محمد شعباني

- محمد روينة

- سليمان سليماني

- شريف خير الدين

- عمار صخري .

القيادة العامة للجيش :

علي منجلي ، سليمان ، بومدين .

اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية

- محمد بن بلة
- فرحات عباس
- خيضر
- فرانسيس
- بومنجل
- بن علا الحاج .
- بالنسبة لبيطاط وبوكالة : خيضر
- العقيد ناصر

اعضاء المجلس الوطني الذين لم يوقعوا المحضر ضد بن خدة :

الوزراء : بن طوبال ، بوصوف ، بوضياف ، كريم ، يزيد ، بن خدة ، دحلب ، ايت احمد .

مكتب المجلس الوطني : بن يحي محمد ، علي كافي ، بوداود .

اتحادية فرنسا : بوعزيز ، سويسي ، المدلاني ، هارون .

اتحادية تونس: طربوش.

اتحادية المغرب: بن سالم.

الولاية الثانية : المقيد صالح بوبنيدر ، الرواد : بودربالة وكحل الراس.

منطقة اقليم الجزائر : الرواد : عز الدين ، وعمر الصديق .

اعضاء آخرون من المجلس الوطني : المقيد دهيلس ، واعمران ، بن عودة ، الحاج لخضر ، الرائد قاسي

وقد اثبت في المحضر ان التوقيعات كانت شخصية ا (عن طريق الوكالة . (1)

(1) IBID. Page 396 & 397

(×) لقد نقلنا المحضر كما هو ، ويلاحظ ان بعض الأسماء غير كاملة ، ومرجع ذلك في نظري الى الأخذ بالاسم الحربي او اللقب فقط واحيانا الاسم لكون الأعضاء كانوا معروفين بتلك الأسماء .

- لجنة الولايات :

في محاولة من قادة بعض ولايات الداخل للوقوف في وجه" قيادة الأركان العامة للجيش" سعت الولايات التالية : الثانية والثالثة والرابعة للقيام باتصالات ولقاءات خلال النصف الثاني من شهر جوان 1962 بقصد الدعوة لعقد اجتماع تنسيقي بين الولايات .

ويبدو ان الدعوة لم تجد صداها لدى قادة الولايات المدعوة ، اذ أن الاجتماع قد عقد بتاريخ 24 و25 جوان 1962 بـ" الزمورة" وضم مندوبو الولايات الداعية للاجتماع ، ولم يلب الدعوة قادة الولايات : الأولى والخامسة والسادسة .

كما حضر ممثلون عن منطقة الجزائر ذلك الاجتماع ، الى جانب ممثلي اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني ، ووجه كل من " كريم بلقاسم" و" محمد بوضياف" رسالة مساندة للجنة الولايات .

وقد كانت هذه اللجنة ترى ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد فشل في اجتماعه الأخير ولابد من دراسة الوضعية المترتبة عن ذلك ، وأن اللجنة ترى أنه ، بعد دراسة الوضعية الناتجة عن فشل المجلس ، فان المندوبين في الندوة يتأسفون لضعف ((سلطة الحكومة)) و ((الفراغ السياسي)) و ((تمرد قيادة الأركان العامة - السابقة)) ، ولهذه الأسباب يقررون : عدم التصرف منفصلين ، ولذلك فقد انشأوا ((لجنة تنسيق بين الولايات)) مهمتها ((تحضير قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي ، ضبط شروط التسيير والمشاركة في مؤتمر وطني ، تنظيم ادماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابط في الحدود في الولايات (الست) ، وادخال الأسلحة المكدسة في الخارج .)) ولمواجهة " دسائس" القيادة العامة للجيش، اعلنت اللجنة ((حالة الطوارئ في مجموع التراب الوطني ، حتى توضع كل المؤسسات النهائية للوطن.))(1)

وقد وجهت اللجنة نداء الى الولايات : الأولى والخامسة والسادسة للالتحاق بها .

أما بشأن موقفها من الحكومة المؤقتة فقد اعلنت ((نحن نرفض تشتيت الانقسام مهما كان في الظروف الراهنة ولن نتخذ أي موقف مع هذا أو ذاك من الوزراء ، فبالنسبة لنا ، اما ان تكون موجودة أو أننا لن نعترف بأي رقابة .)) (2)

(1) IBID. P. 350 & 351

(2) IBID.

Page 35 fr

ويبدو ان عدم استجابة الولايات : الأولى والخامسة والسادسة ، وجزء من الولاية الثانية ، لهذه الدعوة ، كان له انعكاسات تمثلت أساسا في عدم قدرة الأطراف المشاركة في الندوة المذكورة " اجتماع الولايات" في توحيد موقف المقاتلين في الداخل ؛ مما كان يجري من صراعات على السلطة .

ومن جهة أخرى فان ذلك الاجتماع التنسيقي بين بعض الولايات فقط ، زاد من تعميق هوة الخلافات التي كانت بين قيادات الداخل وموقف كل منها مما جرى في المؤتمر (اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية - طرابلس 1962 .)

وقد اعطى ذلك الانقسام بين ولايات الداخل لكل طرف من الأطراف المتصارعة حلفاء ومؤيدين وهو مادلت عليه صراعات مابعد الاستفتاء واعلان استقلال الجزائر .

وقبل الانتقال الى معرفة مسار الأزمة بعد اعلان استقلال الجزائر ، فانه لابد من معرفة ان اعضاء الحكومة المؤقتة الذين كانوا قد قاطعوا اجتماعات المجلس الوطني في مؤتمر طرابلس ، قد تحولوا اثر اعلان نتيجة الاستفتاء مباشرة ، من تونس الى الجزائر ، وقبل ذلك كان بن خدة بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة قد اقدم يوم 30 جوان 1962 على اتخاذ قرار يقضي باقالة "قيادة جيش التحرير" التي كان على رأسها بومدين متهما هذا الأخير بمحاولة اغتصاب ((السلطة الشرعية من الحكومة وفرض دكتاتورية عسكرية .)) (1)

وقد اعتبرت قيادة الجيش هذا القرار بمثابة تحد جديد لها من طرف الحكومة التي كانت على خلاف دائم معها .

اما بن بيللا فقد وجد في هذا القرار ما يدعم تحالفه مع قيادة الجيش ، اذ اعلن مساندته من جديد للقيادة العامة للجيش ضد الحكومة المؤقتة التي هو احد اعضائها واعلن رفضه لما جاء به القرار . وبذلك بدأت مرحلة جديدة فيما يعرف بأزمة 1962 وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي .

---

(1) انظر : احمد حمروش ، عبد الناصر والعرب : مرجع سابق ص404

المطلب الثالث:

جـ مسار الأزمة بعد الاستفتاء:

جرت عملية الاستفتاء واعلن ديغول شخصيا يوم 03 جويلية 1962 عن استقلال الجزائر بقوله: ((ان رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن ان فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر)) (1)

وفي هذا الوقت كانت الأزمة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقيادة الأركان العامة للجيش المتحالفة مع بن بيلا قد عرفت تطورات خطيرة اصبح معها شبح الحرب الأهلية يخيم على البلاد، اذ اعلن مندوبو الجيش الموجودون بالمغرب من جهتهم عن ادماج جميع الهيئات الموجودة فيه تحت سلطة جيش التحرير.

كما اعلنوا عن عدم اعترافهم بالحكومة المؤقتة لخروجها عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية. (2)

وتحرك اثر ذلك الجيش المرابط بالحدود الشرقية والغربية ليدخل الجزائر في وقت واحد معتمدا على الولايات المؤيدة له اذان ((الأزمة الحساسة جدا بدأت عند دخول الجيش من تونس والمغرب الى الولايات المؤيدة له.. ولما احتدم الصراع وتحول الى قتال كانت الصحافة الأجنبية تتكلم عن الخلاف بين الولايات، لأن جيش الخارج كان قد توزع على الولايات بقيادة ضباطها.)) (3)

وقد كان لدخول الجيش وعدم قدرة الحكومة المؤقتة على مواجهته ان اعلن "كريم بلقاسم" ومحمد بوضياف تحصنهما في الولاية الثالثة "منطقة القبائل" وشكلا

---

(1) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 – 1962)، ملحق بتصريحات اعضاء الحكومة الفرنسية، مرجع سابق ص 159.

(2) انظر: جليسبي، مرجع سابق ص246.

(3) هذا ماصرح لنا به الأخ: حسيب ساسي عند لقائنا به بتاريخ (جانفي 1983) وهو كان ضابطا في جيش التحرير الولاية 1 المنطقة 3، ثم الولاية 6 من 58-1962، وبعد الاستقلال عضو اللجنة المركزية (1964) وعضو المجلس الشعبي الوطني 1977 – 1982.

لجنة " الدفاع عن الثورة" ، وأعلن عزمهما على مواجهة جيش التحرير بالقوة لأنه يحاول ان يفرض ((دكتا تورية بن بيللا العسكرية على الجزائر)) (1)

أما الحكومة المؤقتة التي كانت تعتمد على القوات المحلية وخاصة " الولاية الرابعة" و" الولاية الثالثة " وقسم من " الولاية الثانية" ، فقد ظهر ان هذه الولايات غير قادرة على وقف زحف جيش الخارج الذي بدأت وحداته تدخل التراب الجزائري وأعلن بومدين في برقية من "بوسعادة" الى كل الوحدات العسكرية انه يمنع استعمال فكرة (تسمية) الولايات ، فالجيش موحد تحت اسم" جيش التحرير الوطني". (2)

ولما كان بن بيللا قد تمكن من دخول تلمسان بفضل تقدم الجيش المرابط على الحدود الجزائرية المغربية ، فقد دعا ممثلي الولايات الى الحضور الى تلمسان للتشاور والاتصال من اجل عقد اجتماع ، كان قد حدد جدول اعماله كمايلي :-

- انشاء قيادة موحدة.
- مكتب سياسي .

واستدعيت الولايات لذلك الاجتماع ، فاستجابت قادتها للدعوة ، وقد سادت الاجتماع مناقشات تميزت بـ" حوار الطرشان" ، فالولاية الثالثة وافقت على المكتب السياسي الذي قدم بطرابلس بشرط ان" كريم بلقاسم يعوض محمدي السعيد" ، اما مجلس الولاية الرابعة فكان يرى انه يجب تكوين مكتب سياسي يضم " قادة الولايات" ومهمته تتمثل في الدعوة الى المؤتمر. وفي يوم 21 جويلية 1962 طلب المقداء : الطاهر الزبيري ، وعثمان ، وشعباني ، مدة للتفكير واستشارة مساعديهم ثم يعودون الى تلمسان للتعبير عن موقفهم من الاقتراحات المقدمة. (3)

الا انه في اليوم الموالي (1962/07/22) اعلن بن بيللا من تلمسان عن طريق الراديو عن قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة الحائزين ((على ثقة المجلس الوطني

---

(1) أنظر لطفي الخولي"مرجع سابق ص39 ، وكذا رجاء النقاش ثورة الجزائر، دار الآداب الطبعة الأولى ، افريل 1964 ص 79 .

(2) لقاء مع حسين ساسي .

(3) Med HARBI : OP. CIT. Page 359

كسلطة وطنية شرعية)) . وقد جاء في نداء بن بيللا باسم المكتب السياسي ، مايلي على الخصوص:

- قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة بضمان قيادة البلاد واعادة تكييف جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني .
- بناء الدولة وتحضير المؤتمر الذي سيعقد في نهاية سنة 1962 .
- دعوة المواطنين الجزائريين ، وكل الشعب الجزائري بدون استثناء للتجند حول القيادة السياسية من اجل :
- توطيد استقلال الجزائر .
- قيام دولة عصرية وديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية البوليسية . (1)
- الضمان لكل المواطنين : الحرية الفردية وحرية التعبير ، والعدالة الاجتماعية .
- تفويت الفرصة على الامبريالية - الجديدة وأذنابها الذين يستغلون حماس الانتصار لتحقيق اغراضهم . (1)

ولم يكن هذا الاعلان كافيا للخروج من الأزمة ، فكان لابد من التحرك ، فبادرت الولاية الرابعة بدفع قواتها لاحتلال العاصمة واعلانها مدينة مفتوحة للأطراف المتنازعة تتلاقى فيها لحل الأزمة (ازمة السلطة) . (2)

وقد تمكن المكتب السياسي بذلك من الدخول الى العاصمة يوم 2 أوت 1962 ، في حين استسلمت الحكومة المؤقتة في 3 أوت 1962 ، واصبحت بذلك السلطة في يد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني . (3)

وفي هذا الوقت كان " ايت احمد " عضو المكتب السياسي ، قد رفض العمل مع سلطة المكتب السياسي ، وآثر الانسحاب والاقامة بباريس ، اما محمد بوضياف عضو المكتب السياسي ايضا فقد كان مختفيا الى ان اعتقل يوم 30 يوليو حيث قبل " العمل في المكتب السياسي بشرط ان تنشأ ادارة موحدة الواجبات وان تتفق قوات الجزائر وتلمسان " (4)

---

(1) انظر: بيان المكتب السياسي لج .ت.و من تلمسان بتاريخ 1962/07/22 نسخة بالفرنسية .
(2) انظر: لطفي الخولي ، مرجع سابق ص40
(3) انظر : احمد حموش، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ص404 .
(4) نفس المصدر ص404 .

ولم يكن استسلام الحكومة المؤقتة قد وضع حداً للصراع والتنافس على السلطة ، ففي اواخر أوت 1962 اقدم المكتب السياسي على اتخاذ قرار يهدف الى توحيد الجيش بدمج قوات الولايات العسكرية الست مع جيش الحدود الشرقية والغربية في جيش واحد لتكوين " الجيش الوطني الشعبي " الموحد .

وكان من شأن هذا القرار في تلك الظروف ان يثير ردود فعل ، فكان ان تحدتا الولايتين : الثالثة والرابعة القرار رافضين له ، مما ادى الى اندلاع شرارات تنذر بالخراب لولا تدخل سكان العاصمة الذين هبوا للتوسط بين المقاتلين واقاموا من اجسادهم الحية حواجز بين القوات المتقاتلة ، مرددين شعار واحد " سبع سنين بركات" اي يكفينا حرب وشهداء السبع سنوات . (×)

(×) وفي هذا الشأن يقول" الطاهر لعجل" عضو اللجنة المركزية 1979 ، ومناضل قديم في صفوف الحركة الوطنية (حزب الشعب) وعضو جيش ت.و. ، عند لقائنا بمتاريخ 1983/01/16 ، يقول : ((ان اقرار الاستقرار كان من صنع الشعب ، فكل العناصر التي تصارعت على السلطة لم يحاربها الشعب اوينحاز الى هذه الجهة اوتلك من "المجاهد "المجاهدين" ،،،ان جحافل الجماهير التي خرجت منادية بسبع سنوات بركات ، كان لندائها ذاك اكثر من بعد،الا القول بأنها كانت مع هذه الجهة ضد تلك فهو غير صحيح ...))

(×) اما بن بيللا فيقول بشأن خلفيات ذلك التصادم : ((انه : ما ان وصل المكتب السياسي باعضائه الخمسة الى العاصمة حتى وجدوا انفسهم ان صح القول "، سجناء في عالم لا سلطان لهم عليه . ولم تكن لهم الا سلطة اسمية . اما السلطة الحقيقية فقد كانت بيد الولاية الرابعة ، التي حولت نفسها الى جهاز دولة وكانت تتصرف في القوة المسلحة وفي الاذاعة وفي بعض اجهزة الادارة .)) ويضيف قوله : ((وكان لا بد من انهاء هذه الفوضى وقد طلبت بالحاح من الولاية الرابعة ان تجلو عن العاصمة وان تسلم لنا ادوات السلطة فرفضت . ونشر المكتب السياسي بلاغا تدد بموقفها وردت هي ببلاغ هاجم مواقفنا ، واستمرت حرب البلاغات بضعة ايام . ولكن كان من الواضح ان الوضعية كلما دامت تدهورت اكثر وعندئذ قرر المكتب السياسي دعوة جيش التحرير ليزحف على العاصمة ويعيد الولاية الرابعة الى الصواب . ولكنها من سوء الحظ لم تتخل عن مواقفها فورا . فكان الصدام واريق الدم .)) مذكرات بن بيللا مرجع سابق ص 143

وكان ان دخل بومدين الى العاصمة على رأس 4000 جندي من القوات الموالية للمكتب السياسي . (1)

وهكذا بدأت الأزمة تنفرج لصالح المكتب السياسي المدعم بقوات الجيش التي على رأسها بومدين ، وساد بين المتخاصمين مع بداية سبتمبر 1962 جوا من الحوار المشوب بالتحفظ وعدم الثقة ، اذتم في يوم 4 سبتمبر 1962 ((اتفاق بين بن بيللاوالولاية الرابعة من اجل وقف اطلاق النار ، ثم مع الولاية الثالثة لضمان عدم دخولها الى جانب الولاية الرابعة .)) (2)

وتم بذلك القضاء على المقاومة العسكرية لاتجاه المكتب السياسي. وما كاد يحل الأسبوع الثالث من سبتمبر حتى اجريت انتخابات المجلس التأسيسي 20/09/1962 وبعد ذلك بأسبوع واحد تشكلت أول حكومة جزائرية في ظل الاستقلال ، تولى فيها بن بيللا رئاسة الوزراء بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوتا ، وعين بومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش . (3)

ولم يكن قيام المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة من شأنهما ان يقضيا على الخلافات التي كانت قائمة ، فالمعارضة لاتجاه المكتب السياسي ولبن بيللا شخصيا بقيت مستمرة، كما ان ممارسة السلطة بعد الفوز بها بين الأطراف المتحالفة لم يكن بالأمر السهل ، وفي المطالب الموالية مايوضح لنا المصير الذي آلت اليه تلك التحالفات التي اقتضتها ظروف محددة وخاصة ، فما مصير ذلك التحالف وما هي نتائجه وانعكاساته على عملية تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي ؟

---

(1) ذكر الكومندان حسان عضو مجلس الولاية الرابعة ، اثناء مناقشة المجلس التأسيسي للسياسة العامة في ديسمبر 1962 ، ان الجيش الخارج كان يتكون من ((35000 جندي)) جريدة الشعب العدد 02 الصادر بتاريخ 12/12/1962 .

(2) MOHAMED TEGUIA op.cit p. 594

(3) انظر : لطفي الخولي : مرجع سابق ، ص40 ، وكذا : احمد حمروش، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ص405 .

المبحث الثاني :

تحويل الجبهة الى حزب سياسي : بين المبدأ والتطبيق .

عرفت عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي صراعات وخلافات بين المشرفين على العملية .

فاذا كان مؤتمر طرابلس - جوان 1962 - قد اقر مبدأ تحويل الجبهة الى حزب سياسي، فان عملية التحويل هذه قد كانت مناسبة لتكشف عن تناقضات اعضاء المكتب السياسي الذين كانوا غداة الأزمة يظهرون الانسجام. كما أن هذه العملية قد كانت سببا في خلق معارضين جدد للسلطة القائمة يومئذ ، وذلك لما عرفته العملية من ابتعاد عن الأهداف المنتظرة منها .

ونظرا لما تميزت به العملية من نزاع بين الذين كانوا متحالفين ابان الأزمة وانعكاسات ذلك النزاع على العملية في حد ذاتها، فاننا اخترنا تناول مختلف جوانبها من خلال المطالب التالية :

- تحويل الجبهة الى حزب بين اقصاء الخصوم والانفراد بالسلطة.
- تحويل الجبهة الى حزب: بين الغاية والوسيلة .
- تناقضات اعضاء المكتب السياسي والوجه الآخر للأزمة .

المطلب الأول :

تحويل الجبهة الى حزب: بين اقصاء الخصوم والانفراد بالسلطة.

في خريف 1962 كلف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني كل من خيضر وبيطاط، وهما على التوالي الأمين العام للحزب ، وعضو المكتب السياسي نائب رئيس مجلس الوزراء.

وما كادت العملية تنطلق حتى بدأ يتضح جليا أن هناك خلافا بين خيضر محمد وبن بيلا عضو المكتب السياسي ورئيس الحكومة، حول مايجب أن يكون عليه بناء الحزب .

فقد كان خيضر يرى فيما يتعلق بتركيبة الحزب أنه يجب فتح الباب أمام الراغبين من المجاهدين للانخراط في الحزب ، في حين كان بن بيلا يرى بأن خيضر يغلق أبواب الحزب في وجه العناصر التقدمية ويمنح العضوية دون قيد أوشرط للعناصر المحافظة متبنيا الدعوة الى " الاشتراكية الاسلامية" كبديل عن "الاشتراكية المستوردة". (x)

ويبدو أن الصراع بين كل من بن بيلا وخيضر قد بدأ يأخذ منحى آخر يختلف الى حد ما عن الصراع الذي كان قائما قبل الانتخابات التأسيسية وتشكيل الحكومة ، اذ أخذ خيضر يهاجم سياسة الحكومة مطالبا اياها بالعدول" عن الاجراءات التي اتخذتها في الميادين الفلاحية والاقتصادية وفي علاقاتها فيما يتعلق بالتعاون مع فرنسا". (1)

وقد كانت سنة 1963 قد عرفت محاولات تهدف الى خلق " تطنق جزائري فرنسي " ، وهو مالم يجد حماسا له من كثير من الشخصيات والمؤسسات الجزائرية ، اذ كان ان ((شاهد الناس في الجزائر العاصمة بطاقة بريدية تمثل على الطريقة الكوبية ، علمين متعانقين جزائري وفرنسي ، مع شعار: " 1963 ، عام التعاون)) . وكان من شأن هذا الاتجاه أن يجد معارضة حيث " باتت صحيفة ـ الجزائر الجمهورية ALGER REPUBLICAIN التي لم تكن تبدي أي حماسة تجاه الموقف معرضة ، بين أسبوع وآخر للالغاء شأنها شأن " الثورة الافريقية تماما)) (2)

---

(1) أنظر: لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة . . . مرجع سابق ص41 الى 43 .

(2) أنظر: جيرار شاليان : مصاعب الاشتراكية في الجزائر، ترجمة جورج الطرابيشي دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1964 ص 41 و42 .

(x) يقال ان خيضر كان يتخذ كمستشار له أحد قادة الاخوان المسلمين وهو الدكتور : توفيق الشاوي ، استاذ القانون المصري ، وتحت تأثير هذا المستشار كان خيضر يتخذ تلك المواقف". أما بن بيلا فان المعروف انه كان قد احاط نفسه بمستشارين يساريين " تروتسكيين " خاصة .

في ظل تلك الخلافات والتناقضات شرع محمد خيضر رفقة بيطاط رابح في عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي .

وما كادت تمضي فترة ثلاثة اشهر حتى بدأ الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر الحزب وكان خيضر اول الداعين للمؤتمر معلنا عن ان الحزب قد استكمل بنائه التنظيمي على المستوى الوطني على الشكل التالي : تقسيم الجزائر الى خمسة عشرة اتحادية (محافظة) تضم ثمانية عشرة دائرة ، ووصل عدد المناضلين الى 135 الف مناضل و120 الف مشترك موزعين على 10500 خلية بالنسبة للمناضلين و 8500 خلية بالنسبة للمشتركين . اما عدد القسمات فيبلغ 1310 قسمة . (1)

واذا كان لنا من ملاحظة ، فان مايمكن قوله على هذه الأرقام التي اعتبرت يومئذ دليلا على السمعة والمكانة التي يحضى بها الحزب لدى الشعب الجزائري ، انها لم تكن في الحقيقة الا تعبيرا عما كان يدور من تنافس وصراع بين خيضر وبن بيللا على من يتحكم في التنظيم الجديد للحزب كمطية للوصول الى السلطة والتخلص من المنافسين ، فخيضر كان واضعا استراتيجيته على اساس تكوين حزب يضم اكبر عدد من الموالين لمطوقة المكتب السياسي والحكومة بغية السيطرة على الأمور ، في حين كان بن بيللا لا يريد ان يكون الحزب بعيدا عن نفوذه وسلطته ، لذا فهو يرى ان الحزب لا يتم الانخراط فيه الا وفق مقاييس مضبوطة ((يجب ان توضع المقاييس لاختيار المناضلين الذين لن يعدوا بالملايين لكن ببضع مئات من الآلاف على الأكثر)) مستشهدا بمثال من الاتحاد السوفييتي : ((فالحزب الشيوعي السوفييتي مثلا لا يضم سوى بضعة ملايين من مجموع مائتي (200 مليون) من السكان)) (2)

ويذهب البعض الى القول بان محمد خيضر كان يرى بناء حزب جماهيري في حين بن بيللا كان يريد حزبا طلائعيا ، وان هذا هو الصراع الذي كان وراء عجز الحزب عن لعب دوره فقد ((جرى ارجاع عجز الحزب عن لعب دور مهم بعد الاستقلال الى تصورين متنافسين لمهمة

---

(1) انظر : جريدة الشعب العدد : 24 الصادر بتاريخ 1963/01/07

(2) راجع : المجاهد الأسبوعي ، تصريح بن بيللا ، في العدد الصادر بتاريخ 24/ 06/ 1962 .

الحزب اعتنقهما محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي ورابح بيطاط احد كوادر الحزب ـ من ناحية ـ وبن بيللا من ناحية أخرى . أولهما كان يؤيد خلق حزب جماهيري في حين كان الأخير يدعو الى حزب طلائعي ، ((حزب مناضلين)) وليس حزب عصابة سياسية ،اقليةسياسية")) (1)

الا ان الحقيقة كما اراها هي ان الصراع كان قائما اساسا بين بن بيللا الراغب في توطيد مكانه في الحزب والدولة ، وخيضر الذي كان يرى ان الحزب هو وسيلته لاحتلال المكان الأول في السلطة . وهو ماكانت انعكاساته واضحة على بناء الحزب ،فقد كان حزبا" معينا من فوق ، يعتمد على الأعيان المحليين ، اكثر مما يعتمد على المناضلين الخارجين من البروليتاريا والطبقة الفلاحية .)) (2)

ولما كان الخلاف داخل المكتب السياسي يزداد حدة بشأن مايجب ان يكون عليه الحزب من حيث تركيبته وعلاقته بباقي المؤسسات والمنظمات الوطنية ، فقد كان خيضر يرى في دعوة مؤتمر الحزب سبيل لحل الكثير من المشكلات .

وهكذا ففي حديث لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 1963/01/23 ،اعلن خيضر ان مؤتمر الحزب: ((سينعقد خلال شهر مارس المقبل ،ولكن قبل عقد هذا المؤتمر لابد من تركيز الحزب.)) (3)

وبشأن توسيع المكتب السياسي وهي الفكرة التي كانت مطروحة بعد مؤتمر طرابلس صرح خيضر بقوله : ((فيما يخص توسيع المكتب السياسي فذلك يعود الى المؤتمر المقبل وحده كما ينص على ذلك برونامج طرابلس .)) (4)

ولم يكن الخلاف في الحقيقة داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني حول توسيع المكتب السياسي اوبقائه على ماهو عليه ،بل حول عدة قضايا لم تكن تحظى باجماع اعضاء المكتب السياسي ، وتتمثل فيمايلي :

- التركيبة التي يجب ان يكون عليها الحزب
- شروط انعقاد المؤتمر .
- علاقة الحزب بباقي المؤسسات والمنظمات .

---

(1) انظر : مغنية الأزرق ،نشوء الطبقات في الجزائر ،ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 1980 ص162 .

(2) انظر : جيرار شاليان ،مصاعب الاشتراكية في الجزائر ، مرجع سابق ص43

(3) جريدة الشعب العدد 39 الصادر بتاريخ 1963/01/24 . (4) نفس المصدر .

وبما أننا سنتناول علاقة الحزب بالدولة والمنظمات الجماهيرية في مباحث مستقلة في القسم الثاني من بحثنا هذا . فاننا نقتصر هنا على النقطتين الأولى والثانية.

فبالنسبة لنقطة الخلاف حول التركيبة التي يجب أن يكون عليها الحزب، فان خيضر كان يرى ضرورة التفاف " مناضلي الثورة القدماء " حول الحزب لتدعيمه.(1)في حين ان بن بيللا كان يرى في حرص خيضر على ضرورة ضم الحزب لأكبر عدد من المناضلين (حوالي 300 الف مناضل) ميثلا موجها ضده -أي ضد بن بيللا - في تنافسهما على منصب رئاسة الجمهورية وأمانة الحزب (منصب الأمين العام) .

أما نقطة الخلاف الثانية (مؤتمر الحزب) فقد كان خيضر يرى ضرورة الدعوة الى عقد مؤتمر الحزب للخروج من الوضعية المؤقتة للمكتب السياسي ومعالجة المشاكل المعلقة في العديد من الجوانب التنظيمية والسياسية، في حين كان بن بيللا يعارض تلك الدعوة على اساس أن الشروط الضرورية لانعقاد مؤتمر الحزب غير متوفرة . . .

ويبدو أن خيضر قد أصبح يعلن صراحة عن الخلاف الجاري داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير ، ففي اجابة له عن سؤال صحفي حول تاريخ انعقاد المؤتمر ، قال :((اني لا أتورط مرة أخرى فقد سبق لي أن حددت التاريخ مرتين . فأخلفت في كل مرة ، وقد حان الوقت الآن لينعقد بأقصى سرعة فالشروط الضرورية قد تجمعت وسوف لا يتأخر كثيرا .)) (2)

واذا كان خيضر قد صرح بهذا في أواخر مارس 1963 فان بن بيللا بعد ذلك ببضعة أيام قد صرح بقوله : ((يقولون بأن بن بيللا غير متفق مع خيضر ، وأنا أقول بأنه لم يحصل بيننا مشاكل أبدا .)) (3)

وكانت آخر محاولة من خيضر لتحقيق دعوته لعقد مؤتمر الحزب ، أن اقدم في بداية أفريل 1963 على الدعوة الى عقد ندوة لاطارات الحزب (×) وذلك لدراسة النقاط التالية :

- دراسة الوضعية العامة للبلاد .
- دراسة الهيكل التنظيمي للحزب.
- دراسة قضايا التوجيه .
- ضبط الآفاق المستقبلية للمؤتمر المقبل لجبهة التحرير الوطني . (4)

---

(1) Le monde du 19/4/1963 N° 5678 P. 1

(2) انظر : تصريح خيضر كما نقلته المجاهد الأسبوعي عن " جون أفريك " يوم 28 /03/ 1963 ع115

(3) Le Monde du 4/04/1963 N° 5665 P.4 (4) Le monde du 6/04/1963 N°5667 P.4

(×) كما نت تلك الندوة قد تقررت من طرف المكتب السياسي يوم 12 /3/ 1963 .

واذا كانت الندوة قد عقدت من 4 الى 6 افريل 1963 بالجزائر العاصمة ، فان بن بيللا لم يشارك فيها ، اذ كان يومئذ يقوم بزيارات داخل البلاد - في الشرق الجزائري - ، في حين شارك كل من بيطاط ومحمدي السعيد وبن علا الحاج أعضاء المكتب السياسي ، في تلك الندوة التي تلتها اشاعات روجت حولها ، ومفادها أن الندوة قد فشلت ...

وفي محاولة من خيضر للرد على تلك الاشاعات فقد عقد ندوة صحفية جاء فيها على الخصوص قوله : ((لقد كانت اعمال هذا المؤتمر ايجابية لكن استيعاب جميع المشاكل التي تواجه حزبنا هو في طريق انشائه ليس بالشيء البسيط .)) وقد حاول خيضر اعطاء الندوة المذكورة طابعا مميزا بقوله : ((.. ونحن اذا قارنا مثلا بين مؤتمر طرابلس ومؤتمر الاطارات نلاحظ بلا شك أن هناك بونا شاسعا . فقد أنشئت خلال هذا المؤتمر أربع لجان : لدراسة مشاكل المكتب ولجنة لدراسة الحالة النظامية والتوصيات ولجنة ثالثة كلفت بشؤون المنظمات الوطنية ولجنة رابعة كلفت بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية .))

وعن مؤتمر الحزب ذكر خيضر أن هناك اقتراحا ((من بين ستين اقتراحا قدمت للمكتب السياسي ينص على ضرورة عقد مؤتمر الحزب قبل انتهاء المرحلة التأسيسية أعني قبل انتهاء مهمة النواب حتى يتمكن مسؤولوا الشعب من الاطلاع على الدستور .))

وقد كان تأكيد خيضر على هذا الاقتراح يدل على حقيقة الخلاف بين بن بيللا وخيضر ، اذ أن انتخابات رئيس الجمهورية كان من المقرر أن تجري بعد انتهاء الفترة التأسيسية والمصادقة على الدستور . وكان رأي خيضر أن يعقد مؤتمر الحزب ثم يوضع دستور ويعرض على المجلس للمصادقة عليه .

كما جاء في ندوة خيضر الصحفية قوله : ((ان اطارات الحزب تلح كثيرا على ان ترى هذا المؤتمر يخرج في المستقبل من فترته المؤقتة كي تكون لهم الكلمة في توجيه مصير البلاد .))

وكان ذلك القول يعني أن المكتب السياسي مكتبا مؤقتا ، ومشاركته في تسيير شؤون البلاد ليست بالمستوى الذي يرضي خيضر ، وهو ما جعله يدعو المناضلين القدماء للانخراط في الحزب وتدعيمه ، اذ جاء في حديثه عن شروط المشاركة في المؤتمر قوله : ((ان العادة تقتضي أن لا يشارك في المؤتمر الا الأعضاء المنظمين في الحزب . وبما أن جميع الاطارات الوطنية غير داخلة في الحزب فمن غير العدالة أن ينعقد مؤتمر دونهم . ولهذا فان المؤتمر القادم سوف لا يكون مؤتمرا للجبهة فحسب وانما مؤتمرا لجميع مسؤولي الثورة أينما كانوا وذلك اذ أننا نريد الوصول الى تدعيم جميع القوى .)) (1)

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع جريدة الشعب العدد 103 الصادر بتاريخ : 1963/03/11 .

وقد عرفت الأيام الموالية لذلك التصريح (الندوة الصحفية) تطورات جديدة في خلافات خيضر مع بن بيللا داخل المكتب السياسي ،

وكان لا بد من أن يحسم خلاف الأمين العام للمكتب السياسي مع رئيس الحكومة وعضو المكتب السياسي، فاثر اجتماع المكتب السياسي يوم 16 أفريل 1963 أعلن خيضر في بلاغ وزعه على الصحافة، استقالته من منصب الأمين العام للمكتب السياسي ، اذ جاء في بلاغ محمد خيضر مايلي : ((بسبب اختلافات أساسية في وجهات النظر داخل المكتب السياسي ، وخاصة فيما يتصل بتحضير وعقد مؤتمر وطني لجبهة التحرير الوطني قبل انقضاء فترة المجلس الحالي .)) ذلك هو السبب الأساسي الذي حدده خيضر لاستقالته. (1)

وقد تحقق لبن بيللا ماكان ينتظره اذ أعلن المكتب السياسي في بيان له عن تعيين بن بيللا كأمين عام للحزب . وجاء في البيان مايلي : ((بما أن الأخ خيضر قد تخلى عن منصبه كأمين عام للحزب ، فقد أجتمع المكتب السياسي يوم 17 أفريل وعين الأخ أحمد بن بيللا لكي يتولى نفس المهمات التي كان يشغلها أمين عام الحزب.)) (2)

وقد كان سبب استقالة خيضر عدم حصوله على موافقة المكتب السياسي لعقد مؤتمر الجبهة وهو ماصرح به خيضر بعد استقالته، اذ جاء في تصريح له لصحيفة " لوموند " مايلي : ((ليس الأعضاء الأربعة الآخرون للمكتب السياسي هم الذين أجبروني على الاستقالة من منصب السكرتير العام للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني .)) مضيفا قوله ((لقد أخذت وحدي هذا القرار لتجنب مواجهة خطيرة حتى نجنب بلادنا خطر صاعقة . لقد طرح مشكل لم يكن موقفي منه مختلفا عن موقف ندوة الاطارات التي عقدت مؤخرا بابن عكنون . ان هذا الملتقى ابدى رغبته الجماعية في عقد مؤتمر - قبل انتهاء فترة المجلس الحالي - لحزب جبهة التحرير الوطني ، مؤتمر يشارك فيه جميع المناضلين .)) (3)

وقد كان لاستقالة خيضر انعكاساتها العديدة (x) ، اذ تم بعد ذلك بعدة ايام تعويض رابح بيطاط بابن علا الحاج ، حيث صدر بيانا باسم المكتب السياسي جاء فيه انه قد ((اجتمع المكتب السياسي يوم 09 / 05 / 1963 ، وفي هذا الاجتماع تم تعيين الأخ بن علا الحاج مسؤولا عن الحزب بدلا من الأخ رابح بيطاط.)) (4) دون أن يشير البيان بأية اشارة لأسباب ذلك التعويض

---

(1) Le monde du 19/4/1963 N° 5678 P. 1

(2) أنظر نص البيان بجريدة الشعب العدد 109 الصادر بتاريخ 18 / 04 / 1963 .

(3) Le monde du 21-22-Avril 1963 N°5680 P.11

(4) انظر نص البيان بجريدة الشعب العدد 127 الصادر بتاريخ 10-05-1963 .

(x) تم في الثامن عشر أفريل اقالة وزير الاعلام من منصبه، وفي التاسع ماي عوض بيطاط =

ودون أن يذكر ما اذا كان رابح بيطاط قد أقيل أو استقال من مهامه.

ان ماحدث لا نجد له الا تفسيرا واحدا وهو أن بن بيللا كان يعمل على ابعاد الواحد تلو الآخر من الذين كان لهم دورا تاريخيا في تعجير الثورة ، حتى ينفرد بالبقاء كرمز للزعيم "التاريخي" في نظر جيل الاستقلال ، اذ أنه : ((بعد استقالة خيضر صاحب النفوذ بصفة نهائية من منصبه كأمين عام لجبهة التحرير الوطني ... ففي شهر جوان (1963) بوضياف أحد التسعة التاريخيين لسنة 1954 أوقف بأمر من بن بيللا ، وفي الشهر الموالي ثالث رفقاء بن بيللا ، آيت أحمد ، أعلن عن انتقاله للمعارضة ومحاربة بن بيللا معلنا قوله : "هل نحن في وطن ديغالي أو في الجزائر.")) (1)

وهكذا فما كاد يحل شهر ماي من سنة 1963 حتى كان بن بيللا قد تخلص من منافسيه الاثنين من لجنة التسعة التاريخيين ، ليبقى وحده متطورا شيئا ((فشيئا نحو اشتراكية مجردة ، في اتجاه استبدادي يقوم على "عبادة الشخصية" المنبوذة في جبهة التحرير الوطني.)) (2)

وكانت استقالة خيضر قد جعلت الحملة ضد بن بيللا تشتد من طرف انصار خيضر وكل الذين لهم موقفا معارضا لبن بيللا ، الذي اعلن في محاولة منه لمجابهة الانتقادات أنه ((يجب أن نؤسس حزبا ثوريا اشتراكيا يضم كل المناضلين يجب أن نقول هذا لنضع حدا لهذه الحملة من الانتقادات.)) (3)

وحتى يلجم افواه المعارضة في الحزب والدولة ، فقد أعلن أن ((هناك اشخاص ينقدون الحزب وأذكرهم بأني سكريتير للحزب قبل أن أكون رئيس حكومة.)) (4)

وقد اعتبر خيضر بعد استقالته ، أنه كان مترددا في اتجاهه الاشتراكي ويتخذ مواقف معادية للحكومة متهما اياها بأنها تسير في اتجاه الحادي معاد للدين ، وتنفرد باتخاذ اجراءات لا يوافق عليها الحزب. (5) كما قيل عنه أنه كان يعارض ويعمل ضد ما اتفق عليه عند عند تكليفه من طرف المكتب السياسي بالشروع في تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي يضم العناصر

(1) ALISTAN HORNE, ALBINMICHEL: Histoire de la guerre, D'ALGERIE, Traduit de l'anglai par Yves du guerny en collaboration avec PHILLIPE BOURDUL imprimerie Aubin D-L, 2e Trimestre 1980 P.559.

(2) IBID.P.559.

(3) أنظر جريدة الشعب العدد 159 الصادر بتاريخ 17 جوان 1963.

(4) نفس المصدر.

(5) لطفي الخولي : مرجع سابق : ص 43.

= بابن علا الحاج الذي سيصبح بعد أربعة أشهر رئيسا للمجلس الوطني ، كما عرفت ادارتي جريدتي (الثورة الافريقية) و (الشعب) تعديلا على أساس أنهما ادارتين مواليتين لخيضر.

الطليعية صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء الوطن على أسس تتجه به نحو الاشتراكية بصرف النظر عن المواقف الشخصية والحزبية خلال " أزمات الصراع السياسية " . (1)

ولما كانت قرارات مارس 1963 المتعلقة بالتسيير الذاتي في القطاع الفلاحي ماتزال محل اهتمام من قبل الرأي العام الشعبي والرسمي ، فان بن بيلا عرف كيف يستغلها كحدث سياسي - اقتصادي هام في صراعه مع خيضر وكل من يعارضه ، فأعلن في خطاب له قوله : ((ان السياسة التي نؤمن بها هي توزيع الأراضي على الفلاحين ... فهناك مليون فلاح جزائري لا يجدون ما يأكلون ولذلك يجب ان يتم توزيع الأراضي على أساس اشتراكي .. ويجب أن يقوم حزب من العناصر السليمة يستطيع أن يقود البلاد ويسيطر عليها .)) (2)

أما خيضر فانه كان قد رد على كل مانسب اليه ، بعد أن اعلن أن بن بيلا لم يعين بقرار من المكتب السياسي لمنصب سكريتير عام ، اذ جاء في بيان صحفي سلمه خيضر لمندوب "لوموند" بالجزائر : ((ان بن بيلا لم يتم تعيينه بصفته السكريتير العام للمكتب السياسي بقرار من طرف جميع أعضاء هذه الهيئة ، اذ لم يحضر بيطاط ولا أنا في الاجتماع الذي عينه لهذا المنصب .)) وعن مانسب الى خيضر فانه يرد بقوله : ((ينسب لي الكثير من الصفات فبالنسبة لدعاة التعاون يقدمونني كـ " الذي يمنع الرقص الدائري " ويقدمونني للشيوعيين على انني " أخ مسلم " متزمت ، وأمام المصريين بصفتي الرجل الذي يسد الطريق أمام " تمصير " الجزائر وأمام الغرب باعتباري شيوعيا .)) ويصفونني على انني ((الرجل الذي يريد السلطة التي عند بن بيلا او انني ممثل الرجعية والبرجوازية ..)) والحقيقة فأنا لست ((الا رجلا متفتحا ، ديمقراطيا في عمقي . لي ارائي وأحب بلادي ، ولقد عبرت عن هذا بوضوح وأنا فخور بكل هذا .))

وعن ما رددبأن خيضر معارض لوجود الجيش في الحياة السياسية ، يقول ((لقد زعموا انني أعارض الجيش ، ولوكان ذلك صحيحا هل كنت أثرت أن تحتوي الحكومة ، المجلس ، الادارة ، مستويات الحزب نفسها على عسكريين . ؟)) (3)

ان مايستخلص من قول بن بيلا عن خيضر ورد هذا الأخير هو أن الصراع بينهما لم يكن ، كما قد يبدو صراعا ايديولوجيا . فأصل الصراع ، في نظري ، هو التنافس على من يحكم ؟ . ..

---

(1) نفس المصدر ص 42 .

(2) رجاء النقاش ، ثورة الفقراء ، مرجع سابق ص 74 .

(3) Le monde du 21-22 Avril 1963 N° 5680 P.11

المطلب الثاني :

عملية تحويل الجبهة كوسيلة لتركيز السلطات في يد الأمين العام .

أصبح المكتب السياسي بأعضائه الثلاث بعد استقالة خيضر أمينه العام وبيطاط عضو المكتب السياسي ، لا يمثل سلطة فعلية لجبهة التحرير ، اذ كان واضحا منذ أن أصبح بن بيلا أمينا عاما للمكتب السياسي أنه يسير – أي بن بيلا – في اتجاه يجعل من الحزب وسيلة لتركيز السلطات في يده .

فبعد مضي مدة قصيرة من وجود بن بيلا على رأس المكتب السياسي دعا الى تقليص عدد الأعضاء في الحزب وذلك ((حتى لا تتمزق الجبهة وحتى لا تعجز عن القيام بمهامها ودورها القيادي الصعب والخطير معا .)) (1)

وقد كان بن بيلا بقوله ذلك يعبر عن رغبته في التخلص من العناصر المعارضة لشخصه والموجودة داخل الحزب ، كما هي موجودة خارجه ، والتي كانت تأخذ عليه أنه يسعى الى فرض سلطته الفردية وتفريغ الحزب من المناضلين الثوريين ، تحت شعار " بناء حزب قوي وسليم".

وقد تجلى ذلك بوضوح فيما كان بن علا الحاج يقوم به تحت شعار " اعادة تنظيم الحزب" وفقا للتدابير التالية :

- تقليص عدد المنتسبين للحزب .
- ابعاد (العناصر الغير المرغوب فيها) من الحزب .
- تجنيد قواعد الحزب للالتفاف حول بن بيلا .

ولتحقيق ذلك فقد تم تنظيم وعقد ندوات وتجمعات لاطارات الحزب ومناضليه ، خاصة في الجزائر العاصمة ، ، كانت الغاية من تلك التجمعات والتظاهرات الغفيرة ، محاصرة المعارضة وتأليب الرأي العام الشعبي ضد كل مناهض لسياسة الأمين العام للمكتب السياسي . حيث لم تكن الغاية من تلك الندوات التي تجمع ما بين 2000 و3000 شخص ، النهوض بالحزب واعطائه هياكل تنظيمية كما كان يقال ، بقدر ما كانت مهرجانات لاعلان التأييد والمساندة لبن بيلا .

وكعادته فقد عرف بن بيلا كيف يستغل حلول عيد الاستقلال ، اذ تم الاحتفال بتلك المناسبة المناسبة " 5 جويلية 1963" تحت الشعارات التالية : " يوم جبهة التحرير الوطني هو يوم الحرية والاشتراكية" و " صفا واحدا وراء حزب جبهة التحرير الوطني " و " حزب واحد هو جبهة التحرير"

---

(1) نفس المصدر ص 27و26 .

و " لتحيا جبهة التحرير الوطني رمز الوحدة التي حققت الانتصار" . (1)

ويبدو أن بن بيللا بعد تخلصه من محمد خيضر ، وتوليه لمنصب الأمين العام للمكتب السياسي (×) الى جانب رئاسته للحكومة قد أصبح مالكا لزمام الأمور في الحزب والدولة ، وهو ماكان يمصف من أجله، اذ أن وضعه ذاك يتيح له :

- ابعاد كل من يشك في ولائه له ، او تثبت معارضته له .

- ضمان ترشيحه لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء الفترة التأسيسية واقرار الدستور .

وهكذا فما كاد ينصب شهر أوت من سنة 1963 واقتراب موعد وضع الدستور حتى كان بن بيللا قد أبعد منافسيه الواحد تلو الآخر من مواقع التأثير والتوجيه ، وتحولت بذلك عملية تنظيم الجبهة وتحويلها الى حزب سياسي عن الهدف الذي كان منتظرا منها ، اذ احتلت مسألة اعداد الدستور مكان الصدارة في الاهتمام وتركزت المناقشات السياسية حول كيفية وضع الدستور بدل أن تتركز عن عقد مؤتمر الحزب .

وذلك بالرغم من أنه كان هناك رأي يقول بأنه ((قبل الاقتراع على دستور ينبغي عقد مؤتمر لصياغة عقيدة ، برنامج ، وللبحث عن نخب جديدة تتولى مسؤولياتها في الادراك الشامل للوضع . ان السلطة القوية تهدد بأن تصبح تعسفية في وجه حزب غير منظم وجمعية وطنية أنحصر دورها ليصبح دورا صغيرا .)) (2)

ويبدو أن الشروع في مناقشة الدستور قد أنسى المكلفين بتحويل الجبهة الى حزب سياسي هذه المهمة

---

(1) أنظر : جريدة الشعب العدد 175 الصادر بتاريخ 1963/07/05

(2) أنظر : مغنية الأزرق ، مرجع سابق ص162 .

سياسي هذه المهمة ، مما جعل الرأي القائل بعجز الحزب ينتشر بين انصاره وخصومه على السواء ، فهناك من كان يرى بأن ((الحزب ليس مهنيا بالصورة الكافية، هذا صحيح ، ولكنه ولهذا بالتحديد ليس في مركز يؤهله لعقد مؤتمر مثل اقرار الدستور.)) (1)

وكان أول رد على تولي الحزب لوضع الدستور قد جاء من رئيس المجلس التأسيسي السيد " فرحات عباس" الذي احتج على الأسلوب المتبع في وضع الدستور، اذ يذكر الأستاذ " صلاح العقاد" ان عباس ((استشاط غضبا من الطريقة التي اتبعها بن بيلا لطرح الدستور للاستفتاء ، فبدل أن يناقش مناقشة فاحصة في أروقة الجمعية التأسيسية قدم الى مؤتمر كبير لأعضاء جبهة التحرير الوطني في احدى القاعات العامة ثم طلبت الحكومة المصادقة عليه برفع الأيدي ، وعلى اثر ذلك قرر فرحات عباس الانزواء عن الحياة السياسية.)) (2)

وكان ذلك هو السبب المباشر لاستقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس بتاريخ 14 أوت 1963 احتجاجا على الأسلوب الذي تم وضع الدستور به والكيفية التي عرض بها عن المجلس. (×)

ولم تنكر لا الحكومة ولا المكتب السياسي هذا السبب لاستقالة فرحات عباس ، فقد صرح " مولود بهلوان" وزير الأنباء في ندوة صحفية قوله: ((ان السيد عباس قد يكون غير موافق على الاجراء الذي اتبع لوضع صيغة الدستور . . . وكانت الصيغة هي مناقشة اطارات ج.ت.و. لمشروع الدستور الذي ضبطته هي نفسها.)) (3)

أما المكتب السياسي فقد اعلن على لسان " بن علة الحاج " مسؤول الحزب عن فصل فرحات عباس من عضوية جبهة التحرير الوطني ، مؤكدا بأن جبهة التحرير هي وحدها صاحبة الحق في تحديد التوجيه الاشتراكي في البلاد.

(1) نفس المصدر ص 162 ، مع ملاحظة ان هذا القول نسب لـ" علي منجلي".
(2) صلاح العقاد ، مرجع سابق ص440.
(3) لمزيد من التفاصيل راجع تفاصيل الندوة بجريدة الشعب 1963/08/15 العدد 210.
(×) يقول " بلعيد عبد الرحمن" في لقائه مع الصحفيين الجزائريين - جانفي 1983 - " ان الحزب قد مارس تعسفا ضد المجلس عند اعداد الدستور ، اذ كانت هناك مادة في الدستور المعد تمدد الفترة التأسيسية بسنة" .وفي هذا الشأن يقول" السيد محمد عبادة" أنه اثناء الفترة الفاصلة بين المجلس

وبشأن من وضع الدستور الحزب ام الحكومة ؟ وهل ستحترم سيادة المجلس؟

قال بن بيلا : ((الجبهة هي التي وضعت الدستور وستقدمه الى المجلس وهو سوف يقوم بدراسته)) (1)

ويبدو ان الجو كان مهيئا لا قرار الدستور المعد، اذ كان الحزب قد نظم في مختلف انحاء البلاد عدة تجمعات ومهرجانات لعرض مشروع الدستور على الجماهير قبل عرضه على المجلس التأسيسي الذي ناقشه وصادق عليه يوم 1963/08/28 بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوتا وامتناع 8 اعضاء عن التصويت. (2) وقد اصبح بن بيلا بذلك يحضى بمكانة متميزة داخل المجلس والمكتب السياسي والحكومة مما مكنه من ان يضمن اغلبية مريحة في المجلس التأسيسي ، وترشيحه لرئاسة الجمهورية من طرف الحزب.

وبما ان الدستور المصادق عليه من طرف المجلس قد نص في المادة 39 منه بشأن السلطة التنفيذية على مايلي : ((تودع السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية ، وهو ينتخب لمدة خمس سنوات على طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد تعيينه من طرف الحزب)) (3) فقد لجأ بن بيلا الى دعوة اطارات الحزب يوم 1963/09/10 لعقد (مؤتمر) لترشيح رئيس الجمهورية ، وكان ان تم لبن بيلا ماكان يخطط له ، اذ رشح من طرف اطارات الحزب المجتمعين ، لمنصب رئيس الجمهورية.

واعلن بن بيلا اثر هذا الترشيح ان : ((لقب رئيس الجمهورية في نظري ليس اكثر من لقب مناضل في جبهة التحرير)) (4) مظهرا موقفه السياسي بصفته امينا عاما للحزب ومرشحا

---

(1) انظر تصريح " بن علا الحاج " ، جريدة الشعب العدد 212 الصادر بتاريخ 17 اوت 1963.

(2) انظر : جريدة الشعب العدد 222 الصادر بتاريخ 1963/08/29.

(3) دستور 1963 ج . ت . ر .

(4) انظر : تصريح بن بيلا المنشور في جريدة الشعب العدد 234 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1963.

= التأسيسي والمجلس الوطني طرحت فكرة تمديد فترة انتخاب المجلس التأسيسي لمدة سنة اخرى فرفض فرحات عباس هذه الفكرة ، وادى الخلاف حول هذه النقطة الى اقدام عباس على الاستقالة ولم يظهر اسمه في قائمة المترشحين لعضوية المجلس."

لرئاسة الجمهورية ، من التيارات السياسية والعناصر المعارضة بقوله : ((لا نؤمن بسياسة الارهاب كنهج للحكم ولكننا سندافع عن الثورة بشرف .))

اما بومدين فقد اعلن بهذه المناسبة ان : ((مناضلوا الجبهة اختاروا قيادة بن بلة لانه الرجل الجدير بهذا المنصب)) . (1)

وقد احتلت جبهة التحرير بعد المصادقة على الدستور مكانة دستورية خاصة ، اذ جاء في دستور 1963 بشأن جبهة التحرير ومهامها مايلي على الخصوص:

-نصت المادة 23 على ان جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد .

- كمانصت المادة 24 : ============== تحدد سياسة الامة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة .

وقد حظيت جبهة التحرير بمكانة خاصة في الدستور ، الا ان مسألة بناء الحزب واعطائه السند القانوني في الدستور بعد ان بدأت تتبلور معالم اجهزة الدولة وتتضح قوتها قد كان لها انعكاسها على تنظيم الحزب واسناده الدور الذي حدده له الدستور اذ ان اقامة مؤسسات الحكومة قبل تعزيز الحزب عاقت تنفيذ هذه المهام .)) (2)

وقد كان بن بيللا قد ارجأ على مايبدو مسألة بناء الحزب الى ان يثبت مكانه في هذا الاخير والحكومة والمجلس ، اذ عين بن عللا الحاج رئيسا للمجلس الوطني خلفا لفرحات عباس ، وبذلك اصبح قويا امام المجلس اذ انه ((عندما بدأت الجمعية الدستورية تناقش صلاحيات الرئيس الجديد وكيفية اختياره لحكومته والسلطات التي ستمنح لها كان بن بيللا يحمل في هذه المواجهة سلاح للمحافظة الحزب الواحد الذي فوضه ، وبه تمكن من اسكات المعارضة عندما اعلن على الملأ ان الجمعية لا يجب ان تحل محل الحزب بحجة مناقشة السياسة العامة .)) (3)

وفي شهر سبتمبر اعلن بن بيللا عن تشكيل الحكومة الجديدة التي احتل فيها منصب رئيس الجمهورية ، ورئيس الحكومة، وبومدين النائب الاول لرئيس الحكومة ووزير الدفاع . (4)

---

(1) انظر : جريدة الشعب العدد 234 الصادر بتاريخ 1963/09/11 .

(2) انظر : مغنية الازرق ، مرجع سابق ص 162 .

(3) انظر : السياسة الدولية العدد 64 السنة 17 المجلد 17 افريل 1981 .

(4) للاطلاع على قائمة اعضاء الحكومة راجع المجاهد الاسبوعي العدد 176 الصادر بتاريخ 19/09/63

المطلب الثالث :

تناقضات أعضاء المكتب السياسي والوجه الآخر للازمة .

لم تسمح الأزمة السياسية التي عرفتها جبهة التحرير الوطني بين مختلف تشكيلاتها نتيجة التنافس على السلطة بعد ابرام اتفاقيات ايفيان مباشرة ، كما رأينا عند حديثنا عن الأزمة ، الأزمة التي لم يتمخض عنها حل نهائي للنزاع بين الأطراف المتنازعة .

وقد كان للتنافس الحاد بين الأطراف المتصارعة اثره في عدم تحديد المواقف السياسية والتصورات الايديولوجية بشكل واضح لكل طرف ، من النهج الذي يجب أن تسلكه الجزائر في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولم تكن تلك التحالفات التي قامت اثناء الأزمة ، في الحقيقة ، سوى تحالفات فرضتها لعبة التنافس بين أعضاء المنظمة الواحدة من جهة وبين العناصر القيادية في المنظمات المشكلة لجبهة التحرير الوطني في علاقاتها ببعضها البعض .

وبما أن المضمون الاجتماعي والفكري للثورة الجزائرية لم يطرح بصفة جدية طيلة سنوات الحرب التحريرية ، فان " برنامج طرابلس" قد وضع في ظروف تميزت بالصراع الحاد بين مختلف أطراف الأزمة ، فان الاحتكام اليه في سنة 1962 فيما يتصل بالاختيارات الأساسية التي يجب أن تتبعها السلطة القائمة آنذاك لم يكن يرضي كل الأطراف. (×)

وهكذا فانه بعد انتخابات المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة ، كان واضحا من خلال قائمة (تشكيلة) الحكومة أنها احتوت على عناصر من مختلف التشكيلات السياسية التي كانت سائدة في الجزائر قبل اعلان الثورة ، مع اقصاء العناصر (اعضاء الحكومة المؤقتة) المناهضة لاتجاه المكتب السياسي .

ولمعرفة تشكيلة الحكومة ـ أول حكومة في ظل الاستقلال ـ وانتماءاتها السياسية ، فاننا نورد القائمة هنا حسب ما جاءت في كتاب " ج .ت .و . بين السراب والحقيقة" لمحمد حربي .

قائمة اعضاء الحكومة التي تشكلت في 1962/09/26

1) وزراء مقترحون من قبل قيادة الأركان العامة للجيش وهم :

- العقيد بومدين : وزيرا للدفاع .
- الضابط مدغري أحمد : وزيرا للداخلية .

(×) كنا قد رأينا أنه خلال الأزمة كانت هناك أصوات تدعو الى عقد اجتماع للمجلس الوطني بعد اجتماع طرابلس ، وأخرى ترفض الاعتراف بما أسفر عنه مؤتمر طرابلس ، وآخرون ينادون بضرورة عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كل الاطارات .

ـ الضابط عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة والسياحة .

ـ الضابط موسى حساني وزيرا للبريد والمواصلات .

ـ الضابط محمد الصغير النقاش وزيرا للصحة .

2) وزراء مقترحون من قبل بن بيللا :

ـ محمد خميستي وزيرا للخارجية .

ـ بشيرا بومعزة وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية .

كما ضمت الحكومة عضوين من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهما :

ـ احمد فرانسيس وزيرا للمالية .

ـ احمد بومنجل وزيرا للتعمير والأشغال العمومية والنقل .

ووزيرا مؤيدا من طرف العقيد الطاهر الزبيري وهو :

ـ لعروسي خليفة وزيرا للصناعة والطاقة .

ووزيرا مؤيدا من طرف العقيد شعباني وهو :

ـ محمد خبزي وزيرا للتجارة .

اما جمعية العلماء فقد مثلت بوزير هو :

ـ توفيق المدني وزيرا للشؤون الدينية .

كما ضمت الحكومة عضوين اقترحا من قبل خيضر وبيطاط وهما :

ـ عمار بن التومي وزيرا للعدالة .

ـ محمد الحاج حمو وزيرا للاعلام .

اما اتحادية الجزائر فقد مثلت بعضوين هما :

ـ عمار وزقان وزيرا للفلاحة والاصلاح الزراعي .

ـ عبد الرحمان بن حميدة وزيرا للتربية الوطنية .

كما ضمت الحكومة ثلاثة اعضاء من المكتب السياسي وهم :

ـ احمد بن بيللا رئيسا لمجلس الوزراء .

ـ رابح بيطاط نائبا للرئيس .

ـ محمدي السعيد وزيرا لقدماء المجاهدين .(1)

---

(1) MOHAMED HARBI, op. cit. p.375 .

واذا كان قد اعلن عن تشكيل الحكومة بعد انتخابات المجلس التأسيسي كما رأينا ، فان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني كان مايزال يعاني من صراعات بين اعضائه ، اذ لم يتم حسم الخلافات التي كانت قائمة بين مختلف اطرافه ، اذ كان اول رد من محمد بوضياف عن خلافات المكتب السياسي ، باعلانه (اي بوضياف) عن تأسيس حزب معارض لسلطة بن بيللا ، ففي 1962/09/20 اعلن بوضياف عن تأسيس " حزب الثورة الاشتراكية (1)

وقد شاع ان بوضياف كان يمثل اليسار في جبهة التحرير الوطني ، وان معارضته للمكتب السياسي وشخصية بن بيللا بالذات ، تمثل موقفا لليسار من السلطة الدكتاتورية لبن بيللا . اذ انه بعد انتخابات المجلس الوطني " التأسيسي " وتشكيل اول حكومة ، اعلن بوضياف انسحابه من المكتب السياسي واستقالته من عضوية المجلس التأسيسي.(2) وكان واضحا ان بوضياف متمسكا بموقفه الداعي لعقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ومناقشة قضية المكتب السياسي، ولما كان واضحا ان المكتب السياسي لجبهة التحرير بزعامة بن بيللا المدعم من بومدين لا يريد الالتزام بالاتفاق الذي تم خلال الأزمة بين مختلف ~~الجماعات~~ ، فان بوضياف قد لجأ الى اعلان معارضته كما رأينا . (×)

(1) Ibid, M.P. 373.

(2) انظر رجاء النقاش: ثورة الفقراء ، مرجع سابق ص65 .

(×) كان نص الاتفاق الذي حصل بين اطراف الأزمة في اوائل أوت ينص على مايلي :

((تحديد تاريخ 27 اوت كآخر أجل لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي .

- عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد مرور اسبوع على الانتخابات التأسيسية وستكون مهمة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ضبط الوضعية والنظر في قضية المكتب السياسي

- وقد كانت هذه المحادثات قد جمعت كل من : محمد خيضر، محمد بوضياف، كريم بلقاسم ، الكولونيل محند والحاج ، وساهم فيها رابح بيطاط في الأخيرة.)) (لمزيد من تفاصيل الاتفاق راجع المجاهد الأسبوعي العدد 128 الصادر بتاريخ 7 أوت 1962 .

ومما يؤكد ذلك الاتجاه -المتنصل- من الاتفاق المذكور حتى قبل اجراء الانتخابات التأسيسية ماذهبت اليه صحيفة " المجاهد " بشأن ماينتظر من المجلس التأسيسي اذكتبت تقول :

- ان المجلس التأسيسي يكتسي اهمية كبرى للأسباب التالية :

1) سيضع حدا لفترة الفوضى والاضطراب التي استمرت اكثر مايجب وتوفر للبلاد عهدا من الاستقرار والأمن والهدوء ويمكنها من الانطلاق في طريق البناء والتشييد .

2) ان لا لمجلس التأسيسي الممثل لارادة الشعب سيشكل حكومة دائمة تتمتع بالصفة الشرعية والقانونية .

3) ان هذه المهام المعلقة هي التي سينصب عليها تفكير النواب في المجلس الوطني(1) .

وقد طرح بوضياف رأيه، بعد ذلك، في ان تكون للهيئات الشعبية السلطة العليا في مختلف القطاعات، وكان رأيه في جبهة التحرير الوطني بقيادة المكتب السياسي وعلى رأسه بن بيللا وخيضر ،انها ((اصبحت مجرد فئة من الفئات السياسية ويسميها جماعة تلمسان .)) (2)

وقد استمر " محمد بوضياف" طيلة احدى عشرة شهرا معلنا معارضته العلنية للمكتب السياسي لجبهة التحرير ، ولشخص بن بيللا خاصة، الى ان انتهى الأمر بابن بيللا الى الاقدام عن اعلانه عن حظر " حزب الثورة الاشتراكية" وتوقيف قائده" بوضياف" في حزيران (جوان) 1963 . (3)

وقد جاء توقيف بوضياف في فترة تميزت بتخلص بن بيللا تدريجيا من شركائه الرئيسيين وخصومه في السلطة ، اذ كان قد تخلص قبل توقيف بوضياف بحوالي شهر من خيضر محمد الأمين العام للحزب آنذاك ورابح بيطاط عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني كما سنرى عند حديثنا عن سير عملية تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي .

---

(1) انظر المجاهد الأسبوعي الصادرة يوم 1962/09/22 العدد 130 .

(2) انظر: د صلاح العقاد ،المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث واوضاعه المعاصرة مكتبة -الأنجلو المصرية 1980 ص 439 .

(3) انظر : سمير امين ،المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق داغر ،دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر الطبعة 2 1981 ص239 .

وعلى الطـرف الآخـر مـن اعضاء المكتب السياسـي لجبهـة التحرير المعارضـين لسلطة بـن بيللا ، كان ايت احمـد ايت احمد الذي عـاد من فرنسـا الى الجـزائر ليجلـي معارضتـه لبن بيللا شخصيا متهما اياه بـالـدكتاتوريـة والخيـانـة معـلنـا عن تأسيسـه لـحـزب سياسي معارض " جبهـة القوى الاشتراكية FFS ".

وقـد ارتبطايـت احمـد منـذ البدايـة بالعقيد " محنـد والحاج " قائد الناحيـة السابعة - تيزي وزو الذي كان قـد اعلـن تمرده العسكري عن السلطـة المركزيـة معلنا الحرب ضدها .

وكان ايت احمد والعقيـد محند والحاج قد اعلنا ((معـارضتهم لتركيز السلطـة في يد بن بيللا . ومقا ومتهم لتفضيـل جيش الخارج عن جيش الداخل .)) (1)

وهكـذا فان ايت احمـد قـد حـاول ان يجـد دعما عسكريا لمعـارضته اذ ان ((ايت احمد تجاوز المعارضـة السياسية الى العصيان العسكري حيـن ارتبط بمحمد ولد الحاج احد قادة الولايات الست واعلـن الثورة في بلاد القبائل .)) (2)

وكـان رد بن بيللا علـى ذلـك التحالف ان جرد محند ولد الحاج من جميع سلطاتـه العسكرية واتهام حسيـن ايت احمد بالمتاجـرة بقضيـة ارامل وابناء الشهداء كمطيـة للوصول الى اهدافه اهـدافـه . (3)

الا ان ما يـلا حـظ ان بن بيللا كان يعطـي تفسيرات مختلفة ومتنا قضة للأهداف التي تدفع آيت احمـد لمعارضتـه ، فمرة يقول انـه يطمع للزعامة ، وأخرى يقول انـه لا يرغب الا فـي منصب وزاري ، وتـارة كان بن بيللا يصرح ان معارضة آيت احمد هدفها الأساسي الاطاحة بالنـظـام ، وأنـه رجـل مغـامر لـه مواقـف عدائية ضد الوحـدة الوطنيـة .

واذا كان بن بيللا قـد اصدر يـوم 1963/09/29 قرارا بـعـزل محنـد والد الحاج من مهامه وجـرده من جميع سلطاتـه العسكريـة . (4) فـان لـذلـك القرار صلـة بما اصبح يمثله تحالـف محند ولد الحاج مـع آيت احمد فـقـد اعلـن بن بيللا في نفس اليوم في خطاب موجـه الى الشـعـب ـ عـن طـريـق الاذاعة والتلفزيون مايلـي : ((استحوالـي اليوم

---

(1) انـظـر : احمد حمروش: عبد الناصر والعرب، مـرجـع سابق ص407 .
(2) انظر : د.صلاح العقاد : المغـرب العربي . . مرجع سابق ص439
(3) انظر : نفس المصـدر ص439 .
(4) انظر : نص القرار بجريـدة الشعـب الصادرة بتاريخ 1963/09/30 العدد 251

ان اتحدث اليكم على مسألة خطيرة وهي الموقف الذي اتخذه الكولونيل محمد ولد الحاج اليوم في تيزي وزو في اجتماع اقيم بحضور جنود مسلحين صرح فيه بأنه صاحب المنظمة التي اسماها بجبهة القوى الاشتراكية التي هي ضد الحكم السائد في البلاد .)) (1)

ويبدو ان بن بيللا تحامل بقوله هذا على محند ولد الحاج الذي كان متمردا فعلا ، لكنه بالرغم من تحالفه مع ايت احمد لم يكن يهدف الى ماكان يهدف اليه ايت احمد ، ولم تكن خلفية كل واحد منهما نفس الخلفية ، فايت احمد كانت العداوة بينه وبين بن بيللا تعود اساسا الى ماكان يجري في كواليس الثورة من صراعات بين مختلف اطراف جبهة التحرير الوطني.بينما محند ولد الحاج تجلى موقفه الواضح في الصراع الذي اشتد اثر اتفاقيات ايفيان بين مايعرف بـ " الخارج " و " الداخل " في الثورة الجزائرية .

وقد اثبتت الاحداث اللاحقة ان مواقف محند ولد الحاج من الصراع الذي كان دائرا تختلف عن مواقف ايت احمد ، اذ كشف الخلاف الذي نشب على الحدود بين الجزائر والمغرب موقف كل من الرجلين ، فسرعان ما تحول (×) محند ولد الحاج ووقف الى جانب الحكومة في غمرة الحماس الذي ترتب على النزاع ، في حين بقي " حسين ايت احمد " متوليا زعامة المعارضة كرجل سياسي . (2)

وقد كان لهذا الموقف من محند ولد الحاج اثره على معارضة " حسين ايت احمد " لسلطة بن بيللا ، اذ انه لم يدم طويلا حتى قبض عليه في اكتوبر 1964 ، وأصدر بن بيللا بيانا بهذا الشأن جاء فيه على الخصوص: ((لقد زعم هذا الخائن متكهنا بانهيار النظام في آخر الصيف ، لكن العالم اجمع يشهد انهيار آخر اكثر روعة هو انهيار اعداء الثورة .)) (3)

---

(1) نفس المصدر .

(2) انظر : د صلاح العقاد ، مرجع سابق ص439 .

(3) انظر: جريدة الشعب العدد 570 الصادر بتاريخ 1964/10/19 .

(×) يقول فضال احمد " الكومندان حميمي " : "بعد تمرد محند ولد الحاج وقيام النزاع المغربي الجزائري ، جمع بن بيللا 17 ضابطا من القبائل (نوابا في المجلس) وطلب منهم اصدار تصريح ضد محند والحاج ، فأجابه " واعمران " اننا نريد ان نطفيء النار لا ان نزيد ها شرارة فرد عليه بن بيللا قائلا : انني اعطيكم الضوء الأخضر للقيام بذلك ، فتم اثر ذلك تشكيل وفد =

ولم تقتصر ادانة طموح "ايت احمد" على ماوصمه به بن بيللا ،فها هو بومدين يقول في سنة 1966 عند حديثه عن صراعات ماقبل 19 جوان 1965 ،ان

((هناك زعيم آخر كذلك من أجل الطموح الشخصي ذهب الى قريته وحاول أوقام بنوع من التمرد .. هذا الشخص لم يعش في الثورة... عاش بعيدا عنها في الخارج وبقي يحمل نفس أفكار الاستعمار.)) (1)

ان مايمكننا استنتاجه من خلال ماسبق ذكره بشأن الصراعات التي كانت دائرة بين اعضاء المكتب السياسي ، ان الرد الرسمي على محاولات التمرد العسكري والاختلاف السياسي لم يكن يتم من قبل الحزب ولا باسمه ،بالرغم من ان بن بيللا كان حاملا عصا الحزب في وجه معارضيه .

ومن جهة اخرى فان القاعدة الحزبية بقيت دائما بعيدة عما يجري في قمة النظام من صراعات تقرأ اخبارها اوتسمعها على غرار باق المواطنين دون ان يكون لها رأي فيما جرى اويجري في الهيئات المركزية للحزب. ولذلك خلفيات تاريخية نجد جذورها في تاريخ الحركة الوطنية " صراع القيادات بعيدا عن القاعدة" وهو ما سنعا لجه بشيء من التفصيل في مطلب آخر.

---

(1) انظر: خطاب بومدين هواري في ندوة الاطارات لولاية الجزائر سنة 1966 ، النشرة الداخلية للحزب ، اصدار الأمانة التنفيذية، عدد خاص 19 جوان 1966 .

== من ثلاثة نواب ذهبوا الى محند ولد الحاج وآيت احمد ، لكن هذا الأخير رفض سماع دعوة بن بيللا التي حملها الوفد ،في حين استجاب محند ولد الحاج والتحق بالجبهة الغربية بجيشه ، وبذلك بقي آيت احمد ومعه عدد قليل من المناصرين له" هذا ماقاله لنا السيد حيمي عند لقائنا به في جانفي 1983 .

المبحث الثالث: الدعوة لعقد مؤتمر الجبهة: اهدافها وخلفياتها .

كانت مسألة عقد مؤتمر لجبهة التحرير الوطني اثر الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر غداة 1962، مطلب كل المناضلين والمجاهدين ، الذين كانوا يرون ان حسم النزاع يجب ان يكون حسما (شرعيا) وملزما لكل تنظيمات جبهة التحرير الوطني الذين يشاركون في تحديد ورسم آفاق المستقبل .

وكنا قد عرفنا ان الدعوة لعقد المؤتمر كانت تجد لدى محمد خيضر بصفته امينا عاما للمكتب السياسي تجاوبا كبيرا ، عبر عنه وتبناه -اي الموقف الداعي لعقد مؤتمر الجبهة- وهو على رأس المكتب السياسي .

ولم يكن بن بيللا حينئذ موافقا على عقد مؤتمر الحزب ، مما أدى بخيضر الى الاستقالة، ويبدو ان هناك تغيرا في موقف بن بيللا من دعوة المؤتمر للانعقاد ، ترى فما هي خلفيات ذلك التغيير ؟ وما هي دوافع تحمس بن بيللا لعقد مؤتمر الجبهة ؟

هذا ماسنحاول الاجابة على بعض جوانبه -التي تمكنا من معرفتها- وذلك وفقا للمطالب التالية :

- المطلب الأول : الموقف الجديد من الدعوة لعقد المؤتمر .
- المطلب الثاني : سير عملية التحضير للمؤتمر .
- المطلب الثالث: سير اشغال المؤتمر .

المطلب الاول : الموقف الجديد من الدعوة لعقد موتمر الجبهة

كان الحديث عن موتمر الحزب قد بدا يأخذ منحى آخر بعد انتخاب بن بلة كرئيس للجمهورية وتشكيله للحكومة برئاسته ، اذ نلاحظ ان بن بلة الذي كان من اشد المعارضين لدعوة " محمد خيضر" بضرورة عقد الموتمر الوطني ، اصبح من دعاة انعقاد الموتمر ، بل من اشد المتحمسين لانعقاد المؤتمر، ويبدو ان وراء ذلك التحول تكمن عدة اسباب واهداف كان بن بلة يرى ضرورة انجازها .

ويذهب البعض الى القول بأن بن بلة كان واقعا بين نازعين اما ((الاعتماد على الجيش وتقويته ، وفي هذه الحالة قد يصبح اسير اله ، او توحيد فئات المعارضة السياسية في جبهة التحرير الوطني ، وكان اميل الى هذا الحل الذي يخفف من خضوعه للجيش ولكنه قد يعجل في نفس الوقت بتدخله اذا لاحظ المسؤولون في الجيش بأن المعارضة ستندثر.)) (1)

ان مايمكننا فهمه من هذا القول هو ان بن بلة كان يرى في جمع المعارضة واحتوائها مايضمن له مواجهة تنامي وازدياد نفوذ دور الجيش في الحياة السياسية ، الذي اصبح دورا واضحا ومؤثرا .

ومن هنا يمكننا فهم بعض النداءات والدعوات التي كان بن بيلا في نهاية سنة 1963 وخلال الربع الاول من سنة 1964 ، يتوجه بها الى المجاهدين داعيا اياهم الى الالتفاف حول جبهة التحرير الوطني ، رافعا شعار:" دعوة كل الثوريين للانضمام للجبهة" . (×)

وهكذا فانه يمكننا حصر اهداف بن بيلا من الدعوة لانعقاد المؤتمر فيما يلي :

- الحد من نفوذ الجيش (قيادة الجيش على الخصوص)
- تصفية المعارضة باغرائها بالمشاركة في المؤتمر وقبول نتائجه .
- تثبيت مكانته كأمين عام للحزب منتخب من طرف المؤتمر
- ابعاد العناصر المدعمة من طرف وزير الدفاع (هواري بومدين) والموجودة بالحكومة .

وحتى نعرف ماذا كانت تمثله تلك الاهداف في استراتيجية بن بيلا فانه لابد لنا

---

(1) انظر: د .صلاح العقاد ، المغرب العربي في تاريخه الحديث واوضاعه المعاصرة ، مرجع سابق ص441 .

(×) ان مقاييس المشاركة في المؤتمر تكشف لنا عن مدى صحة ذلك القول ، وهوماسيتأكد =

من معرفة ما تميزت به عملية تحضير المؤتمر وما تخللها من تصريحات لبن بلة وبعض وزرائه بشأن المقاييس (الشروط) الواجب توافرها في المندوبين للمؤتمر، من جهة، ومايننظر من المؤتمر من جهة اخرى .

ـ لجنة تحضير المؤتمر :

في اوائل شهر نوفمبر اعلن المكتب السياسي عن تشكيل لجنة لتحضير مؤتمر جبهة التحرير الوطني .

وكان اول اجتماع للجنة تحضير المؤتمر يوم 17 نوفمبر 1963 ، وقبل ذلك ببضعة ايام كان بن بيللا قد اعلن في تصريح لمجلة "الثورة الافريقية" بشأن الدور الذي يرى ان الحزب يقوم به في تلك الفترة بقوله : ((ان القضية الراهنة بالنسبة لنا هي ابراز العناصر وارساء دعائم زحفنا الى الأمام وانطلاقتنا الثورية على اسس اكثر متانة، وفي هذا الاتجاه فان اهم المقتضيات هي الاعداد للمؤتمر المقبل للحزب .)) (1)

ان مايمكننا استخلاصه من هذا القول ان المؤتمر بالنسبة لبن بيللا قد اصبح من الانشغالات الاساسية ، بعد ان كان موضوع انعقاده يثير الكثير من الجدل بين بن بيللا من جهة وكل من ايت احمد وبوضياف ومحمد ثم محمد خيضر ، وغيرهم من اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين ظلوا يدعون لعقد مؤتمر وطني للبت في مختلف القضايا المطروحة . ويبدو ان تحمس بن بيللا لعقد مؤتمر الحزب كان بالنسبة له يمثل فرصة للدعاية للانجازات" التي تحققت في ظل وجوده خلال فترة قصيرة على رأس السلطة في البلاد ، الى جانب ماكان ينتظر منه من الحصول على صلاحيات واسعة تمكنه من التحكم اكثر في زمام الأمور خاصة وان المحيطين به اصبحوا محل شكه في اخلاصهم ووفائهم له، فكان ان صرح بشأن ماينتظر من المؤتمر بقوله ان المؤتمر ((سيمكننا من تعميق نظريتنا وتطبيقاتنا العملية تبعا لما نفكر القيام به وتبعا للمشاكل التي اثيرت والانجازات التي حققناها وسيعالج المؤتمر مسألة أخرى وهي مسألة الأوضاع التي تمكننا من ضمان فعالية جميع المساعي النضالية .)) (2)

(1) انظر نص الحديث كما نقلته جريدة الشعب في العدد 287 الصادر بتاريخ 1963/11/09 .
(2) نفس المصدر (نفس الحديث في نفس العدد)
= لنا عندما نعرف بأن اعضاء الحكومة المؤقتة واعضاء المجلس الوطني كان لهم حق المشاركة في المؤتمر .

و قد عكفت اللجنة التحضيرية للمؤتمر على اعداد " ميثاق عمل" جديد على تجربة سنتين من الاستقلال وممارسة السلطة ، وعلى اساس الخطوط الواردة في برنامج طرابلس، وقد اتبعت اللجنة التحضيرية الأسلوب التالي في عملها :

- انقسام اللجنة الى لجنتين (قسمين) :

ا) قسم كلف بدراسة المشاكل السياسية والنظامية . ب) وقسم اسندت اليه دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وقرر القسمان الاجتماع يوميا للاسراع في اعداد النصوص. (1)

اما عن اعضاء اللجنة التحضيرية واتجاهاتهم السياسية (x) فقد كان دور العناصر ((اليسارية)) واضحا وهو مايتجلى لنا واضحا في ميثاق الجزائر (من حيث اللغة السياسية المستعملة ومنهج تحليل المجتمع الخ . .) وفي هذا الشأن يقول د صلاح العقاد :((لقد لعب ستة من اليساريين من بينهم محمد حربي وهيئة تحرير مجلة الثورة الافريقية دورا رئيسيا في صياغة الميثاق الذي طرح على المؤتمر.)) (2)

---

(1) انظر نص تصريح " بن علا الحاج" للصحافة الوطنية ،الذي استعرض فيه المراحل والخطوات التي قطعتها اللجنة التحضيرية ، جريدة الشعب : 1963/3/10 العدد 390

(2) انظر : د صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث واوضاعه المعاصرة مرجع سابق ص441 .

(x) لم نتمكن من الحصول عن قائمة اعضاء اللجنة ، الا ان مايؤكده لنا العديد من المناضلين ان العناصر (اليسارية) التي كانت حول بن بيلا قد لعبت دورا رئيسيا في اعداد وثائق المؤتمر ، وذلك لما تتميز به تلك العناصر من قدرات فكرية وثقافية لم تكن غالبية المناضلين في الحزب (سواء في القاعدة او في القمة) تتوفر عليه ، وهكذا ((فبانه بالنسبة لمؤتمر 1964 من حيث دراسة النصوص واثرائها فان القاعدة الحزبية قد شاركت في ذلك مشاركة ايجابية، الا انه كان واضحا ان العناصر اليسارية قد تركت بصماتها في الميثاق .)) وذلك حسب ماقاله لنا السيد " عبد العزيز عدنان" في لقاء لنا معه.

المطلب الثاني : سير عملية التحضير للمؤتمر .

عرفت عملية تحضير المؤتمر الكثير من التجاذب بين مختلف الاتجاهات التي كانت سائدة يومئذ ، وظهرت من جديد بعض الطروحات التي كانت ابان الأزمة ، فحول ماهية الحزب كان الخلاف قد ظهر من جديد ، اذ ان الرأيين البارزين اكثر كانا يتمحوران حول : الحزب الطلائعي ، والحزب الجماهيري .

وهو صراع كان سائدا كما هو معروف منذ الأيام الأولى لانطلاق عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي باشراف كل من بيطاط ومحمد خيضر .

ويبدو ان الرأي الذي كان قد سيطر على التحضيرات هو الرأي القائل بضرورة خلق حزب طلائعي وتدليم الجماهير في المنظمات الجماهيرية التي تكون تحت إشراف الحزب . (1)

وقد ساعد على نجاح عملية تحضير المؤتمر ما ابدته مختلف التنظيمات والشخصيات السياسية من رغبة في عقد المؤتمر الوطني للجبهة للبت فيما كان مازال مطروحا من مشاكل اذ ((كانت هذه التنظيمات قد عجلت بعقد المؤتمر ، فكل الأطراف التي اقصيت من السلطة اثناء الأزمة ، كانت تطالب بعقد مؤتمر و معالجة المشاكل واقرار برنامج موحد للثورة .)) (2)

وكان ان عقدت خلال الفصل الأول (الثلاثي الأول) من سنة 1964 مؤتمرات تمهيدية نوقشت فيها مختلف الوثائق التي اعدت للمؤتمر ، الا ان المسألة التي كانت محل نقاش واسع بين مؤيد ومعارض هي تلك النقطة التنظيمية المتعلقة بشروط المشاركة في المؤتمر اذ طرحت الأسئلة التالية : هل يحق لغير المنتمين لحزب جبهة التحرير ان يشاركوا في المؤتمر ؟ وهل يجوز ان يمنح قطاع التسيير الذاتي نسبة خاصة بعماله للمشاركة في المؤتمر ؟

وحسب ، حسين ساسي ، فان نقطة الخلاف التي لم يكن "بومدين" راضيا عنها ، هي اصرار " بن بيلا " على تمثيل التسيير الذاتي بواسطة عماله في المؤتمر ، وقد استطاع فرض ذلك ، وشارك مندوبون عن قطاع التسيير الذاتي في المؤتمر .

---

(1) حسين ساسي : في لقاء لنا معه خلال شهر جانفي 1983 .
(2) حسين ساسي .

اما عن مقاييس المشاركة ، واشتراط العضوية في الحزب وعدمه ،فقد اجاب بن علا الحاج رئيس المجلس الوطني وعضو المكتب السياسي والمكلف بتنظيم الحزب ،في ندوة صحفية قبل اكثر من شهر عن انعقاد المؤتمر ، عن شروط المشاركة في المؤتمر ، التي حددها كما يلي :

1) يجب اولا وقبل كل شيء الانتماء الى جبهة التحرير الوطني او المطالبة بذلك هذه نقطة يجب ذكرها بكل صراحة.

2) لا يستطيع الانتماء الى جبهة التحرير الوطني والمشاركة في المؤتمر الا من ساهم فعليا في حرب التحرير الوطني ومتمتعا بثقة الجماهير.

3) وان هذه المقاييس تؤكد اشتراك اعضاء المكتب السياسي وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، واعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأعضاء لجنة تحضير المؤتمر ومندوبو فيدراليات الحزب وخلايا مؤسسات القطاعات المسيرة ذاتيا سواء كانت فلاحية اوصناعية وأعضاء المجلس الوطني ومثلو الجيش الوطني الشعبي ومندوبو المنظمات الوطنية.

ومن جهة أخرى ستعين اللجنة التحضيرية لجنة فرعية من بين اعضائها لاجراء احصاء لكل الاطارات التي لاتدخل في الأقسام المذكورة سابقا ، ولكنها تدخل ضمن المقاييس المحددة اعلاه، وان هؤلاء المناضلين سيشتركون ايضافي اعمال المؤتمر (1)

ويبدو جليا من خلال الشروط التي وضعت للمشاركة في المؤتمر ان بن بيللاكان يريد ان يجمع المؤتمر عددا كبيرا من المناصرين والمؤيدين له من جهة، ومن جهة اخرى فان اعطاء اعضاء الحكومة المؤقتة حق المشاركة في المؤتمر (بمدان حضره بالطريقة التي تجعله يتصدى لكل معارضة له داخل المؤتمر)كان يستهدف من ورائه استمالة بعضهم الى جانبه ،والاقصاء النهائي للبعض الآخر، مستعملافي ذلك دعوتهم الى المؤتمر حتى يتجنب نقدهم وتصريحاتهم المعارضة لسلطته قبل المؤتمر على الأقل . ويبدو ان بن بيللا قد نجح في ذلك حيث استجاب بعض اعضاء الحكومة المؤقتة للمشاركة في المؤتمر ، وخرجوا منه دون ان يكونوا الا في اللجنة المركزية

---

(1) انظر تصريح بن علا الحاج للصحافة الوطنية ،جريدة الشعب 10 مارس 1964ع ص3

كـأعضاء ، ولا هـم مقتنعـون بما اسفر عليه المؤتمر من نتائج ، خاصة فيما يتصل بتركيبة اللجنة المركزية كقيادة منبثقة عن المؤتمر .

واذا كان بن بيللا قد استطاع ان يحقق بعض الأهداف التي كان ينتظرها من المؤتمر ،فان الهدف الأساسي الذي كان يسعى الى تحقيقه داخل المؤتمر وهو " الحد من نفوذ قيادة الجيش". لم يتمكن "بن بيللا" من تحقيقه ،بل العكس هو الذي حصل ،اذ ظهر " بومدين" خلال المؤتمر قويا ، مستمدا تلك القوة من الدعم والتأييد الذي اظهره مندوبو الجيش في المؤتمر ،لكل موقف اتخذه بومدين داخل المؤتمر، بالرغم من بعض المواقف التي وقفها شعباني من بعض القضايا التي لم يكن بومدين يشاطره الرأي فيها .

ونظرا لأهمية ذلك المؤتمر ولما جرى فيه ،فاننا سنخصص المطلب الموالي لتناول بعض وقائع المؤتمر بشيء من التفصيل.

المطلب الثالث

سير اشغال المؤتمر

انعقد المؤتمر بقاعة " افريقيا " بمدينة الجزائر العاصمة، يوم 16 من شهر افريل 1964 ، تحت شعار ((لا ثورة بالتفويض الكل بالشعب والكل من اجل الشعب) وكان عدد المشاركين في المؤتمر 1900 مندوب.

وقد كان اول المتكلمين في المؤتمر" احمد بن بيلا " بصفته امينا عاما للحزب ، الذي افتتح المؤتمر بقوله : ((ان المكتب السياسي يسلم لكم سلطاته ويقترح عليكم ، لتنظيم الاشغال مكتبا يسير المؤتمر الى ان يتم انتخاب اللجنة المركزية ، ونقترح عليكم الاخوة الآتية اسماؤهم :

الرئيس : البشير بومعزة.

نائبا الرئيس: اسويح الهواري و معزوزي محمد السعيد .

كتاب : جرمان ، وزقان ، بن حمودة ، بوبكر قاضي .)) (1)

وحسب محاضر جلسات المؤتمر فان الموافقة على المكتب المقترح قد تمت بالاجماع.

وبعد كلمة بن بيلا الموجزة ، تقدم رئيس مكتب المؤتمر " بشير بومعزة" باقتراح لجنة اثبات التفويضات " العضوية" قائلا : ((كما هو الشأن في كل المؤتمرات والندوات يتعين بعد انتخاب المكتب تعيين لجنة للتأكد من التفويضات ونقترح عليكم الاسماء التالية :

- الدراجي الأخضر.
- شبيلة محمد .
- فتال مصطفى .
- مفروس ؟
- محمود قنز.)) (2)

ولم يسجل في محضر المؤتمر اي اعتراض على تشكيلة اعضاء لجنة اثبات العضوية بل ما اثبت في محاضر المؤتمر ان القائمة قد صودق عليها بالاجماع.

---

(1) انظر: النصوص الكاملة لجلسات المؤتمر ، الجزء الرابع ، منشورات ج.ت.و 1964

(2) نفس المصدر.

وقد تم اثر ذلك عرض القانون الداخلي للمؤتمر على المؤتمرين الذين صادقوا عليه.

وكان يحتوي على 16 مادة ، حددت شروط وكيفية سير اشغال المؤتمر، اذ جاء فيه بشأن التدخلات، مايلي :

المادة : (7) يستطيع اخذ الكلمة :

ا) أعضاء المكتب السياسي .

ب) مقررو الاتحاديات.

ج) مقررو المنظمات الوطنية . (الجماهيرية) .

المادة : (8) يسمح لأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ومسؤولي الولايات السابقة ، وكذلك اعضاء الحكومة بالتدخل اثناء الجلسات العامة وذلك حول المواضيع التي لها علاقة بمسؤوليات تسييرهم . وفيما يخص البرنامج المقترح على المؤتمر ينبغي ان يتدخلوا في نطاق اتحاديتهم.

كما حدد القانون الداخلي للمؤتمر مهام وكيفية عمل اللجان الثلاث التي تشكلت في المؤتمر وهي :

لجنة تحقيق التفويضات (لجنة اثبات العضوية)

اللجنة السياسية والنظامية .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية . (1)

وقد تم تشكيل هذه اللجان باستشارة الاتحاديات (المحافظات) والمنظمات الوطنية (المنظمات الجماهيرية) ووضعت قوائم اللجان للمصادقة ، التي تمت بعد ان استجيب لاقتراح من احد المؤتمرين حول ضرورة ذكر الاتحادية التي ينتمي لها كل عضو من اعضاء اللجان ، كما اثبت في محضر الجلسة طلب احد المؤتمريين (عضو من الكشافة الاسلامية) ان تكون الكشافة ممثلة في اللجنتين : السياسية والنظامية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. ولم ير رئيس المكتب مانعا في ذلك ، الا ان بن بيلا طلب الكلمة ليقول : ((اريد ان اقول كلمة فيما يخص الكشافة الاسلامية الجزائرية لقد قلنا ان في اختيارنا الاشتراكي لاتوجد الكشافة والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وشبيبة جبهة التحرير الوطني : بل توجد شبيبة جبهة التحرير والشباب.)) (2)

---

(1) نفس المصدر .
(2) نفس المصدر .

وقد لوحظ عن سير اشغال المؤتمر :

- بشأن التدخلات نصت المادة (8) من القانون الداخلي للمؤتمر ، كما رأينا" على ان لمسؤولي الولايات السابقة ، الحق في اخذ الكلمة اثناء جلسات المؤتمر ، ولما كان " واعمران" احد القادة السابقين للولاية الرابعة ، فقد طلب من رئيس المكتب السماح له بالتدخل فوفض طلبه من قبل رئيس مكتب المؤتمر ، مما جعله يصف جلسات المؤتمر وسير مداولاتها" اللا ديمقراطية" . وكان ان رد عليه البشير بومنجز رئيس مكتب المؤتمر بقوله : ((اننا لا ننوي اعطاء الكلمة لجميع اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية)) مضيفا قوله : ((اما كوني اعمران - مسؤولا لولاية سابقة ، فاني اقول للأخ واعمران بأن الاتفاق قد وقع بأن تعطى الكلمة : لمسؤولي الولايات الذين كانوا في مراكزهم اثناء الفترة ماقبل الاستقلال .))

اما عن موقف المؤتمر من الأعضاء الذين كان لهم حق المشاركة في المؤتمر ولم يحضروا فان محضر الجلسات قد سجل الواقعة التالية :

- تلقى المؤتمر برقية من خيضر وبيطاط حول المؤتمر وموقفهم منه ، وكان ان تمت دعوتهم للامتثال امام اللجنة السياسية والتنظيمية ، حيث قالا انهما يريدان عرض وجهة نظرهما على المؤتمر . فطرح عليهما السؤال التالي : لقد سبق ان صرحتما بأن هذا المؤتمر لا يمثل الشعب هل تصران على التمسك بوجهة نظركما هذه؟

وتثبت محاضر المؤتمر انهما قد اجابا :" بانهما لا يعترفان للمؤتمر بالتمثيل الشرعي .. " وأمام هذه الاجابة فانه قد رفض دخولهما لقاعة المؤتمر والتدخل امام المؤتمرين .

وقد كانت دعوة كل من بيطاط ومحمد خيضر الى المؤتمر ، قد جاءت نتيجة التدخلات العديدة في المؤتمر التي طالبت بضرورة دعوة الرافضين للمشاركة في المؤتمر لعدة اسباب، اذ جاء في كلمة كريم بلقاسم امام المؤتمر : ((قبل ان انهي كلمتي اسمحوا لي ان اشير حالة بعض الاخوان الذين هم الآن بالجزائر والذين رفضوا الحضور في اعمال المؤتمر . فبالرغم من كوني اعتبر هذا الموقف غير بناء اطلب من مكتب المجلس (×) ان يدعو مرة اخرى هؤلاء الاخوان ليأتوا ويعبروا عن وجهة نظرهم حول مستقبل الجزائر بكل حرية ، وهذا الملتمس يدخل في نطاق المجهودات التي يجب على كل المناضلين ان يبذلوها لتحقيق الوحدة الضرورية .)) (1)

(1) نفس المصدر . (×) ان تسمية كريم بلقاسم لمكتب المؤتمر بـ"مكتب المجلس" يدل على =

- اما عن الخلافات التي ظهرت بصفة جلية اثناء المؤتمر ، فانه هناك نقطتين قد احتلتا الصدارة، من حيث اهميتها ، في الخلاف الذي ظهر داخل المؤتمر.

فاول هذه النقاط كانت تدور حول " فكرة الميليشية الشعبية" التي كان بن بيللا متحمسا لها لاحباط نفوذ الجيش في الحياة السياسية ، ولم يكن بومدين مرتاحا لتلك الفكرةاذ ((ان محور الخلاف بين القائد العام ورئيس الجمهورية - حسب ماصرح به بومدين - كان يتعلق بتنظيم الجيش ورفض فكرة انشاء مليشيا)) (1) ولكن الدارس لمقررات المؤتمر يلاحظ ان بن بيللا استطاع فرض فكرة الميليشيا التي سارع الى تنظيمها في الوقت المناسب وذلك اثناء "تمرد شعباني" عن السلطة المركزيةبعد المؤتمر وهو ماسنتطرق له بالتفصيل فيمابعد .

اما النقطة الثانية والتي كانت محل جدل بين المؤتمرين فهي المتعلقة بالضباط الجزائريين الذين كانوا في الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة ، ففي الوقت الذي كان شعباني وكثيرون من القادة السياسيين والمناضلين يرون ضرورة ابعاد اولئك الضباط عن الجيش كان هناك رأي آخر داخل المؤتمر يتزعمه بومدين الداعي الى استغلال خبرة" هؤلاء الاطارات ويبدو ان أول من اثار هذه النقطة وكان متأثرا بها كثيرا هو " العقيد شعباني " الذي جاء في كلمته امام المؤتمر : (ان الاختلافات التي برزت بعد توقيف القتال قد طرحت مشاكل الثورة ومتناقضاتها بشكل لم يكن يتصوره حتى الد اعدائها . فبينما انصرف المناضلون المخلصون - عن حسن نية يتقاتلون ، كان الانتهازيون والخونة يستغلون كل دقيقة وثانية للوثوب على ماتصل اليه ايديهم - واستطاعوا بفضل الغموض والفوضى التي سادت البلاد ان يصلوا الى بعض المراكز الحساسة في قيادة البلاد .)) مختتما كلمته بالتأكيد على ((ان اهم سلاح يمكن ان يتزود به الجيش الوطني الشعبي هو اسناد قياداته الرئيسية الى مناضلين ثوريين اثبتوا في المعركة وفاءهم للثورة واستماتتهم في الدفاع عن المطامح الشعبية .)) (2)

وامام الهجوم الذي قام به بعض المؤتمرين على " بقاء الضباط الذين خدموا بالجيش الفرنسي " فقد كان الرد من بومدين الذي ((لم يتدخل في المناقشات

---

(1) انظر : د . صلاح العقاد ، مرجع سابق ص442

(2) انظر : النصوص الكاملة لجلسات مؤتمر 1964 ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ص3

== ان استجابة " كريم بلقاسم" وغيره من اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين لم يكونوا على اتفاق مع بن بيللا وقيادة الجيش ابان الأزمة، كانوا يرون ان المؤتمر سيطرح خلافات الأطراف المتنازعة ويبت فيها ، هذا هو التفسير الذي يمكننا اعطائه لاستجابتهم لدعوة المشاركة في المؤتمر

الا قبيل انتهاء المؤتمر فطالب بالابقاء على الضباط الجزائريين الفنيين الأكفاء الذين خدموا من قبل بالجيش الفرنسي ، وحينما اعترض بعض المعروفين بتأييدهم لبن بيللا على تلك الفكرة اجاب بومدين متسائلا : وهل نفضل عليهم الأجانب؟ كذلك رفض القائد العام دعوة بن بيللا لانشاء حرس مدني الغاية منه حماية الثورة وبصورة ادق حماية تشكيلات الحزب.)) (1)

ولم تكن تلك الدعوة من المؤتمرين تجد صداها،اذ ان بن بيللا وانصاره كانوافي المؤتمر امام قوة منظمة تمثلت في مندوبي الجيش الذين كانوا يأتمرون بأمر بومدين سواء (يؤيدون ما يؤيد ويعترضون على مايعترض) (2)

---

(1) د.صلاح العقاد ص442و443 . مرجع سابق .

(2) لقاء مع " الكومندان حميي " الذي شارك في المؤتمر وانتخب عضوا في اللجنةالمركزية .

المبحث الرابع: من مؤتمر 1964 الى 19 جوان 1965 .

عرفت الفترة الفاصلة بين انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني في افريل 1964 الى الاطاحة بالأمين العام ورئيس الجمهورية يوم 19 جوان 1965 ، احداثا وتطورات جديدة داخل قيادة الحزب ذاتها ، اذ اصبح الخلاف على اشده بين اعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني . اضافة الى ماكانت تقوم به المعارضة من مناوشات وصلت الى درجة شديدة من حيث تأثيرها على الشارع السياسي .

ومن جهة أخرى فان عملية بناء الحزب وتنظيمه طبقا لما تمخض عن المؤتمر من قوانين وهياكل لم تتم بشكل ايجابي .

ولكل ذلك خلفيات وأسباب ، نرى ان ضرورات معرفتها تقتضي منا تناولها وفقا للمطالب الثلاث التالية :

- المطلب الأول : نتائج المؤتمر .
- المطلب الثاني : نزاعات مابعد المؤتمر : خلفياتها ونتائجها .
- المطلب الثالث : 19 جوان 1965 : او خلفيات الاطاحة بابن بيلا .

المطلب الأول : نتائج المؤتمر.

تميزت مختلف التدخلات بتذكير المتدخلين للمؤتمرين بالمراحل التي قطعتها الثورة من اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 الى الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال مايعرف بأزمة 1962 ، وقد كان لكل متدخل رأي في خلفيات ونتائج تلك الأحداث الا ان ماكان يعد بمثابة قاسم مشترك بين كل المتدخلين هو التساؤل حول ماهية المستقبل مؤكدين على اهمية المؤتمر في حل المشاكل العالقة وتحديد افاق المستقبل تحديدا واضحا منادين بضرورة ((الوحدة الثورية، والتأكيد على الخط الاشتراكي للثورة، والاستقرار السياسي)) تلك هي الشعارات التي طغت على معظم الكلمات والخطب التي القيت اثناء المؤتمر.

اما خطاب الأمين العام للحزب " احمد بن بيللا " فقد كان بمثابة عرض للمنجزات في الميدان الزراعي والاقتصادي ، وسياسة الحكومة في في معالجة قضايا المجتمع ، كما حضيت مسألة السياسة الخارجية للجزائر بحيز وفير في الخطاب ، حيث جاء بشأن الوحدة الافريقية قوله: ((ان ضرورة الوحدة الافريقية قد سجلت في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقد بقينا اوفياء لها حتى عندما تعلق الأمر بالنزاع الذي حدث مع المغرب)) مضيفا قوله : ان عملنا لفائدة الوحدة الافريقية اختيار اساسي .

اما عن الخط السياسي للجزائر على المستوى العربي فقد قال انه: ((يهدف قبل كل شيء الى القضاء على التدخلات الأجنبية والامبريالية وهو الذي قادنا الى ان نلعب دورا ايجابيا في مؤتمر القمة العربي حيث ساعدنا على ايجاد التقارب بين البلاد الشقيقة التي تقود كفاحا واحدا ضد الخطر الصهيوني .))

وعند حديثه عن ضرورة ضبط برنامج جديد قال : ((ان برنامج طرابلس الذي كان ميثاقنا كانت ميزته الأساسية تتمثل في تحديد ــ وذلك لأول مرة ـ القوى الاجتماعية التي تحدد طابع ثورتنا)) مضيفا ((انه منذ ضبط برنامج طرابلس وتطبيقه ظهرت معطيات جديدة .))

اما الموقف الذي اعلن عنه بن بيللا من اطراف المعارضة التي كانت قائمة يومئذ ، فقد كان ان اعتبرها ركائز للرأسمالية ، حيث جاء في كلمته بهذا الشأن : ((ما دمنا لم ننزع بصفة

نهائية جذور الرأسمالية فان العدو الداخلي يحتفظ بقاعدة الارتكاز ويعزز مواقعه الاجتماعية ، وهو مايجب محاربته بدون هوادة لأنه يمثل الثورة المعاكسة المثلى في جماعات مثل " جبهة القوى الاشتراكية" و" حزب الثورة الاشتراكية" وغيرها وكذلك النزعة التحريرية النظرية التي تنقلها الطبقات المتوسطة والمثقفون .)) (1)

اما بن علا الحاج مسؤول الحزب فقد قدم للمؤتمرين تقريرا عن الظروف التي حفت بتنظيم الحزب بعد الاستقلال وما يتطلبه التنظيم الجديد ،كما اعطى المؤتمرين صورة عن التسيير المالي لتسعة اشهر التي تولى فيها مسؤولية تسيير الحزب. وقد ابرزتقرير بن علا الصعوبات التي يعانيها التنظيم الحزبي والتمثلة فيما يلي :

- عدم وجود لجنة مركزية.
- غياب مذهب عقائدي يجمع بين المناضلين .
- افتقار الحزب للاطارات في جميع المستويات مما حد من نشاطه.
- نقص التكوين السياسي .

ودعا بن علا الحاج ،بعد ذلك المؤتمرين الى :

- اعادة تكييف الحزب وتنظيماته.
- تطبيق المركزية الديمقراطية لاعطاء الحزب الطاقة والقوة الضروريتين ؛
- دعوة المكتب السياسي الى اقرار التنظيم الحزبي داخل الجيش.

وكان ان تمخضت اشغال المؤتمر الذي انعقد مابين 16 الى 21 افريل من سنة 1964 على النتائج التالية :

- ميثاق الجزائر : وهو بمثابة وثيقة سياسية ايديولوجية يضع الاطار النظري للبناء الاشتراكي ،محددا بالتفصيل الوضعية الاقتصادية الاجتماعية التي ترك الاستعمار الجزائر عليها ،ومبينا الانجازات الاقتصادية الاجتماعية التي تحققت في ظل سنتين من الاستقلال ، الى جانب ما حدده من آفاق مستقبلية.

وهكذا فقد حدد " ميثاق الجزائر " في القسم الأول منه الجوانب التاريخية لنضال الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية منذ ان وطئت اقدام الاستعمار الفرنسي ارض الجزائر سنة 1830 ، محللا ذلك تحليلا موضوعيا تميز بالكشف عن السلبيات، واظهار الايجابيا

(1) انظر خطاب بن بيلا المنشور بالصحافة الوطنية يوم 1964/04/17 .

- كما تناول الميثاق في نفس القسم " القسم الأول " مرحلة العمل المسلح بشيء من التفصيل والتحليل لمسار الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني ، حيث جاء على الخصوص في هذا الشأن : ((ان انعدام استراتيجية محددة ، وعدم فهم الأدوار المختلفة للمدينة والريف في حرب العصابات ، وكذلك عدم فهم وزن الأقلية الأوربية في الحياة السياسية الفرنسية ، لم تسمح بتحليل واضح لتناسب القوى وتقدير سليم لوسائل تطويره لت لصا لحنا دون اسراف غير مجدي في الطاقة الثورية للشعب .))

- اما في القسم الثاني فقد حدد الميثاق مشاكل المرحلة الانتقالية ومهام البناء كمايلي :

يشهد الميثاق الأسس العقائدية للثورة الاشتراكية في الجزائر التي يبين انها ممكنة التحقيق ، بفضل ((الديناميكية الكلية للصراع الاجتماعي كما برزت اثر التحرير وتعمل لصالح انفتاح اشتراكي للثورة .)) ويلمح محررو الميثاق بذلك الى ان الأزمة التي كانت قد عرفتها الجزائر ذات خلفية ايديولوجية ، وما يؤكد ذلك هو ماأكده الميثاق بقوله ((التسيير الذاتي الذي تجلى فيه وسيلة يتجلى التطور المتواصل للثورة الوطنية الشعبية الى ثورة اشتراكية تنطرح جميع المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الانتقال الجذري من عهد الاستعمار الى الجمهور دولة تفتح الطريق الى الاشتراكية)) ويقول الميثاق ان الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه الاشتراكية يشكله التسيير الذاتي في كل من الزراعة والصناعة بنصه على انه ((في هذه العملية سيصبح دور العمال الحضريين والريفيين المشتركين في التسيير الذاتي اكثر والمحضر حسما لأن الأساس الاجتماعي للسلطة الثورية لا يمكن الا ان يكون جماهير العمال المتحالفين مع فقراء الفلاحين في القطاع التقليدي ومع المثقفين الثوريين .))

وعند انتقال الميثاق الى تحديد طبيعة الرأسمالية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الوطني حدد وجودها في قطاعين :

- الأملاك الزراعية الخاصة .
- المؤسسات التجارية الكبيرة .

وقد نبه الميثاق الى خطورة التحالف بين البرجوازية الوطنية والقوى الاجنبية ، حيث جاء في احدى فقراته : ((الواقع ان امكانية التأثير السياسي لنشاط هذه الرأسمالية

الوطنية امكانية محدودة اذا اضطرت الى التعويل على مجرد قوتها الذاتية فحسب والى عدم التمكن من الارتباط بالقوى الأجنبية المناهضة للاشتراكية باعتبار هذا الارتباط نتيجة لا يمكن تلافيها في حالة ضعف الحيوية الاشتراكية .)) ولم يهمل الميثاق ماتمثله الرأسمالية الأجنبية الموجودة بالجزائر من خطر ، حيث يقول ((انه الى جانب هذه الرأسمالية الجزائرية ، نجد حضور أكثر خطورة وتهديدا ، ونعني به حضور الرأسمالية الاجنبية . والحق أن الرأسمالية الأجنبية تثير أمامنا عدة مشاكل معينة ، لأن الانفصال الضروري عنها لا يمكن أن يتحقق بجرة قلم في دفعة واحدة وعلى خط مستقيم ، كما يتعين أن يراعى في تحقق هذا الانفصال اعتبار الامكانيات الملائمة مع السياسة الاشتراكية المتبعة .))

وقد حدد " ميثاق الجزائر " المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي فأكد على أن الحلول والدراسات للمشاكل المطروحة أو التي ستطرح ، يجب أن تدرس وفقا للاعتبارات التالية : (×)

- وحدة السياسة ووحدة البناء الاشتراكي .
- ضرورة تحسين استعمال الامكانيات الاقتصادية والبشرية الموجودة ، وفي نفس الوقت توسيع الطاقة الانتاجية للبلاد .
- اختيار طرق التمويل والتنمية والرعاية الملائمة والمتلائمة مع الخيار الاشتراكي .

اما بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها ، فان الميثاق بعد أن شخص الواقع الموجود في الميدان الاقتصادي ، أكد على اتخاذ الاجراءات التالية :

- بالنسبة للازدواجية الملحوظة في القطاع الانتاجي ، هناك قطاع الانتاج الاشتراكي ، وقطاع للانتاج من نمط رأسمالي ، مع ملاحظة أن هذا الأخير " يجد المساعدة من طرف بعض الموظفين المكلفين رسميا بتقديم اعانتهم للقطاع الاشتراكي " فمن اللازم كما يضيف الميثاق " أن تعطى للقطاع الاشتراكي ، في أقرب وقت الوسائل التي تنقصه لينمو بانسجام . وذلك بتجهيز القطاع الاشتراكي بنظمه البنكية ، وبهيئاته للتموين والمتاجرة . " ويؤكد الميثاق على أن انشاء هذه الهيئات والمؤسسات لدعم القطاع الاشتراكي ليس كافيا ، وهو مايستوجب " تأسيس مجالس للادارة – بجانب الادارات الفنية – مكونة من ممثلين سياسيين أكفاء من المؤسسات المسيرة ذاتيا . " ويجب أن يتحول القطاع الاشتراكي الى محرك حقيقي ((للحياة السياسية والا ق[illegible]

(×) كنا نرغب في تناول محتويات الميثاق وفق محاور كبرى الا أن ذلك لم يكن ممكنا بالنسبة لنا لك[illegible] الميثاق مقسم الى اربعة أقسام وتسع فصول وهو ماجعل من تقسيمنا لمحتواه الى محاور يتسط [illegible] التي قد لا تكون في صميم بحثنا .

للبـــلاد .))

اما فيما يتعلق بالتدابير التي حددها الميثاق لسياسة التنمية ،فنذكر منها على الخصوص التدابير التالية :

- ضرورة تحسين استعمال الامكانيات المادية والبشرية الموجودة وتوسيع الطاقة الانتاجية
- اختيار اشكال التنمية والصيانة الملائمة للاختيار الاشتراكي ، ويجب ان تعتبر الاعانة الخارجية كتكملة لا غير تضاف الى المجهود الوطني لأن قبول هذه الاعانة بدون تروسيمس الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلاد .

وبشأن الاصلاح الزراعي اكد الميثاق على ان ((وضع اراضي المعمرين تحت تصرف التسيير الذاتي قد مكنت من وضع قواعد بناء بلاد اشتراكية ومن دفع للانتاج الفلاحي بعد الاستقلال ولكنها لم تمكن من حل مشكل الأراضي الموجودة في ايدي كبار الملاك الجزائريين .

والاصلاح الزراعي - لكي تراعى مظاهره السياسية والغنية والاقتصادية والاجتماعية ، هو عملية ديناميكية يجب ان تكون قابلة للتعميم في اطار التغيير العميق للعلاقات بين الانسان والأرض والهياكل الاجتماعية .

وبهذه الصفة ((فان المراد هو تحقيق ثورة زراعية ، اكثر منها شيئا آخر، بالتحام الوسائل المادية والانسانية ، وبالأخص بتعبئة الجماهير .)) كما جاء في الميثاق .

اما المحاور الأساسية لمهام البناء فهي تتمثل على الخصوص فيمايلي :

- اقامة شبكات التوزيع ولا لتسويق ومحاربة المضاربة .
- النظام البنكي : انشاء مؤسسات بنكية قادرة على ان تضمن لمؤسسات القطاع الاشتراكي ، الفلاحية منها والصناعية ، والتسهيلات المالية التي هي ضرورة لها .
- تنمية البنية التحتية وذلك بتأميم وسائل النقل في أسرف سريع .
- تطور السياحة : تملك الجزائر امكانيات كبيرة وتنوعا كبيرا في ميدان السياحة يجب استغلالها لحاجات السياحة الداخلية والسياحة الآتية من الخارج .
- تأميم المصادر المعدنية والطاقة .
- التخطيط : اعتماد التخطيط في مختلف المجالات وتوفير شروطه اللازمة .

ـ أما القسم الثالث من " ميثاق الجزائر" فقد خصص للحزب* والمنظمات الجماهيرية والدولة ، تحت عنوان " وسائل البناء".

وبشأن التنظيم الحزبي جاء في القسم المذكور تحديد لمختلف المستويات الحزبية " الهيكل التنظيمي للحزب" ، وشمل ذلك القسم " قانون سير الهياكل الحزبية" الذي نص في المادة (15) منه على أن هيكلة الحزب تتكون كمايلي :

ا) بالنسبة لكل حي أو قرية : خلية ، مجلس الخلية .

ب) بالنسبة للدائرة : مجلس القسمة ، لجنة القسمة .

ج) بالنسبة للولاية : مجلس الفيدرالية ، لجنة الفيدرالية .

واسندت مهمة تواجد الحزب داخل الجيش الى المحافظة السياسية للجيش ، حيث جاء في المادة 24 من قانون سير الهياكل الحزبية : ((ان العمل السياسي للحزب داخل وحدات الجيش الوطني الشعبي الذي يتم بواسطة الهيئة السياسية للجيش ، مراقب مباشرة من المكتب السياسي وطبع الجيش بالطابع السياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ظروفه الخاصة وخاصة فيما يتعلق بالانضباط ووحدة القيادة .))

كما نص ميثاق الجزائر على أن يساعد الجيش الوطني الشعبي المناضلين والمواطنين على التكوين السياسي في " ميليشيا شعبية" للدفاع عن الثورة .

أما فيما يتصل بالتنظيم الهيكلي الهرمي للهيئات الحزبية فان الميثاق قد حدد ذلك في القول بأن المؤتمر هو الهيئة العليا ، ويجتمع في دورة عادية مرة كل سنتين ، وبين الدورتين تكون الهيئة العليا للحزب هي اللجنة المركزية .

وقد كان المؤتمر قد انتخب ـ صادق على القائمة على الأصح ـ على قائمة اللجنة المركزية (×) التي كانت تتكون من 80 عضوا دائما وثلاثة وعشرون (23) عضوا اضافيا . (1)

---

(1) يذهب الأستاذ صلاح العقاد الى القول أنه ((كان من المقرر الاكتفاء بخمسين عضوا ولكن راغبي العضوية كثيرون .)) مرجع سابق ص442 .

(×) تم اعداد قائمة أعضاء اللجنة المركزية من قبل كل من بن بيللا وقيادة الجيش وقادة الولايات)) ذلك ما ذكره لنا " حسين ساسي " الذي فاز بعضوية اللجنة المركزية سنة 1964 .

والى جانب ما اعطاه المؤتمر للحزب من هيا كل واطر نظامية فان قوانين سير الهياكل الحزبية وعمل الهيئات قد حدد بشكل واضح .

كما حليت مسألة الوجود الحزبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع باهتمام وعناية كبيرين اذ نصت المادة (28) من القانون الأساسي على دور اللجنة المركزية في تنفيذ قرارات المؤتمر باعتبارها هيئة مسؤولة .

وجاء في المادة (33) التأكيد على ان ((تتولى اللجنة المركزية بمقتضى اقتراح من المكتب السياسي تعيين المناضلين المدعوين لأداء مهمة معينة ، أو مسؤوليات حكومية او برلمانية او للاضطلاع بالمناصب الأساسية في الدولة .))

المطلب الثاني : تراجعات مابعد المؤتمر ونتائجها .

كان واضحا من خلال الصراعات والخلافات التي ظهرت اثناء المؤتمر واثره ، ان ماكان ينتظر من المؤتمر بشأن ايجاد حلول للمشاكل العالقة منذ ازمة 1962 لم يتم بصورة أو بأخرى ، بل لانفالي ، اذا قلنا ان المؤتمر كان مناسبة لكشف اوراق المتحالفين امام بعضهم البعض ، واظهار النوايا الحقيقية لمختلف الأطراف المكونة للسلطة .
وهو مادلت عليه جلسات المؤتمر التي تميزت بحوار ونقاش حاد حول بعض القضايا التنظيمية على الخصوص (الميليشيا الشعبية ، الموقف من الضباط الجزائريين الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي .)
وهو ما يجعلنا نقول ان مادار في المؤتمر كان يشبه الى حدما ما كان يجري في دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة للثورة التحريرية .
واذا كان المؤتمر قد مد حزب جبهة التحرير الوطني بهياكل تنظيمية وقوانين سير فان اللجنة المركزية التي انبثقت عن المؤتمر قد ضمت في تركيبتها عناصر متصارعة ومتناقضة ، مما جعل البعض يذهب الى القول ان بن بيللا قد عمل على ان تكون تركيبة اللجنة المركزية على ذلك النمط الغير المتجانس والغير المنسجم رغبة منه في ((احباط نفوذ الجيش عن طريق اعادة ضم العناصر المعادية سابقا الى قيادة جبهة التحرير الوطني بينما يبحث في الوقت ذاته عن نخب من الصف الثاني لتعزيز مركزه هو غير المستقر كرئيس للحزب .)) (1)
لكن تلك المحاولة من بيللا لم تؤدي للنتائج التي يمكن انه كان ينتظرها منها ، فنفوذ قيادة الجيش وقوتها كان واضحا ، اذ يقول احد المناضلين حول الجو الذي ساد بعد المؤتمر: انه بالرغم من الحماس الذي كان لدى المناضلين خلال الحملة التي نظمت على المستوى الوطني لشرح مقررات المؤتمر ، فان الاشاعات حول خلافات اعضاء المكتب السياسي كانت منتشرة بكثرة مما جعل العديد من المناضلين يتساءلون عن طبيعة

(1) مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر ، مرجع سابق ص 165 .

الخلاف واطرافه ،الا ان الأمور بدأت تتضح لنا اكثر لما بدأ الرئيس "بن بيلا" ينحو نحو تركيز السلطات في يده باقالة بعض الوزراء وتوليه لمهام عدة وزارات الى جانب رئاسته للحزب والدولة." (×)

ولعل اهم تلك الخلافات والتناقضات التي كانت داخل قيادة الحزب والجيش في آن معا ، هو ذلك الخلاف الذي كان بين " العقيد شعباني " قائد الولاية السادسة و" بومدين بن هواري" نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع ، وهو ما نريد تناوله تحت عنوان قضية شعباني ،باعتبارها قضية تتجاوز ماسمي بـ" التمرد" لما لها من خلفيات واسباب ذات دلالة في الصراع الذي كان قائما اثناء المرحلة التحريرية وغداة ازمة 1962

قضية شعباني :

ان قضية شعباني ليست وليدة سنة 1964 ،فهي ذات صلة بماكان يجري من تنافس على قيادة الجيش من جهة وذات صلة بماجرى خلال ازمة 1962 .

ففي سنة 1959 عين " شعباني " قائدا للولاية السادسة من طرف الحكومة المؤقتة وكان قبل ذلك التعيين قد مارس مهمة قيادة نفس الولاية اثر استشهاد العقيد " الحواس" وقدكان لتلك الترقية عاملين اساسيين :

- الفراغ الذي يحدث في القيادات بسبب الحروب واستشهاد القادة .
- ان شعباني كانت قيادات الجيش في الداخل تعتبره احسنها ، ولم يكن في تلك المرحلة من الثورة امكانية التحاق القائد الذي قد يعين من الخارج بالولاية السادسة . (1)او غيرها من الولايات بالأمر السهل ، لماكانت فرنسا قد اتخذته من اجراءات على الحدود الشرقية والغربية للجزائر بوضع الاسلاك المكهربة . . .

ونتيجة لما اشتهره " شعباني من كفاءة وقدرة في قيادة الولاية السادسة فانه لما بدأت بوادر السلام تلوح في الأفق رقي شعباني الى رتبة عقيد سنة 1961 من طرف كريم بلقاسم باعتباره وزيرا للدفاع في الحكومة المؤقتة . (2)

وخلال ازمة 1962 استطاع بن بيلا ان يكسب شعباني اذ ((كانت جاذبية بن بلة قد اوقعت شعباني في شباكه، فهو - اي بن بيلا - كان يتغنى بالعروبة والعربية

---

(1) لقاء مع حسين ساسي .

(2) لقاء مع الطاهر لعجيل .

(×) لقاء مع مناضل (فضل عدم الاشارة لاسمه) .

والاسلام ، مما جعل شعباني يقول : ان بن بيللا هو جمال عبد الناصر)) (1)

ان قول شعباني هذا يجد دلالته في القناعة السياسية التي كانت لدى شعباني فيما يتصل بموقفه من العروبة والتعريب والاشتراكية ، وهي قناعات لم تكن مكتملة ولم تكن ذات وعي عميق لدى شعباني نتيجة صغر سنه وقلة تجربته السياسية ، فالجزائر بالنسبة له فلتونية تقدمية ، متأثرا بجمال عبد الناصر الذي كان يومئذ رافعا راية " القومية العربية" و" الاشتراكية العربية " ، وهو ماكان يجد صداه لدى غالبية الشباب امثال شعباني . وهو ما استطاع بن بيللا استغلاله عندما كان يصرح صارخا : نحن عرب ، نحن عرب .. (2)

ان هذه الخلفيات تجعلنا نفهم " قضية شعباني " فهما صحيحا ، فشعباني كان صادقا فيما يفكر فيه ويتصرف وفقا لما يؤمن به ، في الوقت الذي كان كل من بن بيللا وبومدين قد اصبح شعباني بالنسبة لهما غير مرغوب في بقائه . خاصةبعد مؤتمر 964 وهكذا فنتيجة للصراعات والاضطرابات التي عمت بعد المؤتمر (1964) طلب بن بيللا بصفته امينا عاما للحزب ورئيسا للجمهورية من اللجنة المركزية منحه سلطات استثنائية للتصدي للأعمال ((التخريبية)) وقد استجابت اللجنة المركزية لطلبه وكلفته باتخاذ الاجراءات الاستثنائية التي يتطلبها الوضع . (جوان 1964) .

وخلال الأيام الأخيرة من جوان 1964 بدأت السلطات المركزية تعلن عن " تمرد " قائد الولاية السادسة ، وكان ان اصدر المكتب السياسي بيانا بتاريخ 30 جوان 1964 عن حركة شعباني معلنا طرده من صفوف الحزب . (3)

واعلن بومدين وزير الدفاع والنائب الاول رئيس الحكومة ، عند اشرافه على الحفل الذي جرى بالمدرسة العسكرية بشرشال ، بمناسبة تخرج الفوج الثاني من ضباط الصف بتاريخ 1964/07/01 ، بشأن حركة شعباني قائلا : ((ان قضيته تتلخص في كلمة واحدة هي خلق باشا آغا بن قانة من جديد ولكن الجيش لا يريد ان يكون في صفوفه

---

(1) نفس اللقاء .

(2) لقاء مع حسين ساسي .

(3) انظر نص بيان المكتب السياسي الصادر بجريدة الشعب 1964/07/01 ع 476

باشا اغاوات . لأنه حامي حقوق هذا الشعب وهو الذي يقضي على هذه العناصر .)) (1)

ويبدو ان بومدين لم يكن راضيا عن المكانة التي احتلها شعباني في قيادة الجيش، اذ اضاف قائلا في نفس التصريح: ((ان هذا الشخص ارتقى الى الحكم بطريقة مدهشة لقد كان منذ سنتين مسؤول منطقة بالولاية السادسة سابقا وفجأة اصبح عضوا في المكتب السياسي ، ولم يقتنع بهذا فوضع يده في يد عناصر هي عدوة لهذا الشعب ليس بالكلام فقط ولكن بالسلاح واقصاؤنا لهذا الشخص من المكتب السياسي . اجراء غير كاف له ولكن يجب ان يتبعه القانون .)) (1)

(×)

ويكشف لنا قول بومدين هذا عن خلفيات الصراع ، فشعباني كان قد عبر عند تدخله في المؤتمر عن رفضه للوضع القائم بقوله : ((هناك حاضر يجتهد كل مناضل ان يجد له مبررا ــ ولم يستطع أي مناضل ان يجد له مبررا .)) موجها اصابع الاتهام للعناصر" الانتهازية" بالتسبب في فقدان الثورة لرصيدها الشعبي بقوله : ((ان خيبة الأمل في القيادة الثورية ووصول او بقاء بعض الانتهازيين والخونة في مهام معينة، قد افقد الثورة رصيدا جبارا من الحماس الشعبي والطاقات الثورية الجماهيرية الخلاقة، التي لا يمكن بدونها ان يقال ان هناك ثورة شعبية تستمر .)) (2)

---

(1) انظر كلمة بومدين كما نقلتها جريدة الشعب الصادرة يوم 02/07/1964 ع 477 .

(2) انظر: تدخل " شعباني " امام مؤتمر الحزب (1964) النصوص الكاملة لجلسات المؤتمر ، مرجع سابق .

(×) تعود" حساسيات بومدين من شعباني الى شهر جويلية 1962 حيث بدأ بومدين يلاحظ انحياز " شعباني " الى بن بيلا ، وكان بومدين يرى في تنسيق شعباني مع بن بيلا مباشرة تجاوزا له ولصلاحياته" .لقاء مع الطاهر لعجل . كما ان بومدين كان يرى : ((ان شعباني هو الوحيد من كبار قادة الجيش له وجهة نظر مختلفة ــ مخالفة لبومدين ـ معلنة ، ،، وقد اعتبر بومدين هذا الموقف من شعباني مس بوحدة الجيش ، فلا بد من وضع حد للفكرة ، واذا اقتضى الأمر وضع حد لصاحب الفكرة ، وقام في هذا الاتجاه بعدة محاولات لم تثن شعباني الذي بقي متمسكا بموقفه رغم العروض التي قدمت له كالسفر للتكوين او للعلاج لكونه كان مريضا . .))

ـ لقاء مع حسين ساسي .

ويبدو ان قضية شعباني قد دلت على ان موازين القوى في الصراع الذي كان دائرا كانت لصالح بومدين ، بل هناك من يذهب الى القول ان الصراع كان بين بومدين على رأس الجيش وبن بيللا لصالح الأول بنسبة 70% ، فبن بيللا الذي كان يعد " شعباني " بايجاد حل للضباط الجزائريين الذين خدموا بالجيش الفرنسي - ابان بعض السنوات الأولى للثورة ، لجأ بعد المؤتمر الى تقديم وعود لشعباني وتطمينه بأنه عند اكتمال تنظيم الحزب وتنصيب المؤسسات يتعهد هو بطرح المشكل وحله.

ولم يكن شعباني الذي انتظر سنتين مستعدا ولا مرتاحا لتلقي اوامر من اولئك الضباط المحيطين ببومدين الذي كان يرى انه ((لتحويل جيش التحرير الى جيش عصري لا بد من ان يتلقى الجنود تدريبا على يد قيادة عصرية .. وبدل الالتجاء الى خبراء اجانب فانه من الأجدى والأنفع الاعتماد على الضباط الجزائريين الذين خدم البعض منهم في الجيش الفرنسي ، مادام الجيش الوطني الشعبي في حاجة الى خبراء.)) ولم يكن شعباني راضيا عن هذه الفكرة فهو يرى ((ان الجيش يتحول الى جيش عصري لا محالة ، لكن الرجل على مستوى القيادة يجب ان يكون الرجل الثوري قبل التقني ، وان محتوى التركيبة البشرية للجيش بالرغم من كون غالبيتهم شباب ومستواهم التعليمي بسيط فهم قابلون للتدرب والتكوين .)) ولما اشتد الصراع بين بومدين وشعباني حول هذه النقطة فقد قدم شعباني ((نوعا من التنازل في موقفه داعيا الى استعمال اولئك الضباط كخبراء وفنيين في الجيش لا كقيادات له .)) (1)

وقد كان واضحا ان بن بيللا لم يكن في امكانه ان يقنع شعباني الذي قاطع اجتماعات المكتب السياسي بصفته عضوا فيه وعاد الى منطقته العسكرية بالجنوب الجزائري ليعلن معارضته للسلطة المركزية ، وقد وجد موقفه ذلك الكثير من المؤيدين له في اللجنة المركزية والمجلس الوطني ، فبعد ان اصدر بن بيللا قرارا بعزل " العقيد محمد شعباني " عضو المكتب السياسي وقائد المنطقة العسكرية السادسة ، وقرر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة تعيين قائد آخر وهو المقدم (ملاح) خلفا لشعباني ، لم يستطع (المقدم ملاح) الالتحاق

---

(1) لقاء مع حسين ساسي .

بالمنطقة السادسة التي كانت تدين بالولاء لقائدها " شعباني ".

وهكذا فلما دعيت اللجنة المركزية للحزب من طرف المكتب السياسي للاجتماع بتاريخ 1964/07/04 ، اصدرت اثر اجتماعها ذات البيان التالي :

((قررت اللجنة المركزية ان تطرد من الحزب بعد محمد بوضياف وآية احمد (حسين محمد شعباني ، محمد خيضر ، وموسى حساني ، وكذلك اعضاء اللجنة المركزية الآتية اسماؤهم : محمد جغابة ، لعجل الطاهر ، ساسي حسين ، عادو السعيد ، وشنوفي محمد .)) وتطلب طبقا للمادة (30) من الدستور رفع الحصانة البرلمانية عن كل من النواب : ((دهيلس سليمان ، لعجل الطاهر ، ساسي حسين ، مزهودي ابراهيم ، علي الشريف ، بن ابراهيم احمد ، بن التومي عمار ، ابن التومي عبد القادر الشريف خير الدين ، وحساني موسى ، بوسخري عمار .)) وطلبت اللجنة المركزية من الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية ان يتخذ فورا السلطات الاستثنائية لمواجهة الحالة وتهيئة قانون يقضي بالغاء حقوق المواطنة لأعداء الثورة .)) (1)

وهكذا فبعد مرور اكثر من شهر عن ذلك الاجتماع للجنة المركزية اعلنت الصحف الجزائرية عن مصادقة المجلس الوطني يوم 11 اوت 1964 على رفع الحصانة النيابية عن خمسة نواب فقط من جملة 11 نائبا (×) طالبت اللجنة المركزية برفع الحصانة عنهم ، وهؤلاء الخمسة هم :

((حساني موسى ، صخري عمر ، ابن التومي عبد القادر ، دهيلس سليمان ، شريف علي .)) (2)

وقد كان لذلك القرار من اللجنة المركزية بطرد اعضاء في المجلس الوطني وفي اللجنة المركزية صلة بموقف اولئك الأعضاء من الخلاف الذي نشب بين القيادة المركزية وشعباني الذي قبض عليه واحيل على محكمة عرفية يوم 2 سبتمبر 1964 لتصدر بحقه حكما بالاعدام نفذ بعد رفض " العقيد شعباني محمد " تقديم طلب العفو لرئيس الجمهورية . (**)

---

(1) انظر قرارات اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية يوم 4 جويلية 1964 ، جريدة الشعب بتاريخ 6 جويلية 1964 ، العدد 480 .

(2) انظر جريدة الشعب العدد 512 الصادر بتاريخ 12 اوت 1964

(×) لم تنشر الصحافة الوطنية سوى قائمة الأعضاء المذكورين ، لكن المؤكد ان الأعضاء الذين طلبت اللجنة المركزية نزع الحصانة النيابية عنهم قد سجن معظمهم الى غاية مابعد 19 جوان 1965 ، حيث تم اطلاق سراحهم .

(*) هناك من يذهب الى القول مؤكدا انه ((بعد المؤتمر وماعرفه من صراعات بدأ بين

-كما حكم على الكومندان الجيلالي الذي كان مع شعباني بالأشغال الشاقة المؤبدة ولم تجد حركة شعباني تأييدها في اللجنة المركزية والمجلس الوطني فحسب، بل ان اطراف المعارضة الأخرى قد ايدت تمرد شعباني على السلطة المركزية ،اذ (رايد كل من خيضر وايت احمد تمرد شعباني في بسكرة ، وأعلن خيضر ان " البلاد تنزلق بخطر في اتجاه الفاشية وعبادة الشخصية") (1) وكان خيضر يقوله ذلك يتقوصه بن بيللا الذي بدأ يتجه نحو الحلول محل المؤسسات القائمة في كثير من المناسبات والقضايا . وهو ماسنتناوله بالتفصيل في المطلب الموالي .

---

(1) 559

== بيللا مناوراته مع شعباني فاقترح عليه في البداية ان يكون قائدا لهيئة الأركان فرفض بحكم ان "الطاهر الزبيري" على رأسها وليس هناك من ضرورة لابعاده عنها ، ثم لجأ الى تسليط " خشبة" سفير مصر بالجزائر لمعرفته مدى تعلق شعباني بالعروبة، والحقيقة ان شعباني لم يكن متمردا فقد سلم نفسه دون ادنى مقاومة ولم تكن هناك ضحايا ، ولو كان بومدين يعمل على عدم تنفيذ حكم الاعدام في شعباني لما مات.))

- لقاء مع الطاهرلمجن .

== كان شعباني سنة 1964 لا يتجاوز من العمر 30سنة فهو حسب بعض المجاهدين الذين جاهدوا الى جانبه كان من مواليد 1934 .

المطلب الثالث: 19جوان 1965 : او خلفيات الاطاحةبابن بيللا .

بالرغم مما كان المكتب السياسي واللجنة المركزية يظهرانه في بياناتهما ومنشوراتهما من ارتياح وتفاؤل بشأن عملية تنظيم الحزب وتدعيمه بعد المؤتمر فان الوضع الحقيقي كان يتميز بظهور تناقضات وصراعات حادة ادخلت عملية تنظيم الحزب في دوامة لم تنتج عنها خطوات حاسمة في سير العملية واعطاء الحزب المكانة التي حددتها اياه مقررات المؤتمر .

ففي الظاهر كان الحزب موجودا في مختلف الميادين بواسطة مناضليه وخلاياه، لكن الواقع ان ذلك الوجود الحزبي قد بدأ يتجه شيئا فشيئا في اتجاه خدمة شخص الأمين العام للحزب وتدعيم مكانته في السلطة ، اذ تم الشروع بعد المؤتمر في تكوين لجان اليقظةوكانت تأتي اوامر الى مسؤولي القسمات ((بأن يختار اعضاء لجان اليقظة من بين المناضلين المتمسكين بميثاق الجزائر ، الذين اسندت لهم مهمة كشف العناصر المناهضة للثورة .)) (1)

ونظرا للممارسات " البوليسية" التي قام بها بعض اعضاء تلك اللجان فان فترة مابعد المؤتمر الى 19 جوان 1965 قد تميزت ((بالخوف والاحترام في آن معا من المسؤول الحزبي فهناك الانضباط للنظام والخوف منه ، وهناك الاحترام والتقدير للدور الذي اصبح مسندا للحزب في التدخل على المستوى القاعدي لحل مايطرح من قضايا على المواطنين في مستوى الحي او البلدية .)) (2)

الا ان انتشار ظاهرة" الفرق الخاصة" المكونة من بعض المناضلين لمضايقة كل من ينقد النظام او الثورة او الاشتراكية ، ادت الى غياب النقد داخل الهياكل والهيئات الحزبية مما ادى الى تحجر في سير الهياكل الحزبيةوساد جوا من الممارسة الغير ديمقراطيةداخل الهيئا الحزبية القاعدية . (3)

---

(1) لقاء مع " عدنان عبد العزيز .

(2) لقاء مع مناضل ....

(3) ====================

وقد كان جليا ان عملية تنظيم الحزب بعد المؤتمر قد خضعت لرغبات الأمين العام للحزب الذي كان يبحث عن السبل التي تجعله قادرا على مواجهة النفوذ المتزايد لبومدين وانصاره الذين خرجوا من المؤتمر منتصرين ، فأصبح بن بيلا يبحث بواسطة عملية تنظيم الحزب عن الكيفيات التي تجعله يربط القاعدة المؤيدة له بمايجري في قمة السلطة سعيا منه لتطويق خصومه وتقليص دورهم .

وبدأ منذ شهر جويلية 1964 في ابعاد " جماعة بومدين " اذ ابعد في شهر جويلية " احمد مدغري " من وزارة الداخلية وضمها - اي بن بيلا - الى مسؤولياته . وتلا ذلك " استقالة قايد احمد " من منصبه كوزير للسياحة .

وما كاد يحل شهر ديسمبر من سنة 1964 حتى اعلن بن بيلا من جديد عن تشكيل حكومة جديدة تولى فيها مسؤولية وزارة الداخلية والوزارة المالية ووزارة الأخبار . (1)

وكان ذلك التصرف من بن بيلا يدل عما آلت اليه الأوضاع من عدم استقرار داخل النظام ذاته ، اذ اصبح بن بيلا لا يميز بين الموالين له والمعارضين له من المحيطين به ، فقد اقدم خلال النصف الأول من سنة 1965 على ابعاد " محمد حربي " من مجلة " الثورة الافريقية " في حين ابقى " مولود امزيان " على رأس الاتحاد العام للعمال الجزائريين . (×) بعد ان كان يناصبه العداء قبل انعقاد مؤتمر الاتحاد (مارس 1965) ولم تؤد الحملات والضجيج الاعلامي الذي تميزت به عملية تنظيم الحزب الى تحقيق ما اوصى به المؤتمر واقره فيما يتعلق ببناء الحزب ، ولم يكن الحزب ذاته يعيش استقرارا واضحا اذ ان ((المحافظين غيروا اكثر من مائتي مرة)) .(2)

اما المحيط العام فقد [illegible] الاضطرابات والاضرابات العمالية وازدياد عدد المواطنين الذين يطلبون الشغل ، اذ بلغ عددهم ((2 مليون بطال في جزائر 1964)) (3)

---

(1) انظر: تشكيلة الحكومة كما نشرتها جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 30/12/1964 العدد 609 .

(2) انظر : مغنية الأزرق ، مرجع سابق ص 165 ؛ مع ملاحظة ان هذا الوصف مبالغ فيه من طرف الكاتبة ، فليس هناك ما يؤكده ،

(3) ALISTAIN HORNE, ALBIN MICHEL:OP. CIT. Page 559

(×) لقد عرف " محمد حربي " بتأييده لبن بيلا الذي كان يرى فيه الرجل الاشتراكي ، في حين ان " مولود امزيان " كان قد دخل مع بن بيلا في صراع حاد قبل مؤتمر العمال سنة 1963

الى جانب تلك الأوضاع كانت عملية التطاحن والتصارع بين القوى المتناقضة في الساحة السياسية الجزائرية متواصلة وفي ظل تلك الأوضاع كانت الجزائر تستعد لاستقبال رؤساء ووفود مؤتمر القمة الأفرو ـ اسيوي ، وكان بن بيللا بعد ان تخلص من العديد من معارضيه في الحزب والدولة ((يعتقد انه في موقع مضمون وقوي.)) (1)

ولما كان مؤتمر القمة الأفرو ـ اسيوية ينعقد بالجزائر في شهر جوان 1965، فقد طلب بن بيللا من بوتفليقة عضو المكتب السياسي ووزير الخارجية تقديم استقالته بحجة انه ـ اي بن بيللا ـ يرغب في طبع السياسة الخارجية بطابعه الخاص باعتباره رئيسا للجمهورية . فكان ان رفض بوتفليقة طلب بن بيللا قائلا له : ((ان استبعاده في هذه المرحلة يعني عدم الثقة به وهو ممثل الحزب للشؤون الخارجية وليس من حق الرئيس وحده ان يتصرف في هذه المسألة وعليه ان يستشير الحزب في ذلك .)) (2)

وفي تلك الأثناء كان بومدين في القاهرة لتمثيل الجزائر في مؤتمر رؤساء الحكومات العرب ، فلما علم بمحاولة بن بيللا الهادفة الى ابعاد بوتفليقة عاد الى الجزائر وشرع رفقة بعض القادة في الجيش في اعداد الترتيبات الضرورية للاطاحة بابن بيللا رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب وهو ماتم في 19 جوان 1965 .

واذا كان الحزب في ظل رئاسة بن بيللا له لم يتمكن من ان يكون ذا بناء قوي يمكنه من التواجد والتأثير الفعلي في الحياة السياسية والاقتصادية ، وتحول الى حزب خاضع لزعامة شخص ، بالرغم مالزعامة من اهمية في التنظيم الحزبي بمفهومها الثوري ، لا الزعامة التي تحول الحزب الى جهاز خاو من كل بعد تنظيمي وايديولوجي ، فان الوضعية التي آل اليها الحزب في ظل قيادة 19 جوان لم تكن بأحسن حال مما كان عليه ، فقد الغيت صلاحيات الحزب المحددة في القانون الأساسي على المستوى المركزي خاصة ، وجمدت مختلف الهيئات والمؤسسات وعلى رأسها المكتب السياسي الذي يمثل العمود الفقري لأي حزب سياسي ، وهو ماسنتناوله بالتفصيل في الفصل الموالي .

---

(1) نفس المصدر ، ص 559 .

(2) انظر: د صلاح العقاد ، المغرب العربي ... مرجع سابق ص443 .

الفصل الثالث

موقع الحزب في الصراعات السياسية

قبل اقرار الميثاق الوطني

(19 جوان 1965 — جوان 1976)

تعد المرحلة الفاصلة بين 19جوان 1965 والمصادقة الشعبية على الميثاق الوطني سنة 1976 ، من احرج المراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير الوطني ، منذ استرجاع الاستقلال سنة 1962 .

وذلك لما اصبح عليه الحزب خلال هذه المرحلة من تهميش وعدم وضوح في دوره السياسي ، فهو حزب غير حاكم وغير معارض، اذ اصبح مجلس الثورة (تشريعيا وسياسيا) هو الهيئة العليا في البلاد .

وبالرغم من ان قيادة 19جوان كانت تقول بأن الحزب هو ملهم الثورة وقائدها فان ذلك لم يكن يتجاوز الخطب والتصريحات السياسية الى الواقع العملي اليومي .

وكان أن دخل الحزب ماعرف " بالتنظيم واعادة التنظيم" ، تلك العملية التي، في الحقيقة، لم تكن تستهدف اعطاء الحزب هياكل وهيئات تنظيمية ، بقدر ماكانت تمليها ظروف خاصة بالصراعات التي عاشها مجلس الثورة بين مختلف اعضائه من جهة، ونتيجة لماكان يطرح من حين لآخر في الساحة من مطالب سياسية ، كالدعوة للتعددية الحزبية ، ومطالبة بعض التيارات بالسماح لها بالنشاط من جهة أخرى .

الا ان مايستحق الدراسة والتحليل هو ذلك الصمود الذي ابقى للحزب وجوده في وقت كان يفتقر فيه لمقومات وجوده كحزب سياسي رسمي (كان الحزب يعاني من عدم توفره على قوانين سيره وتنظيمه وعدم وجود هيئات قيادية مركزية قارة) باستثناء ماكان رئيس مجلس الثورة يقوم بتعيينه من مسؤولين على رأس الحزب " لهم مسؤوليات ادارية اكثر منها سياسية" اذ انهم لا يملكون حق التصرف في العديد من المسائل التنظيمية دون العودة لأخذ رأي رئيس مجلس الثورة الذي يملك حق تعيينهم وفصلهم .

وقدكان الحزب طيلة هذه المرحلة محل صراع بين المؤيدين لضرورة الممارسة الديمقراطية بالعودة للحزب والشعب من جهة، وأولئك الذين كانوا يرون أن زمن الحزب قد ولى ، ويبدو ان اصحاب هذا الرأي الأخير لما كان لهم من نفوذ وتأثير في السلطة قد استطاعوا ان يجعلوا من الحزب تابعا لا متبوعا ، بعد ان ظهر لهم بأن فكرة تجميد الحزب غير ممكنة ،وهو ماعبر عنه السيد "محمد شريف مساعدية" بقوله: ((لقد عشنا قبل مرحلة اتمام المؤسسات ظروفا خاصة فرضتها مقتضيات المرحلة وما نتج عنها من ممارسات غير ديمقراطية .)) (1)

وحتى نتعرف على خلفيات ونتائج ذلك الصراع ،فاننا سنتناول في هذا الفصل المراحل التي قطعها الحزب من خلال الصراعات التي كان محلا لها ،او الصراعات التي كانت ذات صلة به -بالحزب- ،اذان النوعين من الصراع كان لهما تأثيرهما وانعكاساتهما على عدم اعطاء الحزب الدور الذي حدده له مؤتمر 1964.

وقد اخترنا لتناول مختلف جوانب الصراع ونتائجه المباحث الثلاث التالية:

- المبحث الأول: الوضع اللاطبيعي للحزب بعد 19جوان 1965.
- المبحث الثاني : تعليمات 24جانفي 1968 واعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة.
- المبحث الثالث: مكانة الحزب ودوره في الصراع الاجتماعي السياسي (1971- 1978)

---

(1) من كلمة " محمد شريف مساعدية" في الملتقى الوطني لأعضاء مكاتب المحافظات المكلفين بالتنظيم والمنظمات الجماهيرية يوم 17/06/1981 بالغرفة التجارية بالحزب ساحة الشهداء

المبحث الأول :

الوضع اللاطبيعي للحزب بعد 19جوان 1965 .

عرف حزب جبهة التحرير الوطني ، بعد 19جوان 1965 ، وضعا خاصا تميز بالتناقض بين التصريحات التي كانت تعطي الحزب الدور القيادي في في المجتمع ، وبين الوضع الحقيقي الذي آل اليه الحزب من تهميش وابعاد كلي عن الحياة السياسية خاصة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامة .

وحتى يمكننا فهم الدور الذي أسند للحزب بعد 19جوان ، والاجر والاجراءات التي تم اتخاذها فيما يتصل بالحزب تحت شعار " اعادة تنظيم الحزب" واعطائه البنى التنظيمية التي اصبحت تستوجبها مقتضيات المرحلة . فاننا نرى ضرورة تناول ذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : المواقف الأولى لقيادة 19جوان من الحزب .

المطلب الثاني : تنصيب أمانة تنفيذية للحزب : دورها ومهامها .

المطلب الثالث : التركيبة المتناقضة للأمانة التنفيذية للحزب ونتائجها .

ا)المواقف الأولى لقيادة 19 جوان من الحزب :

كشفت احداث 19 جوان 1965 عن حقيقة غياب تنظيم حزبي مؤهل لاتخاذ موقف مما يطرح من صراع على السلطة ، اذان ردود الفعل على تلك الأحداث لم تتجاوز بعض المظاهرات الطلابية ، في حين ((برهنت الميليشيا الشعبية التي كان بن بيللا قد شكلها على عدم جدواها حيث انضم رئيسها الى قوات بومدين .)) (1)

وقد دلت تلك الأحداث على ان القوة الوحيدة المنظمة والقادرة على فرض الأمن واستتباب الأمور واداء الدور الحاسم في الحياة الاقتصادية والسياسية ، هي الجيش الوطني الشعبي لما يتميز به من تنظيم وولاء لبومدين بالرغم من التناقضات الموجودة بين مختلف قياداته والمتبقية اصلا من الصراع الذي عرفته الجزائر غداة ازمة 1962 .

وتعد حركة 19 جوان 1965 التي تزعمها احد اعضاء المكتب السياسي " هواري بومدين " بمثابة حسم للصراع الذي كان قائما داخل قيادة حزب جبهة التحرير الوطني . لكن الأسلوب الذي اتبع والنتائج التي ترتبت عنها بالنسبة للحزب ، يجعل من حركة 19 جوان عملا موجها ضد الحزب اكثر مما هو ضد امينه العام .

واذا كان بيان 19 جوان قد عدد اخطاء بن بيللا فيما يلي :

الادعاء بأنه وحده يمثل الجزائر ، والثورة الاشتراكية في آن واحد ، الى جانب أنه اقام حكمه على : ((تبذير التراث الوطني ، والتلاعب بأموال البلاد ، وبرجالها وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية ، كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة أخرى ، وحجز الحريات الفردية ، وانتهاك الحريات العامة ، وقد ابتغى الحكم من الالتجاء الى هذه الأساليب اخضاع فئة وارهاب أخرى ، حتى يستكين اليه الجميع خشية بطشه .)) (2) فان قيادة 19 جوان 1965 لم تعط للحزب الدور الذي حدده له مؤتمره في 1964 ، بل ان ما اصبح واضحا هو ان قيادة 19 جوان قد الحقت المؤسسات والقيادات المركزية المنبثقة عن المؤتمر ، واضعة بذلك حد للقطيعة والتوازن بين المدنيين

---

(1) مغنية الأزرق ، مرجع سابق ص 95

(2) راجع بيان 19 جوان 1965 الصادر عن مجلس الثورة ، خطب هواري بومدين ، الجزء الأول وزارة الاعلام .

والعسكريين في السلطة داخل جبهة التحرير الوطني التي كانت طيلة سنوات الثورة وبعد الاستقلال تعرف نوعا من التزاوج المتمثل في تواجد الساسة المدنيين والقادة العسكريين في مختلف القيادات من جهة، وتعايش مختلف الاتجاهات من ((ماركسيين ووطنيين ومستعربين وبربريين وقدامى الطلاب وعناصر الجيش)) (1) من جهة اخرى .

ترى ماذا كان موقف المؤسسات الحزبية والدستورية من تلك الأحداث التي فاجأت البعض من المناضلين الذين لم يكونوا يتوقعون ان يتم حسم الصراع الذي كان قائما خارج الهياكل الحزبية والمؤسسات الدستورية (المجلس الوطني). (×)

ان ماحدث يكاد يكون غريبا الى حد بعيد ، اذ اجتمع وفد عن النواب في المجلس الوطني (+) وبعث برقية تأييد ومساندة للمجلس الجديد (مجلس الثورة) بعد دراسة بيانه (بيان 19 جوان 1965) ، وقد جاء في البرقية مايلي : ((نصادق على مضمون البيان ونندد بالسلطة الفردية ونضع ثقتنا بمجلس الثورة الذي سجل الاختيارات الأساسية للثورة واننا نعتبر انفسنا معبئين لخدمة البلاد .)) (2)

كما اجتمع في نفس اليوم -21 جوان 1965- المحافظون الوطنيون للحزب ومراقبو الحزب وأصدروا البرقية التالية : ((... يؤكدون تعلقهم الوثيق بالمبادئ الثورية التي سيرت كفاح الشعب الجزائري منذ يوم 1 نوفمبر 1954 ويتعهدون بالدفاع عن كل عمل يرمي الى تعزيز السلطة الثورية وتشييد مجتمع اشتراكي طبقا لميثاق الجزائر ، ويصادقون على بيان مجلس الثورة الذي تعهد بالدفاع عن مكاسب الثورة في احترام مؤسسات البلاد ، ويدعون المناضلين

---

(1) بول بالطا : استراتيجية بومدين ، مرجع سابق ص69 .

(2) انظر : النص الكامل للبرقية كما اوردته جريدة الشعب الصادرة يوم 22 / 06 / 1965 العدد 779 .

(×) يقول " بلعياط عبد الرحمان " في لقائه مع الصحفيين : ((لقد كان قانون المجلس الوطني ينص على انه يتم نزع الثقة من رئيس الجمهورية بطلب من 3/1 اعضاء النواب فقط ، الا ان مانسجله هو ان قادة 19 جوان 1965 لم يحترموا هذا الاجراء ولم يسمحوا حتى للدعوة لاستعمال هذا القانون .))

(+) بلغ عدد الموقعين على برقية التأييد لمجلس الثورة 138 نائبا من نواب المجلس الوطني " بلعياط عبد الرحمان "

ان يمكثوا في مناصبهم وأن يظل عفوا بقلتهم .)) (1)

ان مايستنتج من محتوى هاتين البرقيتين ـ برقية المجلس وبرقية المحافظين ومراقبي الحزب ـ ان الاعتقاد الذي ساد بعد 19 جوان (×) هو أن "مجلس الثورة" جاء لمعالجة ماكان قائما من اوضاع وتجاوزات ،، ، خاصة عندما نعرف ان احد اعضاء مجلس الثورة وهو " قايد احمد " قد اعلن يوم 23 جوان في ندوة صحفية ان ((الثوريين قد اعادوا الثورة الى منابعها منذ غرة نوفمبر حتى الاستقلال وباختصار لم يتغير شيء بالجزائر ، اننا فقط عدنا الى المصدر لبناء بلد له اخلاق ودولة وحزب طلائعي حيث الاختيار يكون من القاعدة وليس من القمة ، وحيث تسود المركزية الديمقراطية .)) (2)

وهو مايجعلنا نعتقد ان اسباب تجاوب مناضلي الحزب وهيئاته مع قيادة 19 جوان تعود الى مايلي :

1) الرغبة في استتباب الأمور والخروج من الفوضى التي ادت الى عدم الاستقرار بالنسبة لاطارات الحزب و الدولة على السواء .

2) اقرار مبدأ القيادة الجماعية عملا بما تؤكد عليه قوانين جبهة التحرير ، وكانت تسمية " مجلس الثورة " قد اوحت للكثير بأنه سيكون على غرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية

3) احترام المجلس الوطني والدستور والحزب استنادا لما جاء في بيان 19 جوان 1965 الذي اكد على انه " (ستسير مؤسسات الدولة وأنظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود مسؤولياتها دون ان يقع مس بشرعية الثورة ، وسيعكف مجلس الثورة حالما تستتب الأمور وتعود الطمأنينة الى النفوس ، سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد واخراجه من الفوضى التي كان يتخبط فيها .)) (3)

4) الى جانب ذلك كانت التصريحات العديدة التي ادلى بها بعض المناضلين الذين

---

(1) نفس المصدر .

(2) انظر : تصريح قايد احمد ، في الندوة الصحفية المذكورة ، جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 24 جوان 1965 العدد 781 .

(3) أنظر : بيان مجلس الثورة : 19 جوان 1965 ، مصدر سابق .

(×) لم يعلن عن قائمة اعضاء مجلس الثورة حتى يوم 5 جويلية 1965 ، أي بعد نصف شهر من احداث 19 جوان 1965 ، لكن الملاحظ ان " شريف بلقاسم " و " قايد احمد " كانا قبل الاعلان عن القائمة يتكلمان باسم القيادة الجديدة خلال الأحاديث والندوات الصحفية .

الا ان المعروفين بتأييدهم لـ"بومدين" يؤكدون على احترام المؤسسات القائمة وانتهاج مبدأ القيادة الجماعية ، ففي تصريح لـ" شريف بلقاسم"وزير التربية الوطنية آنذاك لصحيفة " لوموند" الفرنسية ، قائلا : ((ان 19 جوان وضع حد الحكم الأشخاص وفتح الطريق لسيادة القانون)) وعن سؤال حول مراجعة الدستور اجاب بقوله ((ان المجلس يعني مجلس الثورة - لم يقرر بعد ، وعلى كل حال فعندما نتحدث عن القيادة الجماعية ، ينبغي الا يعتقد في اننا نريد اقامة مجلس سري دائم يتكون من عدد من الأشخاص الذين سيتولون جميع السلطات . . . ولكننا نريد ان نتحدث عن قوانين وأنظمة مع نظام تسلسلي يراقبه الحزب ولن تكون هناك دولة برجل واحد ولكن دولة فقط .)) (1) الا ان الأيام الموالية والأحداث اللاحقة بدأت تبرز الحقيقة الجديدة التي اصبح عليها الحزب ، والدور المراد اسناده له ، فبعد الاعلان عن تشكيلة مجلس الثورة (×) وقائمة اعضاء الحكومة الجديدة ، جاء في تصريح لناطق رسمي امام مايزيد عن اربعين صحفيا ، بشأن دور مجلس الثورة مايلي : ((فيما يتعلق بمجلس الثورة ودوره فانه هو الساهر على مشروعية الثورة . يتعين عليه ان يعيد مؤسسات الثورة الى وضعها الحقيقي من حزب طلائعي ودولة ديمقراطية وشعبية يراقبها الشعب من الحوز الى القمة .)) (2)

---

(1) انظر : نص التصريح كما نقلته جريدة الشعب الصادرة يوم 30 جوان 1965 ع786

(2) انظر : ================================= 20 جوان 1965 ع803 .

(×) "كنا نعتقد ان مجلس الثورة بتركيبته التي اعلن عنها - برغم مايوجد بينها من تناقضات معروفة لدينا - كفيل بتسوية الأوضاع ، خاصة وان مجلس الثورة قد احتوى رؤساء الولايات الذين كنا نرى فيهم الضمانة الأساسية لتسوية الأمور الا ان ماكان يشاع عن الخلافات داخل مجلس الثورة خيب تلك الآمال لدينا ."

فضال احمد (الكومندان حميمي .)

ب) دور الأمانة التنفيذية للحزب ومهامها :

كان من الضروري بالنسبة لمجلس الثورة ان يتخذ اجراءات وتدابير لاعطاء الحزب الشكل الذي يجعله منسجما والأوضاع الجديدة ، من حيث الدور الذي يجب ان يقوم به والوضع التنظيمي الملائم للمستجدات التي ظهرت على مستوى السلطة المركزية، وهكذا فقد أعلن رئيس مجلس الثورة يوم 1965/07/20 عن تنصيب "أمانة تنفيذية للحزب" تتكون من خمسة أعضاء من مجلس الثورة، وهم :

- شريف بلقاسم .
- محمد ولد الحاج .
- خطيب يوسف .
- بومدين صالح .
- سليمي محمد .

وقد جاء في بيان مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية ، مايلي :

((ان مجلس الثورة هو اعلى هيئة للأمة . . . وانه شاعر كل الشعور بأهمية الدور المنوط بالحزب وأهمية الأعمال المسندة اليه ، ولذا فقد قرر أن يجعل على رأس الحزب أمانة تنفيذية تتألف من خمسة أعضاء عملا بمبدأ القيادة الجماعية . . وكل هؤلاء الاخوان اعضاء في مجلس الثورة . ومسؤولون أمامه .)) (1)

وكان ذلك مؤشرا واضحا على الموقف الصريح لمجلس الثورة من قيادة الحزب للثورة ، اذ ان البيان يؤكد على أن " مجلس الثورة" هو الهيئة العليا ، في حين ان الحزب اصبح بمثابة " هيكل تنظيمي " لتنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس الثورة والسهر على المتابعة والتوجيه والتنشيط والمراقبة . (×)

---

(1) انظر بيان رئيس مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب، الشعب 1965/07/21 العدد 804

(×) لم يكن دور الحزب في المراقبة والتوجيه والمتابعة يتجاوز حدود الخطاب السياسي الى الواقع الميداني ، ، فالواقع ان الحزب اصبح بعد 19 جوان يفتقر لمقومات الحزب السياسي .

ومما يدل ايضا على ان دور الحزب قد اصبح بعد 19 جوان دورا مكملا لما يقوم به مجلس الشورة ، هو ما أعلنه بومدين سنة 1966 بقوله : ((ان السلطة الاشتراكية في الجزائر تتكون من مجلس الثورة الجزائري الذي يتفرع عنه جهازان رئيسيان : الجهاز الأول هو الأمانة التنفيذية المؤقتة للحزب الطليعي ، الذي نبنيه موضوعيا ليكون القوة العليا والقادرة على التوجيه ، مدعما بالمنظمات الوطنية والجماهيرية . . . ثم الجهاز الثاني وهو الحكومة بأجهزتها المختلفة التي نبنيها من جديد بناءا اشتراكيا .)) (1)

ان مايستخلص من هذا القول ان القناعة التي كانت لدى بومدين تتمثل في ان الحزب غير موجود كقوة منظمة قادرة على قيادة الثورة ، لكن اعتبار" بومدين" للحزب كجهاز مثل جهاز الحكومة وفي نفس المستوى يجعلنا نتساءل عن ماهية الحزب الذي كان بومدين يدعو الى بنائه ؟

ان مايستنتج من خطب وتصريحات بومدين انه كان يريد بناء حزب لا يعطي لقياداته مايعزز سلطتها ونفوذها في الحياة السياسية العامة (×) وذلك لن يتأتى الا بجعل الهيئات الحزبية المركزية تابعة مباشرة لرئيس مجلس الثورة ، وضمان تأطير مختلف القوى الفاعلة في المجتمع بواسطة الهياكل القاعدية للحزب ، حتى يسهل توجيهها وتجنيدها حول سياسة مجلس الثورة .

وهو مايمكننا استخلاصه ايضا من المهام التي اسندت للأمانة التنفيذية التي حصرت مهامها في جانب واحد وهو "الجانب التنظيمي" اذ لما تم توزيع المهام على اعضاء الأمانة التنفيذية ، كانت كما يلي :

- الشريف بلقاسم : مسؤول التنسيق .
- اكلي محمد والحاج والطيبي محمد : مسؤولان عن التنظيم .
- خطيب يوسف وبوبنيدر صالح : مسؤولان عن المنظمات الوطنية .

وقد حددت مهام الأمانة التنفيذية للحزب في الاتصال بالمسؤولين في الحزب على المستويات القاعدية ، وتزويد مجلس الثورة بتقارير عن الوضعية السائدة في

---

(1) انظر : لطفي الخولي ، مرجع سابق ص

(×) لم يكن رأي بومدين في الحزب مستقرا على موقف معين ، فقد كان موقفه يتغير حسب ماتكون عليه الوضعية في مجلس الثورة ، ففي ساعة الأزمات داخل المجلس يلجأ بومدين الى التهديد بعصا الحزب ، التي يضعها بمجرد ماتنتهي الأزمة ، قاد باقصاء عضو من مجلس الثورة .

مختلف هياكل الحزب ومنظماته الجماهيرية ، وقد جاء في بيان تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب ان دورها يتمثل في ((تحضير وايجاد الظروف الملائمة لعقد مؤتمر حقيقي وذلك داخل اطار ارشادات مجلس الثورة نفسه وبعين بنفسه وبحرية مطلقة اجهزة الحزب الأساسية .)) (1)

وذلك انطلاقا من ان مجلس الثورة هو " رأس السلطة " في البلاد . وهو ما استوجب القيام بتعديل في الجهاز المركزي للحزب لجعله يتماشى والأوضاع الجديدة، اذ تم اثر التقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية لمجلس الثورة في شهر أوت 1965 بعد ان قامت بدراسة الوضعية على المستوى المركزي للحزب ، اتخاذ الاجراءات التالية :

((- اولا : تعديل الجهاز المركزي للحزب وتخفيف التنظيم الداخلي والغاء المصالح ذات العمل المتشابه والقضاء على انواع السيطرة الادارية والروح البيروقراطية وتعزيز روح النضال ضمن ادارة الحزب والغاء المهام المثقلة للتسيير التجاري والصناع وتطبيق التقشف في جميع الميادين وعلى جميع المستويات .

- ثانيا : تنشيط الجهاز النظامي للحزب بالقضاء على جميع اسباب التلف وثقل التسيير .

- ثالثا : التطبيق الحقيقي لمبادئ الادارة الجماعية وللمركزية الديمقراطية ضمن الجهاز التنظيمي للحزب .

- رابعا : مبدأ تجمع المناضلين الثوريين الحقيقيين حول اختياراتنا الأساسية التي ينص عليها برنامج طرابلس وميثاق الجزائر واعلان 19 جوان 1965 .

- خامسا : تحديد العلاقات بين الحزب والدولة بضبط صلاحيات المسؤولين في جميع المستويات حتى لا تبرز فكرة تداخل المهام وتشابكها بكل عواقبها كما كان الأمر بالماضي .

- سادسا : اتخاذ تدابير تتعلق بنشاط جميع المنظمات الوطنية وتدخل هذه التدابير في الخطة العامة للحزب وطبقا لروح 19 جوان فانها تسجل في النطاق العام لنشاط الحزب)) (2)

---

(1) انظر : نص بيان رئيس مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب، مرجع سابق .

(2) انظر : نص بيان الأمانة التنفيذية للحزب الموزع على الصحافة الوطنية ، جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 13 اوت 1965 العدد 824 .

واذا كانت التصريحات تظهر لنا ان الأمانة التنفيذية كان دورها يتمثل في تنظيم الحزب وتحويله الى حزب ثوري طلائعي كما أكد بومدين في اكثر من مناسبة ، فان ما قامت به الأمانة التنفيذية خلال مايقرب من سنتين ونصف كان يتمثل اساسا في تطهير صفوف الحزب من كل العناصر التي يشك في ولائها للقيادة المنبثقة عن 19جوان 1965 ، اذ عملت الأمانة التنفيذية وفق برنامج اعده مجلس الثورة لاعادة تنظيم الحزب عبر ثلاث مراحل ، لكل مرحلة اهداف معينة.

المرحلة الأولى : خصصت هذه المرحلة (جويلية - اوت 1965) للقيام بوفود عن مجلس الثورة للاتصال بمختلف المسؤولين بالحزب والمنظمات الجماهيرية على المستوى القاعدي ، والادارة المركزية لوداديات الجزائريين المقيمين في اوروبا وكانت الغاية من تلك الزيارات اجراء تغيير في مختلف الهيئات القاعدية للحزب ، وشرح اهداف قيادة 19جوان وابراز اخطاء "بن بيلا" كأمين عام للحزب ورئيس للجمهورية . (x)

المرحلة الثانية : كان التركيز خلال هذه المرحلة (سبتمبر - ديسمبر 1965) على التأكيد بأن الحزب لم يكن موجودا قبل 19جوان 1965 ، ذلك ماكانت وفود الأمانة التنفيذية تؤكده في اتصالاتها بالقاعدة من خلال التجمعات والجمعيات العامة التي اشرف عليها اعضاء من مجلس الثورة الى جانب اعضاء الأمانة التنفيذية ، واثر تلك الاتصالات تم عقد عدة اجتماعات لمجلس الثورة في الفترة مابين 15— 20 نوفمبر 1965 ، حيث تمت دراسة التقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية والتي استخلص منها مجلس الثورة أن الحزب لم يكن طلائعيا قبل 19جوان وذلك نتيجة مايلي :

(1 - على مستوى القاعدة لم يحدث ابدا ان استطاعت القاعدة القيام بعمل بناء فعال ولم تلعب دورها كاطار منعش ومراقب في كامل قطاعات الحياة في البلاد . واقتصار المناضلين على مجرد تسديد الاشتراك الشهري .

(x) كانت الأمانة التنفيذية على لسان منسقها " شريف بلقاسم" قد وعدت القاعدة الحزبية باصدار كتاب " ابيض " يحتوي على كل الأخطاء و" الجرائم " التي ارتكبها "بن بيلا" . الا ان ذلك لم يتم لا في عهد "شريف بلقاسم" ولا بعده .

2) على مستوى القمة : لا الادارة المركزية ولا السلطات العليا قامت بدورها المبدئي المنشط بالاضافة الى انعدام السلطة التصاعدية ووجود كتل وتجمعات وانتشار المصالح الطفيلية وعدم الثقة والتناحر الى غير ذلك .

3 وجود قمة عديمة الفعالية وقاعدة بعيدة عن ميدان النشاط السياسي الحقيقي أسفر عن شد نشاط الاطارات الوسيطة التي اصبحت لا تستطيع في ظروف مثل هذه ان تعمل .

4) بعد المنظمات الجماهيرية عن نطاقها المادي واصبحت تكون هيئات جانبية تتكون هي الأخرى من عناصر وفئات متضاربة .)) (1)

المرحلة الثالثة : خصصت هذه المرحلة (الثلاثي الأول والثاني من سنة 1966) للاتصال من جديد بالقاعدة تحت شعار" العودة الى القاعدة كمبدأ اساسي لاعادة تنظيم الحزب" حيث تم عقد اجتماعات ولقاءات على مختلف المستويات المحلية ، وعقد ندوات للاطارات بهدف شرح " نشاطات مجلس الثورة والانجازات التي تم تحقيقها في مختلف الميادين" وكان ذلك مؤشرا جديدا على الاتجاه الذي بدأت تتجه عملية تنظيم الحزب ، اذ اوليت مسألة تأسيس الخلايا الحزبية من جديد - اهتماما خاصا .

واعتبرت هذه المرحلة اكثر اهمية من سابقاتها ، اذ جاء في تقرير للأمانة التنفيذية امام ندوة الاطارات لولاية الجزائر بمناسبة الذكرى الأولى للتصحيح جوان ((ان الحزب يخوض حاليا ، مرحلة ثالثة ، وهي المرحلة الأكثر اهمية في عمله ألا وهي تأسيس الخلايا .)) (2) ولم يكن الحزب في الواقع يفتقر سنة 1966 لوجود خلايا حزبية على المستوى القاعدي ، وهو مايجعلنا نقول ان العملية لم تكن الا تلهية للمناضلين من جهة ومعرفة مايجري في القاعدة وحجمها الحقيقي من جهة اخرى .

---

(1) انظر: جريدة الشعب 03/12/1964 العدد 920

(2) انظر : النشرة الداخلية لحزب ج.ت.و. عدد خاص، 19 جوان 1966 ، الأمانة التنفيذية للحزب

ج) التركيبة المتناقضة للأمانة التنفيذية، نتائجها وانعكاساتها .

كانت الأمانة التنفيذية بتركيبتها تعكس عدم التجانس الموجود داخل " مجلس الثورة " الذي ضم في تركيبته عناصر متناقضة كل التناقض ، كانت مواقفها خلال الأزمة السياسية غداة الاستقلال مواقف متباينة من الصراع الذي كان دائرا على السلطة .

وقد انطلقت الأمانة التنفيذية منذ البداية انطلاقة متعارضة بين اعضائها الخمسة فـ" العقيد محمد ولد الحاج " أظهر منذ البداية عدم ارتياحه لتولي " شريف بلقاسم " مهمة التنسيق بين اعضاء الأمانة التنفيذية ، وقد ادى ذلك الى " عدم اعتراف اعضاء الأمانة التنفيذية " منذ البداية برئيسها " شريف بلقاسم " .

كما ان تركيبة الأمانة التنفيذية ومجلس الثورة قد طرحت من جديد مسألة المدنيين والعسكريين من جهة والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الثورة الموجودون على رأس بعض الوزارات ، في حين أن اعضاء الأمانة التنفيذية لا يجدر رغم اشرافهم على الحزب مايعطيهم أي امتياز اجتماعي .

وقد بلغ الصراع اشده في سنة 1966 داخل الأمانة التنفيذية بين رئيسها وأحد اعضائها اذ ((كان الحزب الذي أعيد تنظيمه هو مضمار الصراع بين صديق بومدين شريف بلقاسم - وصالح بوبنيدر قائد ولاية سابق)) (1)

وكان ذلك يدل على ان تركيبة الأمانة التنفيذية تحمل من التناقض اكثر ماتحمل من التكامل والانسجام ، وهكذا ((فقد طرحت حساسيات بين مختلف الأعضاء بحكم ان هذا كولونيل وذاك ضابط الخ .. بالاضافة الى وجود خلافات حول اعضاء مجلس الثورة الذين يتمتعون بامتيازات وصلاحيات في حين ان اعضاء الأمانة التنفيذية لم تكن لهم نفس الصلاحيات والامتيازات .)) (2)

ويتضح بصورة جلية ان تعيين الأمانة التنفيذية من قادة الولايات السابقين برئاسة "شريف بلقاسم" المعروف بمكانته وحظوته لدى بومدين لم يكن القصد منه تدعيم الحزب وتنظيمه ، بل ان ماتوحي به هذه التركيبة هي خلق صراعات داخل الحزب بين عناصر

---

(1) مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر مرجع سابق ص 96 .

(2) لقاء مع مناضل ....

لهذا العضو ، ومعارض لذاك العضو من اعضاء الأمانة التنفيذية للحزب.

والمعروف ان مجلس الثورة قد ضم بعض العناصر المعروفة بتأييدها لبن بيلا وهم:علي محساس ، علي منجلي ، بشير بومعزة، محمدي السعيد .

وقد اشتد الخلاف بداخل مجلس الثورة بعد مرور أقل من سنة وذلك لما لاحظه بعض اعضائه من نفوذ جماعة " وجدة" واستحواذهم على الصلاحيات والمسؤوليات الأساسية في البلاد ، فكان ان فر بعض اعضاء المجلس ليعلنوا معارضتهم للنظام من خارج الوطن .

أما الأمانة التنفيذية ((فقد اتضح ان شريف بلقاسم وطيبي العربي قد كلفوا بتنقية الحزب من العناصر الغير متحمسة للنظام الجديد)) و ((تدعيم المنظمات الجماهيرية التي كانت قياداتها قد نصبت قبل 19جوان 1965 .))

في حين كان ((بقية اعضاء الأمانة التنفيذية يرون انهم ماداموا يمثلون قيادة حزبية فانه يجب عليهم خلق شيء من الحزب)) (1) وكانت المواجهة بين الفريقين قد اخذت في البداية طابع الحوار الهادي . حول ما يجب القيام به في اطار عملية تنظيم الحزب، الا انه مع مرور الأيام لتظهرت الأزمة بصفة جلية ومستمرة ، وكشفت عن تلك الأزمة محاولة الطاهر الزبيري الفاشلة . (محاولة الانقلاب التي قادها قائد الأركان العامة للجيش ديسمبر 1967) . وكانت انعكاسات ذلك الصراع بين اعضاء الأمانة التنفيذية واضحة فيما آلت اليه عملية تنظيم الحزب من فشل ، وتحول الحزب في عهد الأمانة التنفيذية الى اطار للمناقشات والحوار الدائمين دون هدف واضح ولا برنامج محدد .

وقد اصبح من الضروري وضع حد للأمانة التنفيذية كهيئة حزبية خاضعة لاشراف مجلس الثورة ، وكان ان تم ذلك في شهر ديسمبر 1967 ، في الوقت الذي تم فيه احباط محاولة الطاهر الزبيري رئيس الأركان بالجيش الوطني الشعبي الذي زحف يوم 14 ديسمبر 1967 لاسقاط النظام القائم ، ولم تنجح تلك المحاولة . (×)

ويبدو ان بومدين قد رأى بعد "محاولة الزبيري" انه لا يكفي الجيش وحده للقضاء على

---

1) لقاء مع مناضل ...

×) كان الطاهر الزبيري منذ اول نوفمبر 1967 قد اعلن عن عدم موافقته على ما اصبحت تحتله العناصر التي كان شعباني يدعو الى ابعادها من الجيش ، واصبحت بعد 1965 تحتل مناصب قيادية في الجيش وهو ما لم يكن " الزبيري" راضيا عنه لظهور سيطرتها على الجيش.

المعارضين له داخل السلطة خاصة ، فلابد من وجود حزب .

فأعلن في شهر ديسمبر 1967 عن تعيين " قايد احمد " كمسؤول للحزب ، وصرح بهذه المناسبة ان سنة 1968 ستكون سنة الحزب.

وتم بذلك حل الأمانة التنفيذية التي كانت في الحقيقة قدتفجرت قبل ذلك التاريخ نتيجة صراعاتها ونزاعات اعضائها ، وبانهاء مهمة الأمانة التنفيذية بدأت مرحلة جديدة في مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني بتعيين قايد احمد يوم 10 ديسمبر 1967

وقد جاء في بيان نشرته رئاسة مجلس الثورة بهذه المناسبة : ((امام متطلبات تحقيق اهداف ثورية جديدة تقرر اعادة تنظيم جهاز الحزب على أسس جديدة .

وقد عهد للأخ قايد احمد عضو مجلس الثورة بانجاز المهام الجديدة التي ستناط بالحزب .

وسينتدب أعضاء الأمانة التنفيذية للقيام بمسؤوليات أخرى .)) (1)

وانتهت بذلك القيادة الجماعية التي كان مجلس الثورة عند تنصيبه للأمانة التنفيذية بعد 19جوان يقول انها هي الأساس في العمل الذي يقوم به مجلس الثورة في تسيير البلاد والحزب على السواء . (+)

وقد اعلن بعد ايام من تنصيب " قايد احمد " كمسؤول للحزب عن تعيين " محمد الشريف مساعدية" مساعدا له ومسؤولا للجنة الاعلام والتوجيه بالحزب .

وتم اثر ذلك رفع شعار ((اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة)) و ((العودة الى القاعدة في اختيار المسؤولين الحزبيين)) وكان ذلك في الحقيقة مجرد تغيير في الألفاظ في التعامل مع الحزب ، وهو ما يتبين لنا من خلال ما آلت اليه حملات اعادة تنظيم الحزب وفقا للتعليمات التي صدرت في جانفي 1968 ، وهو مايتبين لنا من خلال تناولنا للنتائج التي ترتبت عن عملية " التنظيم واعادة التنظيم " التي دخل الحزب دواماتها منذ 19جوان 65 الى 1971 .

---

(1) انظر : نص البيان بجريدة الشعب الصادرة يوم 1967/12/11 .

(+) كان رئيس مجلس الثورة قد اعلن في اكثر من مناسبة بأن تنصيب الأمانة التنفيذية على رأس الحزب يمثل خطوة في اتجاه اعادة تنظيم الحزب وجعله حزبا حقيقيا ، وان الأمانة التنفيذية المشكلة من خمسة اعضاء تعكس مبدأ القيادة الجماعية .

المبحث الثاني: تعليمات 24 جانفي 1968 واعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة.

كان لتعيين قايد احمد كمسؤول للحزب واشرافه على عملية اعادة تنظيم الحزب ، نتائجه الايجابية ، بالرغم مما آلت اليه العملية من فشل .

وبما أن تعليمات 24 جانفي كانت تستهدف اعطاء الحزب هياكل وهيئات على مختلف المستويات، بعد ان جمدت مختلف الهياكل والهيئات التي كانت قبل 19 جوان 1965 .

فاننا سنكتفي في هذا المبحث بذكر بعض جوانب عملية اعادة التنظيم (سلبياتها وايجابياتها) بالنسبة للحزب، على ان نتناول في القسم الثاني من البحث النتائج التنظيمية لتلك التعليمات وتطبيقاتها .

اما في هذا المبحث فاننا سنكتفي بالتطرق للجوانب التالية :

ا ـ بعض نتائج اعادة تنظيم الحزب.

ب ـ اسباب فشل عملية اعادة تنظيم الحزب.

ج ـ اعفاء مسؤول الحزب من مهامه : الخلفيات والنتائج .

المطلب الأول :

بعض نتائج اعادة تنظيم الحزب:

على الرغم مما آلت اليه حملات اعادة تنظيم الحزب في ظل قايد احمد - فان مظاهر الفشل البارزة لتلك العملية ، لا تخفي علينا ما استرده الحزب من بعض الوجود الذي كان ينعدم في الفترة التي كانت على رأسه الأمانة التنفيذية.

اذ اصبح الحزب بعد 1968 يملك بعض الهياكل التنظيمية مكنته من الدخول في الحياة العامة التي كان وجوده بها يكاد يكون منعدما قبل سنة 1968 ، وبذلك استطاع الحزب ان يفرض نفسه كطرف في الصراع السياسي والاجتماعي الذي كان قائما يومئذ ، وهو ما يتجلى لنا من الاستنتاجات التالية :

- اعطت عملية اعادة تنظيم الحزب للحزب هياكل قاعدية وهيئات حزبية تمثلت في لجان الخلية والقسمة والاتحادية (الدائرة) ، وعلى الرغم من ان هذه الهيئات على مستوى الهياكل المذكورة لم تكن جديدة بالنسبة للتنظيم الذي وضعه مؤتمر الحزب سنة 1964 في ميثاق الجزائر ، فانها قبل ذلك التاريخ كانت مهمشة ولم يكن هناك أي قانون منذ 19 جوان ينظم سيرها ، الى ان صدرت تعليمات 24 جانفي 1968 والقانون الأساسي المؤقت في نفس السنة ، الذي اعطى الحزب تنظيما احتفظ به بشكل يكاد يكون تاما الى ما بعد مؤتمر 1979 .

- مكن وجود تلك التعليمات الحزب من القيام بدور في الحياة العامة للبلاد ، ما جعل بعض المسؤولين والاطارات الادارية يتحفظون (يخافون) من الدور الذي كان الحزب يطمح الى القيام به ، فكانت المواجهة التي عبر عنها قايد أحمد بصفته مسؤولا للحزب في اكثر من مناسبة ، ففي الوقت الذي كانت بعض الاطارات الادارية ترى ان زمن تدخل الحزب ومراقبته للمؤسسات الثقافية والاقتصادية والادارية على وجه خاص قد ولى ، كان قايد احمد بصفته مسؤولا عن الحزب يعلن امام مناضلي ولاية الجزائر : ((يجب ان نجعل من الحزب حاضرا في كل جهة في الادارات والمؤسسات والقطاعات)) (1)

وذلك انطلاقا من ان الشعب هو صاحب السيادة والحزب يمثل ارادته ، بينما دور الدولة يتمثل في انجاز هذه الارادة بالعمل التطبيقي ، من هذا المنطلق كان قايد احمد يرى

(1) راجع : كلمة قايد احمد أمام مناضلي ولاية الجزائر يوم 1968/03/12 . الصحافة الوطنية

ان الوصاية على المجالس المنتخبة ليست أحادية الجانب وهو ماعبر عنه عند لقائه بروساء البلديات ، اذ قال على الخصوص : ((ان المجلس الشعبي البلدي يخضع لوصاية مزدوجة وعلى الجميع ان يتفهموا ذلك .)) موكدا على ضرورة دور الحزب في الرقابة والاشراف والتوجيه للمجالس المنتخبة بقوله : ((انه على صعيد السياسة والمراقبة والتنشيط تكون الهيئة الممثلة للقسمة هي المعنية مباشرة .)) (1)

وقد كانت الهيئات الحزبية تجد في تلك التوجيهات السند الذي تعتمده في ممارسة مهامها على المستوى البلدي بالرغم مماكانت تصطدم به من عراقيل وصعوبات تارة قانونية وأخرى بيروقراطية .(مواقف بعض المسؤولين الاداريين الرافضين لأي اشراف من قبل الهيئات الحزبية على اعمالهم .

ونتيجة لذلك فقد شن مسؤول الحزب حملة على الاطارات والمسؤولين الذين وقفوا من الحزب موقفا تميز بعدم الامتثال للدور الذي حاول ان يلعبه في مجالات التنشيط والرقابة، فدعا مسؤول الحزب الى ضرورة احتلال المناضلين للمناصب القيادية في مؤسسات الدولة ومحاربة المفاهيم والذهنيات المعادية للحزب والتي بدأت في التفشي في اوساط الفئات التي تشغل مناصب قيادية في الدولة ، اذ يقول في هذا الشأن : ((هناك من الناس من لا يفهمون ، اولا يريدون ان يفهموا الحزب ، فهم يعملون وكأن الحزب عدوهم وهذا له جانبه من الخطورة خاصة اذا كان هولاء من النخبة التي تشغل مناصب المسؤوليات في البلاد .)) (2)

وقد كان لذلك الكلام من قايد احمد انعكاساته لدى القاعدة الحزبية التي وجدت فيه اساسا للمواجهة ، فكان ان بدأت في شن حملات ضد ذلك النفور الذي كان سائدا في تعامل بعض المسؤولين الاداريين مع الحزب.

ـــ استطاع الحزب في هذه المرحلة ان يكون طرفا فاعلا في مختلف النشاطات نذكر منها على الخصوص ماقام به على الصعيد التنظيمي بالعمل طيلة سنوات 1968- 1971 على التحكم في سير المنظمات الجماهيرية وفي مقدمتها الاتحاد العام للعمال الجزائريين

---

(1) النشرة الداخلية للحزب عدد 2و3- مارس-افريل 1969 . ج .ت.و.

(2) راجع : كلمة قايد احمد عند الاعلان عن افتتاح مرحلة الانخراط واعادة الانخراط في الحزب مجلة احداث ووثائق ، وزارة الاخبار العدد 50، الصادر بتاريخ 25اوت 1968 .

محاولا ان يجعل منها منظمات تمارس نشاطها وفقا للتوجيه الحزبي .

ـ انشاء مدارس التكوين الحزبي للاطارات الحزبية والنقابية ، فقد كانت مسألة تكوين المناضل وتثقيفه ليكون في مستوى المهمة المنوطة به محل اهتمام كبير ، حيث تم تكوين مجموعة من المناضلين والنقابيين في مراكز التكوين (مدارس الحزب) التي حددت مهمتها في اعداد المناضل لتحمل المسؤولية ، وذلك بتكوينه تكوينا سياسيا وايديولوجيا بما يمكنه من الاطلاع على مختلف القضايا والمذاهب السياسية العالمية الى جانب دراسة تاريخ الجزائر ومواثيق جبهة التحرير الوطني .(×).

وكان " قايد احمد " بذلك يهدف الى اعطاء الحزب مناضلين اكفاء قادرين على فهم وتحليل مايجري على الصعيد الوطني من صراعات بين مختلف القوى من جهة، وجعل المناضل يدرك وضعية الحزب التي هو عليها من جهة اخرى .

وما نخلص اليه هو ان هذه النتائج قد كانت ثمرة لتلك الجهود التي بذلت في اطار عملية اعادة تنظيم الحزب على اسس جديدة خلال سنوات 1968-1971 على الخصوص، واذا كانت العملية لم تتحقق الأهداف التي كانت منتظرة منها،خاصة ابراز طليعة من المناضلين،والوصول الى عقد مؤتمر وطني للحزب،فان ذلك لم يحل دون استرجاع الحزب لهيبته خلال تلك السنوات .(*)

(×) كانت مدارس الحزب بمثابة مراكز اشعاع فكري بالنسبة لمناضلي الحزب الذين كانوا يجدون فيها الاطار الملائم لفهم وتحليل مايجري على مستوى الساحة، وهو ماأدى الى غلقها . هذا ماصرح لنا به بعض المناضلين الذين درسوا في هذه المدارس قبل غلقها في اواخر سنة 1971 ،لينتقل الحزب الى تنظيم المحاضرات والملتقيات والندوات كرد عن ذلك .

(*) يقول مناضل ... (كان بومدين يرى ان الاستمرارية في تطبيق تعليمات 24جانفي تؤدي الى عقد مؤتمر وطني للحزب ، في حين ان الظروف غير ملائمة . اذ لابد من الدخول في تنمية البلاد واتخاذ قرارات حاسمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي تتوج بدعوة المؤتمر وعلى هذا الأساس فانه لم يكن مرتاحا لما كان يقوم به قايد احمد الساعي لعقد مؤتمر الحزب

ـ المطلب الثاني :

اسباب فشل عملية اعادة تنظيم الحزب :

كان واضحا ان الاستجابة لدعوات الانخراط واعادة الانخراط في الحزب لم تجد تجاوبا كافيا ، يجعل من تطبيق تعليمات 24 جانفي 1968 واقعا ملموسا ، اذان الدعوات المتكررة لتعزيز صفوف الحزب لم تنجح في جذب العناصر التي كان مرغوبا في التحاقها بالحزب، لابراز طليعة تعطي الحزب المكانة والدور الذي حددته تعليمات 24 جانفي 1968 .
ولم يكن مسؤول الحزب راضيا عن ذلك النفور الذي كان لدى العديد من المواطنين من الحزب ، لما آلت اليه وضعيته من ضعف ووهن .
ونفس الوضع كان بالنسبة لمجلس الثورة الذي كان ينتظر من العملية ان تؤدي الى احتواء الحزب لبعض القوى حتى يمكن الحوار معها وجعلها تسير وراءه لتحقيق الأهداف التي رسمها المخطط الثلاثي للتنمية (1967 – 1969) .
ولما كانت حملات التنظيم واعادة التنظيم تنتهي في كل مرة الى العدول عن الأسلوب والكيفيات التي اتبعت ، واعتماد طرق جديدة ، وشعارات جديدة ايضا ، فقد كان الحزب يفقد في كل عملية تنظيم عناصر من مناضليه ، بدل ان يكسب الى صفوفه طاقات جديدة وذلك نتيجة عدة اسباب واعتبارات يمكننا حصرها فيمايلي :

- ظاهرة النفور من الحزب الناتجة اساسا عن الوضعية التي آل اليها ، وغياب النفوذ الحزبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالمستوى الذي يجب ان يكون عليه نفوذ الحزب الواحد في الأنظمة الاشتراكية كما كان المناضلون يتصورون .
- البيروقراطية الحزبية والتي من ابرز مظاهرها : التكوين واعادة التكوين لملفات الانخراط واعادة الانخراط في الحزب .
- عدم احتواء الحزب للعناصر الكافية من المناضلين الذين يتمتعون بوعي سياسي متين .
- النمو المتزايد للتيارات السياسية في المحيط ، والمناهضة للنظام ، وبالتالي للحزب باعتباره " حزب النظام " ، مع محاولة تلك التيارات تنصيب نفسها في موازة جبهة التحرير الوطني وهو ماعبرت عنه المجاهد الأسبوعي " اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني " في افتتاحية افتتاحيتها بتاريخ 1969/11/16 حول ماوصفته بـ " المشاكل السياسية في الجامعة " بقولها مايلي : ((ليس معقولا ولا مقبولا في بلد يستمد سلطته من حزب جبهة التحرير

الوطني بوصفه الحزب الواحد الحاكم، ان تقوم تنظيمات أو هيئات تنتمي الى منظمات سياسية أخرى .)) وأضافت منددة ببعض المسؤولين : ((ليس معقولا ولا مقبولا في بلد يحكمه الحزب الواحد ان نجد في مناصب المسؤولية أناسا " لا منتمين " يرفضون تحمل التبعات السياسية للمسؤولية .)) (1)

ـ عدم اعطاء الحزب دوره الطبيعي الذي نصت عليه مختلف القوانين والمواثيق .

ـ الصراعات التي كانت تدور بين "قايد احمد" بصفته مسؤولا على الحزب وبعض اعضاء مجلس الثورة، حول الصلاحيات والسلطات التي يجب ان تكون لقايد احمد كمسؤول للحزب .

هذه جملة من الأسباب والخلفيات التي حالت دون تمكن الحزب من تحقيق كل ما كان مسطرا من اهداف في تعليمات 24 جانفي .

وليس من الغريب ان نجد بعد ذلك ان التبريرات التي اعطيت لكل حملة جديدة خاصة بتنظيم الحزب ، تستند الى القول بأن بناء الحزب وتنظيمه ليس عملا بسيطا ، فهو يتطلب وقتا طويلا وجهودا كبيرة تتناسب والمهمة المنتظرة من حزب جبهة التحرير الوطني ، ولم ذلك في الحقيقة الا تبريرا لدوامات التنظيم واعادة التنظيم التي عاشها الحزب، منذ الاستقلال الى مؤتمر 1979 .

وقد كشفت العملية التنظيمية التي تمت بالنسبة لهياكل وهيئات الحزب عن عدم صحة تلك التبريرات متى كان الوضوح بالنسبة للدور المنوط بالحزب موجودا وهو ما دلت عليه تجربة ما بعد مؤتمر 1979 . (x)

---

(1) انظر : افتتاحية المجاهد الأسبوعي الصادر بتاريخ 1969/11/16 .

(x) ان الدارس للتطور التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني يلاحظ ان العمليات التي سبقت مؤتمر 1979 لم تتوفر لها الارادة السياسية الكفيلة بدعم نجاحها فبالرغم مما جاء في تعليمات 24جانفي 1968 من جوانب تنظيمية دقيقة ، فان مآلها كان الفشل نتيجة عدم الوضوح في الدور الفعلي المسند للحزب في قيادة المجتمع .

المطلب الثالث:

إعفاء " قايد احمد " من مهامه: الخلفيات والنتائج .

كان واضحا بعد فترة قصيرة من تعيين " قايد احمد " كـ" مسؤول للحزب" وجود نوع من عدم الرضا لدى بعض اعضاء مجلس الثورة عن المواقف التي بدأ قايد احمد يتخذها بصفته " مسؤول للحزب" سواء داخل اجتماعات مجلس الثورة ، اوفي اللقاءات التي تجمعه بالقاعدة الحزبية ، خاصة وأن قايد احمد كان يندد خلال لقاءاته بالمناضلين والنقابيين بالمسؤولين الذين وصفهم ((باللا منتمين)) • (×)

وهكذا فقد احتلت صفة قايد احمد " كمسؤول للحزب" مكانا خاصا في اجتماعات مجلس الثورة ، وفي اوساط بعض المناضلين القادرين على تحليل الأمور السياسية التي كانت تجري على الساحة السياسية الوطنية .

ففي الوقت الذي كان فيه بعض اعضاء مجلس الثورة يرون أن صفة " مسؤول الحزب" تتنافى والقيادة الجماعية لمجلس الثورة ، وأن قايد احمد بهذه الصفة قد اصبح يتمتع بمكان متميز عن باق اعضاء مجلس الثورة ، وهو مايجب النظر فيه .

فعلى مستوى بعض الحزبيين في القاعدة، فان الأمر كان يختلف ، فهم كانوا يرون انه من غير المفهوم ان يكون " مسؤول الحزب" خاضعا لسلطات رئيس مجلس الثورة ، الذي هو رئيس الدولة ، وكان هذا الوضع في نظرهم يعني ان الدولة تشرف على الحزب في حين ان انظمة الحزب الواحد يكون فيها في الغالب رئيس اومسؤول الحزب رئيسا للدولة وليس العكس.

وقد كان لتردد هذه الفكرة وانتشارها في بعض الأوساط ، أثره حيث اقدم رئيس مجلس الثورة على اصدار تصحيح اصبح بمقتضاه " مسؤول الحزب" مسؤولا " لجهاز الحزب" فقط . وعين نائبا لمسؤول جهاز الحزب وهو للسيد " محمود قنز".

(×) مثلما كان " قايد احمد " يقوم بحروب دعائية غير مباشرة ضد خصومه في مجلس الثورة على الخصوص، فانه بدوره كان عرضة للنقد الجارح احيانا من المناصر والتيارات السياسية التي كانت ترى ((في تعيينه على رأس الحزب ضربة موجهة لها من قبل النظام)) هذا مايؤكده المناضل (يفضل عدم الاشارة لاسمه .)

والملاحظ ان وسائل الاعلام لم تكن عند حديثهما ملتزمة بتسمية واحدة ، فهي مرة تتكلم عن " قايد احمد " بصفته "مسوءولا للحزب" واخرى بصفته " مسوءولا لجهاز الحزب" . الا ان الصيغة او الصفة التي بقيت غالبة في الاستعمال هي " مسوءول الحزب" ومرد ذلك في نظري الى ان ذلك التصحيح لم يوزع على وسائل الاعلام ، او ان قايد احمد كان قد اوعز لمسؤولي الاعلام بعدم التركيز على التصحيح ، وهذا الاحتمال ضعيف لكونه لا يجد لدى الذين كان لنا حديث معهم في هذا الشأن ماينفيه او يوءكده . (×)

الا ان ما هو موءكد هو ان قايد احمد كان في اكثر من مناسبة يعبر عن عدم رضاه على الصفة الجديدة بتأكيده على انه ليس سوى " مسوءول لجهاز الحزب" وأن رئيس مجلس الثورة هو " مسوؤل الحزب " .

ويبدو انه منذ بداية سنة 1971 كان الخلاف بين " قايد احمد " كمسوءول لجهاز الحزب من جهة وبين " مجلس الثورة" من جهة اخرى ، قد بدأ يأخذ منحى جديدا اذ صار " قايد احمد " يلمح تلميحا صريحا للخلافات الناشبة بينه وبين بعض اعضاء مجلس الثورة .

ولما كانت وسائل الاعلام في اواخر سنة 1971 ، وطيلة سنة 1972 تقوم بحملة شرح وتوعية واسعة حول أهداف وغايات الثورة الزراعية فقد صاحب ذلك حصار اعلامي على نشاطات " قايد احمد " ، الذي لجأ الى الاتصال المباشر بالجماهير بواسطة التجمعات والمهرجانات الشعبية التي كان يدعو خلالها سكان الأحياء الى الانضمام فيما أسماه يومئذ بـ "لجان الأحياء" ، داعيا الى تنظيم ديمقراطي للاحياء ، فقد جاء في المنشور الذي قامت قسمات

(×) كانت سنة 1969 هي السنة التي عقد فيها الموءتمر التأسيسي لاتحاد الصحفيين الذي كان خاضعا لاشراف حزب جبهة التحرير الوطني ، وقد كانت علاقة قايد احمد كمسوءول على الحزب علاقة جيدة مع مسيري بعض الموءسسات الاعلامية ، خاصة تلك التي يشرف على تسييرها مسوءولين مناضلين في الحزب.

ونتيجة لذلك فان " قايد أحمد " قد دخل في صراعات وخلافات عديدة مع وزير الاعلام آنذاك.

الحزب بتوزيعه، على المواطنين داعية اياهم الى تأطير احيائهم بلجان تحت اشراف خلايا الحزب، ومما جاء في المنشور الذي عرف "بمنشور تنظيم الأحياء"، مايلي :

((ان جبهة التحرير الوطني وهي تدعوكم الى التجنيد الكامل في معركة تنظيم حيكم تهدف الى تأكيد سيادتكم طبقا لشعارها : "الثورة بالشعب وللشعب")) ويوضح المنشور المذكور الغاية من تنظيم الأحياء بمايلي : ((ان تنظيم الأحياء يمكن ان يكون برنامجا لأسس البلدية .

لأن تنظيم الحي يمكن ان يعطي نفسا جديدا لمجالسكم وللمناضلين وخلايا الحزب والمنظمات الجماهيرية .)) (1)

وقد اعتبر تنظيم سكان الأحياء(x) في لجان تحت اشراف خلايا الحزب خطوا لا بد من مواجهته، اذ اعتبرت فكرة" لجان الأحياء" فكرة مناهضة للثورة الزراعية وعمل مواز لها، فكان اول من عارض اقامة لجان الأحياء كما يقول بعض المناضلين، وزارة الداخلية التي أرسلت تعليمة في هذا الشأن لمختلف المؤسسات الادارية والمسؤولين تدعوهم فيها لعدم تنصيب هذه اللجان أو الاعتراف بها .

وبالرغم من اننا لم نتمكن من العثور على هذه التعليمة ـ الداخلية ـ فان العديد من المناضلين يؤكدون صحة ذلك.

---

(1) انظر: منشور: "من اجل تنظيم ديمقراطي للأحياء" الصادر عن جبهة التحرير الوطني ـ جوان 1972.

(x) كانت الغاية من " لجان الأحياء" كما يؤكد بعض المناضلين : هي تأطير وتجنيد الجماهير للالتفاف حول جبهة التحرير الوطني ، والقيام بحملات تنظيف الأحياء وصيانة البنايات وضمان أمنها ، وهو مااعتبرته وزارة الداخلية تدخلا في صلاحياتها الغاية منه الحد من فعالية المجالس الشعبية البلدية المنتخبة.

ويبدو ان الأمر قد وصل بين " قايد احمد " ومعارضيه داخل مجلس الثورة الى درجة اصبح التعايش بينهم مستحيلا ، خاصة وان الاشاعات قد بدأت تنتشر حول معاداة" قايد احمد " للثورة الزراعية ومعارضته لتطبيقها ، وكان ذلك في الحقيقة تمهيد الابعاده عند الاعلان عن انطلاق الثورة الزراعية سنة 1972 ، اذ يذكر "بول بالطا" انه : ((رغم اعادة التنظيم المستمر ، بقي الحزب غائبا بشكل خاص عند الاعلان عن انطلاق الثورة الزراعية في اواخر عام 1971 ، فقايد احمد لم يكن من انصارها المتحمسين .)) (1)

الا ان الكثير من الأخوة الذين كانوا يومئذ مسؤولين في الحزب محافظين وطنيين يؤكدون ان قايد احمد " لم يكن معترضا على الثورة الزراعية كمبدأ ، بل كان مختلفا مع بومدين على الخصوص في الكيفية التي يتم تطبيق الثورة الزراعية على اساسها " فهو - اي قايد احمد - قد رفع شعار "الأرض لمن يحبها ويتعلق بها ويخدمها" . (+)

كما ان الخلاف بين " قايد احمد " وبعض اعضاء مجلس الثورة ، كان حول " من يرأس اللجنة الوطنية للثورة الزراعية " ففي الوقت الذي كان ينادي فيه قايد احمد بأن رئاسة اللجنة تسند لعضو في الحزب كان " طيبي العربي " وزير الفلاحة وعضو مجلس الثورة يرى ضرورة رئاستها من قبل الوزارة المعنية " وزارة الفلاحة والثورة الزراعية " .

ولم يدم الوضع على هذا التأزم داخل مجلس الثورة ، اذ انتهى بالاعلان يوم 05 ديسمبر 1972 عن اعفاء " قايد احمد " من مهامه ((لأسباب قاهرة)) تتعلق بصحته ، كما جاء في البيان الذي نشرته الصحافة الوطنية عن رئيس مجلس الثورة ، يوم 20 ديسمبر 1972 .

واذا كان الاعلان عن اعفاء " قايد احمد " قد جاء رسميا في نهاية 1972 ، فان ماسجله

(+) بل ان هناك من يذهب الى القول بأن ((قايد احمد كان يريد بناء حزب سياسي قوي ، في حين ان بومدين - يومئذ - كان يرى ان بناء الحزب واعطائه الدور المحدد له في تسيير شؤون البلاد لم يحن بعد . كان هذا هو أساس الخلاف ، ولم تكن مسألة معاداة قايد أحمد للثورة الزراعية الا اشاعات روجها خصومه في مجلس الثورة وخارجه .)) .

بهذا الشأن هو ان الابعاد الفعلي لقايد احمد قد تم في اواخر سنة 1971 ، اذ اصبحت وسائل الاعلام ، تكتفي بخبر او بفقرة قصيرة في صفحاتها عن الحزب ونشاطاته ، اختارت لذلك عنوانا ملفتا للنظر" اخبار الحزب" .

ولم تعرف نشاطات قايد احمد اية تغطية ذات اهمية اعلامية باستثناء اخبار تنقلاته بين ولايات القطر .

واصبح "شريف بلقاسم" عضو مجلس الثورة ووزير الدولة يكلف من قبل مجلس الثورة برئاسة الوفود الحزبية الرسمية الى الخارج ، ويستقبل الوفود التي تقوم بزيارة حزبية للجزائر ، وهذا منذ سنة 1971 ، وهو مؤشر كاف عما وصلت اليه الخلافات بين " قايد احمد " و " مجلس الثورة" قبل ابعاده نهائيا من مهامه بالحزب وعضويته بمجلس الثورة .

المبحث الثالث: مكانة الحزب ودوره في الصراع الاجتماعي السياسي .
(1979 — 1971)

كانت الجزائر منذ 1971 قد دخلت مرحلة جديدة تميزت باتخاذ اجراءات وقرارات في الميادين الفلاحية والاقتصادية ،،، وعرفت هذه الفترة انتعاش للفكر الثوري في الساحة العالمية كانت اصداؤه في الجزائر واضحة ، فانتشرت الشعارات الاشتراكية والتحررية في الشارع الجزائري خاصة بعد ان اتخذت الجزائر موقفا من النزاع المغربي - الصحراوي ، معلنة موقفها الى جانب الصحراويين . وكان ذلك الموقف من القيادة الجزائرية يحتاج الى قاعدة شعبية تدعمه وتتفهمه ، فكان لابد من الالتفات للحزب ، واعطائه دفعا جديدا ، بعد ان ارهقته دوامات التنظيم واعادة التنظيم المغي سيطرت على كل موقف جديد من قيادة 19جوان ازاء الحزب .

وهكذا فمنذ 1971 عرف الحزب انتشار شعارات جديدة قديمة مثل : التدعيم ، الغرز ، البناء (بناء الحزب) الى غير ذلك من الشعارات التي كان وراء كل واحد منها اهداف وابعاد أخرى غير مايفهم منها ظاهريا .

لكن الملاحظ انه ابتداء من سنة 1974 اخذ بومدين موقفا جادا لأول مرة ، تميز بالوضوح فيما يجب ان يكون عليه الحزب ، والدور الذي يجب ان يلعبه في الحياة السياسية للبلاد ، وقد كان لذلك الموقف من بومدين خلفيات وأسباب سنتطرق لها بشيء من التفصيل في المطلب الثالث من هذا المبحث الذي ارتأينا ضرورة تقسيمه للمطالب التالية :

ا) شيوع الشعارات الثلاث : بناء الحزب ، تدعيمه ، تطهيره .

ب) انتعاش التيارات السياسية المناهضة للحزب .

ج)العودة للحزب والشرعية :

ونظرا لما أقره الميثاق بشأن دور الحزب والأحداث التي تلت الميثاق ، وعلى رأسها وفاة رئيس الجمهورية ، قبل اتمام عملية بناء المؤسسات الدستورية كاملة ، فاننا سنخصص مطلبا آخر اخترنا له العنوان التالي :

— من اقرار الميثاق الوطني الى تولي الحزب للسلطة .

ا) شيوع شعارات : بناء الحزب وتدعيمه وتطهيره :

حلت سنة 1971 على حزب جبهة التحرير الوطني وهو يعاني من عدم استكمال بنائه التنظيمي ، الى جانب ضعف تركيبته نوعيا وكميا ، وذلك نتيجة ماآلت اليه الاجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها منذ سنة 1968 على الخصوص، من فشل نتيجة عدة عوامل وأسباب كما رأينا .

وكنتيجة لذلك فقد عرفت مرحلة ما بعد 1971 انتشار العديد من الشعارات والمقولات الخاصة بالحزب ، نكتفي بتناول ثلاثة منها ، لما كان لها من شيوع اكثر من غيرها ، ولما لكل واحدة منها من خلفيات ... وهذه الشعارات هي :

- بناء الحزب: عرفت الدعوة لبناء الحزب انتشارا واسعا في الخطاب السياسي ، والمقالات الصحفية ، والجمعيات العامة للمناضلين التي اشرف عليها بعض المسؤولين في الحزب . (×)

وقد كانت الدعوة لبناء الحزب تتم تحت الشعار التالي : " بناء حزب اشتراكي يكون في مستوى المرحلة واختياراتها " ، وكان ذلك يعني ضرورة ضم الحزب للعناصر الاشتراكية ، وهو ماعبر عنه بومدين بقوله : ((ان الثورة في حاجة الى ثوريين ... فالثورة الاشتراكية في حاجة الى مناضلين اشتراكيين .) ويضيف بومدين في نفس السياق قوله : ((ان الثوريين والمناضلين في حاجة الى تنظيم ونقطة الضعف الموجودة حتى الان كامنة في هذا الميدان .)) (1)

ان ذلك القول من بومدين كان يستهدف د جذب الطاقات والعناصر الفاعلة في المجتمع، من نقابيين وطلاب ومثقفين ، لبناء تنظيم حزبي يكون في مستوى المرحلة ومتطلباتها من جهة، وحتى يتيسر للقيادة السياسية تجنيد القوى الفاعلة في المجتمع وراءها لابد من تنظيمها ، فكان لابد من رفع شعار " بناء الحزب " الذي يضم مختلف العناصر الثورية .

(1) انظر : كلمة بومدين في الملتقى السابع لرؤساء البلديات قصر الأمم - 1973/02/14 .

(×) حل الحديث عن بناء الحزب محل الحديث عن مؤتمر الحزب ، وذلك ابتداء من سنة 1971 ، ولذلك خلفياته ، اذان الحزب بعد هذه السنة اصبح محل نقد لضعف بنائه التن

ولم تنجح الدعوة للانخراط في الحزب خاصة وان تلك الدعوة لم يصاحبها اتخاذ اجراءات عملية تجعل الناس يقبلون على الانخراط في الحزب ، اذ عرفت هذه المرحلة تناقضا واضحا يتمثل في أنه يمكن ان يكون الانسان مسؤولا ساميا في الدولة (وزيرا سفيرا اميناعاما لوزارة مدير مؤسسة وطنية الخ ...) دون ان يشترط فيه الانتماء للحزب في حين انه لا يمكن للمواطن ان يكون عضوا في المجلس الشعبي البلدي او الولائي دون ان يكون مناضلا في الحزب. (*)

ولهذا فان الدعوة لبناء الحزب لم تؤد في الحقيقة الى اية نتيجة ايجابية، وبقي الحزب يعاني من ضعف بنائه التنظيمي والبشري ، مما نتج عنه نوعا من التقوقع والانغلاق الناجمين عن ردود فعل من داخل الحزب ، من تركيبته التي لم تكن مؤهلة لاحداث تغيير في طرائق عمل الحزب لمسايرة مايجري من احداث ومايطرأ من متغيرات في المحيط العام على الأقل .

ورغم ذلك فان " مقولة" بناء الحزب بقيت سائدة طيلة السبعينات ، حتى بعد اقامة المؤسسات الدستورية ، ومازال بعض المناضلين يرددون هذه العبارة حتى اليوم ، الا ان المناداة ببناء الحزب قد اصبحت اليوم تعني تدعيم الحزب واعطائه ادوات تواجده وتأثيره في الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع ، بعد ان كانت خلال مرحلة السبعينات لا تعني اكثر من تدعيم الحزب بعناصر جديدة من المثقفين وبعض الفئات المهنية ليس الا .

(*) كان الحزب في هذه المرحلة يعاني من غياب التعليمات الداخلية التي توجه عمله وتنظم نشاطه ، فلم يكن هناك غير توجيهات وخطب رئيس مجلس الشورة ، التي كانت القاعدة الحزبية تعمل وفقها ، بالرغم من انها لا ترسم للحزب كيفيات مساهمته، ولا تعطيه مايستند اليه في تدخله في الحياة العامة، فهي توجيهات عامة .
ونتيجة لنقص التعليمات وغياب الاعلام الحزبي فان الحياة النظامية في الحزب قد عرفت نوعا من الجمود والركود كانت انعكاساتهما السلبية على الجهاز الحزبي واضحة.

— الفرز والتطهير :

صاحبت الدعوة الى بناء حزب اشتراكي الدعوة الى ان مقتضيات هذا البناء تستوجب القيام بفرز وتطهير داخل الحزب وخارجه على اساس: ((من مع الثورة ومن ضدها ؟))

والثورة كانت تعني في الحقيقة تلك الاجراءات والقرارات القديمة الجديدة .. فهي قديمة بالنسبة للاختيارات المحددة في " برنامج طرابلس" و " ميثاق الجزائر"، وهي جديدة من حيث تاريخ اتخاذها في شكل قرارات والشروع في تطبيقها .

ولم يكن الفرز والتطهير في واقع الأمر الا محاولة من " بومدين" لتحقيق غايتين في آن واحد ،اولهما:

الغاية الأولى : ابعاد العناصر التي يشك في ولائها للنظام مهما كان اتجاهها السياسي وانتماءها الايديولوجي ، ومهما كان ماضيها التاريخي بالأمس.(×)

اما الغاية الثانية فكانت تستهدف خلق جو من التفاعل والتلاحم بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تلتقي حول ضرورة الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والطب المجاني ، لأن تطبيق تلك الاختيارات ونجاحها كان يحتاج الى دعم وتأييد شعبيين يجعل بومدين في مركز قوي أمام معارضي تلك الاجراءات التي كانوا يرون في نجاحها تهديد لمصالحهم المادية ونفوذهم السياسي .

ولم يخفي ذلك بومدين ،الذي كان يدعو الى ضرورة مشاركة كل القوى الحية في البلاد في تطبيق وحماية تلك القرارات التي اعتبرت بمثابة مكتسبات اشتراكية .

الا ان مايسجل هنا هو ان مسألة الفرز والتطهير لم يكن القصد منها ضرب الحزب او تفريغه من محتواه البشري ، فهي كانت تعني بالنسبة للحزب ضرورة [illegible]

(×) كان بومدين قد ردد في العديد من خطبه ان الماضي التاريخي للأشخاص لا يجب ان يكون ورقة رابحة في أيدي العناصر المناهضة للنظام ،الا ان الشيء الذي يجعلنا نعتقد ان رفع ذلك الشعار كان يستهدف منه تجاوز جيل كامل ،وهو ماكان غير ممكنا ،اذ يقول لنا احد المناضلين : ((ان بومدين عن حسن نية أوعن سوء نية، أو عن جهل ،كان متأثرا بالأحداث التي عاشتها الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني في الخارج والداخل =

للمناصر الطلائعية لتدعيم الاختيارات الجديدة في مواجهة المعادين لها ، فعلاقة المناضل بالثورة يجب ان تكون علاقة تفاعل وايمان بمبادئ الثورة، وهو ماعبر عنه بومدين بقوله: ((الحزب هو الثورة وكل مؤمن بالثورة واهدافها القريبة والبعيدة ،وكل عامل من اجل تحقيق هذه الأهداف يعتبر مناضلا حزبيا .)) (1)

واذا كانت غاية بومدين من رفع شعار ((الفرز والتطهير)) القيام بفرز في مختلف الأوساط بين حلفاء هذه الاختيارات والمناهضين لها ، فان تفسير وتطبيق ذلك الشعار بالنسبة للحزب قد اخذ منحى آخر في العديد من القسمات الحزبية ، حيث بدأت عملية تصنيف المناضلين في الحزب الى " جبهويين " و" مندسين " في جبهة التحرير يحملون افكارا"شيوعية".

وهكذا فبدل ان تكون عملية الفرز والتطهير سبيلا لتدعيم الحزب اصبحت وسيلة لمواصلة عملية " اخلاء الحزب من الطاقات والعناصر الفاعلة" . ولم تؤت نتيجة ذلك اية نتيجة في ميدان تدعيم الحزب ، مما جعله يبقى عرضة للتفكك والضعف التنظيمي خاصة.

ـ تدعيم الحزب:

من المقولات التي شاعت ومازالت حتى يومنا هذا قائمة ومنتشرة ، وهي محل اهتمام دائم من قبل مسؤولي الحزب في مختلف المستويات الحزبية، هي القول بضرورة تدعيم الحزب،والتدعيم كان القصد منه الدعوة الى فتح ابواب الحزب امام الراغبين في الانخراط ، بل دعوة الناس الى الانخراط في صفوف الحزب ،فقدكان بومدين يقول

---

(1) راجع حوار بومدين مع الطلبة المتطوعين ، قصر المعارض في 1973/07/12 ، الجزء الخامس من خطب هواري بومدين ، وزارة الاعلام والثقافة.

= ((وهو ماتكون لديه تصورا فحواه أن الجيل الذي قام بالثورة من الصعب التحكم فيه وقيادته داخل تنظيم سياسي واحد لتحقيق الأهداف التي كان بومدين يصبو الى تحقيقها في ميدان التنمية الوطنية.)) أما رأي بومدين في جيل الثورة فكان يقوم على حكم مسبق ((بأن المجاهدين فيهم نوع من المحافظة والثقة بالنفس الى =

تدعيم الحزب بالقوى الأساسية للثورة والتي كان يحددها في العمال والفلاحين ، والشبيبة والطلبة والمثقفون الثوريون .

ونتيجة لتلك الدعوة وماترتب عنها من نقاش بين مؤيديها ومعارضيها ، فقدسادت فكرة موازية للدعوة للانخراط بالحزب، كانت تلك الدعوة تتلخص في ان النضال ليس معناه حمل بطاقة العضوية في الحزب ، وكان اصحاب هذه الدعوة يرون ان النضال في الميدان هو المقياس للتمييز بين المناضل وغير المناضل ،

ولما كانت هذه الدعوة قد وجدت رواجا لها في اوساط معينة كالقطاع الطلابي (الجامعي) وفي اوساط القيادات النقابية خاصة والمثقفين ، فان المناضلين المهيكلين في الحزب كانوا يرون في هذه الدعوة انها تعكس موقفا من الحزب من قبل التيارات السياسية المعادية لحزب جبهة التحرير .

وقد كان لتلك الطروحات انعكاساتها السلبية على تدعيم الحزب اضافة الى بروز الغموض العقائدي والنزعات البيروقراطية والروتينية .)) (1) التي ظهرت في عمل الحزب واجهزته المختلفة ، مما شكل عقبة في سبيل تدعيمه بالشكل الذي كان بومدين ينتظر ان يكون عليه الحزب. اذ جاء في تصريح لبومدين مع الصحفي " لطفي الخولي " بشأن طبيعة الحزب الذي يدعو بومدين الى وجوده ، قوله على الخصوص: ((نحن اليوم بحاجة الى حزب اشتراكي طليعي ، يتألف فقط من الاطارات الاشتراكية المجتمعة حول برنامج محدد، وحاجة الى خط سياسي موحد .)) (2)

وكان بومدين بقوله ذاك يعني انه لا بد من القيام بفرز اجتماعي وسياسي على اساس الالتزام

انظر : جهود السنوات العشر، ص12 طبعة وزارة الاعلام والثقافة سنة 1975 .

(2) انظر: حوار بومدين مع لطفي الخولي ، الصحافة الوطنية : 31 اكتوبر 1974 .

= ((درجة الغرور ، فهم يعتزون بالماضي ويتوجهون له اكثر من الحاضر والمستقبل .))

انطلاقا من هذا التصور كان بومدين ((يحاول بناء تنظيم سياسي لا يعاني اعضاءه من عقدة الماضي ويكون بومدين بذلك هو القائد والثوري والاشتراكي في مخيلة اعضاء التنظيم السياسي المراد بنائه))

بالخط السياسي للنظام القائم والاستعداد للعمل وفق ماهو محدد من اختيارات مجسدة في القرارات التي اتخذت في سنة 1971 على الخصوص.

وبالرغم من ان مظاهر الالتزام والتأييد قد تجلت في كثير من المناسبات ، فان ذلك التأييد لم يصاحبه استجابة لدعوة تدعيم الحزب والانخراط في صفوفه من طرف القوى والعناصر "التقدمية" التي اوقفت تأييدها على بومدين كشخص اظهر من موقعه في السلطة رغبته في اعطاء الأهداف المحددة في مخططات التنمية والقرارات المتخذة بعدها الثوري والاجتماعي الاشتراكي . (+)

(+) لم يكن في الحقيقة حزب جبهة التحرير يومئذ يفتقر في صفوفه للعناصر الاشتراكية والثورية ، ففي الوقت الذي كانت الدعوات توجه للاشتراكيين الموجودين خارج الحزب كان الاشتراكيون الذين يوجدون داخل الحزب مجمدين .

وذلك نتيجة التصور الذي كان قائما على أنه "الاشتراكي" هو ذلك الذي يتقن توليف الألفاظ ورفع الشعارات الاشتراكية ، هؤلاء هم الذين عجت الساحة بهم وسعى النظام الى استقطابهم.

في حين ان الحزب بتركيبته الاجتماعية المتكونة اساسا من مجاهدين ،عمال، فلاحين فقراء كان يمكن ان يكون مصدرا لانتقاء العناصر المؤمنة بالاختيارات الاشتراكية والواعية بمتطلبات الاشتراكية ، لتجنيدها واعطائها دورا أساسيا في تعميق المفاهيم الاشتراكية في أوساط الجماهير العمالية والفلاحية خاصة وأن الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي قد شق طريقه للتطبيق الميداني .

ب) ضعف الحزب وانتعاش التيارات السياسية المناهضة له :

تميزت الفترة الممتدة مابين 1965 و1975 بجهود معتبرة لتنظيم الاقتصاد الوطني ونزع الطابع الاستعماري الذي خلفه عليه الاستعمار الفرنسي ، اذ تم اتخاذ عدة اجراءات لتنظيمه وتخليصه من التبعية التي كان عليها ، وقد تمثلت تلك الاجراءات خاصة فيما اتخذ من قرارات بالتأميم المنهجي للأرض والمناجم والمحروقات والبنوك، وشركات التأمين ، والتجارة الخارجية ووسائل النقل ، والشركات الأجنبية . (×)

كما كان لسياسة التوازن الجهوي ، والبرامج الخاصة ، وانشاء بعض الشركات الوطنية ، الى غير ذلك ، مما اعطى الدولة الجزائرية بنيات اقتصادية - اجتماعية ، ساعدت الجزائر على مواصلة النضال في سبيل التحرر الاقتصادي من جهة ، والتفكير في مهام جديدة لتعزيز المكتسبات وتعميقها من جهة اخرى .

وهكذا فما كادت تحل سنة 1971 حتى دخلت الجزائر معركة تأميم البترول ، وتم في نفس السنة اعداد ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات وسن قوانين الثورة الزراعية .

وهو مايجعل من سنة 1971 سنة متميزة في العشرية الأولى لاستقلال الجزائر ، فهي تعد بمثابة سنة الانطلاقة المتميزة في مسيرة الجزائر منذ استرجاعها الاستقلال لها سنة 1962 .

فـي كل ذلك ماذا كان دور الحزب ووضعه ؟

ان مايمكننا تسجيله هنا هو انه في الوقت الذي كان ينتظر فيه تدعيم الحزب واسناده مهمة تعميم المفاهيم الثورية والاشتراكية وترسيخها في اوساط الجماهير عامة ومناضليه خاصة ، نجد الحزب قد اصبح اكثر من اي وقت مضى محل هجوم من قبل معارضيه سواء داخل السلطة اوخارجها .

فعلى صعيد السلطة القائمة ، باستثناء ماكان بومدين يردده في الخطب الرسمية

(×) كما عرفت هذه الفترة انشاء العديد من المؤسسات الوطنية، اذ انه (منذ العام 1965 تكاثرت المؤسسات الوطنية فأصبح يوجد منها 49 مؤسسة في العام 1975 .) لمزيد المعلومات : راجـــع : كتاب نشوء الطبقات في الجزائر، مغنية الأزرق ص118 .

حول مايجب على الحزب القيام به ، فاننا لانجد تجاوبا من تركيبة السلطة مع هذه الدعوة ، اذ انه في الوقت الذي كان بومدين ينادي بضرورة انخراط الاطارات في الحزب نجد الاطارات المعنية بالدعوة (نداءات بومدين) نافرة من الحزب بحجج واهية، مماجعل بومدين يدعو الى تجاوز النقائص التنظيمية التي يعانيها الحزب ، وهو ماعبر عنه في احدى خطبه بقوله : ((اذا كانت هناك نقائص ونقاط ضعف تنظيمية بالنسبة للحزب فهناك الكثير من الأشخاص الذين استغلوا هذه الفرصة للبقاء خارج الحزب.)) (1)

ولم يكن ذلك القول من بومدين يجد صداه في اوساط الاطارات ، اذ لم تكن النداءات المجردة من أي الزام كافية لجعل الاطارات يستجيبون لدعوة بومدين بضرورة الانخراط في الحزب.

اما على الصعيد الثاني فان النفور من الحزب كان يحمل طابع المعارضة ،اذ كانت العناصر المعارضة لسيادة حزب جبهة التحرير الوطني في البلاد ترى في الدعوة لاعطاء الحزب دورا في الحياة الاقتصادية والسياسية امرا غير مرغوب فيه ، داعية تارة بالسماح لبعض القوى السياسية "اليسارية" بالنشاط باعتبارها الأقدر والأجدر من جبهة التحرير الوطني التي تعاني من الضعف والوهن مما يجعلها غير مؤهلة لتجنيد الجماهير حول القضايا والمهام الوطنية .وتارة الى القول بان دورجبهة التحرير انتهى بانتهاء " الحربالتحريرية". (+)

وترجع اسباب هذا النفور من الحزب ، والدعوة الى فتح المجال امام قوى سياسية اخرى للنشاط، يرجع ذلك غي جملة مايرجع، الى الوضع الذي اصبح عليه الحزب في تلك المرحلة المتميزة بدخول الجزائر عدة معارك مع الشركات الأجنبية على " صعيد الاقتصادي وبداية تبلور المفاهيم الاشتراكية في الشارع الجزائري وفي المحيط الجامعي على الخصوص

---

(1) انظر: كلمة بومدين في الملتقى السابع لرؤساء البلديات بقصر الأمم 973/2/14 الجزء الرابع من خطب بومدين - وزارة الاعلام.

(+) يعود هذا الشعار في الحقيقة الى أيام الأزمة السياسية التي كانت تعيشها جبهة التحرير غداة الاستقلال حيث رفعت شعارات " التعددية الحزبية" و" السماح بالنشاط لمختلف التنظيمات السياسية" لكون المجتمع الجزائري يعاني من تناقضات اجتماعية موروثة عن الحكم الاستعماري الرأسمالي الذي كان مسيطرا على الجوائر، قبل اندلاع الثورة واسترجاع الاستقلال .

في حين ان الحزب كان يعيش الوضعية التالية :

- لم تكن طرائق العمل المعتمدة من قبله مسايرة لطبيعة المرحلة التي من ابرز سماتها اشتداد الصراع بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، ذلك الصراع الناتج عن القرارات والاجراءات التي اتخذت في ميدان الفلاحة " الثورة الزراعية" والقطاع الاقتصادي ، والهادفة الى احداث تغييرات اجتماعية - اقتصادية ، وتوسيع مشاركة العمال في التسيير .
- ضعف الهياكل الحزبية في ميادين التعبئة والتجنيد ،نتيجة ضعف الامكانيات البشرية والمادية (تكاد تكون هذه الاخيرة منعدمة) .
- كان الحضور الحزبي يكاد يكون غير موجود في الحياة الاقتصادية والمؤسسات الثقافية .
- عدم وضوح الدور المنوط بالحزب في ميادين التأطير والتفكير والمراقبة .

لم يكن الحزب قد وصل الى تلك الحالة في الواقع الا نتيجة لسياسة انتهجت منذ 19 جوان فيما يتصل بالحزب ، قائمة اساساً على " التنظيم واعادة التنظيم" مما جعل الحزب في كل عملية من عمليات تنظيمه او اعادة تنظيمه يفقد عددا من مناضليه ،في الوقت الذي كان نفور المواطن من سنة لأخرى يزداد ،نتيجة ماكان يشاهده من وضعية الحزب.

وقد كان من نتائج ذلك على الحزب انه اصبح عرضة للنقد ، وبرزت بعض مظاهر النفورمن الحزب ونقده فيما يلي :

- انتعاش التيارات السياسية والجماعات المناهضة لجبهة التحرير التي اصبحت تهاجمها علانية .
- رفض حركة التطوع الطلابي لاشراف قسمات الحزب على فرق الطلبة المتطوعين ، الذين كانوا يتهمون المسؤولين الحزبيين بممارسة - اومحاولة - فرض " السلطة الابوية" على الطلبة المتطوعين لصالح الثورة الزراعية . (x)

(x) يذكر لنا " محمد عبادة " الذي كان محافظا وطنيا للحزب آنذاك : ((التطوع اصبح عملية موازية للحزب في وقت من الاوقات ، فقد كان بعض المتطوعين يصنفون اعضاء الحزب الى " تقدميين و " رجعيين " . والجناح التقدمي والجناح التقليدي المحافظ. في الوقت الذي كان الحزب يرى في التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية تحت اشرافه انه يمثل دخول مرحلة جديدة من مراحل النضال من اجل البناء الوطني وانجاز اهداف ثورية .))

- انتشار ظاهرة الاستخفاف بالحزب ووصف اعضائه بـ" الرجعيين " وقد تزعم هذه الدعوة عناصر" حزب الطليعة الاشتراكي " الذين كانو : " منذ سنوات يصدرون نشرة مطبوعة على الستانسيل تدعم الرئيس بومدين وتنتقد " العناصر الرجعية " التي تستقطب الدولة والحزب)) (1) ومما كان يزيد من حيرة مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني هو موقف السلطات الرسمية من نشاط " حزب الطليعة الاشتراكي " المتنامي ، والذي اتسم موقف السلطات منه بعدم التنديد الرسمي بنشاطاته العلنية ، وقد يعود ذلك الى نظرة السلطات لتلك النشاطات ، مدركة لحجم " حزب الطليعة الاشتراكي " فهي لم (تتاثر مطلقا بعمل هؤلاء المعارضين معتبرة انها شلل " لا وزن لها ")) (2)

- الاهمال الاعلامي لنشاطات الحزب ، وهو مانبهت له النشرة الداخلية للحزب في اكثر من مناسبة مناسبة داعية الى الاهتمام بنشاط الحزب في ميدان التعبئة والتجنيد ، اذ جاء في احد اعدادها بهذا الشأن مايلي على الخصوص: ((... بالرغم من الجهد الذي بذل من طرف الحزب ممثلا في هيئاته ومنظماته الجماهرية خلال سنة كاملة لتحقيق هذا الهدف فان بعض المسؤولين الذين تعرضوا لتقييم حملة الشرح والتوضيح على صفحات الجرائد ، قد وقعوا في تناقض بين ، حيث ركزوا على اهمية الدور الذي قام به اعضاء اللجنة الوطنية ومختلف الوسائل الاعلامية وتجاهلوا الدور الهام الذي قام به الحزب ومناضلوه في هذا الميدان .)) (3)

- شعور مناضلي الحزب بعدم قدرته على حمايتهم من تعسف مرؤوسيهم في المؤسسات والادارات حيث اصبح الانتماء للحزب او الدفاع عنه في العديد من المؤسسات يترتب عنه تجميد للموظف في رتبته الادارية الخ ... وهكذا فقد كان الحزب نتيجة ذلك يفقد الكثير من الاطارات التي تمرست في خلاياه على النضال ، كما كان وجوده يتقلص تدريجيا اذ اصبح العضو فيه يخفي صفته الحزبية خوفا من النتائج التي قد تنجر عن ذلك .

---

(1) انظر : بول بالطا استراتيجية بومدين ، مرجع سابق ص 23

(2) نفس المصدر ص 23 .

(3) النشرة الداخلية للحزب العدد 20 نوفمبر 1972 اصدار قسم التوجيه والاعلام بالحزب .

ج) العودة للحزب والشرعية :

كان الحديث سنة 1974 قد كثر عن الحزب والشروط الواجب توفرها في المناضل الحزبي ، وقد حدد بومدين في خطبه الثلاث امام اطارات الحزب في" قسنطينة (×) "والمسان" و" تيزيوزو " ، انه لحماية مكاسب الثورة فانه لا بد من تقوية الحزب وتنظيمه لما للعلاقة بين الثورة والحزب من صلة وثيقة ، اذ لا يمكن ضمان حماية الثورة ، مالم يكن هناك حزب قوي مرتبط بها .

وقد دعا بومدين في اللقاءات الثلاث الى جعل الحزب يمارس دوره الفعلي في تعبئة وتجنيد مختلف الفئات الاجتماعية التي تعمل من اجل انجاح قرارات الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والطب المجاني .

ويبدو من ذلك ان بومدين قد اصبح مقتنعا بان تحقيق منجزات اقتصادية واجتماعية وحمايتها لا يمكن ان يتم في ظل غياب تنظيم حزبي قادر على تعبئة الجماهير وتجنيدها وراء القيادة السياسية للثورة من جهة ، والتصدي لبعض القوى التي قد تجعلها مصالحها ضد كل الاجراءات التي تستهدف الرفع من مستوى الجماهير اجتماعيا واقتصاديا ، وتجعلها تشارك مشاركة فعالة في التسيير .

ولعل ذلك هو ما جعل بومدين يصرح في اللقاءات المذكورة بقوله : ((ان مصير الثورة وضمان مكاسبها مرتبطان بتنظيم الحزب وتقويته وليس معنى هذا اننا سندخل في دوامات التنظيم واعادة التنظيم التي عرفتها بلادنا ذات يوم ، ولكنه يعني بأن الحزب ستتضح مهامه اكثر فأكثر ليتمكن من ممارسة الحياة السياسية في النشاط اليومي .))(1)

---

1) انظر : كتاب جهود السنوات العشر ص13 مرجع سابق .

×) يذكر لنا السيد " الطاهر لعجل" الذي كان محافظا على قسنطينة آنذاك ان بومدين قد سألني عن امكانية تنظيم اجتماع يحضره اكبر عدد ممكن من اطارات الحزب ، ويبدو انه لم يكن يتصور انه في امكاننا تجنيد العدد المطلوب، وهو ما عبر عنه بعد الاجتماع الذي حضره عدد غفير من المناضلين ، حيث القى بومدين كلمة وطلب فتح حوار مع الحاضرين ، وقد كان واضحا ان بومدين يريد ان يكون الحزب الى صفه لمواجهة الخلافات التي بدأت تعصف بمجلس الثورة ، الذي بدأ بعض اعضائه يتمردون على بومدين الذي بدأ يفقد سيطرته وتحكمه في المجلس.

ويكشف ذلك القول في الحقيقة عن وجود نوع من سوء الانسجام والتفاهم داخل مجلس الشورة ذاته، اذ عرفت سنة 1975 وقبلها صائفة 1974 نوعا من الاشاعات التي لم يسبق ان عرفت مثلها الساحة السياسية الجزائرية منذ 1965، وذلك لكون تلك الاشاعات كانت تدور حول " تناقضات وخلافات" الأعضاء الموجودين في مجلس الشورة والمعروفين بصلتهم الحميمة ببومدين ، فأصبح المواطن العادي يسمع ويردد بأن المضوفلان في خلاف مع بومدين داخل مجلس الثورة .

ونتيجة لتلك الوضعية فان تصريحات بومدين حول الحزب بدأت منذ 1974 تأخذ مسارا جديدا ، اذ اصبح يدعو الى ضرورة ان يلعب الحزب دوره في الحياة السياسية، بعد ان كانت تصريحاته فيما يتصل بالحزب لا تتجاوز الدعوة الى تدعيمه ، واحيانا الى بنائه ، وكان يذهب في العديد من المناسبات الى القول بأن الحزب ضعيف وانه يحتاج الى اعادة تنظيمه من جديد .

وتكمن خلفية ذلك التغيير ليس فيما كان مطروحا من خلافات داخل " مجلس الثورة" فقط، بل ان لذلك التغيير في الموقف ازاء الحزب عدة اسباب موضوعية اقتضتها مستلزمات البناء الاقتصادي ، وضرورات الديمقراطية . ويمكننا حصر اسباب ذلك فيمايلي :

- الاتصال بالجماهير:

ادرك بومدين بعد تجربة مايقرب من ثلاث سنوات من انطلاق الثورة الزراعية ان الاتصال بالجماهير لا يمكن ان يتم بواسطة مجموعة مجلس الثورة التي بدأت تفقد ماكان يظهر عليها من انسجام (×)، بعد ان بدأت الاجراءات المتخذة تشق طريقها نحو التطبيق الميداني ، وما يترتب عنه من مشاكل تنظيمية وتسييرية لعدم ملاءمة الجهاز

(×) ان الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بعد سنة 1968 لم يكن خاليا من تناقضات داخل الجهاز الأعلى للسلطة ، الا ان تلك الخلافات كانت تحسم داخله، ومع حلول صائفة 1974 اصبح حسم ماينشأ من خلافات داخل مجلس الثورة ليس بالأمر الهين ، وذلك لأن اغلبية اعضاء المجلس الذين كانوا موجودين فيه سنة 1974 كانوا قد مثلوا في مراحل معينة جماعة منسجمة تدين بالولاء لبومدين . وهو مايجعل من نشوب خلافات بينهم امرا صعب المعالجة بالنسبة لبومدين .

الاداري بتركيبته التي ان لم تكن مصالحها تتنافى وتطبيق تلك الاجراءات فهي ليست على مستوى من الثورية يؤهلها للقيام بتطبيق تلك الاجراءات وتذليل المعوقات التي تعترض فكان لابد من الاتصال بالجماهير ولكن ماهي الوسيلة؟

لم يكن من الحكمة السياسية ولا من السهل ان يسمح بظهور اوخلق "تنظيم" للاتصال بالجماهير في ظل وجود "حزب جبهة التحرير" الذي بالرغم مما كان عليه من ضعف ووضع متردي فانه كان موجودا بشكل اوبآخر امام الرأي العام الوطني وفي حسابات مجلس الثورة .

ولما كان الوضع هكذا فان بومدين كان يعتقد بضرورة خلق جبهة تضم القوى الوطنية التي تلتف حول الاجراءات والقرارات المتخذة في تلك المرحلة ، اذ يقول في هذا الشأن انه لابد من ((وجود مناضلين ذوي كفاءة وقدرات سياسية وثقافية وعلمية يكونون قادرين على اداء المهام التي تناط بهم في اطار البناء الوطني .)) (1)

وقد اثبتت الأيام الموالية لذلك الخطاب ان نسبة الاستجابة لدعوة الانخراط كانت دون المستوى الذي كان ينتظر ان تكون عليه ،والظاهر ان الذهنية التي كانت سائدة هي اعتياد الاطارات والعناصر المثقفة على ان الدعوة للانخراط في الحزب تبقى مجرد دعوة تقتضيها ضرورة شمولية الخطاب السياسي لدى بومدين .

الا ان الأمر هذه المرة بالنسبة لموقف بومدين قد اخذ مسارا جديدا عند الحديث عن الانخراط في الحزب، اذجاء في خطابه بتلمسان سنة 1974 ، قوله على الخصوص ((... بالنسبة للاطارات ، فلقد وجهت قبل اليوم نداء لن اوجهه ثانية ، فالنضال اليوم هو الانتساب للحزب ، لأن النضال ممارسة يومية ، وليس ماضيا نجتره .))(2)

---

(1) انظر: خضير بوبربارة - بومدين رمز الثورة وقائدالمسيرة- جريدة النصر الأحد 27 ديسمبر 1981 .

(2) انظر: خطاب بومدين في اجتماع اطارات الحزب بولاية تلمسان 1974/07/3 . الصحافة الوطنية : جويلية 1974 .

وقد كان لذلك الموقف من بومدين صداه في اوساط مناضلي الحزب الذين ابدوا حماسا كبيرا لذلك النداء من بومدين ، خاصة وأنه قد حسم في مسألة ضرورة الانتماء للحزب من عدمه بالنسبة لكل من يقول: انا مناضل ، اذ كان لقول بومدين ((النضال هو الانتساب للحزب)) اثره على القاعدة الحزبية التي اعتبرته ردا على "المقولة" التي شاعت حول طرق النضال وأساليبه وعدم جدوى الانخراط في الحزب .

- تجاوز مجلس الثورة :

كان بومدين قد اصبح مقتنعا بضرورة تجاوز " مجلس الثورة" بالاتصال بالجماهير وتوسيع الرؤى السياسية والاجتماعية التي تستهدف الاجراءات المتخذة تحقيقها ، وكان ذلك التجاوز لتحقيقه يستوجب خلق قنوات اتصال جديدة ، فبدأ بالاتصال بالطلبة في اطار الملتقيات واللقاءات المتعددة التي نظمت لهذا الغرض .

كما عمد بومدين الى التفتح على التيارات والعناصر التي كانت تعاديه حتى ذلك الوقت . ولما كان الحزب آنذاك في رأي الكثير من المسؤولين غير مؤهل لتعبئة الجماهير وتجنيدها ، فان بومدين قد عمد الى ان يثبت لأولئك المسؤولين بأن مناضلي القاعدة الحزبية ملتفون حوله ، اذ يتذكر مناضلوا العاصمة ذلك المهرجان الشعبي الذي نظمه الحزب - بايعاز من رئيس مجلس الثورة - بمناسبة اليوم الوطني للفلاح (17جوان1974) والذي ((شارك فيه مايفوق 50 الف مواطن من مناضلي الحزب والمنظمات الجماهيرية ومختلف الفئات الشعبية .)) وكانت الغاية من ذلك المهرجان ((الرد على الاشاعات التي انتشرت والقائلة بأن الثورة الزراعية مفروضة على الشعب وأن هناك بعض الأطراف في السلطة غير راضية عنها .)) (1)

- قضية الصحراء الغربية :

كان لموقف الجزائر من الصراع على الصحراء بين المغرب و" الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" انعكاساته على المستوى الداخلي ، ولما كان موقف رئيس مجلس الثورة " بومدين" يحتاج الى دعم ، خاصة وان طرح قضية الصحراء كان يستوجب تهيئة الرأي العام الوطني لفهم القضية ومساندة موقف القيادة الجزائرية ، فقد كان لابد من الرجوع للحزب وضمان تجنيده للجماهير حول موقف القيادة السياسية ، وعلى

---

(1) هذا ماأكده لنا السيد " عدنان عبد العزيز" نائب محافظ (العاصمة) سابقا ، ومدير التطوع بالحزب حاليا .

رأسها بومدين .

- العودة للشعب: كانت الجزائر في منتصف السبعينات تتمتع بقاعدة اقتصادية متينة نسبيا ، لكن تلك القاعدة الاقتصادية لم تكن وحدها كافية لاعطاء النظام شرعيته ، وهو ما يستوجب ((ارساء قواعد مؤسسية تؤدي من خلال الاستشارات الشعبية ، الى اضفاء الشرعية اللازمة على النظام)) ويتم ذلك بالانتقال من ((مرحلة الوجود المهيمن على المسرح السياسي الى مرحلة الوجود الشرعي المرتكز على التأييد الشعبي .)) (1)

ولم يكن ذلك في الواقع قد جاء نتيجة ضرورة ملحة فرضت نفسها على المسؤولين فقط ، بل كانت اساسا نتيجة للمطالب التي عبرت عنها مختلف القوى السياسية والاجتماعية في اوساط الجماهير الداعية الى اعطاء المواطن الاطار الشرعي للتعبير عن رأيه والمساهمة في الحياة السياسية للمجتمع.

وهكذا فبمناسبة الاحتفال بذكرى اول نوفمبر سنة 1975 وقع بومدين مرسوما يقضي بتشكيل لجنة لصياغة " المشروع التمهيدي للميثاق الوطني " الذي عرض في شهر جوان من سنة 1976 للمناقشة الشعبية.

ودخلت بذلك الجزائر مرحلة سياسية جديدة ، احتل فيها حزب جبهة التحرير الوطني مكانة مهمة بعد ان كان مهمشا ، اذ اكد الميثاق الوطني على انه لا يمكن استكمال البناء الاشتراكي بالأجهزة الادارية وحدها ، فلا بد من وجود تنظيم حزبي طلائعي .

---

(1) انظر : السياسة الدولية العدد 64 افريل 1981 ، مرجع سابق .

المطلب الرابع: من اقرار الميثاق الوطني الى تولي الحزب للسلطة.

كشفت مناقشات المشروع التمهيدي للميثاق الوطني أن ماكان يعيشه الحزب من تهميش وغياب في ميدان التأطير والتجنيد واستقطاب الجماهير ، لم تكن انعكاساته على الحزب ذاته فحسب، بل حتى في أوساط الجماهير الشعبية ظهرت نتائج ذلك، فالدعوة الى التعددية الحزبية وغياب وحدة التصور في أوساط الرأي العام لمختلف القضايا ، وتعدد المطروحات السياسية والايديولوجية الى غير ذلك . . . كل ذلك كان نتيجة مصاحبة لغياب تنظيم حزبي قوي ومتوغل في أوساط الجماهير العريضة.

وهكذا فقد تحولت مناقشات الميثاق الوطني الى منبر لمناقشات جديدة قديمة حول دور الحزب وطبيعته ، اكثر مما كان النقاش - خاصة في أوساط مناضلي الحزب - حول مستلزمات الانتقال بالثورة الى مرحلة اجتماعية جديدة، خاصة وأن الميثاق الوطني المشروع قد جاء لتعميق محتوى المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية ، فهو ((يستهدف تقييم التجربة وتحديد الاستراتيجية .))

وبعد اقرار الميثاق الوطني لم تحدث أي تغييرات ذات بال في سير هياكل وهيئات الحزب ، اذ أن الدارس للمراحل التي مربها حزب جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع الاستقلال يجد أن ماوقع سنة 1963 قد تكرر في سنتي 1976و 1977 . حيث اعطيت الأولوية لسن دستور جديد وانتخاب مجلس شعبي وطني ورئيس الجمهورية ، في الوقت الذي بقي الحزب عما كان عليه قبل اقرار الميثاق الوطني الذي أكد على ان الحزب هو ((دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع)). لكن الدارس يرى أن ذلك لم يتجاوز حدود النص الى الواقع.

اذ انه بالرغم من وضع دستور واقامة مجلس شعبي وطني فان كل ذلك لم يعط للحزب وجودا في المسرح السياسي كما هو محدد في الميثاق الوطني الذي ينص على ان ((جبهة التحرير الوطني هي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية .)) والحقيقة أن ذلك لايتم دون اشراف الحزب على ممارسة السلطة ممارسة فعلية، وهو ما اثبتته التحضيرات التي جرت في اطار عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية سنة 1978 ، اذ أن الصراع الذي اشتد بين مناضلي الحزب وقيادات بعض المنظمات الجماهيرية اثناء عملية التحضير وغداة انعقاد تلك المؤتمرات تدل من جديد على انه لم يحدث تغيير

ذا بال في دور الحزب ولا في النظرة اليه بعد الميثاق الوطني ، اذ لم يكن الحزب يتمتع بالنصوص والقوانين التي تنظم كيفية تدخله أو تجعل منه طرف أساسي فيما يطرح من قضايا خاصة اذا كانت تتعلق بالجانب التنظيمي .

وعادت من جديد فكرة تنظيم الحزب لتفرض نفسها على الخطاب السياسي ، لقد احتلت مسألة تنظيم الحزب ليصبح في مستوى ماحدده له الميثاق الوطني ، مكان الصدارة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الحزب ، فقد جاء في كلمة بومدين أمام المجلس الشعبي الوطني قوله : ((سنعيد النظر في هياكل الحزب وتركيبته البشرية على ضوء الميثاق الوطني ، باعتباره المرجع الأيذيولوجي الأساسي للثورة .))(1)

ولانجاز ذلك فقد اشرف بومدين على تنصيب "محمد الصالح يحياوي" عضو مجلس الثورة كمسؤول تنفيذي للحزب ابتداء من 1977/11/14 ، وقد جاء في كلمة بومدين بهذه المناسبة مايلي على الخصوص: ((ان الحزب هو الثورة نفسها ولا يمكن لثورة أن تسير ويضمن لها النجاح والاكتفاء بالاجهزة الادارية وحدها ، ومن هنا يأتي الاهتمام بالحزب وتبتدئ ضرورة منحه المكانة اللائقة التي حددها له الميثاق الوطني بكل وضوح ودقة .))

ويبدو أن بومدين كان حذرا كثيرا فيما يتصل بضرورة تحديد مهمة المسؤول التنفيذي للحزب ، وهو ماعبر عنه بقوله ((لقد حان الوقت لكي نعير اهتماما خاصا للحزب، واننا سنلتزم بتخصيص الجزء الأكبر من جهدنا لمتابعة نشاط الحزب، وذلك مع الأخوة المكلفين بالمهام اليومية المتعلقة بالتنفيذ ، وهذا هو واجب كل مناضل ، اذ لابد ان يكون واضحا بهذه المناسبة ، أن الحزب لن يكون أبدا حكرا لشخص أو مجموعة من الأشخاص .)) ويضيف قائلا ((ذلك توضيح اردت ان اذكر به ، لتسير اعمالنا اليوم كما سارت بالأمس في جو كامل الوضوح .)) (2)

ان ذلك القول من بومدين يدل دلالة واضحة على أن تجربة بومدين مع قايد احمد بعدما عينه كمسؤول للحزب ، جعلته يتحفظ عند تعيينه ليحياوي محمد الصالح كمسؤول تنفيذي للحزب ، خوفا من أن يحاول استعمال الحزب - أي يحياوي - ضده في الصراع على السلطة خاصة وأن الحديث عن مؤتمر الحزب قد اصبح بعد الميثاق الوطني حديثا جادا في الأوساط الرسمية ، وفي القاعدة الحزبية، بعد أن حدد بومدين سنة 1978 كأجل أقصى لعقد المؤتمر الوطني للحزب . وهو ماأكده من جديد عند تعيين المسؤول

(1) أنظر العرض الذي قدمه بومدين " عن وضع الأمة" أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 1977/03/31 - الصحافة الوطنية .

(2) كلمة بومدين عند تنصيب المسؤول التنفيذي المكلف بجهاز الحزب يوم 1977/11/14 .

التنفيذي لجهاز الحزب بقوله ((لقد سبق لي أن قلت بأن سنة1978 ستكون سنة المؤتمر وسنة التخطيط الجديد الذي يأتي بعد انتهاء المخطط السابق .)) (1)

وكان أول ماشرع فيه يحياوي بعد تنصيبه كمسؤون تنفيذي للحزب هو تنصيب المحافظين الجدد والاشراف على تشكيل ماعرف بمجالس المحافظات التي تتكون من : المحافظ الوطني للحزب والوالي وقائد القطاع العسكري ورئيس المجلس الشعبي الولائي ومسؤولو المنظمات الجماهيرية على مستوى الولاية ونواب المحافظ والنواب المنتخبين في المجلس الشعبي الوطني على مستوى الولاية .

كما قامت القاعدة الحزبية خلال هذه الفترة (1978) بفتح باب الانخراطات أمام مختلف الفئات الاجتماعية وذلك تطبيقا للتوجيهات التي كان بومدين يلح خلالها على ضرورة استقطاب الحزب للقوى الاجتماعية الأساسية للثورة والتي حددها الميثاق الوطني في العمال والفلاحين والشباب والمجاهدين .

ونظرا لما كان يدور من نقاش حول صفة المناضل ،في كثير من الأوساط فان يحياوي قد حدد ذلك بقوله : ((كل من يلتقي معنا حول الميثاق فهو منا ،ونحن منه ، ... ان القاسم المشترك بينناكمناضلين هو الميثاق ، ومكان كل من يؤمن بمبادئ الميثاق ، وكل من يعمل على تطبيقها ، مكانه هو داخل الحزب وداخل منظماته الجماهيرية .)) (2)

وقدكان تعيين يحياوي على رأس الحزب كمسؤون تنفيذي قد أعاد للحزب شيئا من الحيوية والهيبة اخرجته من التقوقع الذي كان يعيشه خاصة وأن التناقضات الايديو - الايديولوجية والسياسية قد طفت على الساحة الجزائرية بشكل جديد بعد المصادقة على الميثاق الوطني .

وكان من نتائج ذلك أن أصبح الحزب -نتيجة ضعفتركيبته - ما جزا عن قيادة المنظمات الجماهيرية ، بعد ان أصبح يشرف على تحضير مؤتمراتها وعقدها ، وهو ماأثبتته نتائج تلك المؤتمرات التي انبثقت عنها قيادات لاتدين بالولاء لحزب جبهة التحرير الوطني في معظمها .

واذاكان ذلك يفسر بأنه دليل ضعف الحزب، فانه في الحقيقة يمثل دخول الحزب مرحلة جديدة تميزت باحتكاك مناضليه بالواقع السياسي ودخولهم حلبة الصراع مستندين

---

(1) نفس المصدر .

(2) كلمة يحياوي في المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين - قصرالأمم24/3/ 1978 .

مستندين الى مامنحه الميثاق من دور للحزب في قيادة المجتمع و الثورة، وقد

دلت وفاة بومدين في 27ديسمبر 1978 على مدى أهمية وجود دستور ومجلس شعبي وطني ، وحزب يمثل طبقا للميثاق الوطني ولمختلف النصوص، مصدر السلطة ومرجعها الأعلى .

اذ أن عملية استخلاف رئيس الجمهورية قد تمت في ظروف قانونية وبشكل لم تكن مختلف الدوائر الاعلامية والرسمية الأجنبية تتوقعه، وهوما يدل على أهمية اقامة المؤسسات واسناد ها مهامها الحقيقية لضمان مواجهة مختلف الاحتمالات والطوارئ .

وقد كان واضحا منذ الاعلان عن مرض رئيس الجمهورية أن التمسك بالميثاق الوطني وقيادة جبهة التحرير الوطني يمثلان أهم الضمانات لمواجهة كل ما من شأنه أن يخل بالسير الطبيعي للمؤسسات، اذ جاء في بيان مجلس الثورة يوم 1978/12/03 ، مايلي على الخصوص:((لقد حددت المؤسسات السبل والوسائل التي تكفل عند اللزوم مواجهة كل المشاكل الطبيعية وأن مجلس الثورة، يمثل احدى الضمانات لاستمرار هذه المؤسسات في اداء مهمتها ، مهما كانت الظروف . وهو اذ يجتمع يوميا فلحرصه على ان تلعب كل المؤسسات دورها في اطار الميثاق الوطني الذي فتح مرحلة جديدة في حياة الثورة الجزائرية .)) (1)

واثر وفاة بومدين وجه مجلس الثورة نداء للشعب ، اعلن فيه على الخصوص مايلي :

((لقد مات بومدين ، وهو مطمئن على أن الثورة بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني ستواصل مسيرتها في نفس النهج الذي رسمه لها .)) (2)

وقد دعا مجلس الثورة الشعب الجزائري الى الالتفاف حول ((قيادة حزبنا المتيد ، جبهة التحرير الوطني ، حارس الاختيارات الشعبية ، ورائد مسيرتها .)) (3)

وطبقا لنص المادة (117) من دستور 1976 ، فقد تولى رابح بيطاط رئيس المجلس الشعبي الوطني رئاسة الدولة بالنيابة، ودعا المجلس الشعبي الوطني للاجتماع، حيث القى كلمة جاء

(1) نداء مجلس الثورة يوم 1978/12/3 - الصحافة الوطنية الصادرة يوم 1978/12/04 .
(2) ============= 1978/12/27 بمناسبة اعلان وفاة بومدين .
(3) نفس المصدر
(×) تنص المادة (117) من الدستور على مايلي : ((في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته، يجتمع المجلس الشعبي الوطني وجوبا ، ويثبت حالة الشغور النهائي ، لرئاسة الجمهورية .
يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها خمسة وأربعون يوما "45" تنظم خلالها انتخابات رئاسية . ولا يحق لرئيس المجلس الشعبي الوطني أن يكون مترشحا لرئاسة الجمهورية . يستدعي مؤتمر استثنائي للحزب قصد تعيين المرشح لرئاسة الجمهورية .

فيها على الخصوص مايلي : ((رغم أن مؤسساتنا الفتية قد كتب عليها أن تواجه في هذه المرحلة المبكرة من حياتها ، ظروفا مثل هذا الظرف القاسي ، ومهما كانت صعوبات المهام التي تنتظرنا ، فاننا نتمتع بدستور يحدد السبل والوسائل التي تمكن من التوصل في الوضوح التام الى انتخاب الأجهزة القيادية للبلاد .)) (1)

وقد سارت الأمور بعد ذلك بشكل قانوني وطبيعي الى أن انعقد المؤتمر الوطني للحزب طبقا لما نصت عليه المادة (117) من الدستور .

سير عملية تحضير المؤتمر:

كانت أولى عمليات تحضير مؤتمر الحزب اشراف " رابح بيطاط" بصفته رئيسا للدولة على اجتماع لمجلس الثورة ـ ضم الأعضاء الثمانية ـ وذلك يوم 1979/01/02 .

واثر ذلك الاجتماع أعلن عن تشكيل " اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحزب" وهي تتألف من ممثلين عن الحزب والحكومة والجيش الوطني الشعبي ، والمنظمات الجماهيرية ، والمجلس الشعبي الوطني . (×)

وقد اشرف يوم 1979/01/03 رابح بيطاط رئيس الدولة على تنصيبهم بحضور أعضاء مجلس الثورة .

وقد جاء في كلمة ليحياوي المسؤول التنفيذي لجهاز الحزب بمناسبة تأليف هذه اللجنة مايلي على الخصوص: ((ان المؤتمر القادم يكتسي أهمية خاصة في هذه المرحلة التي تتميز بالتفاف الجماهير بالثورة وارادتها الراسخة على مواصلة المسيرة . كما أن انعقاد المؤتمر يمثل لحظة حاسمة في حياة الثورة والحزب لاستكمال بناء الهياكل الوطنية باعتبار أن الحزب بمثابة مرجع كل ذلك وروحه الأساسي خصوصا وأن القيادة السياسية ترى أن انعقاد مؤتمر الحزب هو الوسيلة الدستورية الوحيدة للدخول بالثورة الى المرحلة الجديدة بكل اطمئنان .)) (2) ولم ينس المسؤول التنفيذي للحزب تذكير الحاضرين بما كان بومدين يردده بشأن مؤتمر الحزب ، اذ ذكرهم بأن "بومدين" كان يعتزم عقد مؤتمر الحزب في سنة 1978 ، وعليه فان ((الحدث الأليم الذي هز بلادنا ينبغي ألا ينسينا أن شهيدنا الكبير هواري

---

(1) أنظر كلمة بيطاط أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1978/12/27 .

(2) كلمة يحياوي : المسؤول التنفيذي للحزب، اثناء تنصيب اللجنة التحضيرية لمؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني ، المجاهد الأسبوعي العدد 662 بتاريخ 12/1/ 1979 جريدة ...

(×) انظر قائمة اعضاء اللجنة في الملحق الخاص بذلك والمرفق بالبحث.

يمارس رئيس الجمهورية المنتخب مهامه طبقا لأحكام المادة 108 من الدستور .

بومدين كان يلح على ضرورة عقد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1978 على اقصى تقدير وصرح أن عام 1977 هوعام الحزب)) وقد أوضح يحياوي أن التحضير للمؤتمر قد بدأ فعلا منذ اكثر من سنة على مستوى القاعدة. (1)

أما رابح بيطاط فانه قد دعم رأي يحياوي بقوله : ((لقد تأثرت بالغ التأثر وأنا اتابع ما استعرضته التلفزة الوطنية حول ماكان رئيسنا يعطيه من أهمية بالغة للحزب وبخاصة للمؤتمر القادم الذي كانت التحضيرات جارية بشأنه ، وكان من المقرر ان يعقد في سنة 1978.))

ان ذلك الحرص على ضرورة عقد مؤتمر الحزب لا نجد له أي دافع يدل على أن هناك من كان يعترض على عقد مؤتمر الحزب طبقا لما هو محدد في الدستور ، الا أن ذلك لا يعني ان التأكيد على ضرورة الاسراع في عقد مؤتمر الحزب لم تكن ذات خلفية كالتخوف من عدم احترام الدستور وهو مايستنتج من كلمة بيطاط الذي اكد على أنه من ((المهم جدا عقد مؤتمر الحزب والتعبير بكل صراحة عن رأينا. باعتبار ذلك الطريق الصحيح لطرح المشاكل الأساسية التي تعيشها البلاد.))و ((ان الذين يجهلون عبقرية شعبنا ، ونضج قادته هم وحدهم يتصورون حالة لحل مشاكلنا تختلف عن حالة مايطرحه الميثاق والدستور.))
وعند تطرقه الى أهمية المؤتمر اكدعلى ان ((المؤتمر القادم لحزب جبهة التحرير الوطني الذي سيعقد خلال الاسابيع القادمة ،سيكون بلا شك، مؤتمرا تاريخيا لأسباب كثيرة)) ومن ((المؤكد أن التاريخ سيخبرنا عما سيحفظه من وقائع المؤتمر القادم، وقراراته المصيرية.)) (2)

وبعد تشكيل اللجنة المذكورة شرعت في تحضير النصوص والوثائق الخاصة بالمؤتمر وتحضير الشروط المادية لعقد المؤتمر.

عقد المؤتمر ونقل السلطة من مجلس الثورة الى الحزب:

في يوم 27جانفي 1979 افتتح مؤتمر الحزب اشغاله بحضور : 3290 مشاركا يمثلون مختلف أوجه النشاط في البلاد ، اذ مثلت المنظمات الجماهيرية بمجالسها والمجلس الشعبي الوطني بكامل اعضائه ،الى جانب مندوبين عن القاعدة الحزبية وعن الجيش الوطني الشعبي ، وكل أعضاء الحكومة ، والمديرون العامون للمؤسسات الوطنية، وبعبارة أوجز فان التمثيل في المؤتمر قد تجاوز نطاق الحزب الى كل المؤسسات الوطنية ، وذلك

لطبيعة الظروف التي تم فيها تحضير وعقد المؤتمر ، والتي تميزت بالبحث عن السهل الكفيلة لضمان تحويل السلطة من مجلس الثورة الى حزب جبهة التحرير الوطني طبقا لما نص عليه الدستور بشأن الوظيفة السياسية ، التي هي من اختصاص حزب جبهة التحرير كما نصت على ذلك المادة :(97) من الدستور :((جبهة التحرير الوطني هي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية .))

وقد تم خلال المؤتمر تشكيل ثلاث لجان الأولى لوضع مشروع للقرارات واللوائح التي تعرض على المؤتمرين للمناقشة والتصويت .

اما اللجنة الثانية فقد كلفت بدراسة مشروع القانون الأساسي للحزب الذي أعدته لجنة تحضير المؤتمر .

وكانت اللجنة الثالثة هي اللجنة الخاصة بدراسة الترشيحات للجنة المركزية والمكتب السياسي والترشيحات الخاصة بمنصب رئاسة الجمهورية .

أما مكتب المؤتمر فقد كان يتكون من

- بوعلام بن حمودة رئيسا .
- العقيد قاصدي مرباح عضوا
- السيد علي كافي عضوا
- الحسن الصوفي عضوا

وقد تمخضت اشغال المؤتمر بعد اربعة ايام من انعقاده عن قيادة حزبية مركزية وهي اللجنة المركزية التي تتكون من 160 عضوا أصليا (دائما) و40 عضوا اضافيا ، كما انبثق مكتب سياسي يتكون من 17 عضوا ، وقد عكست اللجنة المركزية بتركيبتها الواقع الذي كان سائدا قبل انعقاد مؤتمر الحزب، اذان القاعدة الحزبية لم يكن لمندوبيها في المؤتمر نصيبا في القيادة الجديدة للحزب التي احتوت على نسبة كبيرة من الأعضاء الذين ليسوا اعضاء في الهياكل الحزبية القاعدية ، وهو ما أظهرت القاعدة الحزبية بعد المؤتمر في أكثر من مناسبة عدم ارتياحها له .(×)

وعلى الرغم من الظروف التي عقد فيها المؤتمر الرابع للحزب ، فانه بالنسبة لحزب

(×) يعود سبب عدم ارتياح القاعدة الى كون اللجنة المركزية قد احتوت في تركيبتها على مجموعة من الأعضاء ليسوا مهيكلين في الحزب من جهة، كما أنها احتوت على عناصر عرفوا بعدم انسجامهم مع الحزب ، خاصة في قيادة منظمتي الشبيبة والعمال . وهو ما كان له ردود فعل في كثير من الجمعيات العامة للمناضلين الذين كانوا يندّدون بأولئك الأعضاء علانية .

جبهة التحرير الوطني يعد مؤتمرا ايجابيا ، اذ انه اعاد الاعتبار له واعطاه هياكل وقوانين ،كان يفتقر لها طيلة السنوات السابقة ، فضلا عن أنه رأى الحزب أصبح يمارس ممارسة فعلية لمهامه طبقا لما هو محدد في القوانين .

وقد جاء في اللائحة التنظيمية للمؤتمر بشأن دور الحزب في الحياة الاقتصادية للبلاد التأكيد على قيادة الحزب ودوره في تجنيد مختلف القوى الاجتماعية لتحقيق التنمية السريعة وذلك بتأكيدها على أن ((عمل التنمية السريعة للبلاد والبناء الاشتراكي لا يمكن انجازه الا بالعمل الواعي والمنظم للجماهير بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعرف وحده كيف يجمع حوله القوى الاجتماعية المناصرة للثورة ويوجه الشعب في طريق الانتصار.)) (1)

وبشأن مراجعة الهياكل الحزبية حتى تصبح متماشية والمهام التي حددها المؤتمر للحزب،فقد جاء في اللائحة التنظيمية : ان المؤتمر الرابع شعورا منه بمتطلبات المرحلة التاريخية الراهنة يرى أنه قد آن الآوان لقيام الحزب بـ:

((ـ مراجعة أنماط هياكله ، وطرق عمله ونظام حياته السياسية والتنظيمية قصد تكييفها مع طبيعة وأبعاد مهام التنمية السريعة للبلاد ومهمات البناء الاشتراكي .

ـ تحليل نقدي جذري لتنظيمه ، ودراسة نقاط ضعفه وأخطائه ، والبحث عن أسبابها)) (2)

واثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في 07/ 02/ 1979 بدأت اللجنة المركزية للحزب تمارس نشاطها بصورة منتظمة منذ ذلك الوقت الى يومنا .

وقد كانت مسألة العلاقة بين الحزب والدولة ، لما عرفته من عدم تكافؤ طيلة ثلاثة عشر سنة ، أول الصعوبات التي بدأت تواجه القيادة المنبثقة عن المؤتمر الذي اكد على وجوب ممارسة الحزب لصلاحياته باعتباره حزبا قائدا ، وهو مايستوجب اعادة تكييف العلاقات بالشكل الذي يوسع مجال العمل الحزبي .

وفي هذا الشأن يذكر الأستاذ " أحمد حروش" ان اللجنة المركزية عند اجتماعها الأول في مارس 1979 شهدت ((دورتها ظهور اتجاهين متعارضين : الأول يتزعمه عبد العزيز

---

(1) أنظر اللائحة التنظيمية الصادرة عن المؤتمر الرابع للحزب، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني (1979 ـ 1980) الجزء الرابع ص60 ، نشر قسم الاعلام بالحزب.

(2) نفس المصدر ص60 .

بوتفليقة وبنادي بدعم مهام الدولة ، وباختيار المسؤولين لها ضمن أعضاء المكتب السياسي .

أما الاتجاه الثاني فيتزعمه محمد الصالح يحياوي ، فهو يؤكد فكرة قيام الحزب بالمهام الحكومة في نشاطها وبالاشراف على سياستها . كما يؤكد فكرة أولوية الحزب وضرورة تفرغ جميع المكتب السياسي للمهام الحزبية ، على أن يضم الطاقم الحكومي عناصر من التكنوقراطيين الأكفاء ، تكون مهمتهم الأساسية تطبيق السياسة التي يقررها الحزب، وأن يتم اختيار هذه العناصر ضمن أعضاء اللجنة المركزية للحزب وليس المكتب السياسي .)) (1)

وقد كان المكتب السياسي طيلة شهر فيفري السابق لدورة اللجنة المركزية قد عقد عدة اجتماعات لدراسة مختلف القضايا التنظيمية من جملتها تلك القضية المتعلقة بتركيبة الحكومة وتقنين العلاقة بين الحزب والدولة، خاصة وأن المكتب السياسي كان يومئذ يتكون من 17 عضوا من بينهم 11 عضوا يحتلون مناصب وزارية في الحكومة .

ويبدو ان الاتجاه الداعي الى ضرورة اعطاء اعضاء المكتب السياسي مهام حزبية (×) لا حكومية قد ساد على الاتجاه الداعي الى اسناد المهام الحكومية لأعضاء المكتب السياسي وهو مادلت عليه تشكيلة الحكومة الجديدة التي اعلن عنها في شهر مارس 1979 ، والتي لم تضم في صفوفها سوى أربعة أسماء لأعضاء المكتب السياسي وذلك كمايلي :

- محمد عبد الغني : رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية .
- محمد الصديق بن يحي : وزيرا للشؤون الخارجية .
- احمد طالب الابراهيمي : وزيرا لدى الرئاسة .
- عبد العزيز بوتفليقة : ================ .

أما بقية اعضاء المكتب السياسي فقد تولوا رئاسة اللجان المركزية للحزب

---

(1) انظر : السياسة الدولية ، مرجع سابق .

(×) يبدو أن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد تجربة مايزيد عن سنتين قد استقر به الرأي على أن يكون بعض أعضاء المكتب السياسي على رأس وزارات السيادة كالداخلية، الخارجية، الدفاع، العدل، اضافة الى رئاسة الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب والمجلس الشعبي الوطني .

والتي تتمثل مهمتها في وضع التوجيهات اللازمة في مختلف الميادين ومتابعة تطبيقها وهو مايعطي الحزب دورا وحضورا فعليا في مختلف مجالات الحياة.

والخلاصة التي يمكننا تسجيلها هنا هي أن المؤتمر الرابع للحزب يمثل تحولا اساسيا في مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني الذي خرج من المؤتمر بقانون اساسي وهياكل تنظيمية وهيئات مركزية كان يفتقر لها.

واذا كانت دورات اللجنة المركزية قد اعطت الحزب ديناميكية سياسية وتنظيمية خاصة، فان المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد في شهر جوان 1980، والذي خصص لوضع مخطط التنمية، يستجسد بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني دعما جديدا بدخوله للميدان الاقتصادي الذي كان بعيدا عليه.

وفي هذا الاطار فان مناقشة القاعدة الحزبية الدائمة لكل القضايا الوطنية التي لا يبت فيها دون العودة لأخذ رأي القاعدة الحزبية يعد دليلا على العناية التي أصبحت توليها القيادة المركزية لرأي القاعدة.

الا ان ذلك لا يخفي علينا أسباب الضعف في العمل الحزبي والتي لا زالت تحد من الفعالية المنتظرة، تلك الأسباب التي تعود أساسا الى الوضع الذي كان عليه الحزب من حيث ضعف التركيبة من حيث مستوى تكوينها التنظيمي ـ الحزبي، وضعف وعيها السياسي،

وهو مايجعلها غير مؤهلة للقيام بالمهام الطموحة المحددة في القانون الأساسي وفي مختلف مقررات اللجنة المركزية.

ولا يمكننا بعد انقضاء فترة وجيزة عن انعقاد مؤتمر الحزب ـ جانفي 1979، أن نقيم نتائج العمل الحزبي، اذ أن هذه الفترة في الحقيقة فترة تجربة، وهو ماتثبته عملية التعديل المتواصلة في مختلف الهياكل والهيئات الحزبية حتى تستقر على شكل ملائم" هذه هي الفكرة السائدة اليوم في كثير من الأوساط القيادية في حزب جبهة التحرير الوطني، وهي فكرة كما نرى لها مايبررها، فكما هو معلوم فان هذه الهيئات والهياكل الحزبية لأول مرة في حياة حزب جبهة التحرير الوطني تسير بشكل طبيعي ومنتظم منذ استرجاع الاستقلال وهو مايدل على ذلك التطور السياسي الذي يعرفه حزب جبهة التحرير الوطني بمختلف هياكله منذ مؤتمر 1979 الى يومنا.

القسم الثاني

تنظيم الحزب وعلاقاته

بالدولية والمنظمات

الجماهيرية .

كان الجانب التنظيمي ومازال يمثل الاهتمام الرئيسي بالنسبة لقيادات حزب جبهة التحرير الوطني ، فاذا كنا قد عرفنا ماآلت اليه مختلف حملات التنظيم واعادة التنظيم التي عرفها الحزب منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها ، فان كل ذلك في الحقيقة، لم يخرج الحزب من ضعفه التنظيمي .

ونعني بـ" التنظيم" ذلك المفهوم الواسع الذي يشمل مختلف الجوانب التنظيمية في الـ في الحزب السياسي ، وفي مقدمة تلك الجوانب : " البنية الهيكلية للحزب" و" طرق اختيار القادة الحزبيين " و " التدرج الحزبي في المراتب" نصاً أو طبيعة الحزب " الطلائعي " الخ . .

كل ذلك مازال بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني فيرواضح في حياة الحزب ومناضليه وهو مايمثل ضعفا تنظيميا من الناحية النظرية والعملية على السواء .

واذا كان الهيكل التنظيمي قد عرف تطورا منذ مؤتمر 1979 من حيث تنظيم الهياكل والهيئات وتحديدها تحديدا واضحا ، فان فترة الجمود التنظيمي التي عرفها الحزب قد حالت دون سير الهياكل والهيئات المحدثة سيرا جيدا .

ويعود ذلك لا الى الضعف النظري في ميدان التنظيم فحسب . . . بل أيضا الى ضعف التركيبة البشرية للحزب وافتقارها للتكوين الحزبي التنظيمي . . . كما يعود الى ماتعودت عليه مختلف القيادات الحزبية من أسلوب عمل يغلب عليه طابع الرتابة (الروتين) .

واذا كانت الجزائر قد اختارت نظام الحزب الواحد فان علاقة هذا الحزب بمنظماته الجماهيرية وأجهزة الدولة قد تميزت بعدم الاستقرار عند شكل محدد من العلاقة،،، وذلك راجع أساسا الى ماشاب تلك العلاقات من مخلفات الأسس الاستعماري الرأسمالي من جهة، و لماعرفه الحزب من أوضاع تراوحت بين الحضور الفاعل في الحياة السياسية مرة ، والغياب شبه التام مرة أخرى .

ولمعالجة هذه الجوانب فقد ارتأينا تقسيم هذا القسم الى فصلين :نخصص الفصل الأول لمعالجة التطور التنظيمي للحزب من 1962 الى 1980 . أما الفصل الثاني فاننا سنتناول فيه علاقة الحزب بالدولة والمنظمات الجماهيرية .

الفصل الاول

تطور الهيكل التنظيمي لحزب

جبهة التحرير الوطني

(1980 — 1962)

لا شك في ان مايميز الحزب السياسي عن باق التنظيمات والجماعات، هوذلك
التنظيم المحكم الذي يحدد العلاقات وينظمها بين مختلف خيوطه وهياكله
وهيئاته في المستويات الأفقية والعمودية على السواء .
وكثيرا ~~مايوصف~~ التنظيم الحزبي ودقته بالقول انه " تنظيم حديدي "
كتعبير عن قوة البنيان ونجاعة التنظيم .
ونظرا لما للهيكل التنظيمي للحزب من اهمية في حياة الحزب وسير
هيئاته من حيث تنظيم نشاط الأعضاء ، وطرق انتقاء القادة، وتبليغ
المعلومات الداخلية من جهة ، ونصر مبادئ الحزب وفلسفته
ونشرها في اوساط جماهيره، فاننا سنتطرق في هذا الفصل
لتطور الهيكل التنظيمي للحزب (حزب ج ت و) ،وذلك من خلال
المراحل التالية :
مرحلة تحويل الجبهة الى حزب سياسي 1962 -1964
مرحلة مابعد مؤتمر الجبهة في افريل 1964 الى غاية 19 جوان 1965
مرحلة مابعد 19 جوان الى غاية مؤتمر 1979
مرحلة ما بعد مؤتمر 1979 .
وسنحاول من خلال ذلك ابراز الخاصيات الأساسيةلتنظيم الحزب
في كل مرحلة من تلك المراحل ، والهدف الذي كان التنظيم يستهدفه
كما سنتناول ايجابيات وسلبيات سير الهياكل التنظيمية للحزب ،اعتمادا على ملاحظاتنا
لسير هذه الهياكل بعد مؤتمر 1979 .

المبحث الأول : الأسس التنظيمية لجبهة التحرير قبل مؤتمر 1964 .

كان برنامج طرابلس قد اقر مبدأ تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي ، كما رأينا في الفصل الأول من القسم الأول ، وقد تم ذلك بعد ان حدد اسباب الضعف الايديولوجي والتنظيمي في جبهة التحرير الوطني .
ولمعرفة البنية التنظيمية لجبهة التحرير الوطني فاننا نتناول في مبحثنا هذا المحاولات التنظيمية التي تمت في اطار تحوير جبهة التحرير الوطني واعطائها المقومات التنظيمية كحزب سياسي قبل انعقاد مؤتمر 1964 ، الذي أقر الهياكل التنظيمية والهيئات القيادية في مختلف المستويات .
ونظرا لأهمية النقاط التي حددها برنامج طرابلس تحت عنوان" نقد نقائص جبهة التحرير الوطني . فاننا سنفرد لها مطلبا بغية اعطاء الجانب التنظيمي في بحثنا بعده النقدي والتحليلي استنادا لما أقره برنامج طرابلس بشأن تحويل الجبهة الى حزب سياسي .
و قد رأينا ضرورة تناول الجانب التنظيمي لجبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 1964 ، من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول : نقد برنامج طرابلس لجبهة التحرير الوطني .
- المطلب الثاني : برنامج طرابلس: اسس تحويل الجبهة الى حزب سياسي .
- المطلب الثالث : هياكل جبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 1964 .

المطلب الأول :

نقد برنامج طرابلس لجبهة ت. و :

ابرز برنامج طرابلس نقائص جبهة التحرير الوطني وحللها تحليلا نقديا ، وكشف الأسباب والخلفيات التي نتجت عنها تلك النقائص المتمثلة فيمايلي :

1) جهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف :

كان من الأسباب الرئيسية لقلة الوعي " المناف للثورة " الذي سيطر على ج ت و بنظرتها الى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط وهو مايكشف عن جهلها للمؤهلات الثورية للعميقة للشعب في الأرياف .

فبالرغم من ان ج ت و لمهرت كنزعة طلائعية متجاوزة أساليب ومفاهيم ومناهج الحركات السياسية التي كانت قائمة قبل اندلاع الثورة التحريرية ، فان برنامج طرابلس يرى انها لم ((تتجاوز ايجابيا الهدف الوحيد المسجل في البرنامج التقليدي للحركة الوطنية وهو الاستقلال .)) وهو ما جعل من مسألة التميز الايديولوجي مسألة غائمة في استراتيجية الجبهة .

وكان لذلك انعكاساتعلى الثورةبالنسبة لشعب مستعمر (بفتح الميم) اعتمد الكفاح المسلح كشكل للنضال من اجل التحرر بدون اهمال النضال السياسي من الاستعمار الاستيطاني ، اذ يأخذبرنامج طرابلس على الجبهة انها اغفلت تواجد نسبة هائلة من المستوطنين الذين كانوا يقومون بدور المساعد للاستعمار ، وان ((الكفاح المسلح والتجنيد الجماعي للشعب المستعمر اللذين تضعضعت بهما اسس النظام الاستعماري العريق لا يمكن ان تجريا ابدا حسب خطوط هزيلة وسير ساذج يصل بدون عائق الى التحرر الوطني .)) ويصل " برنامج طرابلس" بذلك الى الحكم على الجبهة بانها لم تكن قادرة على فهم ما احدثته الثورة في المجتمع ، في ظل غياب استراتيجية تغيير اجتماعي لدى الجبهة ، وعدم استيعابها للنتائج ومواجهة مايستجد في ميادين التنظيم والفكر ، وهو ما عبر عنه البرنامج بنصه على ان ((رد الفعل الحتمي على اضطهاد واستعمار كلي لا يمكن ان يكون غير النظرة الانقلابية السريعة والآليةلكل المجتمع المضطهد ، وهذه النظرة الانقلابية التلقائية تستكمل في نفس الوقت وبطريقة حتمية لا رجعةفيها بالبحث واستكشاف نظم جديدة وأساليب جديدة للتفكير .))

ويرى برنامج طرابلس انه نتيجة لذلك فان الانعكاسات الناتجة عن الأحداث التي عاشتها الجبهة خلال مرحلة التحرير، لم يكن لها تفاعل موحد لدى الجماهير من جهة، والاطارات والاجهزة المسيرة، وهو مايكشف عن عدم التحام فعلي، وتجانس واقعي بين الجبهة والجماهير، هذا ما يمكننا فهمه من تشخيص" برنامج طرابلس" لنقائص ج ت و، حيث ينص" البرنامج" على انه بالرغم ((مافي المدى الشوري للكفاح الوطني من جدة وأصالة نجد الجماهير الشعبية تدركهما وتشعر بهما اكثر من الاطارات والأجهزة المسيرة، فهؤلاء يميلون غالبا الى التهوين او المبالغة في النظرة الى بعض الأحداث الجديدة والرجوع والاستشهاد بالحركات الثورية الأخرى، وممارسة التقليد الايديولوجي الأعمى، وهذا مايعطي لأرائهم في الغالب مظهرا غير متجانس وطابعا غير واقعي .))

2) الوعي الجماعي وممارسات جبهة التحرير :

ينتهي " برنامج طرابلس" الى ان ممارسات ج ت و للسلطة كان يتم بعيدا عن ذلك الوعي الجماعي النابع من واقع ومعاناة الجماهير، وهو ماعبر عنه بنصه التالي ((نشاهد تباعدا خطيرا بين الوعي الجماعي الذي نضج باتصاله بالواقع من جهة وبين ممارسة ج ت و في كل المستويات من جهة أخرى .)) ويرجع " برنامج طرابلس" ذلك الى غياب العامل الايديولوجي في ممارسات الجبهة للسلطة، وعدم بذلها لأي جهد في هذا الميدان، مما نتج عنه حلول سلطة الجبهة ((بصورة مطلقة وفي غالب الأحيان، محل المسؤولية السياسية التي لاتنفصل عن الجهد المذهبي .)) وكانت الجبهة في كل ذلك مستعملة ((تفسيرات تقاهر وتزون الأبوة المتعالية .))

وعن النتائج التي ادت اليها تلك الممارسات من قبل الجبهة للسلطة، ومفهومها لها، وخلفيات وأسباب ذلك يسجل برنامج طرابلس ان ((هذا المفهوم عن السلطة الذي كان دائما يقوم على اساس الكفاح [illegible] التحريري يضاف اليه انعدام اي مجهود ايديولوجي ثابت .)) مما ادى الى حصر ((مفهوم السلطة غالبا في مظهرها التكتيكي الذي سرعان ما احدث مفاهيم وافكار يمكن وصفها بالنزعة المنافية لروح الثورة .))

3) المظاهر الاقطاعية في بعض جوانب نظام الجبهة :

كان لضعف التربية الديمقراطية في صفوف المناضلين والمواطنين على السواء، انعكا انعكاساته على بعض جوانب نظام الجبهة ، التي لم تقم ((رغم معارضتها للاقطاعية واسسها الاجتماعية)) بأي مجهود لحماية نفسها (اي الجبهة) من اثار الاقطاعية. وحسب " برنامج طرابلس" فان ذلك يرجع الى ان الجبهة : ((تناست بان مفهوم المسؤولية المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق الروح الاقطاعية او على بعثها من جديد)) والروح الاقطاعية في نظر محرري " برنامج طرابلس" ناتجة في افريقيا وآسيا عن مخلفات تاريخية وضعف في الوعي العقائدي الى جانب شكلها ومفهومها التقليدي ، اذ يقول "برنامج طرابلس" في هذا الصدد انه : ((ليست الروح الاقطاعية امرا يتعلق فقط بطبقة اجتماعية معينة ذات سيطرة تقليدية تستمدها من ملكية الأراضي واستغلال الغير.

ان حقيقة امرها في البلاد الافريقية والأسيوية كبقية من بقايا عهد تاريخي بائد تتمثل بأشكال مختلفة حتى في الثورات الشعبية التي ينقصها الوعي العقائدي)) مستشهدا على ذلك بقوله ان الروح الاقطاعية صبغت ((حياة المغرب العربي منذ انتهاء القرون الوسطى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية)) وهو مايعني ان الظروف التاريخية المعنية ليست هي الظروف التاريخية التي عاشتها شعوب المنطقة على يد الاستعمار .

والاقطاعية في مفهوم " برنامج طرابلس" لا تتوقف عند شكل واحد ، او لطبقة معينة، فهي ذات اشكال متنوعة،اذ انه ((كما وجدت اقطاعية زراعية يمكن وجود اقطاعيات سياسية ومجموعات فوضوية من القادة ورؤساء وفرق متحزبة من الزبائن والأشياع.)) ويرجع برنامج طرابلس ذلك الى غياب الديمقراطية ولانعدام ممارساتها في صفوف المناضلين والمواطنين .

وعن نتائج ذلك ، وعجز الجبهة في التصدي له واجتثاث جذوره، فان "برنامج طرابلس" يذكر اثار ذلك فيمايلي : ((نزعة الحكم المتظاهر بروح الأبوية المترفعة وهي نزعة تشكل عنصر تعطيل حقيقي للتكوين السياسي وللمبادرة الواعية الخلاقة عند المناضل والمواطن)) و ((هي تتمثل في نوع من السلطة البالية المتصفة بعطف زائف مناف للروح الشعبية ومن شأنه ان يحدث مفهوما صبيانيا للمسؤولية م) اذ ((ان الخلل الذي اعترى القيم الثورية وكان

من نتائجه ايضا ان عوض نقص التكوين السياسي بسلوك مظهري يتمثل بالشكلية)
وهكذا فقد اصبحت ((الشورية والوطنية مجرد تهويرومواقف مضطربةتتصف بالغلو
وتنجم عنها نزعة رومنطيقية تافهة وميول غير سليمة الى تضخيم البطولات الذي يتنافى مع طباع
شعبنا في التواضع.))
هكذا حدد برنامج طرابلس الآثار الناجمة عن الروح الاقطاعية التي كانت بعض قيادات
ومناضلي جبهة التحرير عوضة لها خلال مرحلة التحرير الوطني ، مما كانت انعكاساته
على تنظيم جبهة التحرير الوطني وممارساتها انعكاسات سلبية.

4) النفسية البرجوازية :
====================

يرى برنامج طرابلس في نقد نقائص ج ت و انه من جملة المظا هر السلبية التي سيطرت
على عدد كبير من الاطارات والمناضلين ، تلك الذهنية البرجوازية او" النفسية البرجوازية
الصغيرة " على حد تعبير البرنامج الذي يرى انها ((تسببت في ماضي حياتنا السياسية
في احداث خرائب لا حصر لها وهي توشك اليوم وبنفس الأهمية التي توجد في بقايا
الاقطاعية ان تحدث ضررا فادحا بالثورة)) ويرجع " برنامج طرابلس" تفشي النفسية
البرجوازية الى غياب المذهب الايديولوجي الواضح لدى الجبهة اذ ينص على ان ((انعدام
مذهب صارم عند جبهة التحرير الوطني قد اتاح لهذه النفسية ان تتفشى داخل
صفوف عدد كبير من الاطارات والشباب))
ويعيد " برنامج طرابلس" جذور وخلفيات النفسية البرجوازية ، الى طبيعة وشكل عمل الأحزاب
السياسية قبل الثورة ، ولتركيبتها المتكونة اساسا من سكان المدن ، اذ ينص على ان ((عادات
الليونة والاتساع الناشئة من الأحزاب القديمة التي يتكون انصارها من سكان المدن والهروب من
الواقع لفقدان كل تكوين ثوري والتشبث بالروح الفردية في المناصب القاره والمنافع والترضية التافهة
للكبرياء والفردية والأحكام الخاطئة التي توجد عند البعض ازاء الفلاحين والمناضلين المتواضعين
ان كل هذا يشكل طابعا بارزا من النفسية البرجوازية الصغيرة))
والنفسية البرجوازية التي حذر منها برنامج طرابلس لما لها من نتائج وانعكاسات ، هي نفسية
((مطبوعة بطابع فكري مزعوم تجذ بحوها بدون شعور جميع المفاهيم المشوهة والموءدية من العقلية
الغربية وبالاضافة الى ذلك فانها تمثل من خلال طبقة بيروقراطية جبهة جديدة لا هوة سحيقة تفصلها عن

أغلبية الشعب))

والملاحظ ان "برنامج طرابلس" يرجع كل نقائص جبهة التحرير الوطني الى فقرها الايديولوجي الذي حذر منه "برنامج طرابلس" بقوله ((. . . ان ذلك يوشك ان يؤدي بالدولة الجزائرية المقبلة الى بيروقراطية تافهة ومعادية للشعب في واقع الأمر ان لم تكن في المبدأ نفسه .))

5) انفصال القيادة عن الجماهير:

كان لابتعاد القيادة عن الواقع الذي تعيشه الجماهير ان خلق هوة بين بين القيادة والجماهير الشعبية ، اذ ان ((انتصاب المرجع الأعلى لجبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج منذ السنة الثالثة للكفاح ــ بالرغم من انه كان نتيجة لحاجة تقتضيها الظروف اذ ذاك ــ قد تسبب في ايجاد قطيعة بين القيادة والواقع الوطني ، وقد كان من الجائز ان تكون هذه القطيعة قاضية على الحركة التحريرية كلها)) ويعني "البرنامج" بذلك ان مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ لمدينة الجزائر سنة 1957 في اتجاه تونس اثر "معركة الجزائر" كان يمكن ان تكون نتائجه بالنسبة لاستمرار الثورة نتائج وخيمة ، وان كان لم يحصل ذلك فان نتائجه تمثلت في ((تدني الوعي السياسي لدى المنظمات التي بقيت في مكانها او المنظمات التي جرتها (القيادة) وراءها او انشأتها في الخارج)) وقد تمثل تدني الوعي السياسي في ((فقدان خطة عامة مكونة ايديولوجية تربط بين الجزائريين في الداخل وفي الخارج ، ويجب ان نفهم ايضا من فقدان الوعي السياسي السماح في فترة الكفاح بوجود تيارات سياسية متنافرة الأمر الذي جعل من بعض المسؤولين احيانا بدون مهمة واضحة))
وعن العلاقة التي ربطت ما بين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات التي انشأتها خلال مرحلة الكفاح المسلح يسجل برنامج طرابلس ذلك التداخل بين المؤسسات الذي كانت نتيجته اضعاف المفاهيم ، اذ ينص في هذا الشأن على ((ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اندمجت منذ انشائها في قيادة جبهة التحرير الوطني قد ساهمت في اضعاف مفهوم الدولة ومفهوم الحزب على السواء)) و ((ان تداخل مؤسسات الدولة ومؤسسات جبهة التحرير الوطني الجزائرية جعل من هذه الأخيرة مجرد اداة ادارية للتسيير))

ويختتم برنامج طرابلس نقده لنقائص جبهة التحرير الوطني بالتأكيد على ((ان تجربة سبع سنوات ونصف اثبتت انه من غير ايديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب ، لا يكون هناك حزب ثوري ، تلك هي حقيقة الحزب وايديولوجيته ، وبدون هذين الأساسين لا وجود للحزب اطلاقا .))

المطلب الثاني :

برنامج طرابلس : استحويل الجبهة الى حزب سياسي

اكد برنامج طرابلس على ارتحويل جبهة التحرير الوطني الى : ((حزب سياسي شي ضروري وحتمي لصيرتنا الزاحفة .)) (1)

ولتحقيق ذلك فان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني قد كلف اثنين من اعضائه " محمد خيضر" الامين العام للمكتب السياسي لجبهة التحرير ، و"رابح بيطاط " عضو المكتب السياسي ونائب رئيس الوزراء ، وقد كان ذلك تنفيذ تشكيل الحكومة الاولى للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1962/09/26 بعدانتخاب المجلس التاسيسي .

وقد كان برنامج طرابلس قد حدد الهيكل العام الذي يجب ان يكون عليه الحزب كما يلي :

(x)

1) المؤتمر الوطني لاطارات الحزب (هياكله) وتقوم بانتخاب اعضائه القاعدة الشعبية ويعتبر السلطة العليا في البلاد ، وهو الذي يتولى وضع السياسة العامة وتنفيذها

2) السكريتير العام للحزب ويختاره المؤتمر الوطني ، ويتولى رئاسة الحكومة اذا ما فاز بالاغلبية .

3)المكتب السياسي ، يضطلع بادارة شؤون الحزب ومراقبة نشاطه .

4) المجلس التاسيسي ، ويجري اختيار اعضائه بطريقة الاقتراع المباشر بعد اتمام الاستفتاء الخاص بتقرير المصير . وهذا المجلس هو الذي يشكل الحكومة الجزائرية في عهد الاستقلال . (2)

---

(1) ملحق : الحزب ، ببرنامج طرابلس ، ملفات وثائقية 24 ، نصوص اساسية لج .ت.و (1954 — 1962) اوت 1976 ، نشر وزارة الاعلام والثقافة ص49

(2) انظر : العماد مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ص646 .

(x) يرجح ان يكون تعبير " القاعدة الشعبية" يعنى به "القاعدة النضالية" والا فاننا لا نجد أي صور أو اشارة للتاكيد على ان المندوبين الذين يذهبون لمؤتمر الحزب يقدمون كمرشحين لانتخابات شعبية . وهذا مستبعد في نظري ، ولم يتم كما رأينا في الفصل الاول من القسم الاول ، كما ان وضع مصطلح (هياكل الحزب) كشرح لاطاراته تبدل عن ضعف في توظيف العبارات الملائمة فيما يتصل بهذا الجانب من برنامج طرابلس.

وكما يلاحظ فقد اقتصر " برنامج طرابلس" على نقاط اربعة فيما يتصل بهيكل الحزب الا ان المتأمل فيها يجد فيها شيء من الغموض والتداخل ، وهو مايمكننا تسجيله في الملاحظات التالية :

- ان القول بانتخاب " المندوبين للمؤتمر" من طرف "القاعدة الشعبية" قولا غامضا ان لم يكن المقصود بالقاعدة الشعبية " القاعدة النضالية" اذ ليس هناك مايؤكد لنا ان الجبهة كانت تدعو الى انتخاب المندوبين للمؤتمر الوطني للحزب من طرف المواطنين .
- كما ان النص على ان المؤتمر يتولى تنفيذ السياسة التي يرسمها ، يكشف لنا عن فهم غامض للدور الذي يقوم به المؤتمر كهيئة عليا عند انعقاده في دورته العادية او الاستثنائية . فالمؤتمر ليس اداة تنفيذية ولا هيكل حزبي قائم بذاته بصفة قائمة .

وكما هو معروف فان المؤتمرات تضبط برامج التنمية ، وتحدد المواقف السياسية من مختلف القضايا ، وتعدل اوتراجع القوانين والهيئات الحزبية الى غير ذلك من المهام التي تقوم بها المؤتمرات الحزبية اثناء انعقادها . اما مسألة التنفيذ فهي من صلاحيات الهيئات والمؤسسات الحكومية التي عادة ماتكون مسؤولة امام الحزب او " البرلمان " حسب طبيعة النظام السياسي القائم .

ومما يلاحظ ايضا ان النص بان " السكريتير العام للحزب يختاره المؤتمر الوطني " ولن يتولى رئاسة الحكومة الا اذا فاز الحزب بالأغلبية ، يجعلنا نتساءل عن الأغلبية المقصودة اهي اغلبية المقاعد التي يحصل عليها الحزب في المجلس "البرلمان" ام هي اغلبية المؤتمرين ؟ ان الراجح هو ان " برنامج طرابلس" كان يقصد بالأغلبية " المقاعد النيابية" في المجلس، الا اننا نسجل انه ان كان ذلك هو المقصود ، فان " برنامج طرابلس " قد احتوى على تناقضات وتداخل في الأفكار ، ففي حين نجد البرنامج يؤكد على ضرورة تحويل الجبهة الى حزب سياسي لتواصل قيادة الثورة في تحقيق المهام الاقتصادية الاجتماعية ، وفي حين نجد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يتصدى لكل دعوة للتعددية الحزبية فان القول بضرورة الحصول على الأغلبية ليتولى الأمين العام للحزب رئاسة الحكومة ، يعبر عن تأثر بالنظام النيابي القائم على التنافس بين الأحزاب السياسية للفوز بالأغلبية في البرلمان .

واذا كان برنامج طرابلس قد حدد الهيكل العام للحزب، فان ذلك التحديد يعد، في نظرنا، تحديدا قاصرا اذ انه في الحقيقة لم يتجاوز ابراز الدور المسند للمكتب السياسي (×)، وكيفية انتخاب المندوبين للمؤتمر، وصلاحيات المؤتمر.

اما المبادىء التي تحكم عمل الحزب فان برنامج طرابلس قد حددها فيما يلي:

- انتخاب المسؤولين في كل المستويات.
- تنظيم الاجتماعات لكل منظمات الحزب دوريا وعلى كل المستويات.
- العمل بقانون الأغلبية.
- منع معاقبة أي عضو بدون موافقة المؤسسة (الهيئة) التي ينتمي اليها.
- وجوب عرض القضية - في حالة حدوث خلاف على مستوى الهيئة العليا - في ندوة امام القاعدة.
- الأولوية للهيئة العليا على الدنيا. (1)

وهي مبادىء كما نرى تؤكد وتدل على ان مبدأ المركزية الديمقراطية يمثل قاعدة اساسية في تنظيم الحزب، بعد ان يتم تحويل جبهة التحرير الوطني من حركة عسكرية - سياسية الى حزب سياسي له أطر نظامية وهيئات وهياكل تنظيمية.

الا أن ما دلت عليه عملية التحويل التي كان المكتب السياسي يقوم بها من 1962 الى أفريل 1964، هو ان تلك المبادىء المنصوص عليها قد خل بها نتيجة ماكان قائما من صراعات وتنافس على من يسبق لاثبات اقدامه في الحزب والدولة في ان معا، وذلك ماكانت له انعكاسات سلبية على عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي حقيقي، فماذا اعطت الحزب بالتالي تلك العملية التي عرفت بعملية تحويل جبهة التحرير الى حزب سياسي، طيلة الفترة الفاصلة مابين مؤتمر طرابلس جوان 1962 ومؤتمر جبهة التحرير افريل 1964؛ هذا ماسنحاول الالمام بكل جوانبه من خلال المطلب الموالي.

(×) ابرز دور المكتب السياسي لأن فكرة تكوين مكتب سياسي لجبهة التحرير كانت قد طرحت قبل الاجتماع المعروف باجتماع (مؤتمر) طرابلس 1962.

(1) النصوص الاساسية لج.ت.و. 1954-1962، ملحق الحزب، مرجع سابق.

المطلب الثالث:

هياكل جبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 1964

عرفت عملية تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي ، حملة واسعة تمت خلالها عدة ندوات وتجمعات ومهرجانات ، وقد كانت تلك العملية تجري في ظل غياب قانون اساسي اونظام داخلي ، لتحديد الشكل التنظيمي الذي يجب ان يكون عليه الحزب ، وكيفيات سير الهياكل ومستويات تواجدها المحلي والوطني .

وقد ترتب عن ذلك ان عرفت العملية " اجتهادات" متعددة من طرف اعضاء المكتب السياسي الذين اشرفوا على العملية ، كما عرفت العملية عبر مراحلها اتهامات متبادلة بين " محمد خيضر" و" احمد بن بيللا" فكلاهما كان يرى ان الآخر يريد اعطاء الهياكل الحزبية الشكل الذي يدعم سلطته ووجوده .

ولما كان التنظيم الاداري الموروث عن الاستعمار الفرنسي ، هو الشكل التنظيمي الوحيد القائم بذاته من حيث الهياكل والمراتب (المستويات) الادارية ، فان المكلفين بتنظيم واحداث الهياكل الحزبية اعتمدوا التنظيم الاداري للجزائر ، اذ ماكادت تمضي ستة شهور عن انطلاق عملية التحويل حتى اعلن عن اختتام حملة تنظيم وبناء هياكل الحزب على الشكل التالي :

- القسمة على مستوى البلدية
- الدائرة على مستوى نيابة العمالة (الدائرة حاليا)
- الاتحادية على مستوى العمالة (الولاية حاليا) (1)

وقد جاء في تصريح لـ" محمد خيضر" مع مجلة " Jeune Afrique" قوله " ان كل نظم الحزب قائمة . تشكلت كل الفدراليات (الاتحاديات) وكل الدائرات وكل القسمات ، وبتعبير آخر ، الحزب موجود من المكتب السياسي الى اصغر خلية في تمنراست وان تنظيم الحزب صورة للتنظيم الاداري .)) (2)

---

(1) انظر المجاهد الاسبوعي " ، نقلا عن (جون افريك) العدد 155 الصادر بتاريخ 1963/03/28 .

(2) نفس المصدر .

اما الهيئات الحزبية فقد كانت قد تكونت لتصل في شهر افريل 1963 - تاريخ (استقالة) خيضر من مهامه كأمين عام للمكتب السياسي ، الى الشكل التالي (1) :

ا) الاتحادية على مستوى الولاية

تتكون الاتحادية - المحافظة حاليا - من ستة اعضاء موزعين حسب المهام التالية (x) :

منسق الاتحادية

مسؤول التنظيم

=== = التوجيه والاخبار

==== = الشؤون الاجتماعية

==== = المنظمات الوطنية (المنظمات الجماهيرية)

==== = المالية

ب) الدائرة

كانت الدائرة - المندوبية حاليا - تتكون من ستة اعضاء على غرار الاتحادية ، ويتولى اعضاؤها نفس المهام الموجودة على مستوى الاتحادية .

ج) القسمة

توجد القسمة على مستوى البلدية ، وهي تتكون من ستة اعضاء يتولون مهاما مماثلة للمهام المسندة لأعضاء الاتحادية والدائرة .

---

(1) انظر تقرير "بن علا الحاج" امام المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 16 / 04 / 1964 جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 17/04/1964 .

(x) ان مايمكننا تسجيله من ملاحظة عن هذا التنظيم انه حدد مايجب ان تكون عليه الهيئات الحزبية المحلية - مؤقتا - دون ان تحدد الهيئات المركزية ولو مؤقتا ، ويبدو ان ذلك لم يتم لسببين : 1) نتيجة الخلافات التي كانت قائمة بين " خيضر " و " بن بيلا " فيما يجب ان تكون عليه هيكلة الحزب.

(2) لقد كان خيضر ينادي بعقد مؤتمر الحزب ويصرح من حين لآخر بأن تنظيم الحزب قد تم ، في حين كان بن بلة يعارض تلك الدعوة بحجة ان الظروف لم تكتمل لعقد مؤتمر الحزب .

ولما تولى "بن علا الحاج" مهمة مسؤول الحزب خلفا لرابح بيطاط في التاسع من شهر ماي 1963 ، وتولي "بن بلة" مهام الكاتب العام للحزب خلفا لخيضر ، شرع بن علا في اعادة تنظيم الحزب بناء على التدابير التالية:(1)

- غلق باب الانخراط في صفوف الحزب ، والعمل على تقليص العدد من 300 الف عضو الى 100الف عضو ، تحت شعار ((تطهيرالحزب من العناصر الفاسدة والوصولية)) (×)
- توسيع لجان الاتحاديات بضم عمال العمالات" الولاة" المناضلين ورؤساء النواحي الراجعة الى الجيش الوطني الشعبي ومسؤولي الاتحاد العام للعمال الجزائريين الجهويين .
- تنظيم الاجتماعات اسبوعيا على مستوى الاتحاديات والدوائر والقسمات .

لقد تم اعتماد هذه التدابير بالنسبة للهيئات الحزبية القاعدية التي كان خيضر قد اشرف على تنظيمها وتنصيب مسؤوليها (منسق الاتحادية ، منسق الدائرة ، منسق القسمة) .

اما على المستوى المركزي فقد تم تكوين اللجان التالية :

- اللجنة النظامية .
- لجنة التوجيه والاخبار .
- اللجنة الثقافية
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
- لجنة الاتصالات الخارجية
- اللجنة القضائية
- لجنة اليقظة

وقد كانت هناك لجان فرعية لهذه اللجان المركزية .

---

(1) انظر تصريحات كلا من "بن بيلا" و "بن علا" في الصحف الوطنية الصادرة خلال شهري ماي - جوان 1963 .

(×) كان القصد من رفع ذلك الشعار تصفية اعضاء الحزب المتعاطفين مع محمد خيضر .

ويبدو ان الصيغ التنظيمية للحزب كانت تخضع للأهداف التي اصبح المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، بعد ان اصبح بن بيلا على رأسه، يعمل على تحقيقها ، ذلك هو التفسير الذي يمكننا ان نعطيه لا قدام المكتب السياسي لجبهة التحرير في شهر جوان 1963 على تكوين لجنة حزبية تجمع اعضاء الحزب " النواب في المجلس الوطني " .

وقد اعطى لتلك اللجنة اسم " اللجنة البرلمانية " ، حددت مهامها في دراسة ووضع المشاريع والقوانين . (+)

أما الهيا كل القاعدية فقد عرفت بدورها في شهر نوفمبر 1963 تنظيما جديدا ، اذ تم توسيع لجان القسمات من (06) اعضاء الى (13) عضوا ، وبالتالي فقد تم على مستوى التنظيم الهيكلي للقسمة احداث لجان جديدة، ونصب على رأس كل لجنة عضو من اعضاء لجنة القسمة ، كما يلي :

- منسق القسمة
- مسؤول عن التنظيم
- مسؤول عن المنظمات الوطنية (المنظمات الجماهيرية)
- مسؤول عن التوجيه والاخبار
- مسؤول عن المشاكل (الشؤون) الاجتماعية
- مسؤول عن المالية والعتاد
- مسؤول عن القطاع الاشتراكي للصناعة والتجارة
- مسؤول عن القطاع الاشتراكي للفلاحة والاصلاح الزراعي
- مسؤول عن اتحاد الفلاحين
- مسؤول عن الثقافة والرياضة .
- مسؤول عن السكن واعادة البناء .
- مسؤول عن النقل .
- مسؤول عن القطاع الخاص للتجارة والصناعة التقليدية .

(+) يؤكد " بلمياط عبد الرحمان " عضو اللجنة المركزية ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني = في لقائه مع الصحفيين الذي نظمه " نادي الصحفي " بتاريخ جانفي 83 =

والى جانب تلك اللجان القاعدية ،فان المكتب السياسي قد انشأ " سلك المراقبين" الذي كانت الغاية منه ربط المكتب السياسي بما يجري في القاعدة بواسطة اولئك المراقبين المرتبطين بالمكتب السياسي مباشرة.

يبدو واضحا من خلال التأمل في اللجان المذكورة سواء على المستوى المركزي او المستوى المحلي ، ان عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي قد اتجهت نحو بناء تنظيم حزبي لا يميز بين السلطات ،او الصلاحيات والمهام ،اذ يؤكد العديد من المناضلين الذين عاشوا تلك الفترة ان (مسؤول اليقظة) لم يكن في الحقيقة الا رجلا تابعا لجهاز المراقبة ،وهو مايجعله كثيرا مايقوم بدور " منسق القسمة" في العديد من المهام التي لا تدخل في صلاحياته كمسؤول عن اليقظة بمفهومها السياسي لا البوليسي .(×)

كما ان تكوين اللجنتين القضائية والبرلمانية على المستوى المركزي للحزب ،يجعل التمييز بين الوظائف امرا صعب ،اذ يمكننا ان نتسأل عن الغاية او الضرورة التي تستوجب تكوين هاتين اللجنتين في ظل الاستقلال ؟ وفي الوقت الذي كان هناك مجلسا تأسيسيا ثم مجلسا وطنيا و جهاز قضائي وعدلي ؟

ومن جهة اخرى فان مايمكننا ملاحظته على هذه الهيكلة الحزبية انها تميزت على مستوى القسمة — 12 لجنة — بوجود هيكل ضخم ، فاذاكان عدد اللجان قد بلغ 12 لجنة على مستوى كل قسمة فكم من عضو في هذه اللجان كمساعدين لرئيس اللجنة . ان التقارير الحزبية التي قدمها " بن علا الحاج " امام المؤتمرعام 1964 لم تعط اية صورة عن الكيفية التي كونت بها هذه اللجان اوعن المقتضيات التي استوجبت وجود هذه اللجان بهذا الشكل دون غيره.(×)

= ان"تأثير الحزب (باعضائه) على سير جلسات المجلس كان واضحا ،حيث كان اعضاء المجلس يؤكدون في اكثر من جلسة (سنتي 1962 و 1963) على قوة الحزب ودوره . ويضيف قائلا : كان ارتباط المجلس بالحزب ارتباطا ابويا وثيقا"

×) كان الاسلوب المتبع في تكوين لجان القسمات يقوم على التعيين الذي كان يتم على اساس ((تأييد ومساندة المكتب السياسي ، والعاطفة ،دون ان تكون هناك مقاييس او ==

اننا لا نجد تفسيرا لما تميزت به الهيكلة الحزبية قبل مؤتمر 1964 غير التفسير الذي اعطاه (جان لوكا) عند حديثه عن " المفهوم الجزائري للادارة عن طريق الحزب" ، اذ يقول : ((ان جبهة التحرير الوطني في سنة 1962 كانت (حزب - امة) بواسطته اصبح الجزائري ، العضو من الامة مرادفا للجبهوي ، عضو من الحزب .)) (1)

ان هذا التفسير طفلتي وان اخذناه كقاعدة انطلاق لفهم الهيكلة الحزبية من حيث خلفيا تها التاريخية ، فاننا نجد انها تصح على الجبهة خلال مرحلة التحرير(+) حيث كانت الجبهة بواسطة الحكومة المؤقتة ومختلف منظمات الجبهة تعلن عن نفسها كدولة . وهو مايؤكده (جان لوكا Jean LECA) ذاته عندما يقول : ((ابتداء من انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، تحولت جبهة التحرير الوطني من حركة تحرير لتعلن عن نفسها كدولة جزائرية مدعمة بهيا كل تأسيسية وادارية على الاقل "بشكل نقاط")) (2)

= شروط واضحة وموضوعية .)) هذا ما اكده لنا " عدنان عبد العزيز " نائب محافظ سابقا ، ومسير بالحزب حاليا . في لقاء لنا معه يوم 06/01/1983 .

(1) Jean LECA : L'Algérie Politique : Institutions et régime, Presses de la Fondation nationale des SP. Paris 1975

(2) IBID. Page 15

+) اعتادت الجبهة خلال مرحلة الثورة التحريرية على وصف نفسها بوا بواسطة مناشيرها وادبياتها على انها " تعكس واقع الامة" وانها " الضمير الحي للامة ".

المبحث الثاني :

الهياكل والهيئات الحزبية كما حددها مؤتمر 1964 .

كان مؤتمر 1964 قد حدد الهياكل القاعدية والمركزية لجبهة التحرير الوطني واعطى هذه الهياكل دورا رئيسيا في القيام بالمهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية بواسطة الهيئات الحزبية من قاعدة التنظيم الى قمته .

كما اقر المؤتمر قانونا اساسيا ونظاما داخليا لسير الهياكل الحزبية وتأدية الهيئات الحزبية القاعدية والمركزية لمهمتها .

ونظرا لما عاشته البلاد من احداث وصراعات بعد المؤتمر فان تجسيد المقررات التنظيمية للمؤتمر في الواقع العملي لم يتم بصورة كاملة ، نتيجة المعوقات التي كنا قد تطرقنا لها في الفصل الأول من القسم الأول .

ولتوضيح الانعكاسات الايجابية والسلبية لتلك المعوقات على التنظيم الحزبي ، فاننا سنتناول بحثنا هذا من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول : البنية الهيكلية لحزب ج.ت.و كما حددها مؤتمر 1964 .
- المطلب الثاني : تنظيم الحزب : بين اقصاء الخصوم والانفراد بالسلطة .

المطلب الأول :

البنية الهيكلية لحزب ج . ت. وكما حددها
موتمر افريل 1964 .

انتهى موتمر جبهة التحرير في افريل 1964 الى رسم التنظيم الهيكلي للحزب
من خلية الحي الى اللجنة المركزية، وفقا للتنظيم التالي :

ا) بالنسبة لكل حي اوقرية ، الخلية .
ب) بالنسبة للدائرة .القسمة
ج) بالنسبة للولاية . الاتحادية (المحافظة حاليا) (1)

الهيئات العليا كل المركزية :

ا) المؤتمر
ب) اللجنة المركزية
ج) المكتب السياسي

اللجان المركزية :

حددت المادة 48 من " مبادئ سير الأجهزة المسيرة لجبهة التحرير الوطني " اللجان
الدائمة للجنة المركزية كما يلي :

- اللجنة النظامية
- اللجنة المركزية للتأديب
- لجنة التوجيه
- لجنة الشؤون الاقتصادية
- لجنة الشؤون الاجتماعية
- لجنة العلاقات الخارجية
- لجنة الشؤون الادارية
- لجنة الشؤون البرلمانية

---

(1) انظر المادة (15) من النظام الداخلي للحزب المصادق عليه في مؤتمر 1964
نشر جبهة التحرير الوطني 1964 .

- لجنة الشؤون العسكرية
- لجنة الشؤون المدلية
- لجنة الاطارات
- لجنة التعريب
- لجنة الشؤون المالية واملاك جبهة التحرير الوطني .
- اللجنة العقائدية .

وطبقا للمادة 48 من مبادئ سير الاجهزة المسيرة لج . تت . و ، فانه يرأس كل لجنة من اللجان المذكورة ، اما عضو من المكتب السياسي بصاعدة نائب رئيس يكون عضوا في اللجنة المركزية أو يرأسها عضوا في اللجنة المركزية . وتسير الأشغال من طرف نائب رئيس في حالة ما اذا تعذر ذلك على الرئيس. وتوجب المادة (49) من مبادئ سير اجهزة الجبهة ، توجب على اللجان ((تعيين مقرر لتحضير كل تقرير لدراسته .))

كيفيات تشكيل الهيئات الحزبية :

ا) الهيئات المحليه والاقليمية :

- الخلية : تتكون الخلية من 20 الى 50 عضوا ، وينتخب اعضاء الخلية لجنتها بطريقة ديمقراطية ، تتمثل مهمة لجنة الخلية في تسيير عمل هذه الأخيرة ويتولى كل عضو في لجنة الخلية مهمة محددة ،

وللخلية مسؤول تنتخبه لجنة الخلية من بين اعضائها . ويقوم بمهمة تنسيق عمل اعضاء اللجنة ويرأس اجتماعات الخلية .

تعد لجنة الخلية مسؤولة امام الخلية التي تملك حق احلها في جلسة عامة لهذا الغرض بحضور عضو من المستوى العالي (القسمة) .

وقد حددت المادة : 17 من النظام الداخلي واجبات الخلية فيما يلي :

- انجاز واذاعة قرارات الحزب بين السكان عن طريق الشرح المنهجي ونشر صحف الحزب ومطبوعاته .
- تكوين وتثقيف اعضاء الحزب وعمال المؤسسة
- تجنيد الجماهير لانجاز المهمات المتعلقة ببناء البلاد .
- دراسة اهداف الثورة الاشتراكية والدفاع عنها .))

- **القسمة** : طبقا للمواد 18 و19 و20 من النظام الداخلي للحزب فان تنظيم القسمة ومهامها قد حددت كما يلي :

- يمثل مجلس القسمة الهيئة العليا للحزب في مستوى القسمة.
- يتكون مجلس القسمة من مسؤولي الخلايا . ويتولى النظر في جميع المشاكل التي يثيرها الحزب . كما يقوم بسماع تقارير لجنة القسمة والمصادقة عليها .
- تختار لجنة القسمة من بين اعضاء مجلس القسمة (×)

تتولى لجنة القسمة تنفيذ التعليمات المتعلقة بالهيئات العليا والقرارات الصادرة عن مجلس القسمة .

تقوم بانتخاب مسئول القسمة وبتوجيه عمل الحزب ضمن مشمولات دائرتها وتدعو مجلس القسمة للاجتماع كل شهر من حيث المبدأ.

- في ميدان التنظيم تراعي اللجنة المركزية والمكتب السياسي خاصيات بعض المناطق . (*)

- **الاتحادية** : حددت المواد 21 و22 و 23 من النظام الداخلي للحزب كيفية تشكيل الاتحادية وسيرها ومهامها ،كما يلي :

- يمثل مجلس الاتحادية الهيئة العليا للحزب في المنطقة، ويتكون من مسؤولي القسمة ، ويلزم المجلس الاتحادي بالاجتماع قبل كل دورة للجنة المركزية وبعدها . ويمكن استدعاء المجالس الاتحادية لعقد اجتماعات غير عادية من طرف اللجنة الاتحادية بطلب من نصف قسمات الاتحادية. ويتولى المجلس الاتحادي انتخاب اللجنة الاتحادية بمحضر عضو من الهيئات العليا .

(×) يلاحظ بالنسبة لتشكيل " مجلس القسمة" انه يتكون من المسؤولين الحزبيين فقط مما يؤدي الى حرمان المناضلين العاديين من الترشح لمجلس القسمة ، ثم ان المجلس بتركيبته هذه يجعل من العضوية يجمع بين هيئتين حزبيتين " لجنة الخلية" و "لجنة القسمة"

(*) ان المقصود "بخاصيات" بعض المناطق الكثافة السكانية والعمرانية ونسبة تواجد المناض =

- تمثل اللجنة الاتحادية فيما بين انعقاد مجلسين اتحاديين الجهاز الأعلى للحزب على مستوى المنطقة الواحدة او المناطق المتعددة . وتتولى انتخاب المسؤول الفيدرالي المكلف بالتنسيق من بين اعضائها . (1)

- تقوم اللجنة الفيدرالية بتنفيذ تعليمات المكتب السياسي وقرارات المجلس الفيدرالي . وتتولى تسيير عمل الحزب في نطاق منطقتها ، وهي مسؤولة أمام المجلس الاتحادي والمكتب السياسي . (2)

== المناضلين ، والتقسيم الاداري للمناطق الخ . . . وقد بقيت هذه الخاصية ملازمة لكل القوانين التنظيمية للهيا كل الحزبية حتى يومنا .

(1) ينعكس تنظيم الاتحادية ، من حيث طريقة تشكيل مجلس الاتحادية الذي تنبثق عنه لجنة الاتحادية ، ينعكس تنظيما قائما على التدرج الحزبي ، من الخلية الى القسمة الى المحافظة ، وهو مايجعل المناضل يحرص على ان يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بخليته ، باعتبارها السبيل الوحيد لترقيته في السلم الحزبي .

(2) ان التأكيد على ان " اللجنة الفيدرالية تقوم بتنفيذ تعليمات المكتب السياسي " لانجد له الا تفسيرا واحدا وهو ان المكتب السياسي يريد ان يجعل من " لجان الاتحاديات " قنوات لتبليغ مايريد تبليغه وبذلك لانرى ضرورة اذن في نص المادة 21 من النظام الداخلي للحزب على انه : ((يلزم المجلس الاتحادي بالاجتماع قبل كل دورة للجنة المركزية وبعدها .)) وهذا يعني ان المجلس الاتحادي يسهر على تنفيذ ماتقرره اللجنة المركزية ، ولا تخرج قرارات وتعليمات المكتب السياسي عما تقرره اللجنة المركزية في دوراتها العادية والاستثنائية وبالتالي فان الأصح هو القول : ان مجلس الاتحادية ينفذ توجيهات وقرارات اللجنة المركزية .

ب) الهيئات المركزية :

حددت المواد من 25 الى 36 من القانون الأساسي (×) (النظام الداخلي) لجبهة التحرير الوطني الهيئات الحزبية العليا ، كما يلي :

- يمثل المؤتمر الوطني للحزب الهيئة العليا ، وهو يجتمع ضمن دورة عادية كل عامين ، وضمن دورة غير عادية بطلب من 3/5 "ثلاثة اخماس" اعضاء اللجنة المركزية أو من اغلبية المجالس الفيدرالية . وتوجه دعوة المؤتمر للاجتماع ، وجدول الأعمال ، والتقرير الأدبي الى (المنظمة) قبل شهرين من موعد الاجتماع على الأقل .

- تضبط طريقة التمثيل من طرف اللجنة المركزية . يتم تعيين مندوبي القاعدة عن طريق الانتخاب . وللمؤتمر الوطني كامل السيادة فهو يتولى النظر في :

ا) تقارير اللجنة المركزية والبت فيها .

ب) يقوم بانتخاب الكاتب العام للحزب .

ج) يقوم بانتخاب اللجنة المركزية التي يتولى عدد اعضائها (المقصود تحديد العدد الذي تتكون منه اللجنة المركزية .) .

يتخذ المؤتمر قراراته بالأغلبية المطلقة عن طريق الاقتراع بالنسبة للانتخابات ، وعن طريق رفع الأيدي بالنسبة الى بقية المسائل الأخرى

اللجنة المركزية :

- تمثل اللجنة المركزية الجهاز الأعلى لحزب جبهة التحرير فيما بين انعقاد مؤتمرين وهي :

- تقرر انشاء مختلف اجهزة الحزب

- مسؤولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر .

(×) تعددت التسميات بالنسبة للترتيبات المنظمة لهيئات وهياكل الحزب ، فمرة نجد تسمية "المبادئ المسيرة لأجهزة ج .ت .و" ومرة "القانون الأساسي" وأخرى "النظام الداخلي"

ونحن نفضل تسمية "القانون الأساسي للحزب" فيما يتصل بتحديد الهياكل والهيئات الحزبية ومبادئ سيرها .

وتسمية "النظام الداخلي للحزب" فيما يتعلق بتحديد قواعد تنظيم عمل الهياكل والهيئات الحزبية في مختلف المستويات .

- تتولى مراقبة تسيير مالية الحزب .

- تجتمع اللجنة المركزية ضمن دورة عادية كل اربعة اشهر . وضمن دورة غير عادية ،اما بطلب من 3/5 ((ثلاثة اخماس)) اعضائها اوبطلب من المكتب السياسي .

- تتولى بمقتضى اقتراح من المكتب السياسي تعيين المناضلين المدعوين لأداء مهمة معينة، اومسؤوليات حكومية أو برلمانية للاضطلاع بالمناصب الأساسية في الدولة

المكتب السياسي :

- ينفذ ويطبق القرارات المتخذة من طرف اللجنة المركزية التي يعد مسؤولا امامها

- يسير حزب جبهة التحرير الوطني فيما بين انعقاد دورتين من دورات اللجنة المركزية .

الأمين العام للمكتب السياسي :((ينتخب الكاتب العام من طرف المؤتمر ، ويقترح على اللجنة المركزية اعضاء المكتب السياسي ، كما يتولى تسيير نشاط المكتب السياسي وتنسيقه ومراقبته .)) (المادة 36من القانون الأساسي المصادق عليه في مؤتمر 1964)

هكذا حدد القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني المصادق عليه في مؤتمر 1964 الهياكل والهيئات الحزبية على المستوى المحلي والمركزي ،فكيف تم تجسيد هذه الهيكلة في الميدان العملي ؟ وماذا واجه عملية التجسيد العملي لهذه الهيكلة ؟ واسباب ذلك ؟ هذا ماسنحاول الاجابة عنه في المطلب الموالي الذي اخترنا له عنوان : تنظيم الحزب : بين اقصاء الخصوم والانفراد بالسلطة .

المطلـــب الثانـــي :

============

تنظيم الحـزب : بين اقصاء الخصوم واحتكار السلطـة

انتخب المؤتمر التأسيسي (مؤتمر أفريل 1964) لحزب جبهة التحرير الوطني لجنة مركزيـة تتكون من ثمانين (80) عضوا أصليا و (23) عضوا اضافيا .

وبدعـوة من الأمين العـام للمكتب السياسي عقدت اللجنة المركزيـة أول اجتمـاع لهـا بتاريــخ 1964/04/24 كان الغرض منـه انتخــاب المكتب السيــاسي (1)

وبعـد شـهر من ذلك دعيت اللجنة المركزية للاجتماع الثاني (يوم 25/05/1964) حيث تم توزيـع المهـام بين أعضاء السياسي كالتالــي :

- أحمـد بن بيـلا أمين عام المكتب السياسي .
- بن عـلا الحـاج الحـزب والتنظيـم الشعبي ..
- علـي محســاس ================
- بن محجوب عمـر ================
- زهــوان حسـين الارشـــاد .
- آيت الحســين الماليـــة .
- بومدين بن هــواري العسكـريـة .
- بوتفليقـة عبد العزيز العلاقات الخارجيـة .
- بومعـزة بشـير الشـؤون الاقتصاديـة .
- الدكتور النقاش محمد الصغير الشـؤون الاجتماعيـة .
- محمد ولد الحـاج ================
- خطيـب يوسـف ================
- محمدي السعيـد التعـريب)) (2)

---

(1) انظر قائمة اعضاء المكتب السياسي بجريدة الشعب الصادرة بتاريخ 25/4/1964ع 450 فقد ضم المكتب السياسي الأسماء التالية : ((احمد بن بيلا ، الحاج بن علا ، علي محساس محمدي السعيد ، هواري بومدين بشير بومعزة ، علي منجلي ، حسين زهوان ، بشير بومعزة ، محمد والحاج محمد الصغير النقاش ، الطاهر الزبيري ، ايت الحسين، محمد شعباني احمد مدغري ، يوسف خطيب))

(2) جريدة الشعب العدد 455 الصادرة بتاريخ 26/05/1964

واذا كانت هذه اللجان قد اسندت رئاستها لأعضاء من المكتب السياسي ، فان هذا الأخير قد اعطته المادة (40) من مبادئ سير الأجهزة المسيرة لجبهة التحرير، حق التعديل ، مما جعل تلك اللجان تعرف في الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمر و19 جوان 1965 عدة تعديلات الغيت بعض اللجان واحدثت لجان اخرى ونظرا لما تميزت به تلك الفترة من عدم استقرار سياسي ، لكثرة الصراعات ، فان عملية تجسيد مقررات المؤتمر بالنسبة للقاعدة لم تحظى بالعناية اللازمة ، واصبح الصراع على مستوى الهيئات المركزية يأخذ طابعا يتميز بالتنافس على الصلاحيات ، حيث بدأ يظهر ((جليا ان رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب كان يريد تركيز السلطة في يده ،)) ومواجهة ((المعارضة بواسطة لجان اليقظة التي بدأ تكوينها في اطار المليشيا .)) (1)

وهكذا فان عملية تنظيم الحزب قد واجهتها منذ الانطلاقة الأولى ظروفا حالت دون بناء هيا كل قارة ، اذ دعيت اللجنة المركزية للاجتماع يوم 1964/06/08 لدراسة عدة قضايا من بينها اعادة تنظيم الحزب والانتخابات البلدية والقانون الزراعي والأعمال (المناهضة للثورة) ، وتم عقد الاجتماع يوم 1964/06/09 ، اثره اعلن " حسين زهوان " مسؤول التوجيه بالمكتب السياسي عن نتائج ذلك الاجتماع فيمايلي :

ـ اعلان تقسيم جديد للقطر .

ـ اعادة تنظيم الحزب بفتح باب الانخراطات لتوسيع القاعدة في غضون شهرين وفقا للأسلوب التالي :

(1) ادماج جميع المناضلين الاشتراكيين في الحزب على مستوى الخلايا والذين بقوا على هامش الحزب لسبب ما .

(2) اعادة تنظيم البنيات طبقا لقانون الحزب ، وتوسيع خلية القاعدة وزيادة عدد الفيدراليات بفضل تقسيم جديد والغاء بعض المستويات الوسطية ، سيمنح للحزب اطارا تحتية للقاعدة وتضمن اتصالا مباشرا بينها وبين قيادة الحزب

---

(1) هذا ما ذكره لنا الأخ : " عدنان عبد العزيز " نائب محافظ سابقا ومدير بالحزب حاليا .

3) انتخاب جميع القيادات من الخلية الى الفيدرالية.

4) تطهير جهاز الدولة وتقويته. (1)

— هيئة المحافظون الوطنيون للحزب:

حدد الفصل السادس من مبادىء سير الاجهزة المسيرة لجبهة التحرير، تشكيل "هيئة المحافظين الوطنيين" لدى اللجنة المركزية ، ووفقا للمادة (58) من المبادىء المذكورة، فان مهمة المحافظ وكيفية تأديته لها قد حدد كمايلي : ((يكون المحافظ الوطني عضوا في اللجنة المركزية ويمثل بصفة دائمة الجهاز المركزي لجبهة التحرير الوطني لدى مجموعة من الاتحاديات موجودة ضمن المندوبية الجهوية للحزب.)) ويلاحظ انه يمكن تعيين المحافظ من غير اعضاء اللجنة المركزية ، طبقا لما نصت عليه المادة (63) من المبادىء المذكورة اعلاه ، بنصها على انه ((يمكن ان يكون المحافظ الوطني عضوا اساسيا في اللجنة المركزية وليس هناك اي مانع في ان يكون مساعدفي اداء مهمته اعضاء قارين في هذه الهيئات)) ذلك لأن المحافظ مسؤول عن مهمته وحده امام امانة المكتب السياسي بمقتضى المادة (62) التي تنص على ان المحفظ ((يستعين في مهمته بعضوأ وعضوين من اللجنة المركزية يختارهما المكتب السياسي ولكنه يكون هو وحده المسؤول امام امانة المكتب السياسي .))

— هيئة رقابة الحزب :

تتبع هيئة ((المراقبون الوطنيون للحزب)) امانة الحزب وفقا لما نصت عليه المادة (80) وهي تتألف من اعضاء من اللجنة المركزية ومن مناضلين برهنوا على نضالهم كمسؤولين في جهاز الحزب ، ويتمثل دورها فيما يلي :

— مراقبة نشاط الاتحاديات وتطبيق التعليمات.

— ينسقون نشاطهم مع المحافظين الوطنيين للحزب ، وتوجب المادة 84 على المحافظين الوطنيين للحزب ان يسهلوا مهمة المراقبين بأن يبلغوا لهم جميع المعلومات والتقارير او الدراسات المتعلقة بالوضعية الحقيقية للأجهزة التي ستراقب.

---

(1) انظر تصريح " حسين زهوان " المنشور بجريدة الشعب بتاريخ 10 /06/ 1964 .

- للمراقبين حق التدخل والقيام بعمليات الرقابة التي لم تكن مقررة من قبل عبر كل الاتحاديات مع البقاء على اتصال دائم بالأمانة .

- يقدم المراقبون تقاريرهم الملخصة للمكتب السياسي مرفقة بخلاصاتهم (رايهم الخاص)

- وقد حددت المادة (88) من مبادئ سير الأجهزة المسيرة لجبهة التحرير ، المجالات التي يقوم فيها المراقب بمهمته في المراقبة العادية ،كما يلي :

ا) في الميدان العقائدي : الاشراف على احترام الاتجاه العام للحزب وتصحيح الأخطاء والطرق الزائغة".

ب) في الميدان النظامي : - التحقق من السير الحسن لأجهزة الاتحاديات واكتشاف نقاط ضعف الهيا كل المحتملة .

- مراقبة ارسال التعليمات وتطبيقها .

- تقدير نجاعة النظام في مهامه اليومية وعلاقاته مع الجماهير والسلطات الادارية .

- السهر على التطبيق الصارم للمبادئ الخاصة بالتشكيل الاجتماعي للحزب

ج) في الميدان المالي :

- مراقبة مبررات المداخيل والمصاريف.

امانة المكتب السياسي :

نصت المادة (21) من مبادئ سير الأجهزة المسيرة لجبهة التحرير على ان : (المكتب السياسي يستطيع في نطاق النشاط العام للحزب ان يحدث أي جهاز فني صالح لانجاز المهام المعينة .)) بناء على نص هذه المادة انشأ المكتب السياسي " لأمانة المكتب السياسي " وهي تتكون من اعضاء من المكتب السياسي ، ويرأسها الأمين العام للحزب، وقد نصت المادة (23) عليها يلي : ((تعتبر أمانة المكتب السياسي هيئة تنفيذية ذات طابع دائم : فهي مكلفة بضمان سير جهاز الحزب خلال دورات المكتب السياسي .)) وهي مسؤولة امامه ،اما مهامها فيمكننا تلخيصها فيمايلي :

- تعطي قرارات المكتب السياسي شكل تعليمات .

- ان تراقب تنفيذ التعليمات.

- ان تنسق وتحفز انواع نشاط اللجان .

- ان تشرف على تنسيق انواع نشاط الاتحاديات مع المنظمات الجماهيرية والجمعيات الوطنية من

جهة ، ومع اجهزة الدولة من جهة أخرى .

وباختصار فان المهام التي اسندت لأمانة المكتب السياسي عديدة بالشكل الذي يجعل في الواقع المكتب السياسي يقوم بواسطة امانته محل اللجان المركزية التي بقي دورها محصور جدا في ظل وجود امانة المكتب السياسي التي تتمتع باختصاصات وصلاحيات واسعة .

خاصة وان " مبادئ سير الأجهزة المسيرة لجبهة التحرير الوطني " قد حددت علاقة كل من المحافظين الوطنيين للحزب ، والمراقبين بالأمانة "امانة المكتب السياسي" فيمايلي :

ا) علاقات المحافظ الوطني بأمانة المكتب السياسي :

- تبلغ الأمانة مسبقا للمحافظ الوطني جدول اعمال الاتحاديات المقررة قبل وبعد كل جلسة للجنة المركزية .
- يتلقى المحافظ من الأمانة التعليمات لتنفيذها .
- لا يملك المحافظ الوطني اية مسؤولية في الجهاز الاتحادي للحزب ويتمثل دوره في السهر على تنسيق نشاط مجموعة الاتحاديات المكلف بالاشراف عليها . هذا مانصت عليه م (72) من المبادئ . .
- يتصل المحافظ الوطني بالأمانة : كلمادعت الحاجة الى مطابقة ناجعة للتعليمات التي يتلقاها مع ظروف محلية اوزمنية خاصة .
- يوجه المحافظ بصفة دورية الى الأمانة : تقريره الملخص (الخاص) المتعلق بنشاط مندوبيته الجهوية ويجب ان يعبر عن خلاصاته وتوصياته .
- الى غير ذلك من التدابير التي تربط المحافظ بالأمانة دون ان تتحدد شروط وكيفيات تنسيق المحافظ لنشاطاته مع اللجان الحزبية المركزية .

ب) علاقات هيئة رقابة الحزب بالأمانة المكتب السياسي :

يقوم المراقبون الحزبيون بدورهم ومهمتهم تحت الاشراف المباشر لأمانة المكتب السياسي فهم بمثابة مراقبين على نشاط المحافظين في القاعدة ، يوافون الأمانة بمختلف التقارير حول سير الهياكل الحزبية وتطبيق التعليمات الخ . . وهو مايجعلنا نقول بأنهم يمثلون امتدادا لسلطة المكتب السياسي ، وهم بمثابة حلقة ربط بين الأمانة والقاعدة للاطلاع على كل ما يجري على مستوى الهيئات الحزبية والادارية .

ويبقى ان نقول ان المؤتمر اذا كان قد اعطى الحزب مختلف الهياكل القاعدية والمركزية فان ما يمكننا تسجيله هنا ان :

- الهياكل القاعدية بعد المؤتمر مباشره لم تحضى بما كانت تحضى به قبله مما جعل مسألة بناء قاعدة حزبية قوية غير ممكنا ، وتحولت عملية شرح مقررات المؤتمر الى عملية لاقامة المهرجانات والتجمعات بدل بناء الهياكل التنظيمية القاعدية للحزب .

- وفي مقابل ذلك فقد عرفت الهياكل المركزية (الفوقية) اهتماما خاصا ، مما حولها الى اجهزة للصراعات ، وابعاد الخصوم.

- اهمال البناء القاعدي والاهتمام بالبناء الفوقي للحزب جلب الاطارات القليلة في اتجاه المناصب الحزبية المركزية . وفي مقابل ذلك فان القاعدة كانت تفتقر الى حد ما للاطارات الحزبية الكفأة والواعية بالمهام الجديده للحزب كما حددتها النظم والقوانين والمقررات المنبثقة عن المؤتمر.

- حالت الصراعات والخلافات التي برزت بشكل علني بعد المؤتمر دون اعطاء عملية بناء تنظيم الحزب بالشكل الذي حدده المؤتمر .

- كان لأحداث 19 جوان 1965 اثر سلبي جدا على عملية استكمال بناء الحزب كما كشفت عن غياب التنظيم الحزبي القادر على المطالبة على الأقل ببقاء تنظيماته وهياكله وهيئاته كما حددها المؤتمر وهو ماسنتطرق له في المبحث الموالي .

المبحث الثالث: الهياكل التنظيمية للحزب بعد 19 جوان 1965.

عرفت الهياكل والهيئات الحزبية بعد 19 جوان 1965 اعادة تنظيم وتعديل اصبح الحزب نتيجتهما يفتقر لهياكل وهيئات تنظيمية قارة، اذ ان الحزب بعد 19 جوان 1965 صار وجوده التنظيمي مقتصرا على المستوى المحلي، اما المستوى المركزي فانه يمكننا القول بأن ماكان موجودا لم يكن يمثل انعكاسا للبنى التنظيمية القاعدية التي لم يحدث فيها تغيير اوتعديل اساسي اللهم الا بعض التعديلات الشكلية التي اخذت الشكل المؤقت.

وحتى نستطيع فهم التطور الذي حصل في البنى التنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر 1979، فانه لا بد لنا من معرفة ماكانت عليه البنية التنظيمية والهيكلية لحزب جبهة التحرير من 19 جوان 1965 الى مؤتمر 1979، مرورا بتعليمات 24 جانفي 1968 ونتائجها بالنسبة للحزب، خاصة على المستوى القاعدي.

ولتناول ذلك فاننا نقسم مبحثنا هذا الى المطالب التالية:

- المطلب الأول: تعديل الجهاز المركزي وتجديد الهيئات القاعدية.
- المطلب الثاني: تعليمات 24 جانفي: اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة.
- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للحزب كما حددته تعليمات 24 جانفي 1968.
- المطلب الرابع: سير مراحل اعادة تنظيم الحزب ونتائجها.

المطلب الاول :

تعديل الجهاز المركزي وتجديد الهيئات القاعدية :

كانت الاجراءات التي اتخذتها " الأمانة التنفيذية للحزب " تحت اشراف مجلس الثورة ، فيما يتصل بهيكلة الحزب تتمثل فيما يلي :

بالنسبة الهياكل القاعدية :

كانت اتصالات الأمانة التنفيذية بالقاعدة قد تمحورت حول نقطة اساسية ، تمثلت في تجديد القيادات القاعدية والغاء بعض اللجان التي كانت موجودة على مستوى القسمات .

وأصبح تعيين المسؤولين هو السائد ، كما أن الصفة تلجماعية للقيادة على مستوى الاتحادية قد زالت من هيكلة الحزب .

وقد كان رأي الامانة التنفيذية من خلال تقاريرها ، بالنسبة لوضعية القاعدة انها قد كانت قبل 19/06/1965 كما يلي :

((لم يحدث أبدا ان استطاعت القاعدة القيام بعمل بناء فعال))

((وقاعدة بعيدة عن ميدان النشاط السياسي الحقيقي)) (1)

ونظرا لذلك فان مجلس الثورة أوصى بأن تقوم الأمانة التنفيذية باعادة تنظيم القاعدة وفق الأسس التالية :

- تدعيم المراقبة على كافة المستويات .
- مواصلة العمل المتبع ضمن الاتحاديات (عقد اجتماعات لتقييم الوضعية)
- توضيح اختصاصات ودور المسؤولين على جميع الدرجات .
- اعداد الظروف الملائمة لاقامة مركزية ديمقراطية فعلية . (2)

---

(1) كانت تلك هي خلاصة اجتماعات مجلس الثورة مع الامانة التنفيذية فيما بين 15 و 20 نوفمبر 1965 ، ولمزيد من التفاصيل راجع جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 03/12/1965 العدد 920

(2) نفس المصدر .

وبناء على ذلك فقد عملت الأمانة التنفيذية طيلة سنة 1966 على عقد الاجتماعات والندوات دون ادنى نتيجة ايجابية تذكر في ميدان التنظيم القاعدي .

ب) بالنسبة للهياكل المركزية :

لقد كان واضحا ان الأجهزة واللجان المركزية قد اصبحت بتنصيب " مجلس الشورة" الذي انبثقت عنه الأمانة التنفيذية للحزب ، غير مرغوب في وجودها ، فالأمانة التنفيذية هي البديل الجديد للجان المركزية ، اذ يقول بومدين : ((ان السلطة الاشتراكية في الجزائر تتكون من مجلس الثورة الجزائري الذي يتفرع عنه جهازان رئيسيان . . الجهاز الأول هو الأمانة التنفيذية المؤقتة للحزب الطليعي ، الذي نبنيه موضوعيا ليكون القوة العليا والقادر على التوجيه ، مدعما بالمنظمات الوطنية والجماهيرية . . . ثم الجهاز الثاني وهو الحكومة بأجهزتها المختلفة التي نبنيها من جديد بناء اشتراكيا)) (1)

وقد اصبحت الأمانة التنفيذية هي الهيئة العليا بالنسبة للحزب ، اذ جاء في بيان مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية يوم 1965/07/20 ، مايلي على الخصوص :

((ان مجلس الثورة هو اعلى هيئة للأمة)) و ((شعورا منه بأهمية الدور المنوط بالحزب وأهمية الأعمال المسندة اليه ، فقد قرر ان يجعل على رأس الحزب أمانة تنفيذية تتألف من خمسة اعضاء عملا بمبدأ القيادة الجماعية . . . وكلهم اعضاء في مجلس الثورة ومسؤولون امامه .)) (2)

وحتى تقوم الأمانة التنفيذية بمهمتها فانه كان لا بد من اتخاذ بعض الاجراءات التنظيمية على المستوى المركزي تمثلت فيما يلي :

- تعديل الجهاز المركزي للحزب ، وذلك بالغاء التنظيم الذي كان سائدا من قبل .
- الغاء اللجان ذات الصبغة الادارية اوالاقتصادية والاجتماعية الخ . .
- تقليص الجهاز الاداري للحزب على المستوى المركزي . (3)

---

(1) انظر : حوار بومدين سنة 1966 مع لطفي الخولي ، عن الثورة وفي الثورة . . مرجع سابق ص

(2) انظر : بيان رئيس مجلس الثورة بمناسبة تنصيب الأمانة التنفيذية للحزب ، الصادر بجريدة الشعب بتاريخ 1965/07/21 العدد 804 .

(3) انظر الاجراءات التي اتخذها مجلس الثورة بعد اجتماعه مع الأمانة التنفيذية ايام 7 و 10 أوت 1965 ، جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 1965/08/13 العدد 824 .

المطلب الثاني :

تعليمات 24 جانفي : اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة .

بعد شيوع فكرة " اعادة تنظيم الحزب وتدعيمه" طيلة سنوات 1965 و1966 و1967 .
التي اسندت مهمة القيام بها للأمانة التنفيذية للحزب .

كان الحزب في سنة 1968 على موعد مع مرحلة جديدة من مراحل" التنظيم واعادة التنظيم" وذلك تحت شعار ((اعادة تنظيم الحزب على اسس جديدة)) .

وقد حددت التعليمات العامة الصادرة يوم 24/ 01/ 1968 الأسس الجديدة لتنظيم الحزب كما يلي : (1)

1 ــ تنظيم هياكل الحزب وفقا للأسس التالية :

ــ العودة الى القاعدة .

ــ انتخاب الهيئات السياسية للحزب في كل المستويات .

ــ اعتماد المركزية الديمقراطية .

2 ــ اما الأهداف التي حددتها تعليمات 24 جانفي ، فهي تتمثل فيما يلي :

ــ ابراز طليعة .

ــ تأطير المنظمات الجماهيرية .

ــ الوصول الى عقد مؤتمر وطني للحزب .

3 ــ تحديد (4) مراحل لتنظيم الحزب والوصول الى تحقيق الأهداف المرسومة :

ــ المرحلة الأولى : تجديد الانخراطات وملء الاستمارات .

ــ ===== الثانية : تنصيب لجان المراقبة التالية :

ا) لجنة المراقبة الولائية

ب) ========== على مستوى الاتحادية (الدائرة)

ج) ================= القسمة

ــ المرحلة الثالثة : تكوين الخلايا واجراء الانتخابات (*)

---

(1) ج .ت . واعادة تنظيم هياكل الحزب ، تعليمات 24 جانفي 1968 ، مرجع سابق

(*) ان القول بتكوين الخلايا ، كان يعني مراجعة ماكان قائما من خلايا ، ومصطلح " تكوين" لا نجد له اي مبرر ، فالخلايا كانت موجودة ، ولم تكن العملية تحتاج =

- المرحلة الرابعة : تنظيم الندوات على جميع المستويات :

- على مستوى القسمة (البلدية)
- على مستوى الاتحادية (الدائرة)
- على مستوى المحافظة (الولاية)
- على المستوى الجهوي .
- على المستوى الوطني . (×)

ولتطبيق محتوى تعليمات 24 جانفي 1968 ، فقد ضبطت رزنامة ، حددت الفترة الزمنية لكل مرحلة بثلاثة شهور ، مع عدم التقيد بالعمليات المحددة لكل مرحلة اذ تم تحديد تطبيق تلك المراحل وفقا للرزنامة التالية :

- الثلاثة اشهر الأولى من سنة 1968 :

- تنظيم حملة شرح وتحليل للوثائق .
- تجديد طلبات الانخراط واستمارات المعلومات .
- انشاء لجان المراقبة على مستوى الولايات والاتحاديات والقسمات .

- الثلاثة اشهر الثانية من سنة 1968 :

- اجراء العمليات الانتخابية على جميع المستويات
- اقامة جميع الهيئات السياسية المنتخبة

- الثلاثة اشهر الثالثة من سنة 1968 :

- انعقاد الندوات الأولى للاطارات على مستوى القسمات والاتحاديات والولايات والشروع في اشغال الدراسات الأولى .

- الثلاثة اشهر الرابعة من سنة 1968 :

- انعقاد الندوات الجهوية .
- استخلاص اشغال الدراسات .

== سوى الى تدعيم الخلايا الحزبيه بمناضلين لهم خبرة وتجربة حزبية ، او بطاقات شابة وكفاءة تعطي الخلايا فعاليتها ، وهو ماكانت في الحقيقة تستهدفه تعليمات 24 جانفي 1968 .

(×) اكدت تعليمات 1968/01/24 على ان عقد الندوة الوطنية لاطارات الحزب=

المطلب الثالث:

الهيكل التنظيمي للحزب كما حددته

تعليمات 24 جانفي 1968

التقسيم الترابي للهياكل الحزبية:

- الخلية: تكون على مستوى كل دشرة (مشتة) أوحي.
- القسمة: ============ المحيط الجغرافي لكل بلدية.
- الاتحادية: ============نيابة العمالة (الدائرة).
- المحافظة الوطنية: على مستوى تراب الولاية.

- تتركب الهياكل المذكورة كمايلي:

- الخلية: تضم عددا من المناضلين
- القسمة: تتكون من عدد من الخلايا
- الاتحادية: تتكون من عدد من القسمات.
- المحافظة الوطنية: تتكون من عدد من الاتحاديات.

- الهيئات الحزبية للهياكل المذكورة تتكون كمايلي:

- مجلس الخلية ولجنتها بالنسبة لكل حي او دشرة.
- لجنة القسمة ومكتبها بالنسبة لكل بلدية.
- لجنة الاتحادية ومكتبها بالنسبة لكل دائرة.
- اللجنة العمالية ومكتبها بالنسبة لكل عمالة (ولاية)

وقد حددت التركيبة العددية لكل هيئة كمايلي[1]:

	العدد الفعلي المهيكل	العدد الفعلي للجنة	العدد الفعلي للمكتب
الخلايا	من 11 الى 20 عضوا	من 3 الى 5	لا شيء*
القسمات		من 20 الى 50	من 5 الى 6
الاتحاديات		من 30 الى 75	من 5 الى 8
الولايات (المحافظات)		من 40 الى 100	من 5 الى 12

= يتم قبل نهاية سنة 1968، وهو مالم يتم بسبب ماعرفته العملية من فشل ....

(1) انظر الجدول كما جاء في تعليمات 24 جانفي 1968، مرجع سابق.

ان مايلاحظ من خلال الجدول المذكور آنفا ان :

ـ العدد الفعلي للأعضاء المهيكلين حدد بالنسبة للخلية فقط ، وذلك لأن تحديد مناضلي القسمة لا يتم الا بمعرفة :ا) عدد الخلايا الموجودة على مستوى القسمة . ب) وعدد المناضلين المهيكلين في كل خلية من الخلايا المشكلة للقسمة .

ـ ونفس الشيء بالنسبة لعدد مناضلي الاتحادية والمحافظة ، فلتحديد عدد مناضلي اتحادية ما ، لابد من معرفة عدد المناضلين المهيكلين في كل قسمة من القسمات المكونة للاتحادية . ونفس الحالة بالنسبة لمعرفة عدد مناضلي المحافظة لابد من معرفة عدد المناضلين على مستوى مختلف الاتحاديات المشكلة لها .

ـ كما يلاحظ من خلال الجدول ان " مكتب الخلية " غير موجود ، وذلك لقلة عدد الأعضاء المهيكلين في كل خلية ، مما يجعل لجنة الخلية هي المكتب التنفيذي للخلية ومازال معمولا بهذا التنظيم حتى اليوم بالرغم من ان بعض الخلايا يتجاوز عدد اعضائها 50 عضوا

ـ كيفية تشكيل الهيئات المذكورة :

بالنسبة للخلية : يقوم اعضاء الخلية تحت اشراف عضو من اعضاء لجنة الرقابة في مستوى القسمة او برئاسة مندوب مفوض ، بانتخاب لجنة الخلية التي تتولى تسيير اعمال الخلية وتوزيعها على اعضائها وتكون مسؤولة امام الخلية .

بالنسبة للقسمة : تعد لجنة القسمة هي اعلى هيئة على مستوى القسمة وهي منتخبة من بين اعضاء لجان الخلايا الذين يعقدون اجتماعا عاما وخاصا لهذا الغرض . (+)

وبعد انتخاب لجنة القسمة تنتخب هذه الأخيرة من بين اعضائها مكتب القسمة الذي يتولى تنفيذ التعليمات الصادرة عن الهيئات العليا وقرارات لجنة القسمة ، ويسير جميع اعمال الحزب في الحدود الترابية للقسمة .

بالنسبة للاتحادية : لجنة الاتحادية هي اعلى هيئة حزبية على مستوى الدائرة

(+) حسب المادة (18) من القوانين الأساسية للتسيير (موء قتة) الصادر سنة 1968 ، فانه يمكن ان يوسع هذا الاجتماع الانتخابي العام الى جميع المناضلين وذلك حسب اهمية القسمة .

الادارية . وهي منتخبة من بين اعضاء لجان القسمات الذين يعقدون جمعية عامة لهذا الفرغ بانتخاب لجنة الاتحادية ـ باشراف عضو من اعضاء الجنة المراقبة في مستوى العمالة (الولاية) او مندوب مفوض لهذا الفرض.

تتولى لجنة الاتحادية انتخاب مكتب الاتحادية من بين اعضائها ، ويتولى مكتب الاتحادية تنظيم اجتماع اللجنة الاتحادية مرة في الشهر .

يمكن ان تستدعى لجنة الاتحادية لعقد دورة طارئة من طرف مكتب الاتحادية او بطلب منه أو بطلب من أغلبية مكاتب القسمات التابعة للاتحادية ولجانها .

ـ كما يتولى مكتب الاتحادية تنفيذ التعليمات الصادرة عن الهيئات العليا وقرارات لجنة الاتحادية كما يتولى تسيير عمل الحزب في كامل الدائرة . وهو مسئول امام لجنة الاتحادية .

ـ بالنسبة للعمالة (المحافظة) : اللجنة العمالية (لجنة المحافظة) هي اعلى هيأة للحزب في مستوى العمالة (الولاية) . وهي تنتخب من بين اعضاء لجان الاتحاديات خلال جمعية عامة لهذا الفرض تحت اشراف عضو من اعضاء الجهاز المركزي يعينه مسؤول الحزب.

وتتولى لجنة العمالة (الولاية) انتخاب المكتب العمالي من بين اعضائها .

تجتمع اللجنة العمالية مرة في الشهر على الأقل ويمكن ان تعقد دورات طارئة بدعوة من المكتب العمالي وبمبادرة منه او بطلب من اغلبية مكاتب الاتحاديات التابعة للعمالة ولجانها .

يتولى المكتب العمالي تنفيذ التعليمات الصادرة عن قيادة الحزب وتطبيق قرارات اللجنة العمالية كما يتولى تسيير عمل الحزب في العمالة . وهو مسؤول امام قيادة الحزب.

المطلب الرابع:

سير مراحل اعادة تنظيم الحزب ونتائجها التنظيمية.

ما كاد يحل شهر فيفري 1968 حتى انطلقت عملية اعادة تنظيم الحزب، وفقا للأسس والأهداف المحددة، ولمعرفة النتائج التي آلت اليها العملية، فانه من الضروري ان نعرف ما اسفرت عنه كل مرحلة، وما كان منتظرا منها فيما نصت عليه تعليمات 24 جانفي.

- المرحلة الأولى:

خصص الربع الأول من سنة 1968 للقيام بحملة الشرح والتوعية بأهداف تعليمات 24 جانفي واجراء عملية اعادة الانخراط وتجديد بطاقات المنخرطين، وانشاء مختلف لجان المراقبة في مستوى القسمة، الاتحادية، المحافظة.

وقد تولى الاشراف على هذه العملية اعضاء من الادارة المركزية للحزب، وذلك بتنظيم جمعيات عامة عبر مختلف محافظات القطر، تم خلالها القيام بشرح وتحليل الأهداف التي تحتويها تعليمات 24 جانفي.

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه العملية متواصلة، بدأت الصحافة الوطنية منذ النصف الثاني من شهر مارس 1968 تعلن عن انتهاء المرحلة الأولى، ولم يكن ذلك في الحقيقة الا حملة دعائية الغاية منها الرد على ماصاحب انطلاق العملية من اشاعات وحملات [illegible] موجهة ضد الحزب. (×)

ويبدو ان العملية انطلقت دون احترام للمراحل المحددة في التعليمات المذكورة مما جعل المراحل تتداخل، فقد كانت حملات الشرح والدعوة للانخراط واعادة الانخراط متواصلة، وتنصيب اللجان (لجان المراقبة) الذي كان مقررا بان يتم في المرحلة الأولى لم يكتمل الا في بعض الولايات ... وامتدت المرحلة التي كانت محددة بثلاثة اشهر لتستمر طيلة مايقرب من سنة، ففي الوقت الذي كان يعلن فيه عن تنصيب اللجان الولائية للمراقبة في شهر

(×) كانت جريدة الشعب خلال شهر مارس 1968 قد تندد في اكثر من عدد من اعدادها بان بالحملات التي تقوم بها "التيارات والعناصر السياسية المناهضة لحزب ج.ت.و) ملمحة الى ان "عناصر الحزب الشيوعي المحظورهم الذين وراء تلك الحملات المناهضة لجبهة التحرير.

افـريـل 1968 والتـي اعتبر تنصيبـهـا بمثابـة"خـطـوات هـا مة في الطـريق نحو بعث حـزب طـليعـي" (1) .

في هـذا الـوقت نـجـد " مسـؤول الـحـزب" يـعـلـن فـي شهـر أوت 1968 مـن جـديـد عن افتتـاح مرحـلـة الانـخـراط في صـفوف الـحـزب (2)

ويـبـدو ان تلك الـدعوة تـعـود الـى كون الـعمليـة التي شـرع فيها منـذ شهر فيفري 1968 - لـم تـحـقـق النتائـج المنتظـرة منهـا ، حـيث ان الـعديد من المناضـليـن لـم يستجيبوا الـدعـوة تـجـديـد انـخـراطـهـم ، وربما يـعـود ذلـك الـى ماشاع حـول اهـداف عملـيـة اعادة الانخراط من انها تستهـدف تـكـويـن مـلـفـات (خـاصـة) عن الأعضاء في الحـزب . (x)

---

(1) انـظـر : كلمة " محـمود قـنـز" مساعد مسـؤول الـحـزب عـنـد تنصيبه للجـنـة المراقبة بـولا يـة الأصـنـام ، جـريـدة الشـعـب الصادرة بتاريخ 1968/04/18 الـعـدد 1658 .

(2) انـظـر : كـلمة " قـايـد احمد" مسـؤول الـحـزب، المنشـورة فـي مجـلـة احداث ووثائق الصادرة عـن وزارة الاخـبـار ، العـدد 50 ، الصادر بتاريخ 1968/08/25 .

(x) يـذكـر الـعـديد من المناضـليـن الـذيـن كانـوا مهيكلـيـن فـي الـحـزب سنة 1968 وغـادروه لأسباب مختلـفـة ، ثـم اعـادوا انـخـراطـهـم في الـحـزب بعد سنـة 1976 ان بـعـض المناضـليـن الـذيـن جـددوا انخـراطـهـم استجابـة للدعـوة الـتي وجهت لكل المناضـليـن بتجـديد انخـراطـهـم ، كـان مصيرهـم الا قصـاء من الـحـزب دون ان يـعـرفـوا لـذ لـك سببـا .

- تشكيل لجان المراقبة:

تم تنصيب لجان المرقبة، على مختلف المستويات ، لتتولى دراسة الملفات والبتغيها و قد كانت اللجنة الولائية تتكون كما يلي :

الرئيس : مسؤول من الجهاز المركزي مفوض من طرف مسؤول الحزب.

الأعضاء : - عضو أو عدة أعضاء من الحزب.

- مسؤولون ينتمون لمختلف المنظمات الجماهيرية.

- ممثل الادارة

- ممثل عن الجيش الوطني الشعبي

والقرار الذي تتخذه هذه اللجنة غير قابل للطعن أو الرفض الا من طرف هيئة مركزية.

وكانت هذه اللجان (اللجان الولائية للمراقبة)على اتصال دائم بمسؤول الحزب، حيث ان مهمتها تتمثل في تنصيب اللجان المماثلة لها على مستوى الاتحاديات والقسمات ، والاشراف على عملية الانتخابات في مختلف المستويات. وقد ضبطت مهام هذه اللجان ، وفقا لتعليمات 24 جانفي فيمايلي :

- مراقبة وفحص ملفات الانخراط.

- تكوين الخلايا الحزبية القاعدية.

- التحضير والاشراف على انتخاب الهيئات الحزبية القاعدية على كل المستويات.

وما كادت هذه اللجان تبدأ اشغالها حتى تحولت مع مر الأيام الى لجان للشرح ، حيث نظمت من جديد حملة شرح للوثائق فبعد اجتماع لأعضاء اللجان العمالية للمراقبة مع مسؤول الحزب يوم 12/11/1968 ، الذي اعلن فيه : ((ان نتائج النشاط منذ عشرة اشهر لم تكن كافية ذلك ان حملة الشرح لم يوفر لها الوقت الكافي ، ولهذا تقرر من جديد القيام بحملة شرح ثانية التي يجب ان يركز نشاطنا على اسس متينة وقوية)) (1)

---

(1) انظر :كلمة قايد احمد " مسؤول الحزب في اجتماع للجان الولائية للمراقبة : الشعب 13/11/68 العدد 1836 .

وكان ذلك موشرا على ان الحزبقد دخل من جديد مرحلة"الشرح واعادة الشرح" وكان ان تبدا خلت المراحل ففي الوقت الذي اعلن فيه عن حملة الشرح الجديدة الجديدة، كانت الانتخابات المبرمجة في المرحلة الثانيةقد انطلقت في العديد من الولاياتفي شهر سبتمبر من سنة1968 .

المرحلة الثانية :

كان المقرر ان تنطلق المرحلة الثانية في شهر افريل وتختتم في شهرجوان من سنة 1968، وتكون مخصصة لاجراء عمليات انتخابية على جميع المستويات واقامة جميع الهيئات السياسية المنتخبة .

الا ان هذه المرحلة قدتأخر انطلاقها الى شهر أوت 1968 في بعض الولايات ولم تنطلق في بقية الولايات الافي اوائل 1969، وهو مايدل على ان العملية قدواجهتها صعوبات تتمثل ، اساسا ، في عدم العناية والاهتمام بمايخطط في اطار تدعيم الحزب وتنظيمه وفقا لروح تعليمات 24جانفي 1968 .

وهكذا فان عملية اعادة تنظيم الحزب كانت في بداية سنة 1969 على موعد مع المرحلة الثالثة بالرغم من أن المرحلة الثانية لم تستوف اهدافها عبر الكثير من قسمات الحزب على مستوى التراب الوطني .

المرحلة الثالثة :

كان شهر افريل 1969 قد عرف ضجيجا اعلاميا واسعا حول ماسمي بـ" نجاح حملة اعادة تنظيم الحزب " ، اذ تحدثت الصحف الوطنية على ان الحزب قد دخل مرحلة جديدة في حملة اعادة تنظيمه ، بعد ماعرفته العمليات السابقة من نجاح ..؟

وفي الواقع فان النتيجة الحقيقية كانت تتداخل المراحل المختلفة، حيث شرع في عقد الندوات الجهوية التي كانت بمثابة بداية النهاية لحملة واسعة تحت شعار " اعادة تنظيم الحزب على اسس جديدة" .

ففي اطار عقد الندوات الجهوية واهمية ذلك بالنسبةللمراحل المقررة ، كتبت"النشرة الداخلية للحزب" مشيرة الى ماتمثله تلك الندوات في عملية اعادة تنظيم الحزب، بقولها : ((في هذه الأيام يعيش الحزب المرحلة الأخيرة من اعادة

تنظيم الحزب وهي انعقاد الندوات الجهوية ، وتنظيم الأعمال الدراسية الدراسية.)) (1)

وكانت فكرة " تنظيم الأعمال الدراسية" قد حلت محل فكرة " اعادة تنظيم الحزب" حيث ان مسألة تكوين المناضلين وتنظيم الأيام الدراسية والملتقيات التكوينية قد احتلت الصدارة ، فاصبح الحزب يهتم بالنشاطات الثقافية والتكوينية ، أكثر من الاهتمام بالجوانب التنظيمية للحزب ودوره السياسي في المجتمع. وقد صاحب ذلك شيوع الفكرة القائلة بأن المناضل مالم يكن ملما بالمعلومات الضرورية ومطلعا على ما يجري من احداث في الداخل والخارج لا يستطيع ان يميز بين الخطأ والصواب ولا يمكنه ان يؤدي الدور النضالي المنوط به. وكان ذلك الحديث بداية لانتقال لعملية جديدة بعد أن طويت اهداف تعليمات 24 جانفي 1968 . فما هو الجديد ؟

- بناء الحزب بدل اعادة تنظيمه : ((مشروع 16 ديسمبر 1969)) .

===================

عرفت حملة اعادة تنظيم الحزب بحلول شهر ديسمبر 1969 مسارا جديدا ، حيث انه اثر اجتماع للمحافظين الوطنيين بالجزائر العاصمة، تم الاعلان على ان الادارة المركزية للحزب اعدت مشروعا مكملا لتعليمات 24 جانفي 1968 .

وكان ذلك المشروع" مشروع 16 ديسمبر 1969" قد عرف قبل ان يعرض على مجلس الثورة للمصادقة عليه في شهر فيفري 1970 ، حملة شرح وإثراء" ومناقشة واسعة، اعطت للمشرفين على اعادة تنظيم الحزب وسيلة جديدة لمواصلة نشاطاتهم بعد ان اسدل الستار عن اهداف ومراحل تعليمات 24 جانفي 1968 .

وبعد المصادقة على المشروع المذكور عرفت القاعدة الحزبية عمليات جديدة تمثلت في انتخابات لجان الخلايا الحزبية والقسمات تحت شعار " بناء الحزب".

كثر الحديث في هذه الفترة عن النقائص والعيوب الموجودة في الحزب والعمل الحزبي ، فقد حدد " مسؤول الحزب " في اجتماع له مع مسؤولي الجهاز المركزي اوجه النقص في العمل الحزبي فيمايلي :

- عدم التطبيق الكلي للتعليمات التي يصدرها الحزب من طرف المنظمات الوطنية
- الارتجالية في العمل الحزبي الناتجة عن عدم تقسيم العمل بين الكوادر المختلفة .

---

1) النشرة الداخلية للحزب عدد 2 ، 3 مارس - افريل 1969 ج . ت . و

- غياب النقد الذاتي داخل الحزب.

- البيروقراطية في العمل الحزبي .

- عدم دراسة المواثيق والتعليمات من طرف القاعدة .)) (1)

وقد كان " مسؤول الحزب قبل ان يعلن تقييمه ذاك بأربعة اشهر فقط قد اجاب عن سؤال وجهته له مجلة (Jeune AFRIQUE) حول ماوصلت اليه عملية تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني ؟ اجاب قائلا : ((انه يمكننا القول الآن بأن الحزب قد استرد وجهه الثوري الأصيل ، وهو طليعة تضم شبيبة الحزب والنقابات ومنظمات الكشافة ، والصحفيين . . وهذه المنظمات تدعم تلك الطليعة وتثريها في نفس الوقت . . فكل المناضلين قد انتخبوا مجالس خلايا هم وقسماتهم . . وبهذا العمل نكون قد بنينا الحزب على اساس مبدأ الرجوع الى القاعدة وحققنا الديمقراطية المباشرة .)) وعن سؤال حول المؤتمر أجاب بقوله : ((اما متى يعقد مؤتمر الحزب ؟ فان تاريخ ذلك لم يعرف بعد . . وليس هذا مهما . . فالمهم ان يكون الشعب صاحب السيادة ومنظما في كل قطاعاته)) (2)

وكانت تلك الاجابة مؤشرا على ان مسؤول الحزب الذي كان يدعو الى تنظيم الحزب للوصول الى عقد مؤتمر وطني للحزب لاعطائه هيئات عليا منتخبة وقانون اساسي ونظام داخلي وميثاق سياسي من شأنه ان يرسي قواعد مؤسسات البلاد المقبلة . (3) قد اصبح بعد فترة من وجوده على رأس الحزب في خلاف حاد مع بعض اعضاء " مجلس الثورة الذين كانوا غير مرتاحين لما كان " قايد احمد " يقوم به من نشاطات على مستوى الحزب ودعوته الى اعطاء الحزب دوره الفعلي في الحياة السياسية للبلاد .

اما القاعدة الحزبية ، خاصة العناصر الواعية منها والتي كانت تنتظر ان تعقد الندوة الوطنية كخطوة سابقة لعقد المؤتمر الوطني كما نصت تعليمات 24 جانفي ، فانها لما

---

(1) انظر : المجاهد الأسبوعي (اللسان المركزي للحزب) 11/10/1970 ع 529

(2) Jeune AFRIQUE 26 MAI 197. (2)

(3) هذا ماكان يؤكده قايد احمد اكثر من مرة منذ توليه لمهمة اعادة تنظيم الحزب في ديسمبر 1967 الى بداية 1969 ، حيث كف عن الحديث عن عقد المؤتمر.

رأت النتيجة التي آلت اليها مسألة اعادة تنظيم الحزب امن فشل مصحوب بالدخول في دوامات التنظيم واعادة التنظيم، فقدت الأمل في اعطاء الحزب الدور المحدد له في النصوص ، وكانت النتيجة ان عرف الحزب ابتعاد بعض المناضلين المثقفين على الخصوص من صفوفه ، وهم الذين كانوا قد استجابوا لدعوة الانخراط او الذين كانوا موجودون بالحزب قبل 1968 .

اما رئيس مجلس الشورة . فقد كانت خطبه وتصريحاته بشأن الحزب قد اخذت اتجاهين :

- ففي الوقت الذي كان يدعو فيه الى تنظيم الحزب والوصول الى عقد المؤتمر .
- كان في الوقت ذاته يؤكد على ان الظروف الموضوعية لعقد مؤتمر وطني للحزب غير متوفرة في الحزب ذاته ، ويعني بذلك فشل حملات اعادة التنظيم المتكررة وبقاء العديد من المناضلين الأكفاء والثوريين منهم على الخصوص خارج اطار الحزب.

المبحث الرابع: الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني كما حدد مؤتمر الحزب سنة 1979 .

يمثل المؤتمر (الرابع) حدثا هاما في حياة حزب جبهة التحرير الوطني وذلك بما أحدث من هياكل حزبية قاعدية ومركزية ، وما أسفر عنه من هيئات مركزية .

ولا تكمن اهمية مؤتمر 1979 في ذلك فحسب ، بل في كون ماتمخض عن المؤتمر من قوانين أساسية وتنظيمية ايضا .

والملاحظ ان حزب جبهة التحرير منذ الاستقلال لم تعرف هياكله سيرا طبيعيا وعاديا مثل ماعرفته من مؤتمر 1979 الى يومنا .

لكن ذلك لا يعني ان البنى التنظيمية للحزب لا تخلو من العيوب او النقائص ، التي مازالت لحد اليوم تحد من فعالية الحزب في كثير من النواحي خاصة التنظيمية منها .

ولهذا فاننا نرى ان نتناول البنية التنظيمية لحزب جبهة التحرير الوطني في مطلبين ، نستعرض في الأول ماتمخض عن المؤتمر ، ونخصص المطلب الثاني للمعوقات التي ظهرت في الميدان العملي على مستوى الهياكل والهيئات الحزبية .

- المطلب الأول : البنية الهيكلية المصادق عليها في مؤتمر الحزب جانفي 1979 .
- المطلب الثاني : النقائص والايجابيات التنظيمية في الهيكل الحزبي .

المطلب الأول:

البنية الهيكلية لحزب ج.ت.و

المصادق عليها في مؤتمر الحزب جانفي 1979

حدد القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في المؤتمر الرابع 27-31 جانفي 1979، تنظيم الحزب على مختلف المستويات كمايلي :

- ((يكون التنظيم الحزبي في مكان العمل والحي والقرية والبلدية والولاية وعلى المستوى الوطني.)) (المادة 41 من القانون الأساسي).

ونصت المادة (42) على ان هيئات الحزب المختلفة هي :

1) بالنسبة لمكان العمل أو الحي أو القرية :

- جمعية الخلية.
- مكتب الخلية.

2) بالنسبة للبلدية :

- الجمعية العامة للقسمة.
- لجنة القسمة
- مكتب القسمة.

3) بالنسبة للولاية :

- جمعية الاتحادية.(×)
- لجنة الاتحادية .
- مكتب الاتحادية.

4) على المستوى الوطني :

- المؤتمر.
- اللجنة المركزية المكتب
- المكتب السياسي.

(×)كان القانون الأساسي المصادق عليه في مؤتمر جانفي 1979 قد اعطى للمحافظة تسمية "الاتحادية".

وقد نصت مواد القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب على ان حزب جبهة التحرير هو الحزب الطلائعي للشعب الجزائري ، وهو الحزب الواحد للبلاد.

ويخضع العمل الحزبي كما ورد في المادة (25) من القانون الأساسي ، لمبادئ المركزية الديمقراطية والجماعية في القيادة.

وطبقا لنص المادة 27 فان المركزية الديمقراطية تقوم على ممارسة الديمقراطية المرتبطة بضرورة وحدة القيادة والتدرج في السلطة. وحددت مبادئ العمل الحزبي في الجماعية في المداولة والأغلبية في القرار والوحدة في التنفيذ.

وقد حددت المادة (28) من القانون الأساسي مستلزمات المركزية الديمقراطية فيمايلي :

1) يتم من حيث المبدأ انتخاب جميع المستويات (الهيئات) وجميع المسؤولين في الحزب على جميع المستويات.

2) احتكاك الأفكار داخل الهيئات على اساس المبادئ الواردة في الميثاق الوطني.

3) ممارسة النقد والنقد الذاتي كنهج لتحسين العمل الحزبي.

4) مسؤولية الهيئات المنتخبة أمام ناخبيها.

5) قيام الهيئات التنفيذية والقيادية بتقديم عروض دورية للهيئات التي انتخبتها.

6) التزام الأقلية بتقبل قرارات الأغلبية والسهر على تطبيقها.

7) التزام الهيئات القاعدية بتنفيذ قرارات الهيئات القيادية وتقديم عروض بشأنها.

8) احترام النظام السلمي وقواعد الانضباط الحزبي.

9) التزام الهيئات العليا بالاستجابة لاهتمامات الهيئات القاعدية.

10) النقاش الحر داخل كل الهيئات الحزبية وحق الهيئات القاعدية في ابداء ملاحظاتها حول القرارات التي تتخذها الهيئات العليا.

= 19 جوان 1980 اجرى تعديلات طفيفة على القانون الأساسي ، فأصبحت " الاتحادية" تسمى" المحافظة" وتغيرت بالتالي تسمية" مكتب الاتحادية" فاصبح يدعى " مكتب المحافظة" و" لجنة المحافظة" بدل" لجنة الاتحادية".

تشكيل الهيئات الحزبية ومهامها :

١) الهيئات الحزبية القاعدية :

- الخلية : هي التنظيم القاعدي للحزب ، وهي تتكون وفقا لما نصت عليه المادة (50) من القانون الأساسي ، من 10 الى 50 عضوا . يمثلون " الجمعية العامة للخلية ".

تنتخب الجمعية العامة للخلية مكتب الخلية الذي يتكون من ثلاثة الى 5 اعضاء من بينهم أمين الخلية.

ويسير مكتب الخلية المهام المنوطة بالخلية وهو مسؤول امام الجمعية العامة للخلية . ينتخب مكتب الخلية لمدة سنة ويمكن تجديده قبل الا وان بطلب من ثلثي اعضاء الخلية طبقا لما نصت عليه المادة (51) من القانون الأساسي .

تعقد الجمعية العامة للخلية دورة عادية في كل شهر ، ودورة طارئة بدعوة من مكتبها اوبدعوة من مكتب القسمة. (x) في حين يعقد مكتب الخلية اجتماعين في الشهر.

كما حدد القانون الأساسي مهام الخلية في المادة (49) بنصه على انها :

((تستلهم ومنه ضلوعها نشاطهم من الميثاق الوطني ومن برنامج الحزب وقانونه الأساسي ، ويتمثل هذا النشاط على الخصوص في :

1 ـ توعية الجماهير وفقا لروح الميثاق الوطني .
2 ـ دعم الصلات بين الجماهير والحزب بشرح برنامجه .
3 ـ الحرص على توزيع منشورات الحزب بانتظام ونشر شعاراته وتوجيهاته .
4 ـ المشاركة في جميع الحملات التي ينظمها الحزب .
5 ـ المساهمة في حماية الملكية الجماعية وتوسيعها .
6 ـ محاربة الانحرافات الاجتماعية طبقا للميثاق الوطني .
7 ـ الاسهام في تكوين المناضلين وتربيتهم على الوفاء للمثل الاشتراكية والارتباط بالجماهير والتفاني في خدمة الحزب .
8 ـ المشاركة بنشاط في تعبئة العمال داخل منظمتهم الجماهيرية حول اهداف الثورة الاشتراكية .
9 ـ المساهمة في تعبئة القوات الأساسية لربح معركة التسيير والانتاج .
10 ـ تشجيع انضمام اعضاء جدد الى صفوف الحزب .))

(x) بناء على تعليمة داخلية من لجنة التنظيم العام بالحزب ترفع عدد اعضاء مكتب القسمة من 5 الى 7 بدل 3 الى 5 ، واحدث لجان فرعية جديدة على مستوى لجنة القسمة . سبتمبر 1981

القسمة : هي هيكل الحزب على مستوى البلدية، وهي تضم مجموع الخلايا الحزبية الموجودة في مستوى محيطها الجغرافي.(+)

- وطبقا للمادة (55) فان الجمعية العامة هي الهيئة العليا للحزب على مستوى القسمة . وتتألف الجمعية العامة من مجموع مناضلي القسمة.

تنتخب الجمعية العامة " لجنة القسمة" كل اربع سنوات ويمكن تجديدها قبل الآوان بقرار من ثلثي اعضاء الجمعية العامة او بطلب من الهيئات العليا .

- وتعد لجنة القسمة طبقا لنص (م59) من القانون الأساسي ، هي الهيئة القيادية للحزب في مستوى القسمة . وهي تتكون من 21 الى 35 عضوا تبعا للأهمية العددية لعدد مناضلي القسمة من جهة ولأهمية القسمة من جهة أخرى .

ووفقا لما نصت عليه المادة (61) من القانون الأساسي فان لجنة القسمة ((تجتمع في دورة عادية مرة في الشهر ، وفي دورة طارئة بطلب من ثلثي الأعضاء او بطلب من مكتب القسمة او بقرار من مكتب المحافظة))

- حددت صلاحيات ومهام لجنة القسمة بما نصت عليه المادة (62) كمايلي :

1) المصادقة على جدول اعمالها .

2) تنشيط اعمال الخلايا وتوجيهها وتنسيقها ومراقبتها .

3) دراسة مجموع القضايا السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، التي تهم البلدية .

4) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتنفيذ اوامر الهيئات العليا وتعليماتها .

5) المصادقة على الاقتراحات والتوصيات الموجهة الى لجنة المحافظة .

6) اقتراح جميع الحلول التي تراها مناسبة لحل المشاكل المطروحة في المستوى البلدي او الوطني ورفعها الى لجنة المحافظة .

(+) لقد نتج عن التقسيم الاداري الجديد للجزائر سنة 1974 واعادة تنظيم ولاية الجزائر الكبرى ان اصبحت هناك قسمتان في البلدية الواحدة هناك اربع حالات من هذا النوع "وجود قسمتين على مستوى البلدية الواحدة" في ولاية الجزائر .

7) انتخاب مكتب القسمة وأمين القسمة.(x)

8) تنشيط المجلس الشعبي البلدي والأجهزة المنتخبة لوحدات الانتاج والخدمات بواسطة مناضليها المنتخبين وفقا للاجراءات التي تحددها الهيئات المركزية.

المحافظة: هي هيكل الحزب على مستوى الولاية والهيئة العليا فيها هي الجمعية العامة للمحافظة التي تتشكل من لجنة المحافظة ولجان قسماتها طبقا لما نصت عليه المادة (71) من القانون الأساسي المصادق عليه في المؤتمر الاستثنائي.

وتجتمع الجمعية العامة للمحافظة في دورة عادية مرة في السنة ويمكنها ان تجتمع في دورة طارئة بطلب من اغلبية لجان القسمات او بطلب من لجنة المحافظة او بقرار من الهيئات المركزية.

- لجنة المحافظة: هي الهيئة القيادية للحزب في الفترة الفاصلة بين جمعيتين عامتين. وهي تجتمع مرة كل ثلاثة اشهر. وتتألف من 31 الى 61 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة لمدة اربع سنوات. (1)

صلاحيات لجنة المحافظة: ضبطت المادة 77 من القانون الأساسي صلاحيات لجنة المحافظة فيما يلي:

1) المصادقة على جدول اعمالها.

2) تسيير جملة نشاطات الحزب في مستوى المحافظة.

3) اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق الأهداف التي ترسمها الجمعية العامة للمحافظة.

4) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ لوائح وقرارات وتعليمات وتعليمات وأوامر اللجنة المركزية.

(x) تعبير "أمين الخلية او القسمة او المحافظة" يعد حديثا في ادبيات حزب ج. ت. و فقد استعمل لأول مرة في حدود علمي - في المؤتمر الاستثنائي للحزب، بعد ان كان الشائع هو تعبير "المنسق" او "المسؤول" منذ الاستقلال.

5) مراقبة التسيير المالي للحزب في مستوى المحافظة .

6) الاستماع للتقارير السنوية لمكتب المحافظة ومناقشتها واتخاذ قرار بشأنها .

7) انتخاب مكتب المحافظة .

مكتب المحافظة : هو الجهاز التنفيذي للجنة المحافظة وينتخب لمدة اربع سنوات . ويجوز للجنة المحافظة ان تجدد مكتبها قبل الأوان بطلب من ثلثي اعضائها ، اوبطلب من الهيئات المركزية .طبقا لمانصت عليه المادة (79) من القانون الأساسي .

ويتألف مكتب المحافظة من 5الى 15 عضوا .

ويجتمع مكتب المحافظة تحت رئاسة أمين المحافظة مرتين في الشهر على الأقل ، وتشترط المادة (83) من القانون الأساسي تفرغ اعضاء مكتب المحافظة كلية للنشاط الحزبي .

ويمكن لمكتب المحافظة ان ينشىء من بين اعضاء لجنة المحافظة اللجان الضرورية لدراسة القضايا المطروحة على مستواه ويرأس هذه اللجان اعضاء من المكتب ، ويمكن ان يشارك فيها مناضلون آخرون . كما يمكن ايضا استشارة بعض المواطنين لتخصصهم .

ـ مندوبو المحافظة : نصت م85 و 86 و87 و88 و89 من القانون الأساسي على ان مكتب المحافظة ينتخب واحدا أو لاكثر من اعضائه لتنسيق نشاط القسمات والمنظمات الجماهيرية في مستوى الدوائر . وتحدد اللجنة المركزية شروط وكيفية تعيين هؤلاء المندوبين وفق الأوضاع الخاصة بكل محافظة .

ومن مهام مندوب المحافظة تنشيط ومراقبة نشاط القسمات والمنظمات الجماهيرية والسهر على تطبيق تعليمات هيئات الحزب المساعدة على ايجاد الحلول للمشاكل المطروحة في مستوى الدائرة .

يقدم المندوب بيانا عن مهمته الى مكتب المحافظة ويبقى على اتصال دائم به .

ب) الهيئات والهياكل الحزبية المركزية :تشكيلها ومهامها .

المؤتمر الوطني للحزب

هو الهيئة العليا للحزب ، وينعقد كل خمس سنوات في دورة عادية ، ويمكن ان ينعقد في دورة استثنائية بناء على طلب من ثلثي اعضاء اللجنة المركزية اوبطلب من الأمين العام للحزب ، كما ينعقد وجوبا في حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية طبقا لأحكام الدستور ، ولما نصت عليه المادة 91 من القانون الأساسي .

ومن مهام المؤتمر الوطني للحزب: "ضبط التوجيهات الايديولوجية للثورة في اطار الميثاق الوطني" و" تحديد الخطوط الكبرى لسياسة البلاد العامة والمصادقة على برنامج الحزب". ومن مهامه ايضا " تعميق مفاهيم الميثاق الوطني وتوجيهاته وادخال التصحيحات والتعديلات اللازمة عليها بما يتفق مع تطور الثورة في جميع الميادين".

ومن مهام المؤتمر ايضا : " بحث القضايا التأسيسية للدولة " و " انتخاب اللجنة المركزية لمدة خمس سنوات" و " المصادقة على اختيار الأمين العام للحزب" و ترشيحه لرئاسة الجمهورية". هذه بعض مهام المؤتمر كما حددتها المادة 95 من القانون الاساسي .

اللجنة المركزية

هي الهيئة العليا للحزب فيما بين مؤتمرين ، وهي مسؤولة امام المؤتمر ، وتتمثل مهامها الرئيسية في توجيه السياسة العامة للبلاد ، وتطبيق المبادي المحددة في الميثاق الوطني وقرارات وتوصيات المؤتمر ، تناقش تقارير المكتب السياسي وتتخذ قرارا بشأنها تدرس جميع القضايا المتعلقة بنشاط الحزب ، وتناقش ميزانية الحزب وتصادق عليها وتراقب تنفيذها ، كما تراقب التسيير المالي للحزب. وتعد النظام الداخلي للحزب وتصادق عليه .

وطبقا للمادة :(98) من القانون الأساسي ، فان اللجنة المركزية تختار من بين اعضائها الأمين العام للحزب ، ويعرض هذا الاختيار على المؤتمر للمصادقة عليه .

وتضم اللجنة المركزية مابين 120و 160 عضوا اساسيا ومابين 30و40 عضوا اضافيا ينتخبهم المؤتمر لمدة خمس سنوات . والأعضاء الاضافيون يشاركون في دورات اللجنة المركزية برأي استشاري .

الـهيـا كـل الـمركـزيـة للـجـنـة الـمركـزيـة .

نـصت الـمادة : (104) من القانون الأساسي على ان" تنشيء اللجنة المركزية من بين اعضائها اللجان الخاصة التي تراها ضرورية لأشغالها ".

وقـد عـرفـت الـهياكـل الـمركـزيـة الـمنبثـقة عـن الـلجـنـة الـمركـزيـة تـعديـلات وتغييرات من حيث العدد والتسمية منذ المؤتمر الرابع ـ جانفي 1979 ـ لتستقر بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب ، وبالضبط في شهر جويلية 1980 على الشكل التالي :

1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ويتفرع عنها قسمان :

- قسم الشؤون الاجتماعية .
- قسم التسيير الاشتراكي .

2) لجنة الاعلام والثقافة والتكوين ويتفرع عنها قسمان :

- قسم الأعلام والثقافة .
- قسم التكوين .

3) لجنة التنظيم العام ويتفرع عنها قسمان :

- قسم التنظيم .
- قسم المنظمات الجماهيرية والتطوع .

4) لجنة العلاقات الخارجية ويتفرع عنها قسمان :

- قسم العلاقات مع الأحزاب .
- قسم العلاقات مع المنظمات والهيئات .

5) لجنة الانضباط المركزية .

6) الأمانة الدائمة للجنة المركزية والتي تتكفل بمهمة التنسيق بين مختلف اللجان المذكورة .

وقد صادقت اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية على اللجان المذكورة هذه الهيكلة ـ في دورتها الاستثنائية التي انعقدت بتاريخ 28و 29 جوان 1980 .

ويشرف على هذه اللجان والأقسام اعضاء من اللجنة المركزية (+)، ولكل لجنة مقرر يكون عضوا في اللجنة المركزية ، وباستثناء لجنة الانضباط المركزية ،يتولى مكتب اللجنة المتكون من : رئيس اللجنة ورؤساء اقسامها ومقررها ، تسيير وتنسيق نشاطاتها المتمثلة في السهر على تطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر ومقررات اللجنة المركزية وتعليمات الأمين العام للحزب . كما تتولى تقييم القضايا التابعة لقطاع نشاطها ودراسة الاجراءات اللائقة وعرض الحلول الصالحة على الأمين العام للحزب.

وتتولى الأقسام بمختلف مصالحها تسيير النشاطات اليومية للحزب واتخاذ كل الاجراءات من اجل تنشيط الهيئات القاعدية للحزب والمنظمات الجماهيرية وتوجيهها ومراقبتها .

اما الأمانة الدائمة للجنة المركزية فان الأمين العام هو الذي يعينها ويحدد صلاحياتها ، ويسير اعمال هذه الأمانة مسؤول " الأمانة الدائمة للجنة المركزية" عضو اللجنة المركزية يعين بقرار من الأمين العام للحزب ، ويساعده عدد من اعضاء اللجنة المركزية . (x)

المكتب السياسي

طبقا لما نصت عليه المادة (106) فان المكتب السياسي هو الهيأة التنفيذية للجنة المركزية وهو مسؤول أمامها . وأعضاؤه مسؤولون امام الأمين العام في ممارسة المهام المسندة اليهم.

وتتمثل مهام المكتب السياسي في السهر على تطبيق القرارات الصادرة عن اللجنة المركزية ومتابعة مجموع النشاط الحزبي فيمابين دورتي اللجنة المركزية . ودراسة القضايا المطروحة في كل مجالات الحياة الوطنية والدولية واتخاذ الاجراءات المناسبة ، وممارسة وظيفة الرقابة

(+) كل اللجان المذكورة يرأسها اعضاء في اللجنة المركزية باستثناء لجنة "الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" التي يرأسها عضو في المكتب السياسي ، ويعود ذلك الى كون ان اللجان كانت قبل المؤتمر الاستثنائي يرأسها اعضاء في المكتب السياسي ، وبعد اجراء التعديل في اللجان كان رئيس اللجنة المذكورة هو الموجود على رأسها فبقي على راسها .

(x) مسؤول الأمانة الدائمة عضو في المكتب السياسي ، يساعده 3 اعضاء من اللجنة المركزية للحزب ،طبقا لما هو معمول به اليوم .

المخـسـولـة للهيئات المركزيـة للحـزب .

وطبقا للمادة (108) من القانـون الاساسي ، فان المكتـب السياسـي يتألـف من 7 الى 11 عـضـوا .(+)

وتعـطـي المادة (114) للامين العام للحـزب حـق اختيار اعضاء المكتب السياسـي مـن بيـن اعضاء اللجـنـة المركـزيـة ويعـرض هـذا الاخـتـيـار على اللجـنة المركـزيـة للمصـادقـة عليـه.

ويـوزع الامـيـن العام المهام بيـن اعضاء المكتب السياسـي . وفـي حالـة وفاة او استـقـالـة او اعفاء احـد اعضاء المكـتـب السـيـاسـي يمكن للامين العام ان يـعـوضـه باحـد اعضاء اللجـنـة المركـزيـة ، طبـقا لما جاء فـي المادة 116 من القانـون الاساسـي للحـزب.

(+) يتألـف المكـتـب السـيـاسـي اليوم من 8 اعـضـاء فقط، وهـم : الشـاذلـي بن جديد الامين العام للحـزب ورئيس الجـمـهـوريـة ، بـوعـلام بـن حـمـودة وزيـر المالـيـة، بلـهـوشـات عـبـد اللـه : المفتش العام لوزارة الدفاع ، محمد الشـريف مساعـديـة : مسؤول الامانـة الدائمة للجـنـة المركـزيـة ، معـزوزي محمد السعيد : رئيـس لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعيةبالحزب الحاج يعـلا : وزيـر الداخلـيـة ، احمد طالب الابراهيمي : وزير الشؤون الخارجيـة.

وقـد كان المكتب السياسـي المنبثـق عن المؤتمر الرابعللحـزب ـ جانفي 1979 ـ يتكون من 17 عـضـوا ،طبقا لما جاء في المادة (107) من القانـون الاساسـي المصادق عليه في المؤتمر والتي تنص على انـه : ((يتألـف المكتب السياسي من 17 الى 21 عضـوا تنتخـبـهـم اللجنة المركـزيـة لمدة خمس سنوات .)) ولما تم تعديـل القانون الاساسـي في المؤتمر الاستثنائي أصبح العدد من 7 الى 11 عـضـوا فقط.

المطلب الثاني :

النقائص والايجابيات التنظيمية في سير الهياكل الحزبية.

يعد المؤتمر الرابع بمثابة ولادة جديدة لحزب جبهة التحرير الوطني، وذلك لما أصبح عليه الحزب من وجود وحضور في الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع. واذا كان المؤتمر الرابع قد أعطى للحزب هياكل تنظيمية، فان الفترة القصيرة التي مرت عن تجربة تلك الهياكل دلت عن النتائج الايجابية في سير هذه الهياكل، كما كشفت عن جوانب الضعف الموجودة في الهياكل التنظيمية الحزبية بصفة عامة، وعن الضعف الذي يعانيه الحزب من حيث التنظيم والتركيبة (الأعضاء) بصفة خاصة.

وحتى نتعرف عن جوانب القوة والضعف في سير هياكل حزب جبهة التحرير الوطني فاننا نتناول ذلك من خلال معرفة الجوانب الايجابية والسلبية كل على حدى، ولنبدأ بالجوانب الايجابية.

1) الايجابيات التنظيمية في سير الهياكل الحزبية: يمكننا حصر الجوانب الايجابية في سير الهياكل الحزبية المنبثقة عن مؤتمر الحزب في جانفي 1979، في العناصر الأساسية التالية:

- يعد تواجد الهياكل الحزبية الحالية في حد ذاته مكسبا ايجابيا لحزب جبهة التحرير الوطني الذي عان من دوامات التنظيم واعادة التنظيم قبل مؤتمر 1979.
- اعطت الهياكل الحزبية الحالية للحزب تنظيما خيطيا لربط القاعدة بالقمة في شكل هرمي مكن القاعدة الحزبية من رفع مطالب و حاجيات الجماهير الى الهياكل المركزية (اللجنة المركزية - المكتب السياسي).
- اشراك القاعدة الحزبية في صنع القرار السياسي خاصة في القضايا ذات الصبغة الوطنية وذلك عن طريق اثراء ودراسة مختلف الملفات التي طرحت على القاعدة الحزبية لابداء رأيها.

ـ مكنت الهياكل الحزبية الموجودة حاليا من دخول الحزب للحياة الاقتصادية بواسطة خلايا الحزب بالمؤسسات.

ـ انبعاث حياة نظامية نشطة نسبيا في مختلف الهيئات الحزبية.

ـ سد الفراغ التنظيمي الذي كان يعانيه الحزب، وذلك بفضل ما أصبح عليه الحزب من وجود تنظيمي في مختلف المستويات السلمية (الخلية ـ القسمة ـ المندوبية، المحافظة، اللجان المركزية.) ووجود اللجان المركزية المماثلة للجان القاعدية اعطى لمختلف اللجان فعالية بفضل ذلك التنسيق في الأعمال والوضوح في الاختصاصات والصلاحيات.

ـ سمحت الهيكلة المركزية للحزب (اللجان المركزية) بتنظيم الاتصال بين الحزب ومختلف المؤسسات والوزارات على المستوى المركزي بواسطة عقد جلسات العمل المشتركة بين اللجان المركزية والوزارات. اذ يتم التنسيق على الشكل التالي :

تنظيم اتصالات دائمة بين لجنة الشؤون (العلاقات) الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية.

تنظيم اتصالات دائمة بين لجنة التربية والتكوين والاعلام والثقافة مع الوزارات التالية: الاعلام التعليم (بمختلف مراحله) التكوين، وكل مؤسسة مركزية ذات صلة بالتكوين أو الاعلام الخ..

وقد لعبت اللجان المركزية للحزب دورا خاصا في استرجاع مكانة الحزب في المجتمع، وذلك لما أصبحت عليه اللجان بأقسامها من صلاحيات باعتبارها الموجهة والمرشدة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ.. وقوة تلك اللجان تكمن في أن رؤسائها ورؤساء اقسامها هم أعضاء في اللجنة المركزية.

ـ اعطت الهيكلة التنظيمية للحزب أسلوبا جديدا لتحقيق الانسجام بين أجهزة الحزب والدولة، وذلك بفضل تجربة مجالس التنسيق على المستويين البلدي والولائي.

ـ اعطى التنظيم الجديد للهيكلة الحزبية هيئات قيادية جماعية (لجنة المحافظة على مستوى الولاية، اللجنة المركزية على مستوى المركز.)

ـ ضمنت الهيكلة الجديدة للحزب تأطير مختلف الهيئات الادارية والأمنية والعسكرية واشراكها في اتخاذ القرار الاداري والسياسي تحت اشراف الحزب في مختلف المستويات.

ونتيجة لما سبق وغيره، من الإيجابيات التنظيمية في سير الهياكل الحزبية، فان الحزب قد دخل مرحلة هامة في مسيرته وقيادته للمجتمع. اذ أصبح الحزب اليوم بعد مرور أقل من 3 سنوات عن انعقاد مؤتمر 1979 يتمتع بوجود وحضور فاعل في كل مايطرح على الساحة الوطنية من قضايا ومهام، خاصة في ميادين التعبئة والتجنيد.

واذا كانت تلك هي ايجابيات التنظيم الحزبي الحالي، فان التنظيم غير خالي من جوانب النقص والضعف التنظيمي، وهو ماسنتناوله بشيء من التفصيل فيمايلي :

ب) نقائص وسلبيات التنظيم :

مازالت الهياكل والهيئات الحزبية القائمة حاليا تعاني من سلبيات ونقائص حدت من فعالية السير والأداء الجيد للعمل الحزبي، كما أنها أخلت بالقواعد والمبادئ المنظمة لسير الحزب في مختلف هياكله وهيئاته،

ونظرا للخلفيات التي تولدت عنها السلبيات التي يعانيها التنظيم اليوم فاننا ارتأينا ضرورة تناول ذلك من خلال الجوانب التالية :

1ـ نقائص الهيكل التنظيمي :

ـ يعاني الهيكل التنظيمي على المستوى القاعدي من عدم وجود ربط تنظيمي بين

" الخلية" باعتبارها " التنظيم القاعدي للحزب" و" القسمة" كهيكل حزبي على المستوى البلدي .

ونعني بغياب الربط التنظيمي عدم وضوح مكانة الخليةعلى مستوى القسمة التي تتكون من حيث التصور النظري من مجموع الخلايا الموجودة على المستوى البلدي ، لكن من حيث الممارسة العملية لا نجد هناك مايوصل بين الخلية والقسمة فيما يتعلقبتشكيلة الهيئات على مستوى القسمة (لجنة القسمة ومكتبها) . اذ كثيرا ماتكون لجنة القسمة متكونة في مجموعها من أعضاء ينتمون لعدد قليل من الخلايا الموجودة على مستوى المحيط الجغرافي للقسمة .

وهو مايجعل اهتمام المناضلين بالخلية اهتماما ضعيفا لكونها ليست قناة للتدرج الحزبي في اتجاه الهيئات الحزبية الموالية ، التي يتم الوصول اليها عن طريق انتخابات الجمعية العامة بالنسبة للجنة القسمة ، ولجنة القسمة هي التي ينتقى منها أعضاء لجنة المحافظة على مستوى الولاية .

ونتيجة الاهمال الذي تعرفه الخلايا الحزبية القاعدية فان التجربة قد دلتعلى أن الخلية لم تكن في يوم من الأيام في مستوى ماحددته لها القوانين الحزبية من مهام وصلاحيات،حتى قامت بها،تصبح ،بحق،مركز اشعاع سياسي وتربوي على مستوى الحي. وهو مالم يتم لحد الآن .

- الفراغ التنظيمي القائم حاليا بين مستوى القسمة (البلدية) والمحافظة (الولاية) ،اذأن الحزب لا يتواجد على مستوى (الدائرةالادارية) الا بما يسمى بـ" مندوبالمحافظة" لدى الدائرة والمندوب بمفرده لا يستطيع القيام حتى بالدور التنسيقي بين قسمات الدائرة والمحافظة ، فكيف يتأتى له القيام بمتابعة نشاطات المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاقتصادية ؟ وكيف يمكن لمندوب المحافظة من مراقبة وتوجيه المجمعات التعليمية الكبرى (في حالة وجودها)على مستوى الدائرة الى جانب المهام الحزبية التنظيمية في تنوى قسمات المندوبية (الدائرة) ؟

ان التجربة قد بينت عدم امكانية قيام المندوب بمفرده بكل ذلك ،وهو ماكانت انعكاساته السلبية على الوجود والحضور الحزبي واضحة .

– على المستوى المركزي : دلت تجربة سير الهياكل المركزية عن وجود نوع من التعقيدات التنظيمية الناتجة عن تضخم الهيكل التنظيمي ، وعدم قيام بعض الأقسام المركزية بالدور المنوط بها في ميدان التوجيه والتوعية .

ونتيجة لذلك فان بعض الأقسام المركزية قد حادت عن مهمتها السياسية الحزبية لتتحول الى أجهزة ادارية تحتوي على طاقم ضخم من الموظفين الاداريين.(×)

2) سير الهياكل وعلاقاتها التصاعدية :

تشكو الهيئات الحزبية اليوم من ضعف مستوى التنسيق والتجاوب بين مختلف الهياكل الحزبية ، فالهياكل الحزبية العليا لا تستجيب بصفة دائمة للقضايا والمطالب المطروحة عليها من الهياكل الدنيا .

– ظاهرة عدم اتخاذ رأي القاعدة مسبقا فيما تعتزم الهيئات المركزية الاقدام على طرحه أو البت فيه ،

– سيطرة الطابع الاداري في التعامل بين مختلف الهيئات والهياكل الحزبية .

– ضعف التنسيق والاتصال بين مختلف الهياكل الحزبية أدى الى عدم احترام صلاحيات الهياكل في تعاملها مع بعضها البعض من جهة ، والى التملص من تحمل المسؤولية عندما يستوجب الأمر ذلك .

(×) يعاني الجهاز الحزبي الاداري اليوم من تضخم عدد الموظفين والاطارات الادارية البعيدة في معظمها عن كل رابطة تنظيمية بالحزب الذي يعني بالنسبة لها مرتبات محترمة ومناصب ادارية عالية وامتيازات مادية متنوعة . . . في حين أن الوظيف الحزبي في حاجة الى مناضلين متمرسين عن النضال وفي امكانهم اعطاء الوظيف الاداري في الحزب شكله الحزبي في تعاملهم مع مختلف المؤسسات والمصالح الوطنية .

ج) ممارسة المركزية الديمقراطية :

اذا كانت المركزية الديمقراطية تستهدف اعطاء السيادة الحقيقية لأعضاء التنظيم الحزبي الذي يعمل بمبادئها ، فانها تفترض في أولئك الأعضاء أن يكونوا منظمين ولهم ايديولوجية وقوانين سير مستوعبة ومقبولة من قبل الأعضاء في الحزب، فما مدى التزام أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني بمبادئ المركزية الديمقراطية ؟ والى أي حد يمكننا القول أن مستلزمات ممارسة المركزية الديمقراطية متوفرة في حزب جبهة التحرير الوطني ؟

تؤكد مختلف قوانين ونظم حزب جبهة التحرير الوطني على أن الهياكل الحزبية يتحكم في سير هيئاتها مبادئ المركزية الديمقراطية في مختلف المستويات الحزبية.

الا أن الملاحظ انه في ظل وجود الهيئات والنظام التصاعدي الحزبي لم تتم ممارسة المركزية الديمقراطية وفق ماتوصي به النصوص الحزبية ، وذلك لغياب الوعي والفهم الدقيق لمستلزمات ممارسة الديمقراطية في القاعدة الحزبية (الخلية، القسمة، المحافظة) .

ويعد ذلك اخلالا بمتطلبات المركزية الديمقراطية وبسير الهيئات الحزبية سيرا ديمقراطيا، اذ أن المداولات أو النقاش في القضايا التي تطرح في اجتماعات الهيئات الحزبية القاعدية كثيرا مايغلب عليها طابع الارتجال والظرفية بدءا بجدول الأعمال الذي نادرا مايكون مضبوطا مسبقا .

ومن مظاهر الاخلال بالمركزية الديمقراطية ضعف ممارسة النقد البناء وغياب النقد الذاتي ، وعدم العمل بقاعدة العقاب والجزاء ، وهو ماجعل من مبادئ المركزية الديمقراطية مبادئ نظرية لا تحضى بأية أهمية ، ان لم نقل ، ان ممارستها ووجود محاولة ذلك يعد بمثابة خروج عن الطاعة نتيجة غياب تقاليد في ميدان ممارسة المركزية الديمقراطية ، وضعف التركيبة الحزبية وقلة وعيها وتكوينها السياسي .

وفي اعتقادي فان مرد ذلك الى غياب برنامج عمل دقيق وملزم التطبيق بالنسبة لمختلف الهيئات في مختلف المستويات .

ونتيجة لما سبق ذكره فان الهيئات الحزبية القاعدية (على مستوى الخلية والقسمة والمحافظة) كانت ومازالت تعاني من الظواهر السلبية التالية :

ـ سيطرة العلاقات الأدبية على العلاقات النضالية في علاقة المناضل وتعامله مع بقية المناضلين .

ـ النزعات الانتخابية هي التي تتحكم في سير الهياكل ومستوى التجنيد . (×)

ـ الانتماء للحزب بغية تحقيق مآرب ومصالح شخصية لا الانتماء نتيجة قناعات ايديولوجية وسياسية . وهو ماجعل الحزب يضم في صفوفه عناصر انتهازية وطفيلية .

ـ ضعف تطبيق الاجراءات التأديبية الداخلية أخل بالانضباط الحزبي وسير الجمعيات العادية وغير العادية (الاستثنائية) لضعف الاستجابة لتلك الاجتماعات من قبل المناضلين وهو مايمثل اخلالا بأهداف المركزية الديمقراطية التي تستهدف انعاش الحياة السياسية الحزبية وتكوين المناضلين وتعويدهم على المناقشة الحرة والصريحة داخل التنظيم ، اضافة الى أنها تعطي المناضل منهجية في التسيير الحزبي وتعويده على ممارسة النقد والنقد الذاتي والدقة في التفكير والاستنتاج والاستشهاد وبالتالي جعل المناضل كفئا في تحليل مايطرح من قضايا تنظيمية وغيرها في الاجتماع الحزبي .

كل ذلك مازال حزب جبهة التحرير الوطني يعاني ضعفا بينا فيه من حيث سير هياكله وهيئاته .

(×) جاء في تقرير مندوبية (بيرمراد رايس العاصمة) أمام اطارات الحزب لولاية الجزائر في لقائهم مع مسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية يوم 1982/10/03 ، حول تصنيف المناضلين في حزب جبهة التحرير مايلي : ((يمكن تصنيف المناضلين حسب الفئات التالية : 1) فئة تتمتع بتكوين سياسي وعقائدي وثقافي مؤهلها ، لأن تلعب دورا كبيرا في صفوف الحزب بهضمها للنصوص الحزبية وتجاوبها مع التعليمات . (2) فئة تكون نفسها عن طريق الاحتكاك بالمناضلين ذوي الكفاءة وتعمل جاهدة للرفع من مستواها . (3) فئة تمارس النضال عن طريق الاعتياد . (4) فئة تناضل حسب المناسبات ولا تحضر الا ايام الانتخابات ، وهاتان الفئتان الاخيرتان تمثلان أقلية بالنسبة لمجموع المناضلين .))

4) شروط الانضمام للحزب :

تحرص الأحزاب السياسية على انتقاء اعضاءها انتقاءاً دقيقا وذلك لما يحتوجبالانتماءللحزب من مقاييس(اجتماعية، سياسية الخ . .) ، وبذلك فان القبول في الحزب بالنسبةللراغب في الانتساب اليه يعد " شرفا " .

الا أن مايلاحظ بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني أن مسألة انتقاء المنخرطين في صفوفه لم تتم بشكل دقيق ودون الأخذ بعين الاعتبار للشروط التي حددتها مختلف القوانين الحزبية قديمة وحديثة على السواء .

والقوانين الحزبية ذاتها لاتحتوي على مايمكن اتباعه لضمان انتقاء الراغبين في الانخراط في الحزب، اذ تنص المادة (15) من القانون الأساسي المعمول به حاليا أن ((كل ترشيح يجب أن يزكيه مناضلان مضت على وجودهما في صفوف الحزب سنتان على الأقل))

واذا كانت الانخراطات تتم في خلايا الأحياء،، فالخلية طبقا للقانون الأساسي هي التي تدرس طلبات الانخراط في الحزب ثم تحيله على القسمة التي تقوم بدورها بابداء رأيها مع اخذ رأي الخلية بعين الاعتبار ، فان قبول أورفض طلب الانخراط مازال يخضع لاجراءات شكلية،فالرفض عادة مايكون لأسباب ذاتية أو اخلاقية (كأن يكون الراغبفي الانخراط على علاقة غيرمرضية مع احد اعضاء الخلية أو القسمة لأسبابشخصية، أوأن يكون معروفابسلوكه السيء أوبتناوله للخمر الخ . .)

دون ان يكون الرفض أو القبول على أساس مقاييس اجتماعية أو سياسية ، وهو مايتنافى في الواقع مع الشروط المحددة في القانون الأساسي للحزب. (أنظر شروط الانضمام للحزب في الملحق المرفق بالبحث) .

وبسبب التساهل في طرق الانتساب للحزب وشروطه عرف الحزب ومازال يعرف انضمامات لعناصر متباينة اجتماعيا وسياسيا (فكريا) وهو مايمثل اخلالا بشروط ومستلزمات الحزب الطلائعي من جهة ، ومن جهة أخرى فقد اصبحت مسألة الانتماء للحزب تمثل موضة خاصة ، بعد

أن أصبح الحزب خاضعا في الميدان الاقتصادي بواسطة " خلية الحزب بالمؤسسة".

ان استمرار ذلك التساهل في طرق الانتساب للحزب وشروطه جعل الحزب اليوم يتوجه بمكوناته (تركيبه الاجتماعي) وبالأفكار والطروحات السياسية والايديولوجية في هيئاته ومختلف هياكله الى الشكل الجماهيري اكثر من الشكل الطلائعي.

5) التدرج الحزبي :

ان الدارس للهياكل التنظيمية الهرمية للحزب يجد أنها من حيث التنظيم تمثل تسلسلا تصاعديا في شكل عمومي، لكن هذا التسلسل للهياكل لم يعرف تدرجا حزبيا منظما للعضو الحزبي، فالانتقال (الترقية الحزبية) من هيئة دنيا الى هيئة عليا لا يخضع لمقاييس وشروط (من حيث الأقدمية أو الفعالية أو التجربة) دقيقة، اذ نجد مناضلا قضى عشرون سنة كمسؤول في الخلية دون أن يرقى حزبيا الى الهيكل التنظيمي الموالي " القسمة" في حين أن القيادة الحزبية على مستوى القسمة كثيرا ماتكون من مناضلين لم يمض على انضمامهم للحزب اكثر من سنة أو سنتين، ونفس الوضع على مستوى المحافظة (لجنة المحافظة ومكتبها) ونفس الحال نجده على مستوى القيادة المركزية (اللجنة المركزية).

ونتيجة لذلك فان مختلف القيادات الحزبية في مختلف المستويات الهرمية للحزب حديثة العهد بالنضال، وليس لها احتكاك واطلاع عما يجري في القاعدة الحزبية، كما أنها لا تحضى بتأييد من قبل القاعدة الحزبية في معظم الأحيان لانفصالها عنها وعدم انبثاقها من أوساطها فليس غريبا أن نجد الكثير من أعضاء اللجنة المركزية ليسوا مهيكلين في خلايا الحزب على المستوى القاعدي.

ان مايستنتج من كل ذلك هو أن مايعرف بالتدرج الحزبي كسبيل لترقية العضو الحزبي وتكوينه وتحفيزه على التفاني في خدمة الحزب من جهة، وكأسلوب لتنظيم نشاط الأحزاب

وترقية الهيئات لم يحض في هياكل حزب جبهة التحرير الوطني بأدنى اهتمام.

ومازال غياب العمل بالتدرج الحزبي يمثل عائقا أساسيا لتحسين العمل الحزبي اضافة الى أن غياب التدرج الحزبي يضل اضعافا للهيئات والهياكل الحزبية التي اصبحت نتيجة ذلك تعاني اما من وجود قيادات غريبة عن القاعدة الحزبية أو أنها قيادات لا تنظر للقاعدة الا من خلال منظور ضيق يقوم على الاستخفاف بها وعدم وضع حسابات لما يمكن ان تقفه من مواقف معارضة لها (أي مواقف القاعدة من القيادات الحزبية).

واذا كانت القيادات الحزبية طبقا للقانون الأساسي ذات قاعدة نضالية لا بد من الاستناد الى ثقتها في الممارسات اليومية، فان هذه القيادات تدرك جيدا أن القاعدة الحزبية ليست في المستوى الذي يؤهلها لأن تمارس حقها في نقد الهيئات القيادية أو المطالبة بتجديدها أو نزع الثقة منها طبقا لما حدده القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب.

وبالرغم من أن هذا الحق قد مورس في بعض المستويات القاعدية، فان ظروف ممارسته غلب عليها طابع عدم تجانس او انسجام القيادات التي مستها عمليات التجديد أو التعديل، أي أن ممارسة ذلك الحق قد جاء نتيجة لتناقض وخلافات الهيئة القيادية (بين عناصرها) التي مسها التجديد أو التعديل، ولم يكن استجابة لرغبة القاعدة الحزبية. (×)

ولا يعد هذا الوضع جديدا بالنسبة لسير هياكل وهيئات حزب جبهة التحرير الوطني فهو يجد معناه في الأسلوب الذي ورثته جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي عما كان

(×) عرفت سنوات 1981و1982 تجديدا في العديد من مكاتب ولجان القسمات ومكاتب المحافظات، ولم يكن ذلك التجديد او التعديل في معظمه استجابة للقاعدة الحزبية بل كان أساسا نتيجة للخلافات والتناقضات التي تنشأ بين الأعضاء المكونين لتلك الهيئات

سائدا بين تنظيمات جبهة التحرير الوطني من خلافات حسمت في مستوى القمة بعيدا عن القاعدة، ودون العودة للاحتكام لديها .

ومن هنا فان التخلص من هذه الظاهرة السلبية ليس بالأمر الهين أو السهل، خاصة في غياب الوعي بمخاطرها ، فهي قد اخلت ومازالت تخل بمبادئ المركزية الديمقراطية ، بل هي نتيجة من نتائج اهمال العمل بالمركزية الديمقراطية في العمل الحزبي .

واذا كنا قد عرفنا جوانب القصور في العمل الحزبي وفي سير الهياكل التنظيمية للحزب، وعرفنا أيضا النتائج الايجابية للهيكلة الحزبية المنبثقة عن مؤتمر 1979 ، فما هي الخلاصة أوالاستنتاجات التي يمكننا الخروج بها من كل ذلك ؟

اعتمادا على المعايشة اليومية للواقع الحزبي (التنظيم،الأعضاء، الامكانيات البشرية والمادية، فعالية العمل الحزبي) يمكننا ان نسجل النقاط التالية :

— قطع حزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر 1979 خطوات تنظيمية ايجابية لم يسبق أن عرفتها الحياة التنظيمية للحزب من حيث مستوى الاستقرار والفعالية والتجنيد .

— لأول مرة تقوم مختلف الهياكل والهيئات الحزبية بأداء دورها في ظل وضوح الدور والاختصاص

— سير الحياة النظامية الداخلية للحزب سيرا طبيعيا ، ولو نسبيا ، مكنه من ضبط الجوانب التنظيمية (البطاقية ، الاشتراكات، توزيع المناضلين على الخلايا) وهو ما لم يكن يسير بشكل عادي في السابق .

— قيام الهيئات الحزبية بممارسة مهامها بشكل منتظم .

الا أن ~~الجوانب~~ ~~الايجابية~~ في حياة الحزب مازالت تحد من فعاليتها نقاط الضعف التالية :

— انتشار الأمية في أوساط المناضلين بشكل واضح على مستوى القاعدة خاصة .

— غياب نظام دقيق لحفظ الوثائق وتكوين البطاقات الخاصة بمتابعة نشاطات العضو الحزبي للتمكن من تقييمه تقييما موضوعيا عند الضرورة ، ومعرفة مدى

التزامه بخط الحزب ومبادئه.

- ضعف التكوين السياسي والايديولوجي لأعضاء الحزب وانتشار الأمية (السياسية) في أوساط المتعلمين، أدى الى وجود قيادات ضعيفة من حيث مستواها غالبا ماتكون ذات مستوى علمي وسياسي سطحي.

- قلة الانضباط الحزبي في مختلف الاجتماعات الحزبية أدى الى الاخلال بالسير الجيد لكثير من الهيئات في العديد من القسمات والخلايا بل وحتى على مستوى المحافظة.

- ازدياد النقد في المستويات الدنيا للمستويات العليا - دون طرح قضايا معينة واقتراح حلول محددة - مما جعل النقد لا يخرج عن اطار "النقد من أجل النقد".

- سيطرة القضايا الاجتماعية على جل اللقاءات الحزبية القاعدية أدى في كثير من الخلايا الحزبية الى اهمال جوانب التكوين التنظيمي والعقائدي للمناضلين.

الفصل الثاني

طبيعة الحزب وعلاقاته بالمنظمات

الجماهيرية والدولة .

يشكل التركيب الاجتماعي للحزب السياسي احد العناصر الأساسية في معرفة طبيعة الحزب ونوع الأهداف والمصالح الاجتماعية التي يعكسها التنظيم الحزبي من جهة وطبيعة العلاقة التي تحكم وتنظم العلاقات بين الحزب من جهة وباقي المؤسسات والمنظمات الموجودة في هذا المجتمع ، ذلك، ونظرا لما تشكله معرفة طبيعة الحزب في دراسة العلاقة القائمة بينه وبين مختلف التنظيمات والمؤسسات الرسمية الموجودة في المجتمع فاننا رأينا ضرورة تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة الحزب وتركيبه الاجتماعي والنوعي .

المبحث الثاني : علاقة الحزب بالدولة .

المبحث الثالث : علاقة الحزب بالمنظمات الجماهيرية .

أ) الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

ب) الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية .

المبحث الأول : طبيعة الحزب وتركيبه الاجتماعي والنوعي .

من أهم المسائل التي كانت منذ الشروع في تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي غداة الاستقلال ، محط نقاش ومجادلة ، تلك المسألة المتعلقة بطبيعة الحزب : جماهيري أم طلائعي ؟

وقد حظيت هذه المسألة في مختلف المواثيق والنصوص بالدراسة ، الا أن مايلاحظ عنها أنها - اي النصوص - قد تميزت ب" التوفيقية" تارة و" الغموض" تارة أخرى .

ونظرا لما تمثله معرفة صفة الحزب ان كان طليعيا أو جماهيريا ، وما يترتب عن ذلك من مستلزمات الحزب الطلائعي ، فاننا سنعالج هذا الجانب في حزب جبهة التحرير الوطني ، من خلال المطالب التالية :

- طبيعة الحزب جماهيري أم طلائعي ؟ (من خلال النصوص)
- التركيب الاجتماعي للحزب.
- المحتوى البشري والنوعي لحزب جبهة التحرير الوطني .

المطلب الأول :

طبيعة الحزب: جماهيري أم طلائعي .

كانت جبهة التحرير الوطني خلال فترة الثورة المسلحة ، قد جندت مختلف القوى الاجتماعية ونظمتها لقيادة الثورة .

واذا كانت مقتضيات وضرورات الثورة الشعبية قد جعلت من جبهة التحرير الوطني تنظيما جماهيريا ، فانه بمجرد استرجاع الاستقلال قد طرحت مسألة الطبيعة التنظيمية لجبهة التحرير الوطني: أهي حزب جماهيري أم حزب طلائعي ، خاصة بعد الشروع في عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي .

والدارس لأدبيات حزب جبهة التحرير الوطني ، فيما يتصل بطبيعة الحزب، يجد أنه لا بد من تناول ذلك من خلال مرحلتين :

1) المرحلة الممتدة من مؤتمر طرابلس-جوان 1962 الى مؤتمر 1964 .

2) المرحلة الممتدة من أفريل 1964 الى مؤتمر الحزب سنة 1979 .

المرحلة الأولى : تميزت هذه المرحلة بالغموض والتوفيقية بين الطبيعة الطلائعية والجماهيرية للحزب ، وهو ما يعكسه محتوى برنامج طرابلس الذي لم يبت صراحة في الطبيعة التي يجب ان يكون عليها الحزب ، فهو يؤكد أنه: ((لتحقيق اهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواعي)) . لكن هذا التأكيد يجد ما يناقضه في برنامج طرابلس ذاته الذي يعود ليؤكد من جديد على ان : ((الحزب بوصفه طليعة القوى الثورية في البلاد يجب أن لا يسمح بأن يوجد في داخله تعدد في الايديولوجيات .)) ويعود هذا التناقض ، أو الغموض وعدم التوظيف الملائم للمصطلحات الى مجموعة من الأسباب يمكننا حصرها فيما يلي :

- لم تحض التعابير والمصطلحات في برنامج طرابلس بالعناية والدقة الكافيين .
- ان تركيبة ج.ت.و. غداة 1962 كانت تتصف بعدم التجانس نتيجة التفاف مختلف القوى الاجتماعية حول جبهة التحرير الوطني خلال فترة الثورة التحريرية .

ـ ان ما كانت تعيشه الجزائر من صراعات بين أطراف الجبهة المتنازعين على السلطة ، لم يكن يسمح بالبت فيما يجب أن تكون عليه طبيعة الحزب وكان التوفيق الذي على الأقل بين المتصارعين سيد الموقف وهو ما أكده برنامج طرابلس بنصه على أن الحزب ((يجب أن يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب من اجل تحقيق أهداف الثورة))

ـ ان الحقيقة الثالثة (اوالسبب الثالث) هو أن جبهة التحرير قبل أن تعقد مؤتمرها (التأسيسي) في أفريل 1964 ، كانت مازالت جبهة لا تتوفر على البنى التنظيمية للحزب السياسي ، كما أنها لم تكن تتوفر على هيئات قيادية على مختلف المستويات باستثناء المكتب السياسي وبعض القيادات القاعدية المعينة والخاضعة للصراعات التي كانت تدور بين اعضاء المكتب السياسي ذاته.

ولذلك فانه لا يمكننا فهم التناقض الذي ورد في برنامج طرابلس مالم نعرف تلك الأسباب وما تمثله من خلفيات فبرنامج طرابلس ينطلق من كون الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني قد حققت "الوحدة الوطنية " من أجل الاستقلال الوطني ، وأصبحت بذلك جبهة التحرير تمثل واقع الشعب وتعكس حقائقه الوطنية .

الا أن ذلك الغموض والتناقض في طبيعة الحزب ترك المجال واسعا للصراعات و " المزايدات" بين أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الذين كانوا يشرفون على عملية تحويل الجبهة الى حزب، ففي حين كان " بن بلة" يريد، أو هذا ما يصرح به ، أن يكون الحزب متكون من ((طليعة من المناضلين . . . تمثل أكبر ضمان لمستقبل البلاد وأعظم حارس لمبادئ الثورة .)) (1)

كان لمحمد خيضر رأي آخر ، حيث جاء في تصريح له حول ما وصلت اليه عملية استكمال الحزب لبنائه التنظيمي، أن عدد المنخرطين قد بلغ ((300 الف مناضل))(2). وهو ما كان بن بلة يبدي اعتراضه عليه.

---

(1) أنظر : تصريح " بن بلة" للمجاهد الأسبوعي الصادر بتاريخ 24 أوت 1962

(2) أنظر : تصريح محمد خيضر لجريدة الشعب الصادر بتاريخ : 7/1/1963 ع 24 .

ولم يتوقف الاختلاف عند العدد الذي يجب أن يضمه الحزب ، بل أن شروط ومقاييس الانخراط والقيمون في الحزب قد عرفت بدورها اجتهادات مختلفة نتيجة ما تميز به برنامج طرابلس من غموض ونقص في هذا الجانب.

وقد بقي هذا الوضع قائما الى أن تم عقد المؤتمر في أفريل 1964 ، حيث تم اقرار ميثاق (ميثاق الجزائر) والقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب .

ترى كيف حددت طبيعة الحزب في النصوص المنبثقة عن مؤتمر 1964 ؟.

المرحلة الثانية :

يمثل مؤتمر جبهة التحرير - أفريل 1964 - قمة الوضوح في الطبيعة التي يجب أن يكون عليها الحزب فنصوص ميثاق الجزائر ، فيما يتصل بالحزب، تتميز عن برنامج طرابلس والميثاق الوطني ، بالتحليل الدقيق لطبيعة الحزب الطلائعي والنفي القاطع للصفة الجماهيرية للحزب التي حذر من مخاطرها على سير الحزب وتحقيق أهدافه .

لقد أكد ميثاق الجزائر على أنه ((يتعين أن يقوم اختيار الحزب الواحد في جو من الوضوح والدقة يزيلان كل التباس فيما يرجع الى أهدافه ومقوماته الاجتماعية ومبادئ سيره .)) مشيرا الى الظروف التي تم فيها اقرار تحويل جبهة التحرير الى حزب سياسي وانعكاسات ذلك على عملية التحويل ، التي تمت " غداة الاستقلال بطريقة تجريبية وفي جو من الغموض ."

ومن أجل ازالة ذلك الغموض فقد حذر ميثاق الجزائر من مخاطر الأخذ بالحزب الجماهيري ، نافيا الصفة الجماهيرية و "النخبوية" على الحزب بقوله ان ((جبهة التحرير ليست حزب جماهير)) وليس ((حزب نخبة مكونة من المثقفين والمحترفين السياسيين المعزولين عن الشعب والواقع))

وفي مقابل ذلك يؤكد " ميثاق الجزائر " على الطبيعة الطلائعية للحزب بقوله ((يتعين عليه (على الحزب) أن يكون حزبا طليعيا وثيق الصلة

بما لجماهير مستمدا كل قوته من هذه الصلة ، تحركهم مستلزمات الثورة الاشتراكية والصلابة ازاء اعدائها))

واذا كان ميثاق الجزائر قد حدد بذلك طبيعة الحزب الطلائعية، فان النظام الداخلي المصادق عليه في مؤتمر 1964 ، قد أكد على ذلك في مادته الأولى التي جاء فيها : ((ان حزب جبهة التحرير هو المنظمة الطلائعية للشعب الجزائري .)) وهدفه ((تشييد مجتمع حيث تكون ملغاة جميع اشكال استغلال الانسان للانسان أو بمعنى آخر، تشييد مجتمع اشتراكي)) كما نص البند " د " من المادة "4" من نفس القانون على أنه من واجبات المناضل : ((أن يكافح من أجل انتصار أهداف الثورة الاشتراكية))

ونظرا للوضع الذي كان عليه الحزب بعد 19 جوان 1965 ، فان مسألة بناء الحزب الطلائعي الذي حدد في ميثاق الجزائر" أسسه لم تتم نتيجة لما شرحناه بالتفصيل فيما سبق عند حديثنا عن وضعية الحزب قبل صدور الميثاق الوطني (1976) الذي دعا بدوره الى ضرورة تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب طلائعي لبناء مجتمع اشتراكي ، محددا القوى الاجتماعية التي يتكون منها الحزب الطلائعي ، وذلك بنصه على : ((ان جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي لانها تنظيم يضم العناصر الواعية التي تصبو كلها الى تحقيق هدف واحد والى مواصلة عمل واحد ، غايته القصوى هي انتصار الاشتراكية .)) أما عن القوى الاجتماعية التي ستكون في صفوف الحزب الطلائعي ، فان الميثاق الوطني يحددها بقوله أن العناصر المكونة للحزب ستختار من ((صفوف العمال والفلاحين والشباب)) .

ولما انعقد مؤتمر الحزب - جانفي 1979 - الذي انبثق عنه القانون الأساسي المعمول به حاليا+ والذي نص في مادته الأولى على أن ((جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي)) و ((هو التنظيم الذي يضم جميع العناصر الواعية التي تصبو الى تحقيق هدف واحد ومواصلة عمل واحد، غايته القصوى انتصار الاشتراكية .))

+ تم في المؤتمر الاستثنائي للحزب - جوان 1980 - ادخال تغييرات طفيفة على القانون الأساسي للحزب ، الا أن تلك التعديلات لم تكن ذات شأن بالنسبة للاطار العام الذي بقي على حاله .

كما اكدت المادة الرابعة من نفس القانون على الطبيعة الطلائعية للحزب بنصها على أن ((حزب جبهة التحرير الوطني هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه لتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية))
هكذا حددت النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير ،الطبيعة الطلائعية للحزب والتي كما رأينا مرت بمرحلتين .

فما مدى تجسيد الصفة الطلائعية في تركيبة الحزب البشرية وطرق عمله ؟ على الرغم من الوضوح الذي تميزت به النصوص ،في المرحلة الثانية كما رأينا ،فان من يدرس التركيبة البشرية للحزب اجتماعيا وايديولوجيا يجد الصفة الجماهيرية للحزب واضحة ،وهو ما سنتناوله بالدراسة في الصفحات الموالية، عند تناولنا للتركيب الاجتماعي للحزب .

المطلب الثاني :

التركيب الاجتماعي للحزب.

يعد الانسجام والتطابق بين فلسفة الحزب وتركيبه الاجتماعي ، من العوامل الأساسية لنجاح الحزب وتحقيقه لأهدافه .

وفي مقابل ذلك فان أي اختلال بين الطبيعة الاجتماعية للتركيبة الحزبية ، وبين الايديولوجية التي يعتنقها الحزب يولد انعكاسات وآثار سلبية على نشاط الحزب وتحقيقه لأهدافه في المجتمع كحزب سياسي .

وحتى ندرك طبيعة حزب جبهة التحرير الوطني ، أهو حزب طليعي أم حزب جماهيري ؟ فانه لابد من معرفة المكونات الاجتماعية لتركيبته البشرية ، فاذا كانت معظم ادبياته منذ مؤتمر 1964 تنص على انه " حزباً طلائعياً " فما هي طبيعة التركيبة الاجتماعية المكونة له؟ وكيف تنوي ادبياته هذا الجانب من الجوانب المهمة في تحديد طبيعة هذا الحزب أوذاك في أي دراسة .؟

لفهم ذلك فانه لابد من العودة الى سنة 1962 والوضع الذي كان سائدا ،اذكان للتحالفات التي افرزها الصراع والتنافس على السلطة اثرها على تحديد طبيعة التركيب الاجتماعي الذي يجب ان يكون عليه الحزب .

كان لمشاركة كل التيارات والقوى في الثورة التحريرية انعكاساته على مسألة التركيب الاجتماعي للحزب ،اذ ان برنامج طرابلس قد تم وضعه في ظل ظروف تميزت بانفجار التناقضات المكبوتة بين مختلف تنظيمات جبهة التحرير الوطني ، وهو ماجعل الغموض والتوفيقية في كثير من الجوانب قد سيطرت على برنامج طرابلس خاصة فيما يتصل بطبيعة التركيب الاجتماعي للحزب. -

واذا كان برنامج طرابلس قد أقر مبدأ تحويل جبهة التحرير الى حزبسياسي

فان مسألة التركيب الاجتماعي للحزب لم يبت فيها ، ان لم نقل ان البرنامج تميز بالغموض والتناقض في هذه المسألة ، فالبرنامج يرى ان الحزب يمثل التطلعات العميقة للجماهير وهو يتكون في أغلبه من ((الريفيين والعمال بصفة عامة ، والشباب والمثقفين الثوريين)) فالقارئ لهذه الفقرة يفهم منها ان البرنامج ينص على احتواء الحزب في تركيبته العناصر الطلائعية الى جانب الطبقات العمالية والفلاحية ، لو لم يؤكد البرنامج ذاته في فقرة اخرى موالية للفقرة الأولى على ان ((هذا الحزب الذي تأسس من الوحدة الايديولوجية السياسية والتنظيمية للقوى الثورية التي تجمعها في صفوفه ، يجب ان يجمع حوله وحدة كل الطبقات الاجتماعية للشعب من اجل تحقيق اهداف الثورة))

ان هذا تعبير عن استمرارية القوى الاجتماعية المكونة لجبهة التحرير خلال مرحلة التحرير ، والواقع ان الأوضاع السياسية التي انعقد فيها مؤتمر طرابلس لم تكن تسمح بطرح قضية الفرز الاجتماعي للقوى المكونة للجبهة ، أو ضرورة تحديد او وضع مقاييس اجتماعية للقبول او الرفض في صفوف الحزب ، فالمقياس الوحيد الذي كان محل اتفاق هو ان كل من شارك في الثورة التحريرية يعد مناضلا ، ويحق له ان ينتسب للحزب دون ادنى اعتبار آخر .

كما ان كل من ثبت تعامله اوتعاونه مع الادارة الاستعمارية ضد الثورة التحريرية ولم يلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الثورة يحرم من الانتماء للحزب.

ونتيجة لغياب مقاييس اجتماعية محددة للانخراط في الحزب فان مرحلة تحويل الجبهة الى حزب سياسي قد عرفت صراعات ومزايدات كثيرة بين اعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني المشرف على عملية التحويل ، فكثرت الاجتهادات الاجتهادات بشأن مايجب ان يكون عليه التركيب الاجتماعي للحزب ، وبقيت هذه المسألة تتميز بالغموض والاجتهادات الى ان انعقد مؤتمر الحزب في شهر افريل 1964 .

- <u>ميثاق الجزائر 1964 : وتحديد شروط الانخراط في الحزب .</u>

بعد ان أكد ميثاق الجزائر على ضرورة اعادة النظر في وحدة كل الاتجاهات التي كان لاغنى عنها في الكفاح المسلح نبه الى ان المشاكل الجديدة التي كانت تواجهها الجزائر اصبحت مع مر الأيام تعكس تناقضات داخلية .

وانطلاقا من هذا فان ميثاق الجزائر يؤكد الطبيعة الطلائعية لحزب جبهة التحرير الوطني بنصه على ان ((جبهة التحرير ليست حزب جماهير)) ولا ((حزب نخبة مكونة من المثقفين والمحترفين السياسيين المعزولين عن الشعب والواقع))

ويعتبر الميثاق حزب جبهة التحرير حزبا طلائعيا يستمد قوته من صلاته بالجماهير

العاملة ، ويهدف الى تحقيق الاشتراكية ، وهو ما يستوجب منه الحرص على انتقاء تركيبته الاجتماعية من الجماهير العاملة ، اذ ينص ميثاق الجزائر في هذا الشأن على انه يجب الحرص على ان ((ان تكون المكونات الاجتماعية للحزب قائمة اساسا على الفلاحين من عمال المدن والأرياف))

ولم يكن هذا التحديد من ميثاق الجزائر يعبر عن دعوة الى احتكار الحزب من قبل طبقتي العمال والفلاحين ، او غلق ابواب الحزب في وجه بقية القوى الاجتماعية الغير المناهضة للاختيارات الاشتراكية .

ان ميثاق الجزائر كان ينص على انه من الضروري تأطير وتنظيم الفئات الاجتماعية والمهنية الفاعلة في المجتمع ، وان كان يرى أنها لا تلعب دورا محركا في في القيادة فهي ذات دور حيوي في التنمية الوطنية متى التزمت بعدم المس بالاختيارات الأساسية للشعب ، فمن هذا المنظور رأى ميثاق الجزائر ان ((تنظيم وتأطير كل الفئات الاجتماعية تشكل احدى المشاغل كل المناضلين)) وهو ما يعني انه اذا كان الحزب يعتمد اساسا في تركيبته على الفلاحين والعمال ، فان تنظيم بقية الفئات الاجتماعية والمهنية في المجتمع تعد ضرورية. ومن اجل ذلك انشئت المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية والثقافية التي تمثل ركائز اساسية للحزب ، باعتبارها تمثل امتدادا له في اوساط مختلف مجالات الحياة .

وبشأن شروط الانتساب للحزب ، فقد حدد النظام الداخلي للحزب المصادق عليه في مؤتمر 1964 شروطا ومقاييس محددة ، اذ نص البند الرابع من المادة (04) منه على : ((ان يوافق الراغب في الانخراط في الحزب على الاتجاه الاشتراكي للحزب)) ، كما نصت المادة السابعة في البند "د" منها على : ((ان يكافح (المناضل في الحزب) من اجل انتصار اهداف الثورة الاشتراكية)) ، اما البند " هـ" فقد جاء فيه : ((ان يتعمق (المناضل) في معرفة مبادئ الاشتراكية وفي تطبيقها في الجزائر وان يستعمل كل الامكانيات المتوفرة لديه ليرفع باستمرار من مستواه السياسي الايديولوجي والثقافي.))

ان اول مايمكن ملاحظته على الشروط المذكورة اعلاه انها لا تمثل مقاييس اجتماعية محددة ، بقدر ما هي شروط يستوجب توفرها في الراغب في الانتساب للحزب وهو مايشكل ، في نظري ، استمرار للغموض الذي كان سائدا قبل انعقاد المؤتمر في أفريل 1964 ، بشأن ما يجب ان تكون عليه طبيعة التركيبة الاجتماعية للحزب ،

ومرد ذلك في اعتقادي الى كون الأغلبية الساحقة من ابناء الشعب الجزائري

كان يحق لهم الانخراط في الحزب مهما كان وضعهم او انتماءهم الاجتماعي باستثناء اولئك الذين كانوا يتعاونون مع الادارة الاستعمارية.
وهو ما يجعل من مسألة التمييز الاجتماعي بين الجزائريين يومئذ مسألة وان كانت مطروحة، فهي تطرح بشكل غير حاد، بالرغم من بروز فئة متميزة اجتماعيا وليدة الاستقلال، تتكون اساسا من اولئك الذين استفادوا من الوضع العام الذي ساد بعد 19 مارس 1962 مستغلين غياب السلطة القوية والمستقرة ليقوموا بعملية الاستيلاء على المحلات التجارية والأموال المتروكة والأملاك العقارية التي هجرها الأوربيون المستوطنون.
وهكذا فان الأحداث التي تلت مؤتمر الحزب في افريل 1964 لم تسمح لا بدراسة التركيبة الاجتماعية للحزب، ولا بتفاعل التركيبة المكونة له فيما بينها ليتم الفرز الداخلي. وقد كان ذلك ممكنا لولا الخلاف الذي تفاقم في قيادة حزب جبهة التحرير الوطني قبل 19 جوان 1965 قد حسم داخل الأطر النظامية للحزب.
الا ان الاسلوب الذي اتبع في حسم الصراع وانعكاسات ذلك على الحزب حالت دون بروز طليعة حزبية متجانسة، اذ كان من جملة النتائج المترتبة على ذلك ان افرغ الحزب من الطاقات الحية التي كان يحتويها، وذلك نتيجة مايلي:

- اجتذاب اجهزة الدولة - التي حظيت مسألة بنائها باهتمام خاص - لخيرة الاطارات التي كانت في اجهزة وهيئات الحزب، وذلك بما اصبحت تقدمه مؤسسات الدولة من اغراءات وامتيازات للعاملين في اجهزتها.
- تحول الحزب الى تجمع لحالات اجتماعية، قد لا ينقصها النضال، ولكنها لا تتوفر دائما على المقدرة الفكرية اللازمة لكل عمل توجيهي.

وامام هذا الوضع الذي اصبح عليه الحزب فقد حاولت قيادة 19 جوان اعادة تنظيمه ودعوة المواطنين للانخراط في صفوفه، اذ جاء في" التعليمات العامة" الصادرة بتاريخ 24 جانفي 1968 عن مسؤول الحزب" قايد احمد" مايلي: ((ندعو المواطنين من الطلبة والعمال والمثقفين الثوريين للانضمام للحزب))
وقد عرفت المادة الاولى من القوانين الاساسية للتسيير (المؤقتة) الصادرة سنة 1968 الحزب بانه: ((التنظيم الطلائعي للشعب الجزائري، وهو نابع من الشعب، وهدفه تشييد مجتمع يقضي فيه على جميع اشكال استغلال الانسان للانسان، اي تشييد مجتمع اشتراكي)).
وعن طبيعة التركيبة الاجتماعية التي يستمد منها الحزب وجوده فان المادة (02) من القانون المذكور قد نصت على مايلي: ((يستمد حزب جبهة التحرير

الوطني قواه من العمال والفلاحين ... من عناصر الطبقات الأخرى الملتزمة نحو الثورة الاشتراكية..))

والعضو في الحزب ملزم بالتوجه الاشتراكي للحزب، وذلك بعمله (عمل العضو) على تطبيق برنامج الحزب، وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة من القوانين الأساسية للتسيير المذكورة آنفا، على انه حتى يكون طلب الانخراط مقبولا يجب على صاحبه ان يكون: ((ممثلا لتوجيه الحزب الاشتراكي ومطبقا لبرنامجه)

واذا كانت هذا مانصت عليه القوانين والتعليمات الصادرة عن مسؤول الحزب سنة 1968، فان الفترة الفاصلة بين تلك السنة وحتى صدور الميثاق الوطني سنة 1976 قد عرفت نتيجة ما آلت اليه وضعية الحزب من غموض في الدور الذي يجب ان يسند اليه، ضعفا تاما في نشاط الحزب مصحوبا بتمايز مختلف الفئات، اذ تميزت تلك الفترة بتفاقم العديد من العناصر الاجتماعية المتباينة مصلحيا وسياسيا، داخل الحزب، الا ان الغالبية من المهيكلين في صفوفه كانت تتشكل اساسا من عمال وفلاحين بقي ارتباطهم بالحزب ارتباطا عاطفيا اكثر مما هو ارتباط عقائدي واعي، فهم لم يعرفوا الولاء لاي حزب سياسي غير الولاء لجبهة التحرير الوطني التي ترعرعوا في احضانها وكافحوا تحت رايتها،

ويمكننا تصنيف تركيبة حزب جبهة التحرير الوطني خلال الفترة السابقة لصدور الميثاق الوطني، كما يلي:

- فئة قليلة من قدماء المناضلين الذين كانوا ينتمون لهذه التشكيلة اوتلك من تشكيلات الحركة الوطنية، وباندلاع الثورة التحريرية التحقوا بصفوف جبهة التحرير الوطني التي بقوا مرتبطين بها، اما كمناضلين في القاعدة الحزبية او كمسؤولين في هياكل الحزب والدولة. وهذه الفئة هي التي كانت تحتل مناصب المسؤولية في الهياكل القاعدية للحزب (محافظ وطني، منسق اتحادية، منسق قسمة) وعلى مستوى اللجان المركزية (رؤساء لجان او اعضاء في اللجان) (x)،

وكان ذلك يعبر بشكل اوبآخر عن استمرار التركيبة الاجتماعية الغير المتجانسة التي كانت عليها الجبهة خلال مرحلة التحرير.

- نسبة ضئيلة من الشباب الذين لم يكن سنهم يسمح لهم بالمشاركة في الثورة التحريرية بصفة شخصية، فهم ابناء شهداء اومجاهدين احياء، او ابناء عمال

(x) كان الحزب في هذه الفترة يتمثل في القاعدة، حيث لم يكن هناك مكتب سياسي او لجنة مركزية، فكل ما كان هناك لجان مركزية يعين اعضاءها من طرف رئيس كل لجنة الذي يعين بدوره من قبل رئيس مجلس الثورة، ومنذ سنة 1972 كانت لجنة الاعلام والتوجيه هي اللجنة الأم يساعد رئيسها مسؤولون عن مختلف الشؤون الحزبية.

عمال يوميين ، فلاحين ، تجار صغار ، معلمون ، الى غير ذلك من الفئات العاملة وهؤلاء معظمهم تربوا وترعرعوا في " شبيبة جبهة التحرير الوطني " التي كانت تمثل بحق شبيبة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحزب . كما انها كانت تحضى برعاية فائقة من الحزب .

- الفئة الثالثة وهي الفئة الغالبة من حيث العدد - كانت تتكون اساسا من مناضلي المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ، والمسرحين من الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال ، وهذه الفئة لم يعرف افرادها في معظمهم اي انتماء سياسي قبل الثورة التحريرية ، فهي تتكون من اولائك الفلاحين والعمال الذين استجابوا لنداء جبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة دون تردد او مساومة سياسية .

وقد كانت جبهة التحرير الوطني بتركيبتها هذه تمثل بحق استمرارية للقوى الاجتماعية التي كانت عليها خلال مرحلة التحرير ، وهو ما جعل بعض التنظيمات والجماعات السياسية تصنف "مناضل حزب جبهة التحرير الوطني" بمختلف الأصناف فهو رجعي ، امي ، متخلف ، واحيانا اقطاعي .

وفي اعتقادي انه وان كانت تلك الأوصاف التي كانت الجماعات المناهضة للجبهة تطلقها على الأعضاء الموجودون في صفوفها ناتجة عن قلة دراية بالانتماء الاجتماعي للأغلبية المشكلة للجبهة والتي هي اما عمالية وفلاحية او حرفية ومهنية ذات مستوى اجتماعي محدود ، فان هناك مظاهر اخرى لتلك التصنيفات مايبررها ، نذكر منها على الخصوص :

- تصرف بعض الاعضاء في الحزب ، تصرفات لا تخلو من السلوك الاقطاعي والبرجوازي .

- ضعف المستوى الايديولوجي والسياسي لدى غالبية المنخرطين في الحزب نتيجة اهمال هذا الجانب في نشاط الحزب .

- الوضع اللاطبيعي الذي كان عليه الحزب قبل صدور الميثاق الوطني ، والغموض الذي ساد هذه المرحلة فيما يتصل بالتنظيم الحزبي الذي دخل دوامات التنظيم واعادة التنظيم دون نتيجة تذكر ، بل اكثر من هذا ان الدور المسند للحزب لم يكن واضحا ، مما كانت نتائجه بالنسبة للحزب سلبية حيث سيطر الجمود على هياكله بالرغم من المحاولات العديدة لتدعيمها دون جدوى .

ب) الميثاق الوطني 1976 : ومستلزمات الحزب الطلائعي :

كان ميثاق الجزائر قد جاء ليضع حدا لذلك الفراغ النظري الذي كان سائدا في مختلف الميادين ، بعد ان وضع ميثاق الجزائر وما سبقه على الرف ، ،، وهكذا فانه من جملة الميادين التي حدد الميثاق موقف الشعب والقيادة منها ، ميدان الحزب

فكيف كان تصور الميثاق الوطني اذن بالنسبة للتركيب الاجتماعي للحزب؟ خاصة وان الميثاق قد عبر عن واقع وتجربة اجتماعية ـ سياسية كانت الجزائر قد وصلت اليها سنة 1976 ،كما رسم الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية الشاملة ، وهو مايستوجب وجود طليعة سياسية مؤهلة لتنفيذ الاستراتيجية المرسومة .

اعطى " الميثاق الوطني" تصورا خاصا لما يجب ان تكون عليه التركيبة الاجتماعية الاجتماعية للحزب ،فتصور الميثاق الوطني ،وان كان لا يخرج عن الاطار العام المحدد فيما سبقه من نصوص بشأن التركيب الاجتماعي للحزب ،فهو قد تميز بالدقة الى حد ما اذ جاء في احدى فقراته انه ((لا يستطيع ان يتحصل على عضوية الحزب الا اولئك الذين يكافحون باصرار من اجل انتصار الاختيار الاشتراكي)) ص63

وعن التزامات مناضل حزب جبهة التحرير الوطني ينص الميثاق الوطني على انه يجب عليه ((عندما يندمج في صفوف ح.ج.ت.و. يكون قد الزم نفسه بخوض نضال لا هوادة فيه ،من اجل ان تحقق الثورة كاملة ،مقتنعا ان هذا هو اهم مثله العليا .))

ولم يختلف الميثاق الوطني عن بقية النصوص الحزبية فيما يتعلق باحتلال العمال والفلاحين للصدارة في التركيبة الحزبية ،فهو ينص على ذلك بما يلي : ((ينبغي ان يحتل العمال و الفلاحون موقعا بارزا في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني ،لا لأنهم يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان فحسب ،ولكن لأن ذلك يتناسب ايضا والدور الذي يجب ان يقوموا به ،والمكانة التي تعود اليهم في المجتمع الاشتراكي. والسبيل حل على الميثاق الوطني انه يعطي مفهوما واسعا للقوى الاجتم الاجتماعية الأخرى وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني ب" القوى الاجتماعية للثورة" وهي تعني كل الفئات الاجتماعية المنظمة في المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية ، كما يضيف ايضا صنفا آخر من الحلفاء للثورة الاشتراكية " المثقفون الثوريون والعناصر الملتزمة بالاختيارات الاشتراكية" .

وهو ما يعني ان ابواب الحزب لا تغلق في وجه كل راغب في الانخراط في صفوفه .
وفي اعتقادي فان مسؤولية الحزب ومهامه النضالية وطبيعته الثورية التي اكدت عليها مختلف ادبياته ومواثيقه، تستوجب ضرورة وضع مقاييس اجتماعية يتم على اساسها القبول او الرفض ، ولما كان الميثاق الوطني لا يعد قانونا داخليا اواساسيا للحزب ، فانه وضع فقط الاطار العام لما يجب ان تكون عليه تركيبة الحزب الذي ينص على انه ((حزب طليعي ثوري)) .

ج) مؤتمر الحزب 1979 : التأكيد على الانتقاء الدقيق لمناضلي الحزب :

حظيت مسألة التركيب الاجتماعي للحزب باهتمام خاص في القانون الأساسي الذي

صادق عليه مؤتمر الحزب - جانفي 1979 (المؤتمر الرابع) ، اذاكدت المادة الخامسة منه (05) على ما يلي :((يستمد الحزب جبهة التحرير الوطني قوته من العمال والفلاحين والشبيبة والجنود والوطنيين الثوريين وتحتل هذه القوى الاجتماعية للثورة مكانة بارزة في صفوفه .))

واذا كانت هذه هي القوى الاجتماعية التي تحتل المكانة البارزة في تركيبة الحزب ،فان ذلك لا يعني انه يكفي الانتماء لاحدى هذه القوى ليكون لهذا اوذاك من المواطنين حق الانخراط في الحزب ،فالانضمام للحزب حدده القانون الأساسي المذكور ،بشروطمحددة منها مانصت عليه المادة (10) في البند (09) الذي ينص على ضرورة ان يكون الراغب في الانضمام للحزب يعيش من انتاج عمله فقط ،اذان حيازة الملكية المستغلة ،كما حددها الميثاق الوطني ، تتنافى مع صفة المناضل .

وذلك يعني ان الحزب لا يقبل في صفوفه العناصر التي تتعارض مصالحها والاختيار الاشتراكي القائم على مبدأ ((عدم استغلال الانسان لأخيه الانسان))كما تؤكد على ذلك مختلف ادبيات حزب جبهة التحرير ، وهو ما تؤكده الفقرة الثانية من البند المذكور (البند التاسع من المادة العاشرة) تلك الفقرة التي تنص على : ((ان صغار التجار والحرفيين ،،وهم حلفاء الثورة الطبيعيون ، يقبلون في الحزب ان توفرت فيهم شروط الانضمام التي حددها هذا القانون الأساسي .))

ان مايستنتج من هذه الفقرة هو حرص الحزب على ضرورة الاختيار الدقيق للمناضل ذلك لأن القول بان التجار حلفاء طبيعيون للثورة ، دون التمييز بين مكونات هذه الفئة الاجتماعية قد يمثل خطرا على الاختيارات ذاتها،لا على الحزب فحسب، الذي هو اداة انجاز اهداف الاختيارات الاشتراكية المنصوص عليها في المواثيق .

وعليه فان وضع مقاييس اجتماعية دقيقة للتحديد المستمر لحجم هذا العنصر اوذاك من مكونات فئة اجتماعية معينة ،يعد ضرورة ، وهو ما أكدت عليه المادة (09) من القانون الأساسي للحزب بقولها :((يخضع اختيار مناضلي الحزب لانتقاء دقيق ومتواصل على اساس المقاييس المحددة في الميثاق الوطني .))

والانتقاء الدقيق والمتواصل يقتضي ابعاد كل العناصر التي قد تصبح مصالحها المادية او الطبقية تتعارض والتماثها للحزب ، كما يعني التدعيم الدائم للحزب بالعناصر المنبثقة من الطبقات الاجتماعية التي تعكس فلسفة الحزب وايديولوجيته مصالحها المادية والمعنوية .

نتائج واستنتاجات:

ان تحليل المعطيات السابقة يبين لنا حرص الحزب على ضرورة ان يكون العمال والفلاحين يمثلون الأغلبية ضمن منتسبيه ، لكونهم يعيشون واقعا اجتماعيا يعمل الحزب على تحسينه وذلك بتجسيد اهدافه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حيز الواقع.

وحرص الحزب على انتقاء تركيبته الاجتماعية من العمال والفلاحين لا يعني انه حزبا طبقيا ، فأدبيات الحزب لا تحرم بقية الفئات الاجتماعية،غير العمال والفلاحين ، من الانخراط في صفوفه .

كما ان الموقف النضالي للمناضل في حزب جبهة التحرير الوطني لا يتحدد بانحداره الاجتماعي او الطبقي ، فهو يتحدد بالاهداف الاجتماعية ـ السياسية التي يناضل من اجلها ، وهذا ما يفسر عدم حرمان الحزب للفئات الاجتماعية الغير المستغلة من الانتماء لصفوفه.

ان الدارس لمواثيق وادبيات حزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر 1964 يلاحظ شبها تا ـ نظريا ـ فيما يلي :

- التأكيد الدائم على ضرورة التطابق والانسجام بين الاتجاه الاشتراكي للحزب وتركيبه الاجتماعي .
- ولن يتحقق ذلك ، كما تؤكد ادبيات الحزب ، الا بالحرص على ان تكون الأغلبية من المهيكلين في الحزب تتشكل من العمال والفلاحين .
- ربط الحصول على العضوية في الحزب بالنضال من اجل تحقيق الاشتراكية التي تمثل هدفا استراتيجيا في عمل الحزب.

واذا كانت ادبيات الحزب منذ مايقرب من 20 سنة وهي قارة على هذه الأسس فان ذلك لم يحضى لحد اليوم بالعناية والحرص اللازمين من قبل خلايا الحزب القاعدية ، وهو ما سنتطرق له عند حديثنا في كيفيات الانتساب للحزب .

المطلب الثالث: المحتوى البشري والثقافي للحزب.

من جملة الانعكاسات السلبية الناجمة عن الوضع " اللاطبيعي " الذي أصبح عليه الحزب بعد 19 جوان 1965 ، ذلك الفراغ في تركيبة الحزب من حيث النوعية خاصة، فباستثناء بعض العناصر والكفاءات الشابة والمثقفة التي بقيت مرتبطة بالحزب على المستوى القاعدي خاصة، فان الأغلبية الساحقة للتركيبة الحزبية كانت تتكون من الأعضاء الأميين ، شيوخا وكهول ، بقي ارتباطهم بالحزب ارتباطا عاطفي غير مبني على وعي سياسي أو ايديولوجي ، فهم ناضلوا في صفوف جبهة التحرير الوطني بدافع وطني ، خلال سنوات الثورة التحريرية ، وبقيت تلك الروابطة هي التي تشدهم اكثر من غيرها لحزب جبهة التحرير الوطني .

أما العناصر الواعية والمثقفة ، التي كانت تحتويها صفوف القاعدة الحزبية ، فقد خضعت لتصنيف وغربلة على أساس موقفها من التغيرات الجديدة ، بعد 19 جوان 1965 ، اذ اوكل مجلس الثورة لـ" الأمانة التنفيذية للحزب " مهمة عقد اجتماعات على مستوى القاعدة الحزبية ، بهدف الاطلاع على التركيبة النوعية للحزب ، واعادة تنظيمه، وفق المنظور الجديد الهادف ، كما عبر عن ذلك احد اعضاء الأمانة التنفيذية " محمد ولد الحاج " بقوله: ((ان مجلس الثورة كلف الأمانة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني باعادة تنظيم الحزب وتخفيف جهازه ووضع مناضلين مخلصين على رأس مصالحه)) . (1)

وقد كان القول بوضع "مناضلين مخلصين . . " يعني أن هناك عناصر في الحزب ، لم يعد مرغوبا في بقائها في صفوف الحزب ، لما قد تخلقه من مشاكل للسلطة.(x) ويبدو ان الأمانة التنفيذية قد استطاعت تحديد هذه العناصر التي تم ابعادها ، اذ جاء في تقرير الأمانة التنفيذية بعد سنة من عملها مايلي : ((. . . كان حزبا يجمع في صفوفه اطارات الاتصال واللجان العمالية والفيدرالية والقسمات وقد كونت هذه الاطارات في نهاية

(1) كلمة محمد ولد الحاج في احتفالات الذكرى التاسعة لمؤتمر الصومام، جريدة الشعب 24/8/65
(x) تم ابعاد العديد من المسؤولين في الحزب وتعويضهم بمسؤولين جدد لم يكن مرغوب فيهم من قبل القاعدة الحزبية ، هذا مايؤكده العديد من المناضلين .

الأمر مجموعة واحدة هي نفس العناصر التي كانت ترد على الحزب بالتناوب وتذهب وتجيء بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الانتهازية وارادة شخص واحد)) (1)

وهكذا فقد ادت عمليات الاقصاء وحملات التطهير واعادة التنظيم الى افراغ الحزب من الكفاءات والقدرات الشابة التي كانت توجد بالحزب ، وكانت النتيجة انه بعد مرور ما يقرب من سنتين ونصف عن وجود " الأمانة التنفيذية" على رأس الحزب الذي اصبح يتكون في غالبيته من تركيبة بشرية عاجزة حتى عن تسيير هياكله سيوطبيعيا لقلة تكوينها العلمي والسياسي من جهة ، ولضعف الامكانيات المادية والبشرية لدى الحزب. نتيجة لذلك فقد تحول الحزب في نشاطه الى مكمل لنشاط الادارة. (+)
وفي محاولة من القيادة السياسية آنذاك لتحريك الحزب قصد تعبئة الجماهير وتجنيدها تم تبديل " الأمانة التنفيذية للحزب" بمسؤول واحد عن الحزب وهو عضو في مجلس الثورة ، ،، وتمت دعوة المواطنين للانخراط في الحزب ، خاصة الشبيبة ، الطلبة ، المثقفون الثوريون ،
الا ان تلك الدعوة لم تجد صدى لها ، خاصة في اوساط الاطارات والطلبة ، وكان ذلك مؤشرا على فشل حملات الانخراط واعادة الانخراط التي عرفتها سنتي 1968 و1969 والتي كانت تستهدف كما نصت تعليمات 24 جانفي 1968 على ابراز " طليعة حزبية" كفأة ومؤهلة للنضال ، الا ان النتائج كانت سلبية جدا حيث ان
((نسبة الاطارات الذين طلبوا الانخراط في الحزب لم تتجاوز 2٪)) (2)
وقد بقي هذا الوضع قائما مما جعل تأثير الحزب في المحيط تأثيرا ضعيفا خاصة وان هذه الوضعية قد افرزت عدة مظاهر سلبية داخل هياكل الحزب

---

(1) انظر : النشرة الداخلية للحزب ، عدد خاص بالذكرى الأولى لـ19 جوان الأمانة التنفيذية ج ت و جوان 1966 .
(2) انظر : المجاهد الأسبوعي : الصادرة يوم 1969/11/09 العدد 481 .
(+) كانت رئاسة الاجتماعات المشتركة بين الحزب ومختلف الهيئات الادارية ، لا تسند لمسؤولي الحزب الذين لا يملكون سوى حق المشاركة في تلك الاجتماعات بينما مسؤولي الادارة يملكون حق القرار والتنفيذ دون العودة للحزب ، الا على سبيل الاستشارة الشكلية ،

تتمثل لساسا في بروز تكتلات جهوية ومصلحية ، وعلاقات ادبية اكثر منها نضالية بين مناضلي الخلية الواحدة في الحي الواحد .

ولم تكن تركيبة الحزب ووضعه التنظيمي المهلهل تمكنانه من التأثير في في المحيط الذي عرف خاصة في بداية السبعينات انتشارا واسعا للمفاهيم والطروحات الاشتراكية .

ونظرا لكل ذلك فان بداية السبعينات وحتى المصادقة الشعبية على الميثاق الوطني سنة 1976 ، يمكننا اعتبارها مرحلة " التقوقع التنظيمي للحزب على نفسه " اذان هذه المرحلة تميزت بانغلاق قسمات الحزب على نفسها ، فكل راغب جديد في الانخراط في الحزب يجد امامه عراقيل وصعوبات وحواجز تضعها المجموعة المسيطرة في هذه القسمة او تلك ، وتتمثل هذه السيطرة في عدة اشكال فهي اما عشائرية ، اوقبلية ، اوجهوية ضيقة ، ونادرا ما تأخذ شكل المصلحة المشتركة . (*)
وللحقيقة ، نقول ، ان ذلك لم يكن يجري في القاعدة بمعزل عن القمة ، فقد كان ذلك السلوك من القاعدة الحزبية يجد معناه فيما كانت العناصر المحافظة في الحزب والدولة تدعو الى محاربته وتحذر منه ، ذلك الشيء المخيف ، وهو تنامي التيار (اليساري والشيوعي) في اوساط الطلبة والعمال والشباب ، ، داعية الى التمسك بالدين الاسلامي والأخلاق الفاضلة .

وكانت النتيجة ان صاحب " غلق ابواب الحزب " في وجه الراغبين في الانخراط في صفوفه ، نفور من الحزب (×). بالرغم من الدعوات العديدة التي كان رئيس مجلس الثورة ذاته يقوم بتوجيهها لكل الاطارات والقوى الحية في الوطن ، والتي يعود فشلها ، في نظري ، الا انها بقيت مجرد دعوة دون ان يصاحبها اجراء عملي يفرض على الاطار في اجهزة الدولة ان يكون مناضلا في الحزب .

(*) بالرغم من تأكيد مختلف النصوص الحزبية على ضرورة محاربة النعرات الجهوية والقبلية ، فان هذه المظاهر مازالت مسيطرة على الهياكل القاعدية للحزب نتيجة غياب وحدة التصور ، وضعف المستوى التكويني والسياسي لمناضلي الحزب .

(×) يذكر تقرير محافظة الجزائر سنة 1972 ان دعوات الانخراط خلال سنة كاملة لم تسفر سوى عن وجود 2 % اطارات من جملة المنخرطين ، بالرغم من أن غالبية الاطارات متمركزة في العاصمة باعتبارها عاصمة سياسية - اقتصادية وثقافية .

وهكذا ففي الوقت الذي تعرف فيه الجزائر بأنها "مجتمع فتي" بمايمثله الشباب بالقياس لمجموع السكان، كان الحزب ومازال يعاني من ضعف نسبة الشباب بين صفوفه ، وهو مايصاحبه حرمان للحزب من طاقات بشرية مثقفة، اذ جاء في تقرير الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب بشأن عدد المنخرطين في الحزب انه ((يبلغ عدد المناضلين المهيكلين حوالي "180000" مائة وثمانين الفا مناضلا سنة1981 •)) (1)

ولكن هذا الرقم يظل رقما مجردا ، مالم نعرف النوعية التي تمثلها هذه الأعداد ، والتي يقول بشأنها نفس التقرير : ((ان المتعلمين في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني يمثلون ، فقط حوالي 46 ٪ من مجموع المناضلين ، وان 3/4 (ثلاثة ارباع) اولئك المتعلمين مستواهم ابتدائي •)) (2)

واذا كانت هذه الاحصائيات تعبر عن النسبة التي يمثلها المتعلمون في حزب جبهة التحرير الوطني بعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر الحزب (جانفي 1979) فان ذلك قد تحقق نتيجة الاقبال الذي عرفه الحزب من قبل المواطنين الراغبين في الانخراط في صفوفه ، استجابة للدعوات التي وجهها المسؤولون عن الحزب من جهة ، ولما اصبح للحزب من دور في الحياة العامة للبلاد ،.. فقد جاء في كلمة للأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية بشأن تدعيم صفوف الحزب قوله : ((علينا ان نفتح الباب امام العناصر الشابة الثورية التي تؤمن بالخط الاشتراكي ونعمل من اجل تدعيم هذا الخط والحفاظ عليه . وهذا في حد ذاته دعم للحزب حتى لا ينغلق على نفسه•)) (3)

---

(1) الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب ج ت و : تقرير ملخص لتطبيق قرارات اللجنة المركزية رقم179 00 لسنة 1981 ص5

(2) نفس المصدر

(3) انظر : كلمة " الشاذلي بن جديد " الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية امام اطارات ولاية قسنطينة يوم 06 /02/ 1980 المجاهد الاسبوعي العدد 1019 الصادر بتاريخ 15 /02/ 1980 •

لكن الملاحظ ان الارتفاع الذي سجل في عدد المتعلمين المهيكلين في صفوف الحزب ، زا منه ارتفاع موازي في عدد الأميين ، اذتبين لنا احصائيات 1980 ان الانخراطات الجديدة التي عرفتها مختلف القسمات الحزبية على مستوى القاعدة قد جلبت للحزب "اميون جدد" ،فاذا كانت احصائيات 1980 ،تبين لنا ان عدد الأميين في الحزب يبلغ 72، 45٪ فان احصائيات 1981 تبين لنا ان نسبة الأميين في الحزب تمثل 54 ٪.

وحسب التقرير الصادر عن لجنة التنظيم العام سنة 1980 ، فان المحتوى التعليمي للتركيبة البشرية للحزب يتمثل فيما يلي : (1)

المستوى الثقافي	النسبة المئوية
مناضلون اميون	٪ 45 ، 72
المستوى الابتدائي	٪ 30 ،21
المستوى المتوسط	٪ 08 ، 68
المستوى الثانوي	٪ 11 ، 85
المستوى العالي	٪ 03،54

المجموع ٪100

ان هذه الاحصائيات تكشف لنا عن ضعف التركيبة الحزبية ثقافيا ،اذ كيف يمكننا تصور وجود نسبة 3،54 ٪ فقط من المهيكلين في الحزب من الذين لهم مستوى جامعي ، في نفس السنة التي بلغ فيها عدد الطلبة المسجلين في مختلف مستويات التعليم العالي ، مايقرب من "ثمانون الف طالب" اذتؤكد الاحصائيات ان : ((الطلبة المسجلين في التعليم العالي بالنسبة للسنة الدراسية 1980 /1981 قد بلغ عددهم 200، 72 طالب ، وسجل في السنة الدراسية ارتفاع في المعدل ليصل الى 631، 79 طالب)) (2)

---

(1) وثيقة داخلية صادرة عن لجنة التنظيم العام بالحزب في نهاية 1980.

(2) ملحق خاص بملف الأسرة " ملحق احصائيات تخص قضايا الأسرة والمجتمع الجزائري" حزب جبهة التحرير الوطني 1983.

ولم تكن نسبة الشباب بالنسبة للعدد الاجمالي للمنخرطين تمثل الا القليل جدا بالنسبة للمجموع العام ، فاذا كانت نسبة الذين تتجاوز اعمارهم " 61 سنة" تمثل في سنة 1980 حوالي 10٪ من جملة المنخرطين . (1)

فان نسبة الشباب الذين تتراوح اعمارهم مابين 21 و 30 سنة لا تمثل اكثر من 14٪ من جملة المنخرطين . (2)

ولنا ان نتأمل ذلك الفراغ الذي يعيشه الحزب ، من حيث احتوائه للشباب، الذي يمثل نسبة كبيرة في المجموع العام للبنية البشرية للمجتمع الجزائري ، اذ "تشكل نسبة الشباب الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة من مجموع السكان في الجزائر حوالي 70 ٪ اي مايقارب 14 مليون شاب حاليا" (3)

ان هذه الأرقام تعبر لنا عن تلك الهوة التي كانت تفصل بين حزب جبهة التحرير الوطني والفئات الشابة في المجتمع ، خاصة عندما نعرف ان هذه الاحصائيات تدل على ان مايزيد عن ثلثي المجتمع يتكون من شباب لا تجربة لهم فالاحصائيات تبين انه ((ضمن 14 مليون شاب تقريبا ، نجد 11 مليون منهم ولدوا بعد سنة 1961 ، اما الباقي فان اعمارهم الى ذلك التاريخ تتراوح بين 2 و 10 سنوات ، ومعنى هذا ان مجموع الشباب تقريبا لم تكن لديهم اية تجربة معاشة سواء خلال فترة الاستعمار او خلال ثورة التحرير الوطنية .)) (4)

وذلك يعني في ظل الوضعية التي آل اليها الحزب كتنظيم سياسي يربي الجماهير ويوجهها ، والذي لم يكن مؤهلا للقيام بهذه المهمة نتيجة عدة خلفيات واسباب ، فان ضعف وجود الحزب وقلة حضوره المؤثر في المجتمع ، قد جعلت الفرد الجزائري ((يعتاد على تصريف شؤونه السياسية خارج اطار التنظيم الأوحد)) (5)

وكان لذلك الوضع علاقة وطيدة بما اصبح عليه الحزب من ركود وقصور

---

(1) وثيقة داخلية صادرة عن لجنة التنظيم العام بالحزب ، مرجع سابق .

(2) تقرير الأمانة التنفيذية للحزب ، مرجع سابق .

(3) ملف السياسة الوطنية للشباب ، لجنة الاعلام والثقافة والتكوين بالحزب ، المشروع الأولي فيفري 1982 .

(4) نفس المصدر

(5) السياسة الدولية ، العدد 64 ، افريل 1981 السنة 17 ، المجلد 17 ، مرجع سابق .

لم يمكنه من مسايرة التغيرات الجديدة التي طرأت على التركيبة السكانية للمجتمع من عدة جوانب اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية ،فالى جانب ما اصبح المجتمع يحتوي عليه من قدرات ثقافية وعلمية ،فان الاحصائيات قد اظهرت في نهاية 1978ان : ((هناك 60٪ من مجموع السكان الذي يبلغ 18 مليون نسمة - تقل اعمارهم عن 18 عاما ،و7، 47٪ دون 14،1عاما)) فاذا نظرنا الى ما كان عليه الحزب من فراغ في تركيبته من الشبان ،فانه يمكننا القول ،بأن : ((الشباب الجزائري ، قد نما في مجموعه خارج نطاق الحزب الواحد ، ان لم يكن اتخذ موقف التمرد عليه)) (1)

وقد مثل ذلك بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني طيلة عدة سنوات عائقا حقيقيا في تجنيد وتعبئة فئات الشباب وراءه حول القضايا التي تبناها اودعا اليها ،

ويبدو ان اللجنة المركزية قد تنبهت الى خطورة استمرارية هذا الوضع فدعت الى مما لجنتها اذ ((ان الاعمال متواصلة،في جميع المستويات،لدراسة ملفات الانخراط التي كانت معلقة لأسباب متعددة، وقد فتح باب الالتحاق بصفوف الحزب واسعا امام سائر الطبقات الحيةفي البلاد ،وخاصة امام المثقفين الثوريين الذين سجلوا في سنة 1980 ، اقبالا متزايدا يدعو الى التفاؤل على القاعدة النظلية)) (2)

---

(1) نفس المصدر

(2) تقرير الأمانة الدائمة لسنة 1981 ، مرجع سابق .

المبحث الثاني: العلاقة بين الحزب والدولة.

عرفت مسألة العلاقة بين الحزب والدولة في أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني وفي مختلف المواثيق التي صدرت منذ الاستقلال الى يومنا ،اهتماما خاصا ، ونفس الاهتمام نجده لدى مناضلي الحزب الذين مازالوا حتى اليوم يتجادلون في طبيعة العلاقة التي يجب ان تسود بين الحزب والدولة .

تلك العلاقة التي عرفت من الناحية النظرية والعملية على السواء منذ استرجاع الجزائر لاستقلالها عدم استقرار ،فتارة نجد الحزب يحظى بأولوية واضحة ،وأحيانا نجد الدولة قد احتلت مكان الصدارة في الأدبيات والقوانين التي تسير المجتمع، وفي الميدان العملي ايضا .

وقد نتج عن ذلك صراعا واضحا بين المسيرين في الدولة الذين اعتادوا على تسيير شؤون المؤسسات الادارية المشرفين عليها بعيدا عن أي شكل من اشكال الرقابة السياسية التي تسندها مختلف المواثيق للحزب.وبين المناضلين الذين يرون انهم بمقتضى مانصت عليه قوانين الحزب يملكون حق الرقابة في مؤسسات الدولة.

ونظرا لما عرفته ادبيات الحزب ومواثيق الثورة من عدم استقرار ايضا على طبيعة العلاقة التي يجب ان تسود بين الحزب والدولة ، وحتى نفهم اسباب ذلك فاننا نرى ضرورة تناول الموضوع من خلال مايلي :

- العلاقة كما حددها برنامج طرابلس 1962 .
- منظور ميثاق الجزائر لعلاقة الحزب بالدولة .
- العلاقات بين الحزب والدولة في المرحلة مابين (19جوان 1965 الى صدور الميثاق الوطني .)
- الميثاق الوطني : العلاقات بين الحزب والدولة .

ونظرا لما استجد بعد المصادقة الشعبية على الميثاق الوطني ، وبناء المؤسسات الدستورية فاننا سنتناول بايجاز ما أصبحت عليه العلاقة اليوم بعد عقد الحزب لمؤتمره الرابع ، وظهور اشكال وهياكل تنظيمية جديدة اعطت الحزب مالم يعطيه الميثاق الوطني في مجال علاقته بالدولة وهو ماسنتطرق له كما اشرنا بايجاز في نهاية هذا المبحث.

المطلب الأول : برنامج طرابلس: التأكيد على سيادة الحزب على الدولة.

واجهت الجزائر غداة استرجاع الاستقلال سنة 1962 مشكل غياب " مؤسسات دولتية" وطنية ، وانعدام تقاليد الدولة بمفهومها الحديث، وقد ترتب عن ذلك عدة مشاكل اضافة الى المشاكل الموروثة ، والتي من جملتها تأثيرات الادارة الاستعمارية في الجزائر ولما كانت اتفاقيات ايفيان بين الجزائر (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) والحكومة الفرنسية تنص على انشاء " هيئة تنفيذية مؤقتة " تتولى تسيير وادارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية . (×)

فقد اعتبرت هذه الهيئة بما اعطتها اتفاقيات ايفيان من صلاحيات بمثابة حكومة ، اذ جاء في المادة 10 من الباب الثالث من اتفاقيات ايفيان مايلي : ((يتكون التراب الجزائري الذي يمارس عليه المجلس التنفيذي المؤقت اختصاصاته من خمسة عشر ولاية .)) (1) وهي بذلك تشرف على كامل التراب الوطني الذي كان آنذاك مقسم الى 15 ولاية وفق التنظيم الاداري للجزائر سنة 1962 .

وقد كان من جملة الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئة التنفيذية المؤقتة حق تعيين الموظفين في المناصب الادارية وسن اللوائح ، وفقا لما نصت عليه المادة (14) من اتفاقيات ايفيان ، التي اكدت على ان ((للمجلس التنفيذي المؤقت سلطة سن اللوائح الخاصة بالجزائر فقط ، وتعيين الموظفين في المناصب الادارية ، وعليه ان يعجل بتنفيذ السياسة الخاصة بترقية الجزائريين المسلمين ، ويسهل توليهم للمناصب الادارية العليا .)) كما نصت المادة 15 على ان ((الولاة يخضعون لسلطة المجلس التنفيذي المؤقت ويعينون بعد مشاورة الهيئة التنفيذية)) اما في ميدان الأمن فان الاتفاقية قد نصت في المادة (19) على انه : ((تنشأ قوة للأمن خاصة بالجزائر . وتخضع هذه القوة لسلطة المجلس التنفيذي الذي يقرر كيفية عملها .))

(1) راجع اتفاقيات ايفيان ، كما جاءت في كتاب د . يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص497 ومابعدها .
(×) تتكون الهيئة التنفيذية المؤقتة من 12 عضوا (3 اوربيين ، و09 جزائريين من بينهم 05 مناضلين في جبهة التحرير الوطني .) يرأسهم عبد الرحمان فارس. وهذا الأخير هناك ((من يقول بأنه انحاز الى بن بيلا اثناء ازمة 1962 وبسط له الأمور للاستيلاء على السلطة في مواجهة الحكومة المؤقتة .))
اما الأستاذ محمد الميلي فانه يذهب الى القول بان فرنسا كانت تستهدف من وراء منح الهيئة التنفيذية تلك الصلاحيات ، انه كان " في الحسابات الديغولية" ((ان تكون هي الوعاء =

وبالرغم مما قامت به الهيئة التنفيذية المؤقتة من اجراءات فان الهجرة الجماعية للأوربيين والأحداث التي عرفتها الجزائر بين اطراف جبهة التحرير ونشاط"المنظمة السرية الارهابي" قد حال دون نجاح الهيئة التنفيذية المؤقتة فيما كان مخططا لها من من قبل الساسة الفرنسيين .

ولما انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (جوان 1962) اقر ميثاقا اعطاه اسم " برنامج طرابلس" فماذا جاء بشأن العلاقة بين الحزب والدولة في هذا البرنامج ؟ اكد برنامج طرابلس على انه ((لكي لا تبتلع الدولة الحزب يجب ان يكون الانفصال والتمييز بينهما واضحا)) ويعني بالانفصال والتمييز بين الحزب والدولة من حيث الصلاحيات والمهام المسندة لكل منهما مع التأكيد على اولوية الحزب على الدولة باعتباره هو الذي ((يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة)) ويضمن تحقيق برنامج الحزب ((في اطار الدولة وبواسطة المناضلين في انظمة الدولة .)) لكن برنامج طرابلس يظهر نوعا من الريبة في تعامل الحزب مع الدولة محذرا من تحول الحزب الى ساعد تابع للدولة بنصه على انه ((حتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة يجب عليه ان يبقى دائما محافظا على امتيازه)) وحتى يتحقق ذلك فان ((معظم اطارات الحزب يجب ان يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة ، ولـ لتتفرغ لنشاطات الحزب وبهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب، وتحويله الى ساعد للادارة ، وجهاز شكلي .)) وقد حدد برنامج طرابلس ضرورة ان يحتل مناضلوا الحزب الوظائف القيادية التالية على الخصوص:

- يكون رئيس الحكومة وأغلب اعضائها من المناضلين .
- يكون رئيس الحكومة عضوًا في المكتب السياسي .
- تكون اغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب.

ونظرا للوضعية التي كانت عليها الجزائر غداة 1962 من عدم وجود حزب سياسي

== -أي الهيئة التنفيذية المؤقتة- الذي تظهر ضمنه ((القوة الثالثة)) المرجوة، خصوصا وأن الضمانات المعطاة للأوربيين وما قد تولده من نتائج وخاصة في المجال الاقتصادي والثقافي ،ستكون هي المحيط الأنسب لتطور هذه القوة ونموها .)) راجع كتاب المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، محمد الميلي ، دار الكلمة للنشر 1981 ص129 .

منظم وقادر على القيام بالدور والمهام والصلاحيات المحددة له ، فان بناء الأجهزة الادارية والمؤسسات الدستورية قبل بناء الحزب قد خلقت نوعا من التناقض بين ما نص عليه برنامج طرابلس وبين الواقع الذي كان عليه الحزب .

ففي الوقت الذي كان الحزب خاضعا للصراعات التي عرفتها عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي ، كان الجهاز الاداري للدولة يتدعم ويتوسع بما ورثته الجزائر من اطارات متوسطة كونتها فرنسا خاصة في اطار " مشروع قسنطينة " المعروف، ولم يكن امام الجزائر خيار آخر غير الاعتماد على اولئك (الأفراد من بين اعضاء البرجوازية الصغيرة الذين كانت تستخدمهم البيروقراطية الاستعمارية، وجماعة " دعم لاكوست " . وهذه الأخيرة جماعة مكونة من 182، 23 جزائريا مدربين تدريبا خاصا على الوظائف الادارية داخل اطار " خطة قسنطينة ") (1) التي وضعتها السلطات الاستعمارية في نهاية 1958 في محاولة منها لوضع حد للحرب بالاقدام على تحقيق اصلاح اقتصادي - اجتماعي ظنا منها انه بذلك يمكن كسب الجماهير الجزائرية التي التفت حول الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني .

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الفئة تزحف نحو المراكز القيادية في المؤسسات الاقتصادية والادارية التي تم انشاؤها في السنوات الأولى للاستقلال كانت عملية تحويل الجبهة الى حزب سياسي ترضخ تحت الصراعات السياسية التي لم تحسم بصفة نهائية قبل انعقاد المؤتمر الأول للحزب بعد الاستقلال ، والذي انبثق عنه " ميثاق " حلل الوضعية وحدد طبيعة العلاقة التي يجب ان تكون بين الحزب كقائد وملهم للثورة، والدولة كأداة تنفيذ للسياسة التي يرسمها الحزب ، فما هي المفاهيم التي طرحها " ميثاق الجزائر " بشأن العلاقة بين الحزب والدولة ؟ هذا ما سنتناوله في المطلب الموالي .

---

(1) راجع: مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر مرجع سابق ص183 .

المطلب الثاني : ميثاق الجزائر وأولوية الحزب على الدولة .

ينفرد " ميثاق الجزائر 1964 " عن مختلف المواثيق الجزائرية عند الحديث عن تحديد طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة ، ويتضح ذلك جليا لكل متصفح للمواثيق التي صدرت منذ 1962 ، بل ان ميثاق الجزائر في هذه النقطة بالذات يتميز عن ماصدر من قوانين ولوائح منذ انعقاد المؤتمر (الرابع) لحزب جبهة التحرير الوطني الى يومنا .

ولذلك في الحقيقة خلفياته التي تكمن أساسا في طبيعة الصراع السياسي الذي كان دائرا غداة الاستقلال وحتى سنة 1965 بين الأمين العام للحزب الذي سعى لأن يجعل من الحزب الاطار الواحد والشامل لمختلف الأجهزة (وهو ما اوضحناه بتفصيل في الفصل الأول من القسم الأول) وقيادة الجيش التي لم تكن مرتاحة لذلك السلوك من الأمين العام للحزب.

واذا كان مؤتمر 1964 قد حدد طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة ، فانه لفهم ذلك التحديد لابد من معرفة ماجاء في تقرير الأمين العام للحزب امام المؤتمر . فعند تناوله للدولة حدد الأمين العام في تقريره اربع خاصيات لواقع الدولة في الجزائر وهي :

اولا : ليست لنا عادات دولة وهذه الحالة ناتجة عن شكل السيطرة التي عرفتها بلادنا .

ثانيا : اثناء حرب التحرير لم تكن الجهود المبذولة في ميدان التكوين الاطارات موجهة بصفة منهاجية اعتبارا لاستقلال البلاد .

ثالثا : تحتل المساعدة الفنية الأجنبية مكانا هاما في حياة الدولة وخاصة في طبقات الموظفين (أ) و(ب) .

رابعا : ان بعض نواحي البلاد تكاد تكون محرومة من الادارة . (1)

وقد اعتبر الأمين العام للحزب آنذاك هذه المعطيات اساسية في أي تفكير لبناء الدولة الاشتراكية الحديثة مشيرا الى انه يجب ((بدون هوادة ، مكافحة من يزعمون أن تشييد

---

(1) انظر : تقرير الأمين العام للحزب أمام مؤتمر الحزب سنة 1964 ، ميثاق الجزائر ص147 .

الدولة شرط مسبق للثورة .)) طبيها الى خطورة تلك الدعوة (×) بقوله ((ان هذا السلوبيق الخاطئ . قد يؤدي بنا اذا ما اتممناه الى وضع السلطة في أيدي أولئك الذين يملكون اليوم الثقافة والحنكة السياسية أي في أيدي العناصر المرتبطة بالبرجوازية .)) (1)

وعند انتقاله للحديث عن الحزب أكد على أن المجتمع في حاجة الى محرك والمحرك هو " الحزب الوحيد " الواعي لمصالح الجماهير . ووحدانية الحزب اعتبرها الأمين العام للحزب هي " الشرط الجوهري للنجاح " ولتفادي المخاطر التي قد تنجم عن الحزب الواحد فقد الح الأمين العام للحزب على ضرورة اليقظة لتفادي ((تحول الحزب الى أداة طيعة صالحة للتصفيق أوتكوين جماعة " بني وي - وي " أوغول يستعبد الشعب .)) وذلك بتطبيق الديمقراطية وضمان حرية المناقشة والنقد داخل منظمات الحزب .

وعند انتقال الأمين العام للحزب الى الحديث عن العلاقة بين الحزب والدولة فقد حدد ذلك بقوله ((فضل الحزب على الدولة هو أن الحزب يستطيع أن يجمع تجارب كل المناضلين ومن خلالهم تجربة أغلبية الجماهير ، ويستخلص منها النتائج التي يسير على ضوئها .)) محذرا من تداخل الصلاحيات الادارية والحزبية مما يشكل اخلالا بالدور القيادي للحزب . وذلك بقوله : ((ان حزبنا في الحكم . وهو بذلك يحتل مكانة قيادية في الدولة .)) و ((ليس من الضرر ان يحول دوره الذي هو الدفع السياسي بأن نجعله يشرف مباشرة على كل هيئات الدولة ويتدخل في كل المسائل الادارية . وبهذه الصفة فان الحزب سيرجع جهازا بيروقراطيا . وليس أداة انعاش سياسي . وكيف تضبط عندئذ العلاقات بين الحزب والحكومة . ؟)) (2)

واذا كان هذا بعض ماجاء في تقرير الأمين العام للحزب أمام المؤتمر ، فان "ميثاق الجزائر" المنبثق عن المؤتمر قد افرد القسم الثالث منه لتحديد العلاقة بين الحزب والمنظمات

---

(1) نفس المصدر ، ص147 ، 148 .

(2) نفس المصدر : ص 149 ، 150 ، 151 ،

(×) وجدت تلك الدعوة بعد 19جوان 1965 مايضمن تطبيقها ، وهوماوصلت الى حصرنتائجه "مغنية الأزرق فيمايلي : ((ان جهاز الدولة يبدو وهو الحلبة التي تلتقي فيها الطبقات والأقسام =

الجماهيرية والدولة" وسائل بناء" حسب ماجاء في الميثاق .

اعتبر ميثاق الجزائر " الدولة " بأنها ((اداة تسيير البلاد ، يحركها ويراقبها الحزب الذي يتعين عليه ضمان سيرها المنسجم الفعال .))ولتحقيق ذلك فان الميثاق قد اعطى الحزب حق مراقبة الدولة بنصه على ان انجاز الأهداف التي تقوم بها الدولة يتم حتما في الظرف الحالي ((بالاشراف الحقيقي والتوجيه العميق والمراقبة الفعالة لجهاز الدولة سواء في هياكله أوفي رجاله من طرف الحزب.))

واذ ينص الميثاق على ذلك فانه يشير الى الواقع المعاش يومئذ بنصه على انه ((قدأدى عدم تحديد العلاقات بين الحزب والدولة والحالة الجنينية لقيادة وهياكل الحزب الى خلق صعوبات في وجه مهمةتنشيط ومراقبة الدولة من طرف الحزب.)) وكانت نتائج ذلك ان انتقلت ((سلطة الحزب السياسية الى الدولة ، وهي سلطة تميل الى الذوبان في الادارة.))

ويبدو ان التخوف الذي كان برنامج طرابلس قد عبر عليه من ابتلاع الدولة للحزب قد بقي قائما في سنة 1964 ،اذ يكرر ميثاق الجزائر ذلك التحفظ من العلاقات بين الحزب والدولة التي قدتكون لصالح الدولة ، فبعد ان يشير ميثاق الجزائر الى الدور الملهم للحزب في قيادة الثورة بقوله ((ان الحزب يحدد الخطوط العامة لسياسة الأمة ويلهم عمل الدولة . وتحقيق برنامج الحزب مضمون في اطار الدولة بالمساهمة في المؤسسات الدوة وخاصة في مناصب المسؤولية .))

ينتقل الى التعبير عن التخوف من ابتلاع الدولة للحزب بنصه على انه ((لكي لا يبتلع الحزب من طرف الدولة يجب ان يتميز عنها ماديا .)) (1)

---

(1) ميثاق الجزائر ص115، 116، 117 .

= المختلفة .وتستخدمها البرجوازيتان التكنوقراطية والادارية، الى جانب البرجوازية الصغيرة ، كوسيلة لاعادة انتاج شروط وجودها . وبالمعنى نفسه فان جهاز الدولة يستخدم ايضا لانتاج طبقة جديدة من الصناعيين .)) مفنية الأزرق نشوء الطبقات في الجزائر مرجع سابق ص 196 .

وتتجلى أولوية الحزب على الدولة في نصوص ميثاق الجزائر فيمايلي :

- وجوب وضع [illegible] الحزب على رأس المناصب الرئيسية لكل فروع جهاز الدولة .

- خضوع تعيينات اطارات كل فروع الدولة لتقدير الحزب .

- اختيار الحزب للمرشحين للمجلس الوطني ، ومراقبته لنشاطهم مع امكانية تجريدهم من صفتهم النيابية .

- المراقبة السياسية للحزب على الدولة . وللحزب ان يفتح دوريا مناقشات حول القضايا السياسية ومشاكل التنظيم للدولة .

- كل اعضاء الحزب الذين يتحملون مسؤوليات في اطار الدولة ، خاضعين لقيادة الحزب .

- يجب على الحزب ان يكون عالما بظروف العمل في الادارات . (1)

هذه جملة من العناصر المستخلصة من تحديد العلاقة بين الحزب والدولة في ميثاق الجزائر .

ولقد كنا نعرف انه بعد مرور سنة وشهرين فقط عن انعقاد مؤتمر الحزب انفجرت من جديد تناقضات " قمة" جبهة التحرير الوطني ، في 19جوان 1965 ، فما هومنظور قيادة 19جوان للعلاقة بين الحزب والدولة ؟ هذا ماسنتناوله في المطلب الموالي .

---

(1) انظر ميثاق الجزائر 1964 ، مرجع سابق ص 115 ، 116 ، 117 .

المطلب الثالث : اقرار مبدأ اولوية الدولة على الحزب بعد 19جوان 1965 .

كان واضحا من الخطب الرسمية لرئيس مجلس الثورة ومن خلال الاجراءات التي تم اتخاذها بشأن المؤسسات السياسية التي كانت قائمة ، ان حركة 19جوان تتجه نحو جعل حزب ج.ت.و احدى المؤسسات التابعة لجهاز الدولة ، واعطاء اولوية للدولة على الحزب في تسيير الشؤون العامة للبلاد ، وهو ماتعنيه الدعوة الى ((تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا)) . (1)

وكان هذا الاختيار يجد معناه في القناعة التي كانت لدى رئيس " مجلس الشورة" وبعض اعضائه ، والمتمثلة في ان الحزب غير متماسك وغير مؤهل للقيام بمهمة التشييد والبناء واحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في البلاد ، وهو مايجب على الدولة انجازه، ودور الحزب في ذلك يتمثل في العمل على تعبئة وتنشيط الطاقات في هذا الاتجاه لا ان يكون دوره موازيا لدور الدولة ، اي ان لا يكون حزبا معارضا للدولة ولا حزبا قائدا لها ، فهو جزء من جهاز الدولة كباقي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الخ وهو ما عبر عنه بومدين بقوله : ((لقد حاول الحزب منذ سنة1962 ان يخلق من نفسه شيئا خارجا عن الدولة ، لم يكن هناك تنسيق ، يجب القضاء على التكتلات وهذا امرخاص بالمناضلين انفسهم الذين يجب عليهم خلق هذا الحزب والسير به في اتجاه صحيح ..)) (2)

والاتجاه الصحيح في منظور نظام 19 جوان هوتشييد هياكل ومؤسسات الدولةالديمقراطية الديمقراطية الشعبية، ودور الحزب في ذلك يتمثل في المساهمة في خلق الظروف السياسية الملائمة ، بعدم تنصيب نفسه جهازا موازيا لجهاز الدولةالتي حددت سبل تشييدها بعد 19 جوان كما يلي :

- تكوين الأجهزة الضرورية الفنية ، والقادرة على تطبيق الاشتراكيةفي مختلفالميادين .
- بناء دولة الجزائر الثورية والاشتراكية ، وتدعيمها باطاراتواعية ومدربة مسؤولة من المناضلين. (3)

---

(1) انظر بيان 19 جوان مرجع سابق .
(2) انظر : كلمة بومدين في لقائه بمسؤولي اجهزة الاعلام الوطنية 1965
(3) انظر : لطفي الخولي ، عن الثورة... الحوارالأول مع بومدين ، مرجعسابق ص117

ان المتأمل في هذين الهدفين اللذين حددهما بومدين لا يرى فيهما ما يتنافى واشراف الحزب على الدولة ، التي تنعدم مسألة بنائها وتكوين مختلف اجهزتها من القضايا التي يضعها الحزب (عادة) في برنامجه السياسي - الاجتماعي محددا طبيعتها لو لم تكن المسألة المطروحة بالنسبة لقيادة 19 جوان ابعد من ذلك ، وهي تشييد دولة قوية يكون الحزب فيها بمثابة احدى المؤسسات القاعدية المكملة للدور المنوط بأجهزة الدولة .

وقد كان ذلك واضحا بصورة جلية منذ 19 جوان 1965 حيث اصبحت مؤسسات الدولة تنشأ وتدعم ويزداد نفوذها من سنة لأخرى .

وهكذا فقد تم احداث المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 ، ثم المجالس الشعبية الولائية سنة 1969 بعيدا عن نفوذ ودور الحزب . (+)

وقد اصبحت تلك المجالس تمثل تنظيما اداريا - سياسيا موازيا للتنظيم الحزبي بدل ان تكون مكملا له ، اذ اعتبرت تلك المجالس في ظل الضعف والوهن الذي لحق بالهياكل الحزبية القاعدية ، وغياب هيئات حزبية مركزية (باستثناء الأمانة التنفيذية ، ثم مسؤول الحزب ، الذين كانوا كلهم اعضاء في مجلس الثورة ومسؤولون امامه) بمثابة الرزنامة بلدية ذات طابع سياسي واداري ، فقد جاء بشأن ذلك في كلمة لبومدين قوله : ((ان التنظيم في الجزائر يرتكز على المجالس الشعبية المنتخبة التي تشمل جميع القطاعات سواء القطاعات الادارية او القطاعات الاقتصادية او القطاعات الثقافية واصبح شعارنا ان الاشتراكية الجزائرية ترتكز اساسا على المجالس الشعبية وهي في نظرنا العامل الأساسي الذي سيضمن لبلدنا والمؤسسات في المستقبل الاستقرار والدوام والفعالية .)) (1)

---

(1) من حديث لبومدين مع الاذاعة والتلفزة الايطالية بتاريخ 16/04/1974 .

(+) في لقاء لنا مع المناضل احمد المعروف بالكوماندان " حميمي " عضو سابق في الحركة الوطنية "حزب الشعب" التحق بالثورة سنة 1955 ، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1958-1962 ، عضو اللجنة المركزية في مؤتمر 1964 ، وعضو المجلس الشعبي الوطني حاليا". يقول السيد حميمي : "في سنة 1967 ارسلنا للاشراف على الانتخابات البلدية في بعض الولايات ، ولما عدنا للاجتماع برئيس مجلس الثورة كنت قد قلت بان هناك اشخاصا (رؤساء دوائر ادارية) يقولون بان الحزب ان لم يذهب سيذهب هبلا محالة" ويضيف " تأسفت لكون رئيس مجلس الثورة لم يسألني عن الذين قالوا هذا الكلام ".

وقد كان لذلك الاهتمام بالدولة انعكاساته ونتائجه السلبية بالنسبة للحزب والتي يمكننا حصرها في النقاط التالية :

- لجوء العديد من الكفاءات والطاقات لمؤسسات الدولة لما وفرته للعاملين بها من اسباب الاستقرار والترقية الوظيفية والاجتماعية .

- في مقابل ذلك اصبح الموظفون ، بل حتى المسؤولين ، في الحزب لا يتمتعون بما يتمتع به المسيرون والاطارات الادارية .

- ونتيجة لذلك عرف الحزب " نزوحا معاكسا " للاطارات والكفاءات التي كان يحتويها والتي جذبت الكثير منها اغراءات المؤسسات الادارية .

اما على صعيد الممارسة والتنفيذ اليوميين فقد كان الوضع يتميز باولوية الاجهزة الادارية وعلى الهيئات الحزبية فكان ان :

- احتفظ الحزب - نظريا - بالدور الملهم ، وامتلاك الدولة لسلطة التقرير والتنفيذ الحقيقية الحقيقية . (1)

- كثرة المشاحنات والتجاذب بين الاطارات العليا في الحزب والدولة نتيجة عدم الوضوح في الصلاحيات وتزايد نفوذ الاطارات الادارية التي تملك حق القرار والتنفيذ . وبشأن ذلك يذكر " بول بالطا " ان ((بعض المدراء كانوا يتصرفون كأصحاب مؤسسات مؤسسات راسمالية بدلا من قادة اشتراكيين ، فوجدوا انفسهم في نزاع مع القاعدة أو مع الممثلين النقابيين . والصدمات المفتوحة والصامتة اصبحت عديدة ، خاصة اثناء اعداد الخطة ، او على الصعيد المحلي بين الولاة ومفوضي الحزب (امناء المحافضات) . امام شكاوي هؤلاء واولائك اجاب بومدين بالملموس : قوموا بعملكم ، فالثورة في كل مكان .)) (2) ولم يكن في امكان بومدين ان يقول اكثر من ذلك فالاطارات الادارية كانت تستند في مواقفها للقرارات والمراسيم والأوامر المحددة لصلاحياتها وسلطاتها في التسيير والتنفيذ

---

(1) انظر : استراتيجية بومدين : بول بالطا ، مرجع سابق ص 69

(2) نفس المصدر ص 69 ، 70 .

وهو مايجعلها في موقع قوة امام المسؤولين الحزبيين الذين يمثلون نظريا سلطة التوجيه والمراقبة والاشراف ، وهو مالا نجد له اهمية او معنى في الواقع، بعد تجميد دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 .

اذ لم يبق للمسؤول الحزبي سوى ماكان بومدين يردده في خطبه وتوجيهاته بشأن مهمة الحزب في اعداد وتوجيه سياسة لا لحكومة في كل المجالات ، لكن ذلك بقي ثابتا في الخطاب السياسي دون ان يجسد ميدانيا .

ولم تكن الخطب وحدها كافية لاعطاء الحزب صلاحياته عمليا في مقابل تنامي نفوذ الادارة وازدياد سلطة وصلاحيات المسيرين الاداريين .

— تصور "قايد احمد" لعلاقة الحزب بالدولة :

كان "قايد احمد" بصفته مسؤول الحزب يدعو الى الانسجام بين الهيئات الحزبية والمؤسسات الادارية للدولة ، داعيا الى ضرورة اشراف الحزب طبقا لما حددته النصوص، على المؤسسات الادارية ، والمجالس المنتخبة .

ولم تجد دعوة قايد احمد صداها ،خاصة لدى المسؤولين المركزيين ،وهو ماجعله يشن حملة ضد المسؤولين التنفيذيين الذين كانوا يرفضون مسألة اشراف الحزب مستندين في ذلك الى المراسيم والقرارات والمنشورات الوزارية التي تحدد مهامهم وتجعلهم مسؤولين امام الجهات الوصية في السلم الاداري للمؤسسة .

وبالرغم من ان قايد احمد باعتباره مسؤول الحزب كان كثيرا مايشرف على اجتماعات المجالس المنتخبة .. اثناء الندوات الوطنية أو الأيام الدراسية ، فان ماكان يتقدم به كتوجيهات لا يجد مايسنده ويجعله في حيز التنفيذ كالأوامر والقرارات الادارية .

ونتيجة لذلك فان التجاوب كان مفقودا الى حد بعيد بين الهيئات الادارية ،خاصة التنفيذية منها ،والهيئات الحزبية المماثلة لها على المستوى المحلي .

وهكذا فان مسألة علاقة الحزب بالدولة قد بقيت متميزة منذ 19جوان 1965 باعطاء مؤسسات الدولة مايجعلها في وضع قوي امام الهيئات الحزبية وذلك بما اصبحت تتمتع به مؤسسات الدولة من وضع قانوني وامكانيات بشرية ومادية ، لا يملك الحزب بمختلف هيئاته مايماثلها ، ولا مايجعل حتى بعض هيئاته قادرة على ضمان سيرها الطبيعي قبل صدور الميثاق الوطني ،فماذا جاء في الميثاق بشأن العلاقة بين الحزب والدولة

المطلب الرابع: الميثاق الوطني والعلاقة التكاملية بين الحزب والدولة.

خصصت مسألة العلاقة بين الحزب والدولة في الميثاق الوطني بحيز كبير نسبيا، وذلك لما كانت عليه العلاقة من عدم وضوح منذ 19 جوان، حيث احتلت مسألة "تشييد الدولة" مكان الصدارة في الميدانين النظري والعملي، في الوقت الذي كان نصيب الحزب فيما يتصل ببنائه التنظيمي ودوره السياسي، لا يتجاوز حدود الخطب...

ونتيجة لذلك فقد كانت العلاقة بين الحزب والدولة غداة الاستفتاء الشعبي على الميثاق الوطني تتميز بأولوية واضحة للدولة على الحزب.

فجاء الميثاق الوطني ليحدد العلاقة كمايلي:

- من حيث الاختصاص: اكد الميثاق الوطني على ضرورة ان تعمل اجهزة الحزب والدولة كل في نطاق اختصاصاته، لتفادي التداخل، اذ نص الميثاق على ذلك بقوله: ((ان اختصاصات اجهزة الحزب والدولة لا يمكن ان تتداخل أو تندمج في بعضها البعض، لأن التنظيم السياسي للبلاد قائم على التكامل في المهام بين أجهزة الحزب واجهزة الدولة.))

ويؤكد الميثاق الوطني على ذلك لتفادي تداخل الصلاحيات بين المؤسسات والهيئات الادارية والهياكل والهيئات الحزبية، وهو ماعبر عنه بنصه ((لا يجوز بأية حال من الأحوال ان يحل الحزب، محل الأجهزة الادارية، لأن ذلك يؤدي الى تمييع المسؤولية على مستوى الادارة.))

ويحذر الميثاق من "مخاطر" ذلك التداخل الذي قد يحدث بين مهام الحزب والادارة فهو بالاضافة الى مايؤدي اليه من تمييع للمسؤوليات قد ((يؤدي الى الانحراف فيما يتعلق بفهم دور الحزب، الذي هو، قبل كل شيء، سياسي وليس اداريا.))

- من حيث المهام: حدد الميثاق الوطني دور الحزب باعتباره "قوة طلائعية" -كما جاء في الميثاق- في العمل ((دوما على تعميق الايديولوجية في نطاق التوجيهات المحددة في الميثاق))
كما ان الحزب ((يقوم برسم خطوط العمل المشورة الاشتراكية، ويحدد آفاقها، ويضبط الوسائل التي يجب توفيرها لدعم مواقعها وتأمين مسيرتها الى الأمام.))

ويستند الميثاق الى القول بأن مهام التنمية السريعة و((بناء المجتمع الاشتراكي لا يمكن

تحقيقهما بكيفية تلقائية ، ولا تستطيع الأجهزة الادارية وحدها ان تضطلع بهما ، لأنهما نتاج لعمل واع تقوم به الجماهير باشراف قيادة ثورية .) اذ لا بد من وجود حركة سياسية منظمة وواسعة النطاق يحددها الميثاق في الحزب بنصه على ان بناء المجتمع الاشتراكي يظل عديم الجدوى ((اذا لم ينظم بصورة محكمة ضمن حركة سياسية واسعة النطاق ، ينشطها حزب طلائعي هو جبهة التحرير الوطني .))

الا ان الميثاق عندما انتقل لتحديد دور الدولة فانه قد اهمل ذكر الحزب كتنظيم سياسي يراقب ويوجه عمل الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي الخ .. وهو مايلاحظ لأول وهلة عند الاطلاع على مبادئ الميثاق عند تطرقه لمهام الدولة الاشتراكية ، التي حدد دورها فيمايلي :

- دور الدولة الاشتراكية : بعد ان يبين الميثاق بأن " الملكية الجماعية لوسائل الانتاج " تمثل اساس المحتوى الاجتماعي للدولة الاشتراكية . ينتقل الى ابراز مميزات الدولة الاشتراكية فيمايلي :

- الحرص على الا يكون الاقتصاد الوطني محتكرا لصالح فئة محظوظة .

- التحكم في الاقتصاد وتحويله وتوجيهه في نطاق التخطيط الاشتراكي .

- تغيير علاقات الانتاج وتطوير الطاقات الانتاجية الى اقصى حد .

- تأمين الرقي الاجتماعي والثقافي وضمان الصحة لكل المواطنين . (×)

- الدولة والديمقراطية : يؤكد الميثاق على ان الدولة الاشتراكية تستمد علة وجودها من و ((فاعليتها ، وسلطتها ، من ارادة الشعب ومن تقبله اياها . ولذا ينبغي انماء روح الدولة وتمهيدها لدى جميع المواطنين ، وتعميق وعيهم بمهمتها ودورها كأداة في خدمة الجماهير))

ويحدد الميثاق خاصيتين للدولة الاشتراكية : الأهداف التي تعمل على تحقيقها ، والتمثيل الشعبي في تسييرها . وذلك بنصه التالي : ((ان الدولة الاشتراكية دولة ديمقراطية ، لا بالنسبة لأهدافها فحسب ، بل بالنسبة لتسييرها ايضا .)) و ((تكون المجالس الشعبية اجهزة رئيسية لسلطة الدولة ، تتجسد فيها ارادة الشعب . وهذه المجالس المؤسسة اولا على المستوى البلدية ثم على مستوى الولاية ، وأخيرا على المستوى الوطني ، تشكل هيئات توجيه وتقرير ومراقبة .))

(×) ان المميزات الأربعة المذكورة اعلاه ، لم تأتي على هذا الترتيب في الميثاق الوطني ، فالترتيب من وضع الباحث ، وذلك مااستطعنا اختصاره من صفحة كاملة ص76 من الميثاق الوطني .

ولا نجد في ذلك اية اشارة الى مايشغله الحزب في دعم الدولة لانجاز الأهداف المرسو
كما ان اسناد مهمة " التوجيه والمراقبة" للمجالس الشعبية دون الاشارة الى ماتشغله تلك المجال
بالنسبة للحزب والاقتصار على القول بأنها تمثل ((اجهزة رئيسية لسلطة الدولة ، تتجسد فيها
ارادة الشعب)) يجعلنا نتساءل عمن يمثل ارادة الشعب اهي الدولة أم الحزب؟

ان الاجابة على هذا السؤال نجدها في الميثاق الوطني نفسه الذي يؤكد على ان ((
((الحزب هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم اهداف الثورة . انه يشكل
دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع .))

واعتقد ان هذا النص يعتبر نصا واضحا ، فالحزب يشرف على التخطيط والتوجيه والمراقبة
في حين ان الدولة بمختلف اجهزتها تمثل الأداة التنفيذية لما يقرره مؤتمر الحزب .

— الدولة والمواطن : يقع على عاتق الدولة ضمان الحرية الحقيقية للفرد بتحريره من الاستغلا
والبطالة ومن غوائل المستقبل والمرض والفقر ، ومن قلقه على مصير ابنائه ، هكذا حدد الميثا
الوطني واجبات الدولة ازاء المواطن موضحا ان ((الديمقراطية الاشتراكية ، تهيء الظروف
الموضوعية للممارسة حقيقية لحريات وحقوق المواطنين الأساسية ، التي تحرص على نشرها بكيفية
كاملة .)) ويضيف الميثاق أن الدولة الاشتراكية ، تضمن مجموع الحريات العمومية ((وبخاصة
حرية التعبير ، والرأي ، والتفكير والتنقل ، بشريطة أن لا تستعمل للمساس بالثورة . وأن
ممارسة هذه الحقوق محددة بالقانون .))

ويحدد الميثاق وظائف الدولة في علاقة المواطن بها في العديد من الجوانب يمكننا حصر
فيمايلي : حق المواطن في اعلام كامل وموضوعي ، حماية حقوق المواطنين ، ضمان الأمن
والاطمئنان للمواطن ، تحدد الدولة واجبات المواطنين ازاء المجتمع .

— المراقبة : يحدد الميثاق مجالات المراقبة في مختلف الميادين ويرى ضرورة انشاء اجهزة
للمراقبة من القمة الى القاعدة . ويسند هذه المهمة الى الدولة وذلك بنصه على ان

تستند (تهذ المراقبةعلى اجهـزة دائمة تكون تابعـة لمختلف ادارات الـدولـة ، وتتكون كلها من رجال يتصفون بالالتزام والكفاءة والنزاهـة)) ص84 من الميثاق الوطني .

واذا افترضنا ان ضرورات الرقابـة " الفنية " و" الرقابة المالية" تستوجب قيام افراد ومؤسسات متخصصة في اطار الـدولـة ، فـان الرقابـة السياسية تمثل احدى المهام التي تقوم بها الاحزاب السياسية ، وهو مالـم نجده في الميثاق .

اذ ينتقل الميثاق الى الحديث عن الرقابـة الشعبيـة بنصـه على انها ((تستند على مؤسسات منتخبة تتوفر في اعضائـها شروط الالتزام والكفاءة والنزاهـة ، وتمارس في اطار منظم عن طريق المجالس الشعبية على اختلاف مستوياتها أي المجلس الوطني ، والمجالس الشعبية للولايات ، والمجالس الشعبيـة البلديـة ، كما تمارس عن طريق مجالس العمال ضـمـن المؤسسات الاشتراكية))

والملاحظ ان دور الحزب لـم يأت الاعرضا في تحديد الجهات والهيئات المعنية بالمراقبة ، وهو ماتثبتـه الفقرة التالية من الميثاق : ((وهـكـذا ، فان وظيفة المراقبة تندرج في اطار التنظيم المنسجم الـذي تتسـم بـه الـدولـة الاشتراكيـة ، أي أن تتكامـل وسائـل المراقبـة للحـزب والدولة والمجالس المنتخبة بكيفية متناسقة من أجـل وقايـة المجتمع وتراثـه ضد كل أشكال التجاوز والمساس بأسسـه وأهـدافـه .))

هـكـذا حـدد الميثاق مهام الـدولـة في مـخـتـلـف مجالات الحياة ، دون ان يعطي الـحـزب مايمكنـه من مراقبـة الـدولـة فـي انجاز هـذه المهام ، وهو مايـجـعـل الـدولـة تقوم بهـذه المهام دون ان تكون هناك رقابـة سياسيـة مـن قـبـل الـحـزب ، بالـرغـم من تأكيـد الميثاق على ان الحزب هـو القوة الطلائعيـة لقيادة الشعب وتنظيمـه من أجـل تجسيـم وتحقيق أهـداف الثورة الاشتراكية

ويمكننـا ارجاع عـدم التطـرق للـحـزب اثناء الحديث عن مهام الـدولـة الى ان الميثاق الوطني كان قـد اكـد على انّ تعمل اجهـزة الـحـزب وأجـهـزة الـدولـة في اطارين منفصلين ، وبوسائـل مختلفـة من اجـل تحـقـيـق اهـداف واحـدة". الا ان ذلـك لا يـعـد مقنعا ولا يمكن ان يـكـون تفسيـرا لأسباب ابعاد الـحـزب عـن دور الرقابـة ، او الأهـداف التي تعمل الدولة لتحقيقها

في مجال الديمقراطية كدولة اشتراكية، ولا يمكننا ابعاد الحزب من مسألة ضمان حقوق المواطن وواجباته في المجتمع.وهوما يمكننا اعتباره نقصا اوتقصيرا في الميثاق الوطني فيما يتصل بدور الحزب في المجتمع ، ففي الوقت الذي احتلت فيه الدولة مكان الصدارة في الميثاق عند حديثه عن مها مها ،لا نجده -اي الميثاق- يولي اهمية الدور الذي يناط بالحزب كقائد وموجه في مراقبة الأجهزة ومؤسسات الدولة وتوجيهها لانجاز تلك الأهداف المحددة في الميثاق الوطني لعمل الدولة.

ان ماسبق يقودنا الى طرح لسؤال التالي:ماهي طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة في الميثاق الوطني ؟.

يحدد الميثاق العلاقة بين الحزب والدولة على أنها علاقة تكاملية ،اذ بعد أن ينص على أنه ((يقوم النظام الدستوري في الجزائر على واحدية الحزب.)) يؤكد أن التنظيم السياسي للبلاد ((قائم على التكامل في المهام بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة))

ويضع الميثاق اسس ذلك التكامل كمايلي :

- وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- اسناد مسؤولية مراكز الحل والعقد في الدولة الى اعضاء في قيادة الحزب.
- وحدة الهدف لعمل الحزب والدولة.
- تفادي حلول الحزب محل الدولة
- تولي المناضلين في الحزب لمناصب المسؤولية في الادارة، وهو مايضمن تأثير الحزب على الادارة بواسطة مناضليه ، أوبواسطة هيئاته على مختلف مستوياتها التنظيمية. ص60من الميثاق.

واذا كان الميثاق الوطني قد حدد العلاقة بين الحزب والدولة على هذه القاعدة" التكامل" فان دستور 1976،لم يزد عن وضع مانص عليه الميثاق،في مواده من 94الى 101 الفصل الأول "الوظيفة السياسية". فيما يتصل بهيكل النظام الدستوري والتنظيم السياسي .

واذا كان مؤتمر الحزب،1979 قد انبثق عنه " قانون اساسي للحزب" فما هوشكل العلاقة بين الحزب والدولة في القانون الاساسي للحزب ؟ هذا ماسنتطرق له في الصفحات الموالية.

المطلب الخامس: التنسيق بين الهيئات الحزبية والادارية .

احتلت مسألة تحديد العلاقة بين الحزب والدولة بعد مؤتمرا لحزب جانفي 1979، مكانة متميزة في انشغالات مختلف الهيئات الحزبية ، التي كان المسؤولون فيها يرون انه بعد المؤتمر الرابع لم يحدث أي تغيير ذابال في العلاقات التي بقيت بين الحزب والدولة قائمة على ماكان عليه الحال قبل المؤتمر .

وكان لابد من ايجاد صيغة جديدة للعلاقة بين مختلف المؤسسات الادارية ـ المنتخبة خاصة والهيئات الحزبية في مختلف المستويات، وبالرغم من ان مجالس التنسيق كانت موجودة قبل سنة 1980 ، الا انها لم تكن في شكل تسييرها وتكوينها منسجمة وما احدثه المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي للحزب من قوانين وهياكل اصبحت معها ضرورة البحث عن اشكال تنظيمية جديدة اكثر من ملحة .

واذا كان القانون الأساسي للحزب قد نص في مواده 125: 126و127 على كيفية وضرورة التنسيق،وذلك كمايلي :

المادة : 125من القانون الأساسي نصت على ((ان تنسيق النشاط بين أجهزة الحزب والدولة المكلفة بتنفيذ سياسة الحزب في اطار تطبيق الميثاق الوطني أمر حتمي ينبع من المبدأ السياسي الذي يقضي بوحدة القيادة في البلاد .))

المادة 126 نصت على ان ((تحدد اللجنة المركزية كيفيات التنسيق والمراقبة على جميع المستويات في مجالات النشاط المختلفة .))

المادة : 126 تنص على انه ((يقوم الحزب بتوجيه عمل المجالس المنتخبة وتنشيطها ومراقبتها .))

كل ذلك بقي من سنة 1979 الى الدورة الرابعة للجنة المركزية المنعقدة بتاريخ 29-31 ديسمبر 1980 دون سند تطبيقي له الى ان اصدرت اللجنة المركزية لائحة تنظيمية في شكل قرار (يتضمن تنظيم وصلاحيات مجلس التنسيق البلدي والولائي .)جاء في المادة الأولى منه

مايلي : ((تعمل هيئات الحزب والدولة على ضمان تنسيق كامل ومحكم على جميع المستويات.))

وبشأن الأهداف التي انشئت من أجلها مجالس التنسيق تحدد المادتين 6و7 على الخصوص

ذلك فيما يلي :

المادة 6 : ((تطلع مجالس التنسيق البلدية والولائية على كل النشاطات ذات الصبغة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالبلدية أو الولاية.))

المادة 7 : ((تعمل مجالس التنسيق البلدية والولائية في اطار الاختصاصات المخولة لها طبقا لمبادئ الميثاق الوطني ، ولوائح المؤتمرات وقرارات اللجنة المركزية والحكومة وتعليمات الأمين العام للحزب ، وتسهر على احترام القوانين وعلى ضمان الشروط الضرورية لانجاح مخططات التنمية.)

واذا كان لابد لنا من استخلاص بعض الخلاصات من هاتين المادتين فان أول مايستخلص منها هو انها تمنح الحزب اطرا نظامية لتواجده في الميادين الحيوية المتصلة بصفة مباشرة بالمواطن في حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فضلا عن الحياة السياسية التي يحتكرها الحزب بمقتضى ما نص عليه الميثاق الوطني وما اقره مؤتمر الحزب سنة 1979 .

كما اثبتت التجربة ان مجالس التنسيق قد اعطت للحزب دوره الفاعل على المستوى البلدي والولائي خاصة بعد اقرار اللجنة المركزية في دورتها الثالثة تعيين أمناء المحافظات من بين اعضاء اللجنة المركزية ، وهو ما أعطى أمناء المحافظات نفوذا وصلاحيات واسعة في تعاملهم مع الولاة الذين ليسوا اعضاء في اللجنة المركزية .

— كيفية تشكيل مجالس التنسيق البلدية والولائية : نصت المادة 8 من القرار الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة على ان ((تشكل مجالس التنسيق البلدية والولائية ومكاتبها طبقا لأحكام المواد 77-78-79-80 من النظام الداخلي للحزب.)) والمواد المشار اليها تنص على مايلي :

المادة 77 : يتألف مجلس التنسيق البلدي من :

— أمين القسمة.

ـ رئيس المجلس الشعبي البلدي .

ـ ممثل الجيش الشعبي الوطني . (×)

ـ أعضاء مكتب القسمة .

ـ اعضاء المجلس التنفيذي للمجلس الشعبي البلدي .

ـ منسقو (أمناء) المنظمات الجماهيرية في المستوى البلدي .

ـ مسؤولو الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبرى .

المادة 78 : ينشأ داخل مجلس التنسيق البلدي مكتب تنسيق يتألف من :

ـ أمين القسمة .

ـ رئيس المجلس الشعبي البلدي

ـ ممثل الجيش الوطني الشعبي .

هذا على المستوى البلدي ، أما على المستوى الولائي ، فان المادة 79 تحدد كيفية تشكيلة

المجلس الولائي للتنسيق كمايلي : يتألف مجلس التنسيق الولائي من :

ـ أمين المحافظة .

ـ الوالي .

ـ قائد القطاع العسكري .

ـ رئيس المجلس الشعبي الولائي .

ـ نواب الولاية (النواب في المجلس الشعبي الوطني .)

ـ أعضاء مكتب المحافظة .

ـ أعضاء المجلس التنفيذي الولائي .

ـ منسقو (أمناء) المنظمات الجماهيرية في المستوى الولائي .

المادة 80 : ينشأ داخل مجلس التنسيق الولائي مكتب تنسيق يتألف من :

ـ أمين المحافظة .

ـ الوالي .

ـ قائد القطاع العسكري .

ـ رئيس المجلس الشعبي الولائي .

وطبقا لقرار اللجنة المركزية ولنصوص القانون الأساسي فان تسيير مجالس التنسيق يتم

وفقا لمايلي :

المادة 23 من قرار اللجنة المركزية تنص على مايلي : ((تجتمع مجالس التنسيق وجوبا مرة في الشهر أو بطلب من أحد أعضاء مكتب التنسيق كلما اقتضت الضرورة ذلك .))

المادة 24 : ((يتولى أمين القسمة رئاسة اجتماعات مجلس التنسيق البلدي ، ويرأس أمين المحافظة مجلس التنسيق الولائي .))

وطبقا لما جاءت به نصوص القانون الأساسي وقرار اللجنة المركزية فان مجلس التنسيق البلدي يحيل القضايا التي يتعذر حلها في المستوى البلدي الى مجلس التنسيق الولائي ، ونفس الشيء بالنسبة لمجلس التنسيق الولائي الذي عليه ان يحيل على الهيئات المركزية جميع القضايا التي يتعذر حلها في مستواه .

واختصاصات المجلسين (البلدي والولائي) اختصاصات واسعة ، اذ انهما يقومان بتنشيط ومراقبة ومتابعة انجاز العمليات الكبرى ذات الأهمية المحلية والوطنية التي لها علاقة بالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلاد .

وقد نصت المادة 33 من قرار اللجنة المركزية بشأن كيفية الاتصال بالمجالس التنسيقية على مايلي : ((تتصل الأجهزة المركزية للحزب والدولة بمجلس التنسيق الولائي عن طريق ممثل كل منهما في مكتب مجلس التنسيق .))

وخلاصة القول التي يمكننا استنتاجها من خلال ملاحظاتنا على سير مجالس التنسيق البلدية والولائية على السواء ، هي ان مجالس التنسيق كأسلوب وتنظيم جديدين يهدفان الى توحيد عمل الحزب والادارة وجعل المسؤولية جماعية في مراحل صنع القرار واتخاذه على المستوى المحلي ومتابعة تطبيقه ، وهو مامكن الحزب من دخول الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في حياة المواطنين بعد ان كان دوره مقتصرا على التعبئة والتجنيد بعيدا عن مصدر القرار الاداري الذي كانت تحتكره الهيئات الادارية .

الآن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم بعد التجربة القصيرة التي قطعتها مجالس التنسيق

هو الى أي مدى استطاعت هذه المجالس تحقيق الغايات والأهداف المنتظرة منها ؟ وماهي المعوقات التي تعترضها كأسلوب جديد ؟

ان فعالية هذه المجالس كانت ومازالت ـ رغم حداثتها ـ تتحكم فيها نوعية التركيبة الموجودة على المستويين : الاداري والحزبي من جهة، وطبيعة العلاقة (الشخصية) بين المسؤولين الحزبيين والمسؤولين الاداريين ، اذ أنه نادرا ماتطرح مسألة عدم الفهم الموحد للنصوص المنظمة لمجالس التنسيق وكيفية سيرها .

فالخلافات وضعف الانسجام بين أمين القسمة بصفته رئيسا لمجلس التنسيق من جهة، ورئيس المجلس الشعبي البلدي الذي لم يتعود عن سير وأسلوب العمل الجديد في سير مداولات المجلس الشعبي من جهة أخرى ، كثيرا ماكانت هي السبب الرئيسي في الخلافات التي تحد من فعالية الدور المنوط بمجلس التنسيق البلدي .

ونفس الوضع تقريبا يمكننا ملاحظته على مستوى مجالس التنسيق الولائي .

اما المعوقات التي مازالت تعترض سير مجالس التنسيق البلدية من الناحية القانونية، فهي تلك المتمثلة في العلاقة التي تجعل من الولاة ورؤساء البلديات خاضعين في تسييرشؤون الولايات والبلديات للوصاية ، وهو مايستوجب مراجعة القانون البلدي الصادر سنة 1967 ، والقانون الولائي الصادر سنة 1969 ، لاعطاء مجالس التنسيق البلدية والولائية الفعالية اللازمة .

اضافة الى ذلك فان غياب تعليمات ملزمة التطبيق للهيئات والمؤسسات الادارية لما يصدره مجلس التنسيق من قرارات قد كان ومازال يمثل عائقا أمام تحقيق ماتصبو اليه مجالس التنسيق من جعل المسؤولية الجماعية شكلا ومضمونا حقيقة ميدانية .

وبالرغم من كل ذلك فان مجالس التنسيق قد اعطت الحزب ـ في علاقته بالدولة ـ دورا بارزا يتناسب وما حددته النصوص المنبثقة عن مؤتمر 1979 والمؤتمر الاستثنائي ـ جوان 1980 بالنسبة لمكانة ودور الحزب في المجتمع في مختلف ميادين الحياة ، باعتباره " الحزب القائد " كما جاء على لسان الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة عند حديثه عن الحزب ودوره في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد .

المبحث الثالث : علاقة الحزب بالمنظمات الجماهيرية

تؤكد مختلف النصوص والأدبيات الصادرة عن حزب جبهة التحرير الوطني أن المنظمات الجماهيرية تمثل الامتداد الطبيعي لحزب جبهة التحرير في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية .

وهي من هذا المنظور تعد ركائز وأطر نظامية للحزب ، تتمثل مهمتها في تجنيد وتعبئة مختلف القوى الاجتماعية للثورة وراء حزب جبهة التحرير .

الا ان الدارس للعلاقات التي سادت بين الحزب والمنظمات الجماهيرية منذ 1962 يلاحظ أن تلك العلاقات لم تكن دائما علاقات انسجام وتكامل خاصة بين منظمة العمال (اع ع ج) والحزب .

ونظرا لتعدد المنظمات الجماهيرية ـ خمس منظمات ـ فاننا نرى ضرورة الاقتصار على دراسة العلاقة بين الحزب ومنظمتي العمال والشباب ، وذلك للأسباب التالية :

- كانت العلاقة ومازالت تتميز بالتجاوب والانسجام بين الحزب والمنظمات التالية : المجاهدون ، الفلاحون ، النساء .
- معظم أعضاء المنظمات الثلاث المذكورة أعضاء في (ا ع ع ج) بصفتهم عمالا .
- يمثل اعضاء منظمتي المجاهدين والفلاحين النسبة الغالبة في التركيبة البشرية للحزب .
- لم تعرف العلاقات النظامية بين الحزب والمنظمات المذكورة تأزما على غرار ماحدث في علاقة الحزب بمنظمتي العمال والشباب .

لتلك الأسباب فاننا نقتصر في هذا المبحث على تناول العلاقة بين الحزب ومنظمتي العمال والشباب في مطلبين ، نخصص المطلب الأول لعلاقة الحزب بالاتحاد العام للعمال الجزائريين وتطور تلك العلاقة . أما المطلب الثاني فاننا سنتناول فيه علاقة الحزب بشبيبة ج ت و ثم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية .

المطلب الأول : تطور علاقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالحزب.

يحتل الاتحاد العام للعمال الجزائريين (ا.ع.ع.ج) مكانة هامة في المجتمع الجزائري في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو يضم في صفوفه تركيبة بشرية هائلة من حيث العدد والنوعية.
كما يتميز مناضلوه بتجربة نقابية وسياسية عالية، وقدرات تنظيمية وفكرية لم يحظى الحزب باحتوائها. (×)
وهو ما أهله لأن يلعب دورا طلائعيا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وباختصار في كل مهام البناء الوطني، اذ كان للاتحاد منذ الاستقلال حضورا فاعلا في مختلف القضايا الوطنية.
وقد عرفت علاقة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بحزب جبهة التحرير الوطني عدة تطورات وأزمات وصراعات، الى ان انتهت سنة 1982 الى الانسجام القائم على تحكم الحزب في الاتحاد واشرافه عليه باعتباره احدى منظماته الجماهيرية، التي تراها ادبيات الحزب بأنها امتداد طبيعي للحزب في أوساط مختلف الفئات الجماهيرية والمهنية.
ولمعرفة ماوصلت اليه العلاقة بين الحزب والاتحاد العام للعمال اليوم، فانه لابد لنا من معرفة ماشاب هذه العلاقة من غموض أو جفاء منذ الأيام الأولى لاسترجاع الاستقلال، مرورا بتطور العلاقة بعد 19 جوان 1965 الى المؤتمر السادس للاتحاد العام للعمال سنة 1982.
وذلك وفقا للمراحل التالية:

ا- الدعوة الى استقلال الاتحاد عن الحزب غداة ازمة 1962.
ب- المؤتمر الأول للاتحاد: الخروج بقيادة مؤيدة لاشراف الحزب على الاتحاد.
ج- المؤتمر الثاني للاتحاد: الموقف الجديد من الاتحاد.
د- سيطرة العناصر المناوئة للحزب على الاتحاد.
هـ- الاقرار العملي لاشراف الحزب على الاتحاد.

(×) تميزت ومازالت تركيبة الاتحاد العام للعمال باحتوائها على عناصر ثورية ومثقفة، التف حول الاتحاد لكونه كان الاطار التنظيمي الوحيد الذي يمكن ان تتفاعل داخله مختلف التيارات السياسية والايديولوجية، بعد ان كان الحزب يعيش في حالة تهميش وجمود خلال فترات معينة.

ا) الدعوة الى استقلال الاتحاد عن الحزب:

كان العديد من الاطارات النقابية خلال الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر غداة استرجاع الاستقلال مباشرة ، قد أخذت موقفا من الأزمة، داعية الى ضرورة ان يكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة نقابية مستقلة عن التأثير الذي كانت القيادة المثلة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني تريد ممارسته على الاتحاد. (×)

وهناك من يذهب الى القول بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين كانت قيادته تريد أن يكون مستقلا عن الحزب ((تشبها بالدول الرأسمالية.)) (1)

وقدكان رد بن بيلا على تلك الدعوة بصفته رئيسا للحكومة وعضوا في المكتب السياسي لجبهة التحرير أن أعلن في ندوة صحفية بشأن دعوة استقلال الاتحاد عن الحزب، قوله ((اذا كان اتحاد العمال يريد ان يكون مستقلا في ميدان الادارة والتسيير فهذا أمرعادي . ولكن الاستقلال السياسي يتنافى وبرنامج طرابلس .. اننا نجحنا بتحرير بلدنا

---

(1) انظر : رجاء النقاش،ثورة الفقراء، مرجع سابق ،ص 76 .

(×) هناك من النقابيين والمناضلين في الحزب من يؤكد اليوم ان : ((قيادةالاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ آنذاك ـ وبعض الاطارات النقابية كانت تطرح مسألة استقلال النقابة عن الحزب ، بدعم من" الحزب الشيوعي الجزائري " الذي كان يومئذ يدعوالى تأليف " جبهة موحدة " تحتفظ فيها مختلف التنظيمات الشبانية والنقابية والسياسيةباستقلالها التنظيمي ، مع رفض الدعوة الى الانضواء تحت لواء جبهة التحرير الوطني كحزبوحيد للبلاد .)) وقد بحثنا عن مايؤكد هذا القول اويفنده ،فلم نجد من الوثائق مايثبت أو يفند ماذهب اليه المناضلون والنقابيون في حديثنا معهم.

ونحن متحدون . ولتحقيق مهام المستقبل وهي اهم مما حققناه لحد الآن يجب علينا ان نبقى متحدين .)) (1)

واذا كان "بن بلة" قد اعلن بذلك عن رفضه للنزعة الاستقلالية التي ظهرت في الاتحاد العام للعمال ، فانه لم يكن يرى مانعا في احتفاظ اع ع ج بوجهة نظره داخل الحزب بشرط ان لا يطالب بالاستقلال السياسي عن الحزب ، وهو ماعبر عنه بقوله : ((يجب ان تكون المطالب النقابية في نطاق قومي وفي النشاط العام الذي يقوم به الحزب لأن الاستقلال السياسي الذي يطالب به (اع ع ج) يناقض برنامج طرابلس)) (2)

فماذا قال برنامج طرابلس بشأن تحديد العلاقة بين الحزب ومنظماته الجماهيرية ؟ ان المتأمل في برنامج طرابلس لا يجد تحديدا دقيقا للعلاقة التنظيمية التي يجب ان تسود بين الحزب والنقابات ، فالبرنامج يكتفي بحصر دور النقابات في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال بنصه على انه : ((يجب على النقابات بصفتها منظمات الطبقات الكادحة ان تقدم دعمها في اطار اختصاصها من اجل وضع وتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، يحترم الحزب استقلال النقابات التي ينحصر دورها في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال .)) (3)

فالاستقلال المنصوص عليه في برنامج طرابلس مقيد بالدور المسند للنقابة والمتمثل في حماية المصالح المادية والثقافية للعمال ، فهو - اي برنامج طرابلس - ينص اذن عن الاستقلال التنظيمي ليس الا .

ونتيجة لما آلت اليه العلاقة بين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وقيادة الاتحاد فقد كان لابد من دراسة الوضعية ، وايجاد صيغة للعلاقة بين الحزب والاتحاد ، فكلف المكتب السياسي لجبهة التحرير احد اعضائه "رابح بيطاط" باجراء اتصالات مع "رابح جرمان" الأمين العام للاتحاد العام آنذاك ، للوصول الى اتفاق ينظم العلاقة بين الحزب والاتحاد وبعد حوار واتصالات عديدة ، توصلا في

(1) انظر : تصريح "بن بلة" المنشور في المجاهد الاسبوعي العدد 135 الصادر بتاريخ 1962/11/08 .

(2) نفس المصدر

(3) انظر : ملحق الحزب ببرنامج طرابلس .

في يوم 09/12/1962 الى الاتفاق التالي :

((نعتبر نظرا للأهمية التي تكتسيها الحركة العمالية وللخروج من حالة التخلف التي تعانيها الجزائر، ان الهيئة النقابية تحتل مكانا ممتازا بين القوى التي ستجند لبناء صرح الوطن . ولكن يجب ان تكون هذه موحدة وحرة لتتمكن من ان تقوم بدور فعال، وتساهم في تسيير البلاد نحو الاشتراكية. وحتى يكون للعمال وعي جماعي ازاء المشاكل العظيمة التي تواجه بلادنا ، ودور العمال في بناء صرح الوطن، دور هام، لانهم المنتجون، وهم الذين يطلب منهم ان يتحملوا التضحيات.)) (1)

كانت هذه هي المقدمة التي احتوى عليها نص الاتفاق الذي ضم اربعة جوانب اساسية :

ا) في الميدان التنظيمي ،تم الاتفاق على ما يلي :

1) سينتخب العمال بأنفسهم مسؤوليهم بطريقة ديمقراطية ،بدون حضور اي شخص اجنبي عن النقابة.

2) سينظم العمال مؤتمرهم ،ويعقدون اجتماعاتهم بحرية .

3) يعين العمال انفسهم اعضاء المؤسسات المختلفة ، وتدبير شؤون العمال والتعاونيات.

4) تتلقى الاتحادات والفيدراليات تعليماتها من الهيئة المركزية مباشرة.

5) يسهر الحزب على احترام وحماية حرية تنظيم وتسيير الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يتولى حماية مصالح العمال المادية والثقافية .

6) يتجنب الحزب كل اجراء من شأنه ان يمس بحرية نشاط وتعبير المناضلين النقابيين ان كان ذلك داخلا في اطار منظمتهم.

ب) في الميدان التوجيهي :

1) مؤتمر العمال هو الذي يحدد توجيه اع ع ج وبرنامجه، ولن يكون هذا التوجيه باي حال متناقضا مع المبادئ الاشتراكية التي ينص عليها مؤتمر طرابلس، والمسطرة حاليا في برنامج جبهة التحرير .

2) ينبغي للاتحاد ان يقدم مساندته المطلقة لانشاء وتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية

---

(1) انظر النص الكامل للاتفاق المنشور بجريدة الشعب الصادر بتاريخ 21/12/1962 ع 10

للبلاد .

3) ينسق الاتحاد نشاطه ومواقفه وتوجيهه العام مع ادارة حزب جبهة التحرير الوطني عن طريق اتصالات دورية .

4) العمال الجزائريون يتضامنون مع عمال العالم اجمع طبقا لمبادئ الطبقة العاملة العالمية .

5) للاتحاد العام الحق في الاقتراح على الحزب الخطط الواقعية لتسوية المسائل التي تهم الطبقة العاملة الجزائرية .

ج) علاقة الاتحاد بالودادية العامة للعمال الجزائريين في فرنسا .

1) بما ان الودادية العامة للعمال الجزائريين فرع من اع ع ج ، فانه يجب عليها ان تتلقى التعليمات من الامانة العامة في نطاق توجيه حركة العمال الجزائري .

2) في اطار الاستقلال التنظيمي ، فالاتحاد يساند الادارة المركزية للودادية الجزائرية بفرنسا .

د) تحضير المؤتمر :

1) ينتخب العمال مندوبيهم بطريقة ديمقراطية .

2) يجب ان يقدم التقرير الأدبي والمالي الخاص بالمؤتمر لموافقة العمال .

3) توسيع اللجنة المكلفة بتحضير أول مؤتمر للاتحاد العام للعمال الجزائريين .)) (1)

ان مايستنتج من عناصر الاتفاق المذكورة اعلاه ، بين اع ع ج والحزب انها تتسم بما يلي :

ـ تميز موقف الحزب من مطالب الاتحاد العام بالمرونة والحذر وهو ماتدل عليه بنود الاتفاق الخاصة بالجانب التنظيمي ، فاجراء الانتخابات في مسائل الاتحاد وهيئاته بدون حضور ممثل عن الحزب يعد منافيا لمبدأ اشراف الحزب على الاتحاد ورغم ذلك فان الاتفاق قد نص صراحة على ان العمال ينتخبون مسؤوليهم ((بدون حضور اي شخص اجنبي عن النقابة)) والشخص الأجنبي يعني به ممثل الحزب .

كان هذا الموقف " المرن " من الحزب في مسألة الاشراف يدل على ماوصلت اليه العلاقات بين الاتحاد والحزب من توتر ، فكان ان تسامح الحزب ، في انتظار

---

(1) نفس المصدر

مؤتمر الاتحاد حيث يتم الفصل في مسألة الاشراف وهو ماننتطرق له عند حديثنا عن مؤتمر العمال ونتائجه.

- وكما يبدو من نص الاتفاق، ان الاتحاد كان يتفاوض مع الحزب، من موقع قوة سياسية مماثلة لجبهة التحرير لاكمنظمة خاضعة لاشرافها.

- لم يكن الاتفاق متعارضا من حيث دور النقابة مع مانص عليه برنامج طرابلس، الذي جاء فيه بشأن دور النقابة وعلاقتها بالحزب، مايلي: ((يحترم الحزب استقلال النقابات التي ينحصر دورها في الدفاع عن المصالح المادية والثقافية للعمال)).

ولم يضع ذلك الاتفاق حدا للتناقضات التي كانت قائمة بين الحزب وقيادة الاتحاد العام للعمال، اذ كشفت الأحداث التي تلت الاتفاق، ان دعاة استقلال الاتحاد سياسيا عن الحزب كانوا لايزالون عند موقفهم، وهو ماكان المكتب السياسي لجبهة التحرير يرى فيه انحرافاسياسيا يجب محاربته والتصدي لدعاته، اذ صرح "بن بلة" قبل اسبوع واحد فقط من انعقاد مؤتمر الاتحاد العام قائلا: ((فلنحذر اغراء الميل نحو النزعة العمالية الانعزالية)) مضيفا: ((لقد اعتمدنا فكرة سياسية موحدة لتأسيس اطار سياسي متناغم مع الوزن التي كانت قاعدة الدفع الحي الذي حرك جبهة التحرير الوطني. وفي هذا الاطار تحتل الحركة النقابية مع سائر المنظمات الوطنية ابرز مكانة.)) (1)

ويذهب بن بلة الى الربط بين دعوة قيادة الاتحاد العام للاستقلاليةالسياسية عن الحزب، ومواقف القوى السياسية الأخرى المنادية بحرية تكوين الأحزاب السياسية، اذ يقول في هذا الشأن انه ((يجب ان نضع حدا للعبة الأحزاب العقيمة لأنها لاتتماشى مع متطلبات الجماهير العميقة.)) (2)

وقد بقي الخلاف قائما الى ان انعقد المؤتمر الأول للاتحاد العام، ذلك المؤتمر الذي يمثل بداية لعلاقة جديدة بين الحزب والاتحاد العام، وهو ما سنتعرف عليه في الصفحات الموالية.

---

(1) انظر جريدة الشعب (جزائرية) العدد 28 الصادر بتاريخ 1963/01/11.
(2) نفس المصدر.

ب) المؤتمر الأول للاتحاد : الخروج بقيادة مؤيدة لاشراف الحزب على الاتحاد .

انعقد المؤتمر الأول للاتحاد ع ع ج بمدينة الجزائر من 17 الى 21 جانفي 1963 ، وقد بلغ عدد المندوبين الذين شاركوا في المؤتمر 400 مندوب. (1)

وكان واضحا منذ البداية ان المؤتمرين كانوا منقسمين الى اتجاهين رئيسيين :(*)

- الاتجاه المنادي باشراف الحزب على الاتحاد .

- الاتجاه الرافض للاشراف السياسي للحزب على الاتحاد ، داعيا الى استقلال التنظيم النقابي .

وأمام هذا الانقسام الذي لم يكن مفاجئا لأعضاء المكتب السياسي لج .ت.و ، فقد تدخل رابح بيطاط امام المؤتمرين ليشرح طبيعة العلاقة بين النقابات والحزب ، فبعد ان ذكر بأن الاتحاد كان تحت اشراف ج.ت.و منذ تأسيسه ، وان امينه العام كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية قال مخاطبا المندوبين (المؤتمرين) انه ((ليس غرض الحزب هو خنق منظمتكم واستعبادها وانما مساعدتها على التفتح ، فالحزب يدرك ان حياة النقابة تحتاج الى استقلال داخلي في تسيير شؤونها في جو تسوده الديمقراطية)) .

ولما كان من بين المؤتمرين مناضلين في الحزب ، فقد توجه اليهم بيطاط قائلا : ((لا يجوز لهم بانتسابهم للحزب ان يفرضوا وجهة نظرهم ، وان يعرقلوا بذلك الديمقراطية ، التي يجب ان تسود النقابة فعمل من هذا النوع لن يخدم الحزب ولا النقابة وانما سيشلها كما وقع في بلدان افريقية اخرى ، فالحزب لن يرضى بهذا كما لن يقبل ان تحول النقابة الى حزب سياسي .)) (2)

وكانت الغاية من هذه الكلمة من طرف المكتب السياسي ، الرد عن الأصوات التي ارتفعت داخل المؤتمر منادية بالديمقراطية . . . والدعوة الى استقلال التنظيم النقابي .

وعن سير اشغال المؤتمر سجلت " المجاهد " " اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني " بعض الملاحظات نوجزها فيمايلي :

1) عبر عدد هام من المسيرين - تقصد قيادة ع ع ج - عن وجهات نظرهم ، ووجهوا انتقادات عنيفة للحزب والحكومة ، من فوق منصات الخطابة في المؤتمر .

2) في اليومين الأولين من انعقاد المؤتمر كانت قيادة الاتحاد تسير الاجتماعات وتدير المناقشات

---

(1) انظر المجاهد الأسبوعي العدد 146 الصادر بتاريخ 1963/01/24 .

(2) .== جريدة الشعب العدد : 36 الصادر بتاريخ : 1963/01/21 .

(*) يؤكد العديد من النقابيين الذين شاركوا في ذلك المؤتمر حدوث هذا الانقسام داخل المؤتمر .

بطريقة صارمة و" ديكتاتورية" ، ولكن في اليومين الأخيرين وقع تحول (+) في التيار السائد في المؤتمر، وأخذت الأمور تفلت شيئا فشيئا من أيدي المطالبين باستقلال التنظيم النقابي . (1)

ان ما يستخلص من الملاحظتين السابقتين أن الصراع قد سيطر على اشغال المؤتمر منذ اليوم الأول لانعقاده .

ومما يؤكد لنا ما ذهبت اليه المجاهد في وصفها لأشغال المؤتمر اننا اليوم ، وبعد مرور عشرون سنة عن تلك الأحداث ، نجد من النقابيين الذين شاركوا في ذلك المؤتمر من يقول بأن الصراع كان بين العناصر " الشيوعية" داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين من جهة ومناضلي الحزب من جهة أخرى . (x)

ومن المعروف أن العناصر النقابية القيادية التي كانت تشرف على الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ تأسيسه (سنة 1956) تربت وتكونت في معظمها في النقابة العامة للعمال (س.ج . ت.) الفرنسية .

وقد كانت هذه العناصر على جانب كبير من التكوين النقابي والسياسي ، الا أن الكثير منها كان لا يدين بالولاء السياسي لحزب جبهة التحرير .

وباختتام اشغال المؤتمر كان واضحا من خلال التوصيات ان الاتجاه الذي خرج منتصرا من المؤتمر هو الاتجاه الداعي الى العمل وفق توجيهات الحزب والحكومة اذ جاء في احدى توصيات المؤتمر ((ان المؤتمر يلزم جميع العمال والفلاحين والصناعيين والاطارات بتعبئة طاقاتهم وتفانيهم وخبرتهم لفائدة الأمة بتطبيق سريع واع لتعليمات حزبنا ، جبهة التحرير الوطني ، وبانجاز برنامج طرابلس الذي شرعت فيه وتتابعه باخلاص حكومتنا .)) (2)

وكان ذلك مؤشرا على النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر ، حيث تم تغيير اللجنة التنفيذية للاتحاد ، كما كان واضحا من خلال التوصية المذكورة أن المكتب السياسي لجبهة التحرير كان يرى ضرورة تطويق الاتحاد بجماهير الفلاحين الكثيري العدد والقليلي التجربة اذ وجه بن بيلا في صائفة 1962 ، يوم كانت الأزمة على أشدها نقدا للاتحاد

---

(1) انظر: المجاهد العدد 146 ، مرجع سابق (2) نفس المصدر .

(+) يعود ذلك التحول الى ما اقدم عليه " محمد خيضر" الذي جند مجموعة من المناضلين الذين دخلوا قاعة المؤتمر ، مما جعل بعض المؤتمرين ينسحبون احتجاجا على ذلك .

(x) هذا ما يؤكده اليوم بعض النقابيين " المناضلين في الحزب" الذي شاركوا في ذلك المؤتمر .

العام للعمال ، بانه ((لا يمثل الطبقة العاملة تمثيلا صحيحا الا اذا كان 80٪ من اعضائه من الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى للطبقة العاملة في الدول النامية .))"1"

وكان قول بن بيلا هذا يعني ان الاتحاد لا يحتوي في صفوفه الفلاحين الذين يمثلون الطبقة الثورية ، في الجزائر ، حيث قدر عدد اعضاء الاتحاد العام للعمال آنذاك بـ ((100 الف وهم بالنسبة لعمال المدينة لا يزيدون عن 25٪ ولوحظ ان اعضاء النقابات هم اما من العمال الفنيين او اصحاب المهن كالمدرسين وعمال البريد والنقل وهي فئات تختلف من حيث وضعها الاجتماعي عن غالبية الايدي العاملة غير الفنية .)) (2)

وخلاصة القول فان الاتجاه المنادي باشراف الحزب على النقابة قد خرج منتصرا من المؤتمر ، اذ تم اقصاء اعضاء اللجنة التنفيذية المناوئين لاشراف الحزب على الاتحاد ، كما تم التأكيد خلال المؤتمر على وجوب التوجيه الحزبي للنقابة ، التي عليها ان تحترم سياسة الحزب ، الى جانب ما اوصى به المؤتمر من ضرورة ضم الاتحاد للفلاحين الجزائريين في صفوفه .

ج) المؤتمر الثاني للاتحاد : الموقف الجديد ازاء الاتحاد .

تميزت الفترة الفاصلة بين انعقاد المؤتمر الاول والمؤتمر الثاني للاتحاد (مارس 1965) بتشدد الحزب في تعامله مع العناصر النقابية التي كانت متواجدة داخل الاتحاد والمصنفة على اساس انها تمثل " الاتجاه الماركسي " في الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

وقد كان لتطور الاحداث السياسية وخلافات " بن بيلا " مع حلفائه ايام الازمة السياسية عام 1962/1963 ، وانقلابه عليهم فيما بعد ، اثره على موقفه من العناصر النقابية التي كان على خلاف معها ، فبدأ موقفه في الانفراج من الاتحاد العام للعمال ، بمختلف تياراته ، بعد ان اصبح في حاجة الى دعم جماهيري ، اذ يشير د صلاح العقاد الى انه ((لما اتسع الخلاف بين بن بيلا والجيش وحاول رئيس الجمهورية ان يدعم نفسه شعبيا صار يؤيد الاتحاد في الاشهر الاخيرة من حكمه فشجع على عقد المؤتمر الثاني في مارس 1965 ولم يعارض بن بيلا في انتخاب مولود امزيان الماركسي بواسطة المؤتمر لكي يكون امينا عاما للاتحاد .)) (3)

(1) انظر : د صلاح العقاد : المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث واوضاعه المعاصرة ، مرجع سابق ص448

(2) نفس المصدر ص448

(3) نفس المصدر ص449

وكان بن بيللا بموقفه هذا يبحث عن دعم لسلطته التي اصبحت مزعزعة نتيجةتفاقم خلافاته مع المحيطين به، فأراد باعادة الاعتبار للعناصر النقابية التي كان وراء اقصائها في المؤتمر الاول للاتحاد ان يكسب الى جانبه القيادات النقابية القادرة على تعبئة جماهير العمال وتجنيدها لمؤازرته والالتفاف حوله .

وهكذا فلا نعجب عندما نرى ان المؤتمر الثاني للاتحاد العام قد اعتبر انتصارا لحزب جبهة التحرير الوطني وللديمقراطية الحقيقية داخل النقابة ، اذ يقول " حسين زهوان" حول نتائج المؤتمر الثاني آنذاك، انه ((خرج بميثاق العمال الذي يوضح الدور للنقابات في المرحلة الحالية ويحدد دور النقابة . كذلك حدثت تغييرات شاملة في القيادات السابقة.)) (1)

وقد اعتبرت تلك التغييرات دليل على الديمقراطية التي تؤدي الى اشعال حماس جماهير العمال ، وتزيد من نشاطها وتجندها حول الحزب.

د) سيطرةالعناصر المناوئة للحزب على الاتحاد :

عرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد 19 جوان 1965 وضعا جديدا في علاقته بالسلطة السياسية في البلاد ، وعلى الرغم من انه عرف خلال الفترة التي كانت فيها الأمانة التنفيذية على رأس الحزب حملة تنظيم على غرار الحملة التي كان الحزب قد عرفها ، الا ان الواضح ان وجوده كان يتدعم ويزداد قوة ، في حين كان الحزب يزداد انكماشا من حيث الفعالية والوجود السياسي في المجتمع.

وهكذا فقد استقطب ا ع ع ج تيارات مختلفة لجأت الى صفوفه لخلق مشاكل للنظام بمطالبها المهنية والاجتماعية — التي كثيرا ماكانت تعبر عن وجهة نظرسياسية معارضة — وذلك

---

(1) انظر : التفاصيل الكاملة للمحادثات الرسمية بين " الاتحادالاشتراكي العربي" في القاهرة والعراق وحزب ج ت و ، مجلة الكاتب السنة الرابعة ، مايو 1965 ، العدد 50 ، الدار القومية للطباعة والنشر مصر .

بها لدعوة الى الاضرابات وتزعمها .

كما كانت توجد بالاتحاد العناصر المؤيدة للنظام والسائرة في فلكه، خاصة على مستوى بعض القيادات في الاتحاد .

وكان دور الاتحاد يتدعم كلما توسعت مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما جعل الاتحاد يحتل مكانا متميزا في الحركية العامة للمجتمع وهو ما لم يكن عليه الحزب.

وعند تعيين " قايد احمد " مسؤولا عن الحزب ، كان من جملة الأهداف التي حددها لبرنامج عمل الحزب " تأطير المنظمات الجماهيرية " وهو مالم يكن سهلا يومئذ ،اذ طرحت من جديد مسألة استقلال الاتحاد عن الحزب من قبل بعض النقابيين.

وقد احتلت مسألة مواجهة هذه العناصر حيزا في توجيهات وخطب"قايد احمد" مسؤول الحزب الذي كان يحث مناضلي الحزب ويحرضهم على مواجهة تلك العناصر التي كان يصفها بـ " الفئة الهدامة" التي ارادت وآمنت بتطبيق بعض الأفكار " المسمومة" مثل فكرة ماركس . (1)

والمقصود بتلك العناصر هم اعضاء " الحزب الشيوعي الجزائري " الذين ينشطون بين العمال والطلبة على الخصوص ، مستغلين الفراغ الحزبي في هذه الأوساط . (2)

وقد كان قايد احمد يرى ان استمرار هذا الوضع منافيا للدور المحدد للحزب في التعليمات العامة لـ 24 جانفي 1968 التي تعطي للحزب حق الاشراف والمراقبة على نشاطات مختلف المنظمات الجماهيرية .

انطلاقا من هذا الموقف فتح " قايد احمد " صراعا مع الاتحاد العام للعمال . فهو كان يرى ان هناك بعض النقابيين يعملون لاستقلال اتحاد العمال عن الحزب واصفا اياهم بالفساد والانتهازية والانحراف الايديولوجي المخالف " لمواثيق الثورة" مؤكدا على ضرورة اشراف الحزب على الاتحاد العام للعمال ، والقضاء على التناقض التنظيمي بينهما .ففي تقرير تحليلي للوضعية العامة للاتحاد يذكر قايد احمد انه : ((كان لابد من تسوية التناقض

---

(1) انظر : خطاب قايد احمد امام الاطارات النقابية والحزبية في الملتقى الذي نظم سنة 1970 .
(2) انظر : احمد حمروش ،السياسة الدولية ،العدد 64 افريل 1981 .

التنظيمي المتمثل في كون العديد من الاطارات النقابية تعيش خارج الهيئات الحزبية.)) (1)

وقد بقي الصراع قائما بين المؤيدين لاشراف الحزب على الاتحاد وبين المعارضين لذلك الاشراف .

وتميزت فترة السبعينات بالاتجاه التوفيقي الذي سلكته القيادة السياسية للبلاد حيث كانت الامانة الوطنية واللجنة التنفيذية تتكون من نقابيين مناضلين في الحزب واخرين غير مناضلين ، وكذا كان الحال بالنسبة لبقية الهيئات النقابية على المستويات القاعدية .

وبانعقاد المؤتمر الرابع للحزب (1979) حدث تغير اساسي في العلاقة بين الحزب والاتحاد ، وهو ماسنوضحه في الصفحات الموالية .

هـ) الاقرار العملي لاشراف الحزب سياسيا على الاتحاد :

يمثل المؤتمر (الرابع) للحزب المنعقد في شهر جانفي 1979 مرحلة جديدة في تحديد العلاقات بين الحزب ومنظماته الجماهيرية ، اذ عرفت مرحلة مابعد المؤتمر اتجاها جديدا فيما يتعلق بالعلاقات التي يجب ان تسود بين الحزب كمشرف وموجه وقائد والمنظمات الجماهيرية كأطر للتعبئة والتجنيد بما تحتويه في صفوفها من اهمية عددية ونوعية من مختلف الفئات المهنية والاجتماعية .

ونتيجة لما اتسمت به العلاقة بين الحزب والمنظمات الجماهيرية طيلة الفترة الممتدة من 19جوان 1965 الى مرحلة مابعد المصادقة على الميثاق الوطني ، من صراع بين دعاة اشراف الحزب على المنظمات والمعارضين لتلك الدعوة ، خاصة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

فلما انعقد المؤتمر الرابع للحزب وصادق على القانون الأساسي للحزب الذي نص في المادة 115 على انه ((يقوم الحزب بتنشيط المنظمات الجماهيرية وتوجيهها ومراقبتها دون ان يحل محلها او يحد من قدرتها على المبادرة . يجب ان يكون المسؤولون في المنظمات الجماهيرية ابتداء من مستوى معين ، مناضلين في الحزب.)) (1)

---

(1) القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في مؤتمر 1979 .

ولـم تـكـن القاعـدة الحـزبيـة،كما لـهـر ، مـن خـلا ل الـعـديـد مـن اللقاءات مـع المسـؤوليـن الحزبيـين المـركزيـين مقتنـعـة بـذلـك النص ، فقـدكانـت تطالـب بـوجـود نـص صـريـح يـلـزم مختلف القيادات الحـزبيـة مـن القاعـدة الـى القمـة فـي الـهـيـئـات النقابيـة خاصـة لما الـمهـرتـه بعـض القيادات فـي الاتـحـاد العـام للعمال الجزائـريـيـن مـن عـدم رضا بالزاميـة انخـراطـهـا فـي الحـزب وهـكـذا فلما انـعـقـد المؤتمـر الاستثنائي للـحـزب فـي شـهـر جـوان 1980 نـص فـي القانـون الأساسي الـذي عـرف تعـديـلا فـي بعض مواده ، مـن جملـة التعـديلا ت مانـصـت عليـه المادة 120 التـي تـقـول حـرفيا مايلـي : ((يقوم الحـزب بتنشيط المنظمات الجماهـيـريـة لأفراقتهادون ان يـحـل محلـهـا او يـحـد مـن قدراتها على المبادرة في اطار توجيهاتـه.

لا يتـولـى المسـؤوليـة فـي المنظمات الجماهـيـريـة الا مـن هـو مناضـل منخـرط فـي الحـزب، وتـحـدد اللجنـة المركزية مـراحـل تطبيـق هـذا المبدأ.))

واثـر المؤتمـر الاستثنائي مباشـرة كانـت التحـضـيـرات لعقـد مـؤتمـرات الاتحـادات البلديـة والاتحـادات الاقليميـة والولائيـة للاتحـاد العـام للعمال الجـزائـريـيـن ، قـد انطلقـت ، ممـا جعـل الصـراع يشتـد بيـن ممثـلـي الحـزب فـي القاعـدة والعـديـد مـن النقابيين الغير منخـرطـيـن فـي الحـزب (×).

والملاحظ ان القاعـدة الحـزبيـة كانـت متحمسـة الـى حـد بعيد بشأن ضـرورة ان " اللجان التنفيذية ومكاتبها فـي مختلـف المستويات الـهـرميـة يـجـب ان تكـون مناضـلـة فـي الحـزب - اي مـن النقابيين- الحـزبيـيـن- فـي حـيـن ان الأقسام واللجان المـركزيـة للـحـزب اتضـح انـهـا لـم تتحمس كثيـرا لـهـذه الفـكـرة التـي تمسكت بها القاعـدة ، ويـعـود سبب عـدم التحمس الـى الاعتقاد الـذي كان سـائـدا وهـو ان الحـزب لا يـحـتـوي فـي صفـوفـه المناصـر التي يمكـن الاعتماد عليها كقيادات لـهـذه المنظمات ، والـواقـع ان ذلك يـعـد صـحـيـحـا الـى حـد ما .

وقـد استطاعـت القاعـدة الحـزبيـة ان تحـرم العـديـد مـن النقابيين الغيـر مهيكليـن فـي الحـزب مـن التـرشـح لانتخابات مختلـف الهياكل النقابيـة ، كما اضطـرت بعـض العناصـر النقابيـة الـى الانضمام للـحـزب بعـد ان كانـت تناصبـه العداء.

(×) استطاعـت القاعـدة الحزبيـة ان تفرض تطبيـق المادة 120 فـي مختلـف مؤتمـرات ا ع ع ج وخـرجـت بـذلـك قيادات المنظمـة مناضلـة بنسبـة 100 ٪ فـي بعض المستويات مثـل الاتحادات البلديـة فـي حـيـن انـه على المستـوى الـدائـري " اللجان التنفيذيـة للاتحادات الاقليمية" تجاوزت نسبـة المناضليـن فـي غالبيـة تلـك اللجـان 90٪ وهـو مالـم يكن معمولا بـه قبل 1979 .

وبذلك فقد تم التطبيق العملي لاشراف الحزب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي لم يكن منذ 1962 قابلا -بواسطة قياداته- للاشراف الحزبي عليه ، داعيا الى استقلاليته عن الحزب في بعض المراحل كما رأينا .

وهكذا فان مسألة الاشراف السياسي للحزب على الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد احتلت حيزا كبيرا في نشاطات مسؤولي الحزب على المستويين القاعدي والمركزي انطلاقا من أن الاتحاد العام للعمال يشكل ركيزة اساسية للحزب في الميدان الاقتصادي ، وهو ماجمله" محمد شريف ساعدية "عند تقييمه للموضع يقول بأنه : ((اذا كنتم ترون ضرورة تغيير قوانين المنظمات الجماهيرية في المؤتمرات المقبلة يجب القيام بذلك ... مع الحرص على عدم حلول الحزب محل المنظمات .)) (1)

---

(1) كلمة " محمد شريف ساعدية" في الملتقى الوطني لأعضاء مكاتب المحافظات المكلفين بالتنظيم والمنظمات الجماهيرية .

المطلب الثاني :

علاقة الحزب باتحاد الشباب (ا.و.ش.ج)

كانت النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني تتكون من الشباب الوطني الواعي بواقع الشعب الجزائري ، والمصمم على مواجهة العدو الاستعماري فكان أن أعلن بيان نوفمبر ذلك بقوله ((... رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص ...)) (1)

وعند انعقاد مؤتمر الصومام نوه بدور الشباب في الثورة وما يمثله بالنسبة لها ، اذ يثبت المؤتمر تحت عنوان " حركة الشباب " قوله أن الشباب الجزائري : ((يمتاز بما طبع عليه من النشاط والحيوية والاخلاص والبطولة)) (2) تلك هي الصفات والخصال التي أكد مؤتمر الصومام على اتصاف الشباب الجزائري بها .

وقد مثل الشباب الجزائري طيلة سنوات الثورة التحريرية الرصيد الأساسي للثورة وهو ما جعل ميثاق - .. طرابلس سنة 1962 يؤكد الفضل الذي كان لاستجابة الشباب الجزائري للثورة في استمرارها وتحقيق هدفها في الاستقلال ، بل أن " ميثاق طرابلس يذهب الى القول : ((تتعين الملاحظة بأنه غالبا ماكان التزام الشباب من البرجوازية بقضية الاستقلال هو الذي أدى بهذه الأخيرة الى الانضمام الى القضية .)) (3)

---

(1) بيان أول نوفمبر 1954 .
(2) وثائق مؤتمر الصومام 1956 .
(3) ميثاق طرابلس 1962 .

واثر استقلال الجزائر اوليت مسألة تنظيم الشباب وتأطيره اهتماما خاصا من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، الذي أسس في شهر سبتمبر من سنة 1962 منظمة " شبيبة جبهة التحرير الوطني " تحت اشراف الحزب.

ونظرا لما عرفته علاقة الحزب بمنظمة الشبيبة بعد 1975 فاننا نرى تناول علاقة الحزب بتنظيم الشباب من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : علاقة الحزب بشبيبة جبهة التحرير الوطني 1962-1975 .

كان تأسيس شبيبة جبهة التحرير الوطني سنة 1962 قد جاء بقرار من الحزب الذي رأى ضرورة اعطاء الشباب اطارا تنظيميا يمكنه -تحت اشراف الحزب- من المساهمة في الحياة العامة للمجتمع.

وقد تمكنت شبيبة جبهة التحرير الوطني ((مع الكشافة الاسلامية الجزائرية من تأطير وتجنيد عشرات الآلاف من الشباب في نشاطات ايجابية كثيرة)) [1]

وقد تميزت شبيبة جبهة التحرير الوطني في علاقاتها بالحزب بالتجاوب التام، فهي تعد من المنظمات التي كانت بحق منظمة تابعة للحزب من حيث الاشراف والتوجيه.

وكانت شبيبة جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال قد مثلت ركيزة أساسية لجبهة التحرير الوطني في ميادين التجنيد والتعبئة للفئات الشبانية في الأحياء والقرى ، وذلك بفضل الانتشار الواسع لخلاياها ، ولما كانت تقوم به من نشاطات ثقافية وفنية متنوعة.

وفضلا عن ذلك فان شبيبة جبهة التحرير الوطني قد مدت الحزب باطارات شابة

---

(1) من تقرير السياسة الوطنية للشباب المصادق عليه من طرف اللجنة المركزية في دورتها السابعة 15 - 17 جوان 1982 .

ومتمرسة على النضال ، وهم على قدر من الوعي السياسي والتكوين الايديولوجي .

ويحتل اليوم الكثير من اعضاء " شبيبة جبهة التحرير الوطني " القدماء مناصب قيادية في مختلف المستويات الحزبية .

وقد عرفت منظمة (ش . ج . ت . و .) بانضباط اعضائها والتزامهم بالخط السياسي للحزب وهو ماجعل قوة أو ضعف شبيبة جبهة التحرير تخضع لما يكون عليه الحزب من قوة أو ضعف .

ونتيجة لتلك العلاقة فان الأوضاع التي مر بها الحزب كانت انعكاساتها على شبيبة جبهة التحرير الوطني انعكاسات واضحة . اذ انه بالرغم من الأعمال العديدة التي قامت بها شبيبة جبهة التحرير الوطني في مجال التعبئة حول المهام الوطنية ، فان الضغوط العديدة النابعة عن التقلبات التي عانها الحزب منذ 19 جوان 1965 قد عرقلت مسيرتها .

اضافة الى ذلك فان جوانب القصور الايديولوجي والتنظيمي التي ورثتهما منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني عن الحزب كان لهما انعكاساتهما السلبية على سير المنظمة التي كانت تواجه ((الحواجز النظامية والغموض في تحديد اختصاصات مختلف الهياكل وبقاء الأفواج والفرق الهامشية وبالخصوص غياب خطة جامعة ومجندة)) (1)

وفي مقابل ذلك فان شبيبة جبهة التحرير الوطني كمنظمة تابعة للحزب لم يكن في امكانها أن تتغلب عن جوانب الفتور في نشاطها خاصة في بداية السبعينات ، نتيجة ضعف الامكانيات (x) من جهة . ومستلزمات المرحلة من جهة اخرى ، تلك المرحلة المتم

---

(1) نفس المصدر

(x) كانت القسمات الحزبية حتى سنة 1979 لاتملك وسيلة للتنقل ، وفي بداية سنة 1980 زودت القسمات الحزبية بسيارة واحدة لكل قسمة ...

المتميزة بانطلاق الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

أمام تلك الظروف والعوامل برزت على الساحة فكرة ضرورة توحيد مختلف الفئات الشابة في تنظيم واحد، انطلاقا من أن ذلك التوحيد يعبر عن ((الضرورات الملحة لانطلاق تطور تدريجي واسع وعميق لتوحيد نظامي وايديولوجي قادر على تجاوز متناقضات الساعة ودفع كل الشباب الجزائري في معركة التنمية.)) (1)

وكان أن شرع في بداية 1975 في تحضير ندوة وطنية للشباب بمختلف فئاته: الطلبة، شباب الأحياء، الثانويين الخ.. من أجل انشاء منظمة سياسية وحيدة للشباب الجزائري. وظهرت بذلك منظمة "الاتحاد الوطني للشباب الجزائري" اثر الملتقى الوطني للشباب في ماي 1975.

وقد كان ظهور منظمة (ا.و.ش.ج.) يمثل تحولا في طبيعة العلاقة التي كانت سائدة بين الحزب ومنظمة الشباب" شبيبة جبهة التحرير الوطني". وهو ماسنتناوله فيما يلي:

<u>المرحلة الثانية</u>: علاقة الحزب بالاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

لم تكن مسألة توحيد الشبيبة في منظمة واحدة حديثة، اذ أن ميثاق الجزائر سنة 1964 قد أكد على ضرورة وحدة تنظيم وقيادة الشباب، محذرا من خطورة ونتائج تعدد حركات الشباب، وذلك بنصه على ان: ((وجود حركات متعددة يوشك أن يؤدي الى اتجاهات متناقضة غير منسجمة دائما مع خط الحزب، ان الشباب الجزائري الذي انصهر خلال حرب التحرير يجب أن يضع حدا للتقوقع، وأن ينضم في تجمع وطني تحت قيادة موحدة وباشراف الحزب.)) (2)

---

(1) نفس المصدر.

(2) ميثاق الجزائر 1964ص113 مرجع سابق.

واذا كان ميثاق الجزائر قد نص على ضرورة توحيد "تنظيم وقيادة" الشباب، فان الدعوة الى توحيد الشباب في منظمة سياسية وحيدة في سنة 1975، قد أملتها عدة اعتبارات وعوامل يمكننا حصرها فيمايلي :

- تأتي حركة التطوع الطلابي في مقدمة تلك العوامل، اذأن التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية بدأ يتحول من شكله التعبوي والتجنيد للطلبة للالتفاف حول الثورة الزراعية ودعمها، ليأخذ شكلا من العمل السياسي الذي ليس دائما في صالح النظام السياسي القائم بتركيبته الغير المتجانسة..

فكان لابد من تنظيم القطاع الطلابي ، الذي كان يفتقر لأي تنظيم جامعي باستثناء تلك اللجان التي تقوم بمهمة التأطير والتجنيد والتنظيم في ميدان التطوع الى جانب اللجان البيداغوجية التي هي ذات دور تربوي محض.

- التهلهل الذي بدأ يظهر على " شبيبة جبهة التحرير الوطني " في الميدان التنظيمي ، وذلك نتيجة الاهمال الذي عرفته من قبل الهيئات الحزبية التي اصبحت هي ذاتها تعاني من انعدام التعليمات والتوجيهات بعد اقالة قايد أحمد من مهامه كمسؤول عن الحزب .

- تعدد مصادر التوجيه والاشراف على الشباب أدى الى خلق تناقضات وصراعات في أوساط الشباب.

- رغبة القيادة السياسية في ادماج الشباب في الحياة العامة للمجتمع الذي عرف في هذه المرحلة تعبئة واسعة حول الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات والطب المجاني ، وقد كانت حينئذ فئة من طلبة الجامعة متحمسة للدعوة الى ضرورة

وجود تنظيم طلابي " اتحاد الطلبة ".

لتلك العوامل، وغيرها، دعت قيادة مجلس الثورة الى عقد الندوة الوطنية الأولى للشباب بتاريخ 15 ماي 1975.

وقد شاركت في تلك الندوة مختلف الفئات الشبانية (شبيبة ج.ت.و.، الشباب العامل، الطلبة الجامعيين) وكانت نسبة مشاركة الطلبة مرتفعة بالقياس الى باق الفئات من الشباب، وهو ماجعل من الندوة في الحقيقة ملتقى لمختلف التيارات والاتجاهات السياسية التي كانت تتصارع في الجامعة قبل تلك الندوة.

اذأن التحضير للندوة قد تميز بالصراع الحاد بين مختلف التيارات التي كانت متواجدة بالجامعة ذلك الصراع الذي وصل الى حد الاقتتال في الحرم الجامعي.

وقد ادركت السلطات من خلال ماتوفر لديها من معلومات عن أطراف الصراع في الجامعة مايمثله حجم كل مجموعة من المجموعات المتصارعة، فكان ان اختارت الانفتاح على المجموعة الطلابية التي كانت تظهر تحمسها واندفاعها " الاشتراكي "، وذلك بالرغم من الحساسيات التي كانت لدى بعض أطراف السلطة من تلك المجموعة باتجاهها " المتطرف ".

ولناأن نسأل السؤال التالي: اين كان موقف حزب جبهة التحرير الوطني من كل ذلك ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تكمن في معرفة الوضعية التي كان عليها حزب جبهة التحرير آنذاك، حيث لم يكن في امكان حزب جبهة التحرير اتخاذ موقف معارض لماجرى (حل شبيبة جبهة التحرير الوطني).

واذاكان الحزب لم يعترض فان احتلال الطلبة (المناهضين للحزب) للمناصب القيادية (×) في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، جعل قواعد الحزب تدخل في تناقضات وصراعات "هامشية" مع قواعد منظمة الشبيبة التي كان يوجه لقياداتها أصابع الاتهام

(×) لم يكن تعيين " محمد بورزام " في الندوة الوطنية الأولى للشباب على رأس قيادة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الا احتياطا من قبل السلطات لتجنب تمرد المنظمة على النظام، هذا ما اراه، خاصة وأن القيادة الأولى ضمت عناصر عرفتهم بولائها للنظام.

بأنها "شيوعية".

واذا كانت الندوة الوطنية الأولى قد عقدت لارساء أسس التنظيم الواحد للشباب، فان السنوات الفاصلة بين انعقاد الندوة الوطنية والمؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (جانفي 1979) لم تؤت النتائج التي كان ينتظر تحقيقها، وذلك للأسباب التالية:

- اتجاه القيادات في المنظمة الى تكوين "النواة النشطة" بدل تنظيم مختلف الفئات الشبانية ولذلك عدة اسباب: 1) كانت القيادات ترى أن فتح الباب أمام مختلف الفئات الشبانية للانخراط في المنظمة قد يؤدي الى تجاوزها وظهور اتجاهات سياسية تحتوي المنظمة وتحد من نفوذ العناصر المتحكمة في سير المنظمة. 2) الاهتمام المفرط بالقطاع الطلابي على حساب شباب الأحياء نتيجة كون قيادات المنظمة كانت في معظمها من الجامعة من جهة، ولكون الجامعة اصبحت مركز لمختلف التيارات السياسية والايديولوجية. وهو مالم يكن مستوى شباب الأحياء يسمح بظهوره أو نشوه، خاصة وأن رغبات شباب الأحياء لم تكن تتجاوز النشاطات الفنية الترفيهية.

- وفي مقابل ذلك فان عدم تبني قسمات الحزب لفروع الشباب المنظم في منظمة الشبيبة قد حال دون وجود تنظيم شباني قوي على المستوى القاعدي.

ومنذ المؤتمر التأسيسي لمنظمة الشباب عرفت علاقة الحزب باتحاد الشبيبة تأزما خطيرا، لما كانت منظمة الشبيبة تقوم به من نشاطات وأعمال دون تنسيق مع الحزب الذي استعاد مكانته بعد مؤتمر 1979.

وقد تجلى سوء التفاهم بين الحزب وقيادات منظمة الشبيبة في كثير من المناسبات. مما ادى بالحزب الى الاقدام على اتخاذ العديد من الاجراءات نذكر منها: حل بعض أمانات الاتحادات البلدية والولائية للشبيبة وتعديل بعضها، فصل بعض أعضاء المجلس الوطني للشبيبة الذين أعلنوا عدم رضاهم بتطبيق تعليمات الحزب وبعض التدابير كتطبيق المادة 120 من القانون الأساسي للحزب التي تنص على ضرورة الانخراط في الحزب لكل قيادات المنظمات الجماهيرية. ويمكننا القول أن علاقة الحزب بمنظمة الشبيبة قد بدأت تأخذ مجرى آخر بعد مؤتمر منظمة الشباب في ماي 1982.

الخاتمة:

اذا كنا قد تعرضنا في القسم الاول من هـــذا البحث للصراعات والازمـــات السياسية وانعكاساتها على التطور السياسي الطبيعي للجبهة الى " حزب سياسي " طبقا لما حدد في برنامج طرابلس، وماتلاه من المواثيق والنصوص التي تعتبر الحزب (الملهم والقائد للثـــورة)، وتعرفنا في القسم الثاني لانعكاسات الصراع السياسي على التطـــور التنظيمي للحزب فان هناك تساؤلا يفرضان ذاتهما علينا في نهاية هذا البحث، التساؤل الاول عن اعتبار مؤتمر الحزب المنعقد في جانفي 1979 مؤتمرا رابعا وليس مؤتمرا أولا أو تأسيسيـا ؟

ان الراجح عندي أن المؤتمر لو عقد وبومدين على قيد الحياة لكان مؤتمرا تأسيسيا لا مؤتمرا رابعا ولا مؤتمرا ثانيا، وذلك لأن تصور بومدين الحزب كان يقوم على أن جبهة التحـــرير الوطني كرمز تاريخي (✗) لا بد من المحافظة عليها وفي ذات الوقت لا بد من تحويلها الـــى طليعة تضم مختلف العناصر المرتبطة مصلحيا بالثورة ــ أي صاحبة المصلحة في الاختيارات الاشتراكية ــ وهــو مايفهم من خطاب بومدين في أواخر السبعينات، وما احتوى عليـــه الميثاق بشأن طبيعة الحزب والدور المنتظر منه .

ويبدو أن غياب بومدين والظروف التي عقد فيها المؤتمر لم تسمح بالبت في القضايا التنظيمية بصورة دقيقـــة، فكان لا بد من أيجاد صيغة مناسبة لجمع الشمل وصبغ الصفة التمثيلية على كل الأطراف المشاركة في المؤتمر وذلك لن يكون الا باعطاء المؤتمر الشرعية التاريخية لا الحزبية، اذ كان شعار المؤتمر ((الاستمرارية)) " وتطبيق الميثاق الوطني وفـاء للرئيس هواري بومدين " .

(✗) في أواســـط السبعينـــات طرحت مسألـــة ((تغيير)) تسمية ((جبهة التحرير الوطني)) واعطائه تسمية جديدة ملائمة، فكان رد بومدين أن المحافظة على تسميـــة الجبهة هو لتجنـــب مس مشاعر المجاهدين ليـــس الا ...

والحقيقة أن الدارس للمراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع الاستقلال الى يومنا لا يجد مايدل على انه مثل في فترة من الفترات الحزب السياسي بمفهومه الحديث .

فوحدة التنظيم كانت ومازالت تعاني من ظاهرة التعددية الفكرية في تركيبتها وذلك نتيجة غياب وحدة الرؤية السياسية لدى التركيبة البشرية للحزب والتي لا تنحدر أصلا من طبقة أو طبقات اجتماعية معينة ومحددة، بالرغم من الحرص والتأكيد الدائم في ادبيات الحزب على ضرورة توفر الراغب في الحزب مقاييس اجتماعية معينة .

كما أن مختلف الوثائق والتعليمات الحزبية الداخلية التي كانت تصدر قبل 1979 لم تكن تحمل اسم " حزب جبهة التحرير الوطني " فهي دائما تصدر باسم " جبهة التحرير الوطني ".

اضافة الى ذلك اكدت مختلف الشروط التي وضعت للانخراط في الحزب منذ الاستقلال على ضرورة أن يكون الراغب في الانتماء للحزب قد شارك في الثورة التحريرية، وذلك ان دل على شيء فانما يدل على أن جبهة التحرير الوطني تستمد شرعيتها من قيادتها للثورة التحريرية لا من قيادتها للمجتمع في ظل الاستقلال .

كان شعار المؤتمر الرابع " الاستمرارية الثورية " وهي تعني شرعية جبهة التحرير الوطني في قيادتها للثورة واستمراريتها .

لكل ذلك يمكننا القول أن حزب جبهة التحرير الوطني يمثل "نمطا خاصا للحزب الواحد " لا يمكننا اعتماد المفاهيم الخاصة بدراسة الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية أو الرأسمالية وتطبيقها عليه .

فبدءا بالبرنامج السياسي فان مايلاحظ أن الحزب ليس له برنامج سياسي محدد اذ يعتمد في الأساس على " الميثاق " الذي يتميز دائما بالشمولية وتطبيقه ليس محددا بفترة

زمنيــة معينة .

كما أن مسألــة طبيعــة الحزب جماهيــري أوطلائعي لــم يتم توضيحهــا بشكــل واضح ، اذ تــذهــب مختلــف المواثيــق والقوانيــن الى التوفيــق بيــن الصفتيــن الطلائعية والجماهيرية للحــزب .

اضــافــة الى ذلــك فــان أسلــوب الحــزب فيالممارســة الميــدانيــة لا يتميــز بالهيمنةالسياسية وقمــع الرأي الآخــر ، فهــو مــرن الى درجــة مبالــغ فيهــا مع التيارات السياسيــة والعناصر التي تختلــف معــه .وتلــك خصوصيــة مــن خصوصيات حزب جبهة التحرير الوطني نادرا ماتجدهافي أنظمة الحــزب الواحــد .

لــكــل ذلــك يمكننــا القــول بأن جبهــة التحرير الوطني لــم يحــدث عليهــا تغييــر جــذري يميــزها عــن الطبيعــة التي كانــت عليهــا خلال مرحلــة التحــرير ، وان كانــت الوسائــل والغايات بيــن المرحلتيــن مختلفــة .

مــن هــذا المنظــور يمكننا النظــر الى اعتبار المؤتمــر الــذي عــقــد سنة 1979 مؤتمرارابعــا . لــكــن الســؤال الــذي يتفــرع عن هــذه الاجابــة هــو الى متى تبقى جبهــة التحرير الوطني ـ الحــزب السياسي على هــذا النمط (الخاص) خاصة وأن طبيعــة المرحلــة تستوجب الوضوح ؟

بالرغــم من أن التجربــة القصيــرة التي عاشهــا حــزب جبهــة التحرير الوطنــي منــذ 1979 في محاولــة مــن قياداتــه وقواعــده لاعطائــه مقومات الحزب السياســي الطليعــي فــان ذلــك لم يتبلور بشكــل يجعلنا نحكــم لــه أوعليــه ، الا أن الملاحظات الأولى التي افرزتهــا التجربــة تتمثــل فيمايلي :

ــ ليس بالأمــر السهــل أن يعــدل الحزب في طرائــق عملــه وتعاملــه مع مختلف المؤسسات الــوطنيــة والمنظمات الجماهيريــة خاصــة .

ــ ليس في امكان الحــزب بالتركيبــة الحاليــة أن يغيــر مــن أساليب عملــه ونشاطــه .

ــ اثبتــت التجربــة أن أي محــاولــة في هــذا الاتجاه لاتجــد صداها لدى القيادات الحزبية

في القمة والقاعدة على السواء.

ومن خلال ماسبق نصل الى التساؤل الثاني : ماهي احتمالات المستقبل بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني ؟

اذا كان حزب جبهة التحرير قد كان قبل مؤتمره الرابع يضم في صفوفه تركيبة بشرية مسنة (مجاهدين وقدماء مناضلين) ، فان الحزب بعد ذلك المؤتمر قد عرف اقبالا متزائدا من الشباب والمثقفين خاصة ، كما عرف انضمامات كبيرة لمختلف الفئات الاجتماعية في صفوفه.

وقد بدأت بوادر الصراع والتناقض تظهر بصورة واضحة داخل الهياكل الحزبية القاعدية ، ويأخذ الصراع طابعا ايديولوجيا وعقائديا .

وفي ظل هذا الصراع فان دور التركيبة التي كانت موجودة بالحزب قبل مؤتمر 1979 دورا ضئيلا لافتقارها للمستوى الايديولوجي والسياسي الذي يمكنها من الدخول في الصراع أو التأثير في الشباب المنخرط حديثا بالحزب ، خاصة وأن الحديث عن الشرعية والثورة قد بدأ يأخذ بعدا تنظيميا وايديولوجيا وفي مقابل ذلك فان الحديث عن الثورة التحريرية يدخل ضمن التاريخ ولا يمكن " للمجاهد " أن يستند لمشاركته في الثورة التحريرية فقط ليكون طرفا مؤثرا فيما يجري من صراع داخل الهياكل الحزبية.

وأمام التجديد الذي يعرفه الحزب فان المستقبل يجعلنا نضع عدة احتمالات :

الاحتمال الأول : تحول الحزب الى حزب جماهيري يضم في صفوفه مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية وتحوله الى منبر للنقاش الذي لاينتهي .

الاحتمال الثاني : عودة الحزب الى الوضعية التي كان عليها قبل مؤتمر 1979 وتنامي دور المؤسسات الادارية بشكل يجعل من الحزب مجرد جهاز تابع غير مؤثر.

الاحتمال الثالث : حدوث انقسامات ايديولوجية وبروز اجنحة متناقضة داخل الحزب نتيجة استمرار انخراط مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية في الحزب حفاظا على الامتيازات

الوظيفية التي أصبح الكثير من الاطارات الادارية يخافون على فقدانها ان لم ينضموا للحزب الذي شرع في تطبيق المادة (120) التي تنص على أن كل من يتولى مناصب المسؤولية يجب أن يكون مناضلا..

الاحتمال الرابع: سيطرة البيروقراطيين والمثقفين على الحزب وتحويله الى حزب نخبة حزب فئة ذات مصالح مادية واغراض سياسية موحدة.

الاحتمال الخامس والأخير: استعادة الحزب لمكانته الطبيعية الطلائعية وتحوله الى طليعة سياسية فاعلة في المجتمع بفضل التركيبة البشرية الجديدة التي بدأ يستقطبها منذ سنتين في صفوفه.

وبدون هذا الاحتمال الأخير فان الحزب يبقى دون ماينتظر منه، ولتجنب الوقوع في الاحتمالات الأربعة الأولى فانه على الحزب ان يعمل اليوم اكثر من أي وقت مضى على الحرص في اختيار تركيبته الاجتماعية وأن يعمل على احداث تغيير في طرق عمله الحالية وقبل كل هذا وذاك فان على الحزب ان يحدد تحديد دقيقا واضحا نهجه الاجتماعي في بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وهناك احتمالات كثيرة وتساؤلات كثيرة ليس من السهل على الباحث ان يجيب عليها لأنها مرهونة بالمتغيرات السياسية التي تتميز بعدم الثبات، ولعل المؤتمر القادم للحزب يعد فرصة مناسبة لمعرفة البوادر الأولى لما سيكون عليه مستقبل الحزب.

المــــــراجــــع

المراجـــع المعتمدة:

أولا : مواثيق ووثائق رسمية:

ا) مواثيق ودساتير وبيانات:

ـ بيان أول نوفمبر	1954	أمانة ج . ت .و
ـ ميثاق الصومام	1956	جبهة التحرير الوطني .
ـ ميثاق طرابلس	1962	= = = = = =
ـ دستور الجزائر	1963	= = = = = =
ـ ميثاق الجزائر	1964	= = = = = =
ـ بيان 19 جوان	1965	مجلس الثورة
ـ الميثاق الوطني	1976	
ـ دستور	1976	

ب) وثائق ونصوص حزبية رسمية:

ـ النصوص الكاملة لجلسات مؤتمر 1964 الجزء الرابع .	حزب جبهة التحرير
ـ النظام الداخلي للحزب 1964	= = = = = = = = = =
ـ قانون سير الهياكل الحزبية 1964.	= = = = = = = = = =
ـ القوانين الأساسية للتسيير (موقتة) 1968 .	= = = = = = = = = =
ـ القانون الأساسي للحزب المنبثق عن مؤتمر 1979	= = = = = = = = = =
ـ النظام الداخلي للحزب 1979.	= = = = = = = = = =
ـ القانون الأساسي للحزب، لمعدل في المؤتمرالاستثنائي 1980	= = = = = = = = = =

ج) تعليمات حزبية داخلية ومقررات عامة:

ـ التعليمات العامة لـ24جانفي 1968	حزب جبهة التحرير
ـ وثيقة من أجل تنظيم ديمقراطي للأحياء جوان 1972	= = = = = = = = = = = = = = =
ـ وثيقة (تنظيمية) داخلية صادرة عن لجنة التنظيم العام بالحزب نوفمبر 1980 .	= = = = = = = = = = = = = = =
ـ تعليمة داخلية (حول لجان القسمات) لجنة التنظيم العام سبتمبر 1981 .	= = = = = = = = = = = = = = =
ـ تقرير ملخص لتطبيق قرارات اللجنة المركزية رقم 00179 لسنة 1981 الأمانة الدائمة للجنة المركزية لحزب ج .ت. و.	= = = = = = = = =
ـ مقررات ولوائح اللجنة المركزية في مختلف دوراتها منذ 1979	= = = = = = = = = = = = = = =

ثـانـيـا : الـكـتـب

ا) كتب بالعربية :

1) د . أبو القاسم سعد الله :

ا) الحركة الوطنية . الجزء الثاني الطبعة الثانية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات بالجامعة العربية عام 1977 .

ب) الحـركـة الـوطـنـيـة الجزء الثالث

2) احمد حمروش : عبد الناصر والعرب . المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت — 1975 .

3) العماد مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية ، دار الشورى بيروت ، الطبعة الاولى 1982 .

4) احمد بن الشريف: فجر المشاتي ، أولمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير ، الطبعة الثانية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977 .

5) آلان سافاري : ثورة الجزائر . ترجمة نخلة كلاس ، سلسلة الثقافة العسكرية " ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي " دمشق 1961 .

6) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية ، دار العلم للملايين بيروت الطبعة الاولى 1958 .

7) الميلي محمد : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب دار الكلمة للنشر . الطبعة الاولى ، بيروت 1981 .

8) بول بالطا : استراتيجية بومدين . ترجمة د .ا. خليل ، فؤاد شاهين دار القدس بيروت الطبعة الاولى ، 1979 .

9) جوان جليسبي : ثورة الجزائر ، ترجمة راشد البراوي عبد الرحمان صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتاليف والنشر ، ديسمبر 1966 .

10) جيرار شاليان : مصاعب الاشتراكية في الجزائر . ترجمة جورج الطرابيشي دار الطليعة ، بيروت 1964 .

12) روبير ميرل : مذكرات احمد بن بيلا ، ترجمة العفيف الأخضر منشورات دار الآداب ، الطبعة الثانية ، بيروت 1979 .

13) د . سمير أمين : المغرب العربي الحديث . ترجمة كميل ق . داغر دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية - [illegible] .

14) د . صلاح العقاد : المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة - مكتبة الأنجلو المصرية 1980 .

15) لطفي الخولي : عن الثورة وفي الثورة وبالثورة

16) مغنية الأزرق : نشوء الطبقات في الجزائر . ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت 1980 .

17) فرحات عباس : ليل الاستعمار . نقله الى العربية أبوبكر رحال مطبعة فضالة - المحمدية - المغرب ، بدون تاريخ .

18) د . يحي بوعزيز : ثورة الجزائر في القرنين 19 و20 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981 .

ثالثا : أدبيات حزبية عامة :

اعداد من النشرة الداخلية للحزب :

عدد خاص بالذكرى الأولى لـ19 جوان 1965 .

العدد 2و3	مارس - أفريل	1969
20 =====	نوفمبر	1972
(•) =====	======	1979 .

- المسيرة : من اصدار قسم النشر والتوثيق بالحزب [illegible] . 1980 .

- التطور السياسي والنظامي للحزب : مديرية التكوين بالحزب 1982

- تقارير حزبية مختلفة لسنوات 1972 و1980 ، 1981 ، 1982 .

مجلات وجرائد ودوريات:

السياسة الدولية (مصرية) : العدد 64 أفريل 1918 .

مجلة الجيش (جزائرية) المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي :

عدد 128 نوفمبر 1974
==== نوفمبر 1979 .

مجلة أول نوفمبر (منظمة المجاهدين) :

عدد 51 نوفمبر 1981
〃 〃 54 〃 〃 1982

جريدة النصر (جزائرية) : العدد الصادر بتاريخ 1981/12/27 .

الشعب (جزائرية) : اعداد النصف الثاني من ديسمبر 1962 وسنوات 1963 الى 1976 .

المجاهد بالعربية (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني) اعداد :

عدد 02 من سنة 1956 .
==== 11 و12 سنة 1957 .

اعداد 128 و130 من سنة 1962 .

اعداد 146 و155 و176 من سنة 1963 .

اعداد 481 و 484 من سنة 1968 .

العدد 529 من سنة 1970 .

العدد 1007 من سنة 1979 .
العدد 1019 من سنة 1980 .
العدد 1051 من سنة 1982 .

مجلة احداث ووثائق (وزارة الأخبار) : العدد 51 أوت 1968 .

- مقابلات ولقاءات وندوات صحفية وخطب وتصريحات :
ا - لقاءات مع 20 شخصية حزبية .
ب - لقاءات مع عشرات المناضلين في القاعدة الحزبية .
ج - خطب وتصريحات : بن بيلا ، بومدين ، خيضر ، كريم بلقاسم ، بوضياف ، ايت احمد قايد احمد ، شريف بلقاسم ، محمد الصالح يحياوي ، محمد الشريف ساعدية ، الشاذلي بن جديد .

مـراجـع باللغـة الفـرنسيـة :

ا) الكتب المعتمدة :

1. ANDRE NOUSCHI : La naissance du nationalisme Algérien. Les Editio de minuit Paris 1962.

2. ALISTAIN HORNE: ALBIN MICHEL : Histoire de la Guerre d'Algérie. Traduit de l'anglais par YVES du GUERMY en collaboration avec PHILIPE BOURDUL imprimerie AUDIN D.L.2ème Trimestre 1980.

3. CLAUDE COULOT. JEAN ROBERT HENRY : Le mouvement National Algérien TEXTE 1912-1954 2ème Edition (O.P.U.)Alger 1981.

4. JEAN LECA : L'ALGERIE POLITIQUE INSTITUTION ET REGIME, presse de Fondation Nationale des Sciences Politiques Paris 1975.

5. MOHAMED HARBI : Le F.L.N. Mirage et réalité J.A. Paris 1980/

6. MOHAMED TEGUIA : L'Algérie en Guerre office des publications Universitaires ALGER.

7. SOULIMANE CHEIKH. L'ALGERIE en Arme ou le temps de certitudes (O.P.U.à 1981.

ب) بيانات وتعليمات :

Déclaration du Bureau Politique du FLN 22/7/62 TEEMCEN.

Directive générale du 24/1/1968 FLN

ج) جرائد ومجلات ودوريات :

-Le Monde du 19/4/63

" " 4/4/63

" " 6/4/63

" " 21.22/4/63.

-Jeune Afrique du 26/5/70

-Annuaire d'Afrique du Nord : 1962.

كتب نظرية عامة باللغة العربية ومترجمة :
=======================

1) العفيف الأخضر :
التنظيم الثوري الحديث : دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1974 •

2) د. محمد المجذوب :

دراسات في السياسة والأحزاب ، منشورات عويدات ــ بيروت

الطبعة الأولى 1972 •

3) موريس ديفيرجيه :

الأحزاب السياسية (مترجم) نقله عن الى العربية عن الطبعة السادسة

(1969) علي مقلد وعبد الحسن سعد الطبعة الثالثة ــ دار النهار

بيروت 1980 •

4) ستالين :
أسس اللينينية حول مسائل اللينينية . الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت

بدون تاريخ •

5) التركيب التحتي للثورة :

وثيقة عن السلاح التنظيمي لينين ، ماوتسي تونغ، هوشه منه،

ستالين ، جياب ، لوكاكش، دار العودة بيروت : نشر بمبادرة من

مؤسسة 14 أكتوبر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

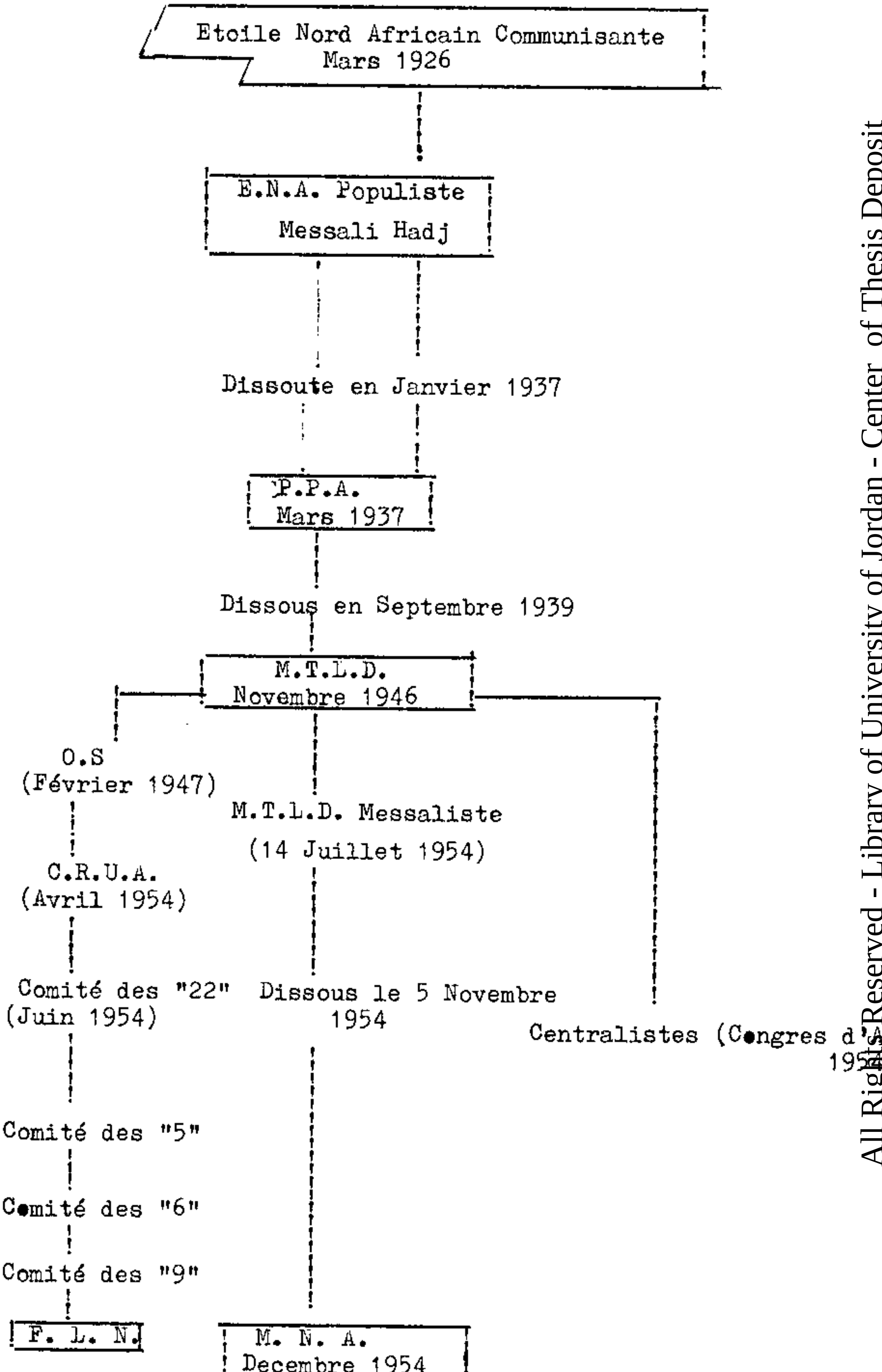
عدن 1971 •

6) الرؤيا الحزب ، الثورة ، الدولة :

دار العودة ــ دار الهدف بيروت الطبعة الأولى 1979

ملحق رقم: 1

Généralogie du Nationalisme Algérien des Origines à l'Insurrection *



* Mohamed HARBI : le F. L.N. mirage et réalité O.P. Cit. P. 389.

أعضاء اللجنة الثورية للاتحاد والعمل : ملحق رقم: 2

01 ـ مراد ديدوش

02 ـ باجي مختار

03 ـ مصطفى بن بولعيد

04 ـ محمد العربي بن مهيدى

05 ـ زيغوت يوسف

06 ـ عثمان بلوزداد

07 ـ سويداني بوجمعة

08 ـ بن عبد المالك رمضان

09 ـ الزبير بوعجاج

10 ـ عبد الحفيظ بو الصوف

11 ـ الاخضر بن طوبال

12 ـ محمد بوضياف

13 ـ رابح بيطاط

14 ـ مصطفى بن عودة

15 ـ أحمد بوشعايب

16 ـ مرزوقي محمد

17 ـ حبشي عبد السلام

18 ـ حداد يوسف

19 ـ محمد مشاطي

20 ـ الياس دريش(صاحب المنزل)

21 ـ بوعس سعيد

22 ـ ملاح سليمان المدعو رشيد .

---

1) انظر مجلة أول نوفمبر العدد 54 سنة 1982 .

(لقاء مع المجاهد قاده أحمد)

ملحق رقم : 3

قائمة اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (×)

الأعضاء الأساسيون :	الأعضاء الاضافيون :
ـ حسين آيت احمد	ـ العسكري عمارة
ـ فرحات عباس	ـ بن عودة
ـ رمضان عبانة	ـ الأخضر بن طوبال
ـ احمد بن بيلا	ـ محمد بن يحيى
ـ مصطفى بن بولعيد	ـ بومدين
ـ بن يوسف بن خدة	ـ عبد الحفيظ بوصوف
ـ محمد العربي بن مهيدي	ـ محمود شريف
ـ رابح بيطاط (في السجن منذ فيفري 1956)	ـ سليمان دهليس
ـ محمد بوضياف	ـ أحمد فرنسيس
ـ سعد دحلب	ـ العموري
ـ محمد خيضر	ـ أحمد محساس
ـ كريم بلقاسم	ـ عبد الحميد مهري
ـ محمد الأمين دباغين	ـ علي ملاح
ـ توفيق المدني	ـ ابراهيم مزهودي
ـ محمد يزيد	ـ طيب ثعلبي
ـ يوسف زيروت	

---

1) انظر جليسي مرجع سابق (ص) 120 و 121 .

(×) ان مايمكن ملاحظته على هذه القائمة انها ناقصة فعدد اعضاء المجلس الوطني المنبثق عن مؤتمر الصومام 34 عضوا ، في حين أن هذه القائمة لا تحتوي سوى على 31 عضوا .

ملحق رقم : 4

تشكيلة الحكومة عند اعلانها في سبتمبر 1958 *

رئيس الوزراء : فرحات عباس

النائب الأول لرئيس الوزراء : احمد بن بيللا (سجين منذ اكتوبر 1956)

وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء : كريم بلقاسم

وزير الخارجية : د محمد الأمين دباغين

وزير الداخلية : الأخضر بن طوبال

وزير التسليح : محمود شريف

وزير المواصلات : عبد الحفيظ بوصوف

وزير شؤون شمال افريقيا : عبد الحميد مهري

وزير الاقتصاد والمالية : د احمد فرانسيس

وزير الاعلام : محمد يزيد

وزير الشؤون الاجتماعية : بن يوسف بن خدة

وزير الشؤون الثقافية : توفيق المدني

وزراء دولة : حسين آية احمد ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف ، محمد خيضر .

سكرتيرون للدولة : الأمين خان ، عمر الصديق ، مصطفى استامبولي .

(*) المصدر : جلال يحيى وعبد العزيز، ثورة الجزائر في [illegible] مرجع سابق ص125

- وزراء الدولة كانوا كلهم في السجن ، وكان وضع بن بلة كنائب لرئيس الوزراء وزملاءه وزراء دولة قد ارادت به جبهة التحرير الوطني تشريفهم من جهة ، واشعار السلطات الفرنسية بالحرج امام الرأي العام العالمي لسجنها وزراء عدوها الى غير ذلك من الاعتبارات . . .

الملحق رقم: 5

كانت الهيئة التنفيذية المؤقتة تتكون كمايلي :

ـ الرئيس : السيد عبد الرحمان فارس.

ـ نائب الرئيس: السيد روجي روث Roger ROTH

ـ مندوب الشؤون العامة : شوقي مصطفاي .

ـ = = = الاقتصادية : بلعيد عبد السلام .

ـ = = = الفلاحة : السيد محمد الشيخ .

ـ = = = الشؤون المالية : السيد جان مانوني . Jean MANNONI

ـ = = = = = = الادارية : السيد عبد الرزاق شنتوف.

ـ = = = النظام العام : السيد عبد القادر الحصار .

ـ = = = الشؤون الاجتماعية : = = = بومدين حميدو .

ـ = = = الأشغال العمومية : السيد شارل كونيق Charles KOENIG

ـ = = = الشؤون الثقافية : السيد حاج ابراهيم بيوض.

ـ = = = البريد : محمد بن تفتيفة . (délégué aux postes).

Ref : Décrêt du 6 Avril 1962 (J.O.R.F.) du 7.4.62.
Annuaire d'Afrique du Nord 1962 Centre de la Recherche Scientifique
Page 678.

قائمة اعضاء اللجنة المركزية التى اعلن عنها رئيس مكتب المؤتمر

(أبريل 1964)

ملحق رقم: 6 — شكل :1

الاعضاء الاساسيين:

01 ـ بن بلة أحمد
02 ـ حاج بن علا
03 ـ محمدى السعيد
04 ـ بومدين الهوارى
05 ـ منجلي علي
06 ـ محمد ولد الحاج
07 ـ محساس علي
08 ـ هامل لعمارة
09 ـ حربي محمد
10 ـ زرداني عبد العزيز
11 ـ علي يحيى عبد النور
12 ـ كومندان صديقي الطيب
13 ـ بن محمود عبد الكريم
14 ـ محيوز احسن
15 ـ بن محجوب عمر
16 ـ نقاش محمد الصغير
17 ـ بوتفليقة عبد العزيز
18 ـ بومعزة بشير
19 ـ مدغرى حسيني
20 ـ بلقاسم الشريف
21 ـ قايد أحمد
22 ـ بودواو عمار
23 ـ وزقان عمار
24 ـ بوديسه الصافي
25 ـ جرمان رابح
26 ـ بن يحيى (عامل عمالة ـ والي)
27 ـ سويح الهوارى
28 ـ كومندان العربي
29 ـ لونشي صالح
30 ـ طايبي محمد
31 ـ كومندان عباس
32 ـ كومندان بن سالم
33 ـ كولونال الزبيرى
34 ـ كولونال شعباني
35 ـ كولونال عثمان
36 ـ دراجي
37 ـ خلف الله
38 ـ وضاح بن عودة
39 ـ وضاح بن عطية
40 ـ معزوزى محمد السعيد
41 ـ قاضي بشير
42 ـ بوبنيدر صالح (صوت العرب)
43 ـ بوغابة مصطفى
44 ـ جغابه محمد
45 ـ ساسي حسين
46 ـ حاج لخضر
47 ـ يحياوى محمد الصالح
48 ـ الواعي محمود
49 ـ جيلالي لحبيب
50 ـ ولد ابراهيم السعيد
51 ـ بوعمران
52 ـ بن حمودة بوعلام
53 ـ كانون بوعلام
54 ـ دخيلي بشير
55 ـ مساعدية محمد الشريف
56 ـ جلولي حبيب
57 ـ مرابط محمد
58 ـ كلوش محمد
59 ـ آيت حسين
60 ـ عبسي ساعد
61 ـ مغروس مصطفى
62 ـ بن سالم
63 ـ الحاج بوشعيب
64 ـ مالك هاشم
65 ـ زهوان حسين
66 ـ بوعجاج الزبير
67 ـ بشيرى منور
68 ـ شنوفي محمد
69 ـ بن حملا الساسي
70 ـ فاضل عبد الله
71 ـ صغير عبد القادر
72 ـ قاضي بوبكر

../..

شكل :ب

73 ــ خطيب يوسف

74 ــ كومندان لخضر بورقعة

75 ــ رمضان عمر

76 ــ بن ناصر عبد المجيد

77 ــ لعجال الطاهر

78 ــ لشقر محمد العيد

79 ــ بوعزيز رابح

80 ــ بن شريف احمد .

المرجع : النصوص الكاملة لجلسات المؤتمر ، الجزء الرابع ، منشورات ج .ت . و . 1964

شكل :ج

الاعضاء الاضافيون فى اللجنة المركزية:

01 ـ درايا أحمد
02 ـ فضال المسمى رحيمي
03 ـ عدلاني عمار
04 ـ شبيلا احمد
05 ـ بن حميده عبد الرحمن
06 ـ عبدلي الصادق
07 ـ زعموم علي
08 ـ مخلوف محمد
09 ـ بلعيد احمد (القبطان فرحات)
10 ـ شيبان عمار
11 ـ مولاى ابراهيم
12 ـ بلوصيف رابح
13 ـ صادق باطل
14 ـ صادق بولحي
15 ـ عبد الرحمن الشريف
16 ـ الرايس محمد
17 ـ بن الشيخ
18 ـ بولحروف يوسف
19 ـ هدام تيجاني
20 ـ سعداوى محمد
21 ـ مرزوقي محمد
22 ـ حاجي علي ابوبكر
23 ـ عبادو السعيد .

1) نفس المصدر.

ملحق رقم : 7

قائمة اعضاء مجلس الثورة التي اعلن عنها يوم 5 جويلية 1965

الرئيس : هواري بومدين

الاعضاء

01 ـ سعيد عبيد
02 ـ عبد الله بلهوشات
03 ـ محمد بن احمد عبد الغني
04 ـ احمد بن الشريف
05 ـ الشاذلي بن جديد
06 ـ بوحجر بن جدو
07 ـ عبد الرحمن بن سالم
08 ـ صالح بوبنيدر
09 ـ أحمد بوجنان
10 ـ البشير بومعزة
11 ـ عبد العزيز بوتفليقة
12 ـ الشريف بلقاسم
13 ـ أحمد دراية
14 ـ أحمد قايد
15 ـ يوسف الخطيب
16 ـ علي مندس
17 ـ أحمد مدغري
18 ـ علي منجلي
19 ـ محمدي السعيد
20 ـ محمد ولد الحاج
21 ـ عبد القادر مولاى
22 ـ صالح السوفي
23 ـ محمد الطيبي
24 ـ محمد الصالح يحياوى
25 ـ الطاهر الزبيرى .

انظر القائمة حسبما أوردتها جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 6 جويلية 1965 العدد 791 .

ملحق رقم : 8

أعضاء مجلس الثورة غداة انعقاد المؤتمر الرابع للحزب

01 ـ الشاذلي بن جديد

02 ـ بوتفليقة عبد العزيز

03 ـ بلهوشات عبد الله

04 ـ دراية احمد

05 ـ بن الشريف احمد

06 ـ يحياوي محمد الصالح

07 ـ الطيبي العربي

08 ـ محمد بن احمد عبد الغني .

ملحق رقم : 09

قائمة اعضاء اللجنة التحضيرية
للمؤتمر الرابع للحزب

01 ـ بلعيد عبد السلام
02 ـ ارزقي آيت وازو
03 ـ عبد المجيد علاهم
04 ـ علي عمار
05 ـ عمار عزوز
06 ـ عبد اللطيف بن اشنهو
07 ـ بوعلام بن حمودة
08 ـ بوعلام دلوسي
09 ـ الرائد مصطفى بن لوصيف
10 ـ علي بن محمد
11 ـ محمد الصديق بن يحيى
12 ـ الرائد رشيد بن يللس
13 ـ عبد الرزاق بوحارة
14 ـ محمد بوزام
15 ـ برارحي عبد الحق
16 ـ محمد الميلى الابراهيمي
17 ـ جيلالي شنافة
18 ـ الرائد ابراهيم ابراهمية
19 ـ عبد الله دمان ذبيح
20 ـ السيدة جفرود
21 ـ محمود قنز
22 ـ المقدم عباس غزيل
23 ـ صالح قوجيل
24 ـ العقيد هاشمي هجرس
25 ـ عبد الكريم حسني
26 ـ سليمان هوفمان
27 ـ مرباح قاصدى
28 ـ عبد القادر قطاف
29 ـ صالح الوانشي
30 ـ محمد السعيد معزوزى
31 ـ عبد الحميد مهرى
32 ـ محمد الشريف مساعدية
33 ـ عيسى ناجم
34 ـ مولود قاسم نايت بلقاسم
35 ـ بشير رويس
36 ـ احمد طالب الابراهيمي
37 ـ يوسف يعلاوى

المرجع : المجاهد الاسبوعي : العدد 662 ، جانفي 1979 .

ملحق رقم : 10 أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثقة عن المؤتمر الرابع للحزب جانفي 1979م .

أعضاء اللجنة المركزية الدائمون :

01 ـ آدمي بشير
02 ـ عباده محمد
03 ـ عبد اللاوي عبد اللاوي
04 ـ آيت مسعودان السعيد
05 ـ علي عمار
06 ـ أمير بن عيسى
07 ـ عبد الرحيم كمال
08 ـ آيت شعلال مسعود
09 ـ عبيد مصطفى
10 ـ عبد الكريم الحاج
11 ـ عبد اللاوي عيسى
12 ـ علاق محمد
13 ـ علي كافي
14 ـ عثماني يزيد
15 ـ عباده عبد الكريم
16 ـ علي بن محمد
17 ـ عبد اللاوي علي
18 ـ أخاموك الحاج موسى
19 ـ هشماوي مصطفى
20 ـ حاج عزوط
21 ـ بغدادي عبد السلام
22 ـ علاهم عبد المجيد
23 ـ عطايلية محمد
24 ـ بن عودة مصطفى
25 ـ بلعيد محمد
26 ـ بلخير العربي
27 ـ بلوصيف مصطفى
28 ـ بن حموده بوعلام
29 ـ بن معلم حسين
30 ـ بن يلس بشير
31 ـ بن يحيى محمد الصديق
32 ـ بن عتو الياس
33 ـ بن حبيلس عبد المالك
34 ـ برارحي عبد الحق
35 ـ ابراهيمي لخضر
36 ـ بتشي محمد
37 ـ بجاوي محمد
38 ـ بلهوشات عبد الله
39 ـ بيطاط رابح
40 ـ بوحجة علي
41 ـ بوزغوب الطاهر
42 ـ بويزن مختار
43 ـ بلعيد عبد السلام
44 ـ يحياوي محمد الصالح
45 ـ بوخالفة عبد الله
46 ـ بكير بلحاج
47 ـ باقي بوعلام
48 ـ بن نقوس عبد القادر
49 ـ بوحارة عبد الرزاق
50 ـ بوحجة السعيد
51 ـ بسايح بوعلام
52 ـ بوعلقة عبد القادر
53 ـ بودينة مصطفى
54 ـ شليغم منوبية
55 ـ أوشيش عبد المجيد
56 ـ بود ربالة حسن
57 ـ شلوفي مصطفى
58 ـ جغابة محمد
59 ـ قنز محمود
60 ـ جلول ملايكة
61 ـ غزيل عباس
62 ـ درابة أحمد
63 ـ بن شريف أحمد
64 ـ قنايزية عبد المالك
65 ـ دلوسي بوعلام
66 ـ قندوز محمد
67 ـ فاضل عبد الله
68 ـ قوجيل صالح
69 ـ قزان جيلالي عفان
70 ـ خروبي محمد الشريف
71 ـ غزالي أحمد
72 ـ بلخضر الطيب
73 ـ حشيشي زين العابدين
74 ـ حاج يعلا
75 ـ لعجل الطاهر
76 ـ الأشرف مصطفى
77 ـ الواعي محمود
78 ـ الوانشي صالح
79 ـ خلدون بشير
80 ـ قادري أحمد
81 ـ شرشال موسى
82 ـ لصفر علي
83 ـ الميلي محمد
84 ـ مهري عبد الحميد
85 ـ مولود قاسم
86 ـ يوسف يعلاوي
87 ـ محمد بن احمد عبد الغني
88 ـ ناجم عيسى
89 ـ لطرش عبد الحميد
90 ـ موسوني بلقاسم
91 ـ موهوب عمار
92 ـ خمري عبد القادر
93 ـ مامي عبد الرحمان
94 ـ مساعدية محمد الشريف
95 ـ مسعودي عيسى
96 ـ معزوزي محمد السعيد
97 ـ محرز محمد عمري
98 ـ خذيري الهادي
99 ـ نزار خالد
100 ـ نميش جلول
101 ـ عقبي عبد الغني
102 ـ عرابي عبد الله
103 ـ ولد علي توتي
104 ـ ولد قابلية دحو
105 ـ أمزيان مولود .

106 ـ رضا مالك
107 ـ رايس محمد
108 ـ عبد العزيز بوتفليقة
109 ـ جلولي نورالدين
110 ـ فاطمة الزهراء جفرود
111 ـ رويس بشير
112 ـ سليماني العربي
113 ـ سوفي محمد
114 ـ سعادنة عبد القادر
115 ـ سحنون محمد
116 ـ سكال بن علي
117 ـ سعدى سليم
118 ـ سعيدى محمد
119 ـ سي العربي لحسن
120 ـ سعدون محمد
121 ـ صوفي لحسن
122 ـ سراج عمر
123 ـ سبع أحمد
124 ـ سوسي عبد الكريم
125 ـ تركي عبد الله
126 ـ طالب أحمد الابراهيمي
127 ـ سليمان محمد لخضر
128 ـ حمدى الطاهر
129 ـ تولتي عبد السلام
130 ـ تونسي غوثي
131 ـ يازوران السعيد
132 ـ ياكر العياشي
133 ـ دمان ذبيح عبد الله
134 ـ طيبي العربي
135 ـ غريب عبد الكريم
136 ـ يزيد محمد
137 ـ زروال الامين
138 ـ زرقيني محمد
139 ـ زمرلي أحمد
140 ـ زيتوني مسعودى
141 ـ زايبك عبد القادر
142 ـ آيت وازو ارزقي .
143 ـ حوحو جمال
144 ـ حساني عبد الكريم
145 ـ هجريس الهاشمي
146 ـ هلايلية محمد الصالح
147 ـ هامل حسين
148 ـ هوفمان سليمان
149 ـ خويلد محمد
150 ـ الشاذلي بن جديد
151 ـ ضاوى عبد الحق
152 ـ حسناوى خالد
153 ـ قارة عبد القادر
154 ـ قاصدى مرباح
155 ـ كركب مختار
156 ـ قاسي عبد الله مختار
157 ـ خطيب جلول
158 ـ قالة محمد العربي
159 ـ خليل حبيب
160 ـ لكحل عياط

ملحق رقم: 10 مكرر الأعضاء الاضافيـــون:

01 ـ عميمور محي الدين
02 ـ عاشوري حمودة
03 ـ بن فريحة احمد بن جيلالي
04 ـ بلعياط عبد الرحمن
05 ـ بولحبال عمر
06 ـ بلحرش حمو
07 ـ بوشامة كمال
08 ـ بوعافية مصطفى
09 ـ بونكراف عبد القادر
10 ـ ابراهمية ابراهيم
11 ـ عبد الصمد محمد الصغير
12 ـ بلمفوطي مولود
13 ـ حمروش مولود
14 ـ حمداني اسماعيل
15 ـ علال عبد الحميد
16 ـ حوحات أحمد
17 ـ باني بلقاسم
18 ـ غالي عبد القادر
19 ـ شريط الازهر
20 ـ غزالي سيد احمد
21 ـ كركب عبد المالك
22 ـ خلاف عبد العزيز
23 ـ قادري احمد
24 ـ خلادي نورالدين
25 ـ حجار ادرفان
26 ـ الياسين محمد
27 ـ كمعوان صالح
28 ـ بن زازة مصطفى
29 ـ ارزيقي محمد
30 ـ محمد العربي ولد خليفة
31 ـ حاجم محمد
32 ـ فرحات احمد
33 ـ سعدي عثمان
34 ـ ملاح عز الدين
35 ـ واسطي عمار
36 ـ مزوني محمد
37 ـ رحال يحيى
38 ـ سيسبان الشريف
39 ـ سويدية يحيى
40 ـ مصباح عزالدين .

ملحق رقم : 11

أعضاء المكتب السياسي المنبثق عن المؤتمر الرابع للحزب جانفي 1979

01 ـ رابح بيطاط

02 ـ الشاذلي بن جديد

03 ـ بوتفليقة عبد العزيز

04 ـ بلهوشات عبد الله

05 ـ دراية أحمد

06 ـ بن الشريف احمد

07 ـ يحياوي محمد الصالح

08 ـ الطيبي العربي

09 ـ محمد بن احمد عبد الغني

10 ـ بلعيد عبد السلام

11 ـ بن حمودة بوعلام

12 ـ بن يحيى محمد الصديق

13 ـ معزوزي محمد السعيد

14 ـ أمير محمد بن عيسى

15 ـ قنزان جيلالي عفان

16 ـ قاصدي مرباح

17 ـ طالب احمد الابراهيمي .

ملحق رقم . 12

اعضاء لجنة القضايا التنظيمية والسياسية :

01 ـ محمد الشريف مساعدية . 1	عضو المكتب السياسي ومسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية .
02 ـ محمد الصالح السوانشي	عضو اللجنة المركزية وعضو الامانة الدائمة للجنة المركزية .
03 ـ العربي بلخير	عضو اللجنة المركزية والأمين العام لرئاسة الجمهورية .
04 ـ بن عباس غزيل	عضو اللجنة المركزية الدائم للمجلس الاعلى للامن .
05 ـ جغابة محمد	عضو اللجنة المركزية ورئيس لجنة التنظيم العام للحزب .
06 ـ عبد الحميد مهري	عضو اللجنة المركزية ورئيس لجنة الاعلام والثقافة والتكوين للحزب .
07 ـ عبد الكريم سويسي	عضو اللجنة المركزية ورئيس ودادية الجزائريين فى اوروبا .
08 ـ كمال بوشامة	عضو اللجنة المركزية وعضو الامانة الدائمة للجنة المركزية .
09 ـ مصطفى بن زازة	عضو اللجنة المركزية " " " "
10 ـ محمد عبادة	عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم التنظيم العام للحزب .
11 ـ احمد السبع	عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم المنظمات الجماهيرية والتطوع .
12 ـ الطاهر لعجال	عضو اللجنة المركزية ومقرر لجنة التنظيم العام للحزب .
13 ـ بشير خلدون	عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم الاعلام للحزب .
14 ـ الازهرى شريط	عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم العلاقات مع الاحزاب .
15 ـ احمد زميرلين	عضو اللجنة المركزية ورئيس قسم العلاقات مع المنظمات .
16 ـ يوسف يعلاوي	عضو اللجنة المركزية والأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين .
17 ـ نورالدين بن جلولي	عضو اللجنة المركزية والأمين العام للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية .

18 ـ فاطمة الزهراء جفرود	عضوة اللجنة المركزية والأمينة العامة للاتحاد الوطني للنساء
19 ـ محمد علاق	عضو اللجنة المركزية (وزارة الدفاع الوطني)
20 ـ عبد القادر لعلاوي	" " " " " " " "
21 ـ يحيى رحال	" " " " " " " "
22 ـ العربي سي لحسن	" " " " " " " "
23 ـ محمود معشوري	" " " " " " " "
24 ـ مصطفى شلوفي	" " " " " " " "
25 ـ محجوب لكحل عياط	" " " " " " " "
26 ـ الهادي خذيري	عضو اللجنة المركزية والمدير العام للأمن الوطني .
27 ـ جلول ملايكة	" " " " نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني
28 ـ صالح قوجيل	" " " " وزير النقل والصيد البحري .
29 ـ جلول بختي نميش	" " " " وزير المجاهدين
30 ـ عبد الرزاق بوحارة	" " " " وزير الصحة
31 ـ بوعلام بالسايح	" " " " وزير الاعلام
32 ـ بشير رويس	" " " " وزير البريد والمواصلات
33 ـ الحاج عبد القادر عزوط	" " " " الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية
34 ـ عبد الله نواورية	نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .
35 ـ أحمد مطاطلة	رئيس اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني
36 ـ محمد عبد العزيز	رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الشعبي الوطني
37 ـ السيدة: تنسي	نائبة بالمجلس الشعبي الوطني .
38 ـ العربي الزبيري	الأمين العام لاتحاد الكتاب الجزائريين .
39 ـ محمد عباس	الأمين العام لاتحاد الصحفيين الجزائريين .
40 ـ علي لعمور	الأمين العام لاتحاد المحامين الجزائريين
41 ـ أحمد حماني	رئيس مجلس الاسلامي الأعلى .
42 ـ بشير لحش	(وزارة الدفاع)

أعضاء لجنة التخطيط والتنمية

ملحق رقم: 12 مكرر.

01 ـ عبد الحميد ابراهيمي	عضو اللجنة المركزية	ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية
02 ـ مصطفى بن عودة	" "	رئيس لجنة الانضباط للحزب .
03 ـ سليمان هوفمان	" "	رئيس لجنة العلاقات الخارجية للحزب
04 ـ بوعلام دلوسي	" "	رئيس قسم الشؤون الاقتصادية للحزب
05 ـ محمد سعيدى	" "	مقرر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
06 ـ حسين هامل	" "	مقرر لجنة العلاقات الخارجية للحزب
07 ـ الطاهر حمدى	" "	مقرر لجنة الاعلام والثقافة والتكوين
08 ـ عمر سراج	" "	رئيس قسم التكوين .
09 ـ مصطفى هشماوى	" "	رئيس قسم الشؤون الاجتماعية .
10 ـ الطيب بن لخضر	" "	الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين
11 ـ مسعودى زيتوني	" "	رئيس مجلس المحاسبة .
12 ـ عيسى نساجم	" "	الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين
13 ـ عبد الرحمن بلعياط	" "	نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .
14 ـ سعيد آيت مسعودان	" "	وزير الصناعات الخفيفة .
15 ـ عبد العزيز خلاف	" "	وزير التجارة .
16 ـ مولود أمزيان	" "	وزير العمل .
17 ـ محمد رويغي	" "	كاتب الدولة للغابات والتشجير
18 ـ احمد بن فريحة	" "	كاتب الدولة للصيد البحرى
19 ـ محمد الشريف خروبي	" "	وزير التربية والتعليم الأساسي
20 ـ الحبيب خليل	" "	وزارة الدفاع .
21 ـ عبد المالك قنايزية	" "	" "
22 ـ رشيد بن يلس	" "	" "
23 ـ علي تونسي	" "	" "
24 ـ محمد لمقامي		نائب رئيسا لمجلس الشعبي الوطني .
25 ـ عباس ديلمي		رئيس اللجنة الاقتصادية للمجلس الشعبي الوطني .
26 ـ محمد الأمين طرفاية		رئيس لجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني .
27 ـ علي عبد القرفي		رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية للمجلس الشعبي الوطني .
28 ـ زيدان شارف		الأمين العام لاتحاد الاطباء الجزائريين .
29 ـ محمد ارزقي ايلسي		الأمين العام لاتحاد المهندسين الجزائريين .
30 ـ عبد الله بغلي		الأمين العام لاتحاد المعماريين الجزائريين
31 ـ محمد قنقر		وزارة الدفاع الوطني
32 ـ زهور ونيسي		كاتبة الدولة للشؤون الاجتماعية .
33 ـ ليلى الطيب		نائبة بالمجلس الشعبي الوطني .

شروط العضوية فى الحزب كما حددتها

النصوص والقوانين الأساسية للحزب

منذ مؤتمر 1964 الى مؤتمر 1979 .

ملحق رقم: 13

1 ـ نص القانون الأساسي المصادق عليه فى مؤتمر 1964 فى المادة

(4) على انه : لكي يقبل فى حزب جبهة التحرير الوطني

يجب :

أ) ان يكون جزائري الجنسية استكمل من العمر 18 سنة

ب) ان يكون قد شارك بدون خلل فى حرب التحرير الوطني فى

اطار منظمة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني .

ج) أن يتعهد بممارسة النضال بنشاط ويؤدي اشتراكاته

بانتظام .

د) أن يوافق على الاتجاه الاشتراكي للحزب

هـ) أن يبرهن على حسن خلقه .

المادة 6: ان صفة المناضل لجبهة التحرير تتناقض مع

الانتساب الى منظمة سياسية أخرى .

ANNEXE N°14

LES CRITERES D'ADHESION (*)

1)Etre de Nationalité algérienne et avoir 18 ans révolus ;

2)Avoir participé sans défaillance à la lutte de Libération Nationale dans le cadre de l'organisation F.L.N/A.L.N. ;

3)Etre engagé sans réserve et d'une façon passionnée envers la Patrie et la Révolution ;

4)Se conformer à l'Orientation Sociale du Parti et appliquer son Programme ;

5)Justifier d'une bonne moralité et d'une bonne réputation au sein des masses ;

6)Avoir un sens aigu de la responsabilité et de la discipline et appliquer scrupuleusement les dispositions des Statuts du Parti et de son règlement intérieur ;

7)Assister régulièrement aux réunions organiques ;

8)S'acquitter régulièrement de ses cotisations ;

9)N'avoir aucun lien avec des forces anti-nationales, anti-révolutionnaires ou anti-socialistes ;

10)N'appartenir à aucune autre formation politique.

---

*)Directives générales du 24/01/1968.

C R I T E R E S (*)

-Des membres des Commissions de contrôle auxdivers niveaux.

et

-Des candidats aux élections dans les différentes instances du Parti.

o O o

A)-CRITERE FONDAMENTAL : Remplir pleinement les critères d'adhésion ;

B)-CRITERES SUPPLEMENTAIRES :

1)-Etre engagé envers le Pouvoir Révolutionnaire en partici positivement et effectivement aux tâches quotidiennes de l'édification du Pays.

2)-Jouir de la confiance des masses.

3)-Avoir une bonne formation générale, politique et organi en vue d'assimiler, d'expliquer, d'appliquer et de faire exécuter rapidement et correctement les directives reçues

4)-Avoir une solide expérience dans l'art de diriger et de comprendre les masses en disposant de certaines qualités humaines telles que l'autorité et le sens du respect d'autrui.

(*)Directives Générales du 24/01/1968.

M O D E L E (*)

-De renouvellement de demande d'adhésion ;

ou

-De nouvelle demande d'adhésion.

Je, SOUSSIGNE, (NOM, Prénoms et Adresse),

-Renouvelle ma demande
-Demande (1)

(pour) (1) mon adhésion au Parti du Front de Libération Nationale

Je vous adresse ci-joint, une Fiche de Renseignements me concerna et dont je certifie sur l'honneur, l'exactitude en acceptant à l'avance les conséquences qui découleraient d'une fausse déclara

ooOoo

Je m'engage sur l'honneur à me mettre loyalement et efficacement au service du F.L.N.

Je souscris sans réserve au programme du parti ainsi qu'aux dispositions de ses statuts et de son règlement intérieur et m'e à les défendre passionnément et à les respecter scrupuleusement

ooOoo

Je jure par Dieu, la Patrie et les Martyrs, de défendre en tout et en toutes circonstances; la Révolution et ses options socialis et de soutenir sans réserve le Pouvoir Révolutionnaire.

ooOoo

Fait à Alger, le..............

Signature

* Directives générales du 24/011968.

ملحق رقم: 17

شروط الانخراط فى الحزب كما حددها القانون الاساسي الصادر عن مؤتمر الحزب جانفي 1979

حدد القانون الأساسي فى مادته 10 شروط الانخراط كما يلي م: 10: يجب ان تتوفر للانخراط فى حزب جبهة التحرير الوطنى الشروط التالية:

1 - ان يكون المنخرط جزائرى الجنسية، عمره 21 سنة كاملة، ويمكن لكل عضو قيادى فى الاتحاد الوطنى للشبيبة أن ينخرط فى الحزب اذا بلغ 18 سنة كاملة.

2 - أن يلتزم بالدفاع عن مبادئ الميثاق الوطنى وتوجيهاته.

3 - أن يستوعب برنامج الحزب كما حدده المؤتمر وان يقبله.

4 - ان يناضل فى صفوف الحزب بصفته مرشحا لمدة سنة على الاقل، مع مراعاة احكام المادتين 18 و 19 من هذا القانون الاساسي.

5 - ان يقبل القانون الاساسي للحزب ونظامه الداخلي.

6 - ان يكون قد شارك فى الكفاح من اجل التحرير الوطنى، ولا ينطبق هذا الشرط على المرشحين المولودين بعد فاتح يناير سنة 1941.

7 - ان يكون ذا اخلاق حسنة، ولم تصدر ضده أية عقوبة زجايــة أو مخلة بالشرف، ولم يقم أبدا بأى عمل ضد مصلحة الوطن والثورة.

8 - أن يلتزم بالنضال الفعال ويدفع اشتراكاته بانتظام.

9 - ان يعيش من انتاج عمله فقط، اذ أن حيازة الملكية المستغلة، كما حددها الميثاق الوطنى، تتنافى مع صفة المناضل.

ان صغار التجار والحرفيين، وهم حلفاء الثورة الطبيعيون يقبلون فى الحزب ان توفرت فيهم شروط الانضمام التى حددها هذا القانون.

ملحق رقم : 18 (شكل :أ)

ملحق خاص بمقررات اللجنة المركزية للحزب
في الدورات التي عقدتها منذ مؤتمر 1979

الدورات و تاريخ انعقادها	اللوائح و القرارات التي أصدرتها
الدورة الثانية 26 ـ 30 ديسمبر 1979	لائحة السياسة العامة قرارات حول خلية المؤسسة . قرار حول الموارد المائية تحليل موجز للوضع في قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين قرارات حول السكن قرارات حول توجيهات التنمية العشرية
الدورة الثالثة 03 ـ 07 ماى 1980	لائحة السياسة العامة تعميم استعمال اللغة الوطنية قرار حول الفلاحة قرار حول السياحة اللائحة التنظيمية
الدورة الرابعة 29 ـ 31 ديسمبر 1980	لائحة السياسة العامة ===== الصحة ===== الطاقة قرار يتضمن تنظيم وصلاحيات مجلس التنسيق البلدي والولائي
الدورة الخامسة 29 جوان ـ 01 جويلية 81	ـ لائحة السياسية العامة ـ لائحة السياسية الثقافية ـ تقويم السياسة الثقافية ـ قضايا تنظيمية : 1) قرار يتعلق بتنفيذ ميزانية الحزب لسنة 79 ـ 80 2) قرارات تتعلق بتوقيف اربعة من اعضاء اللجنة المركزية

يتبع ملحق رقم: 18 . (شكل : ب)

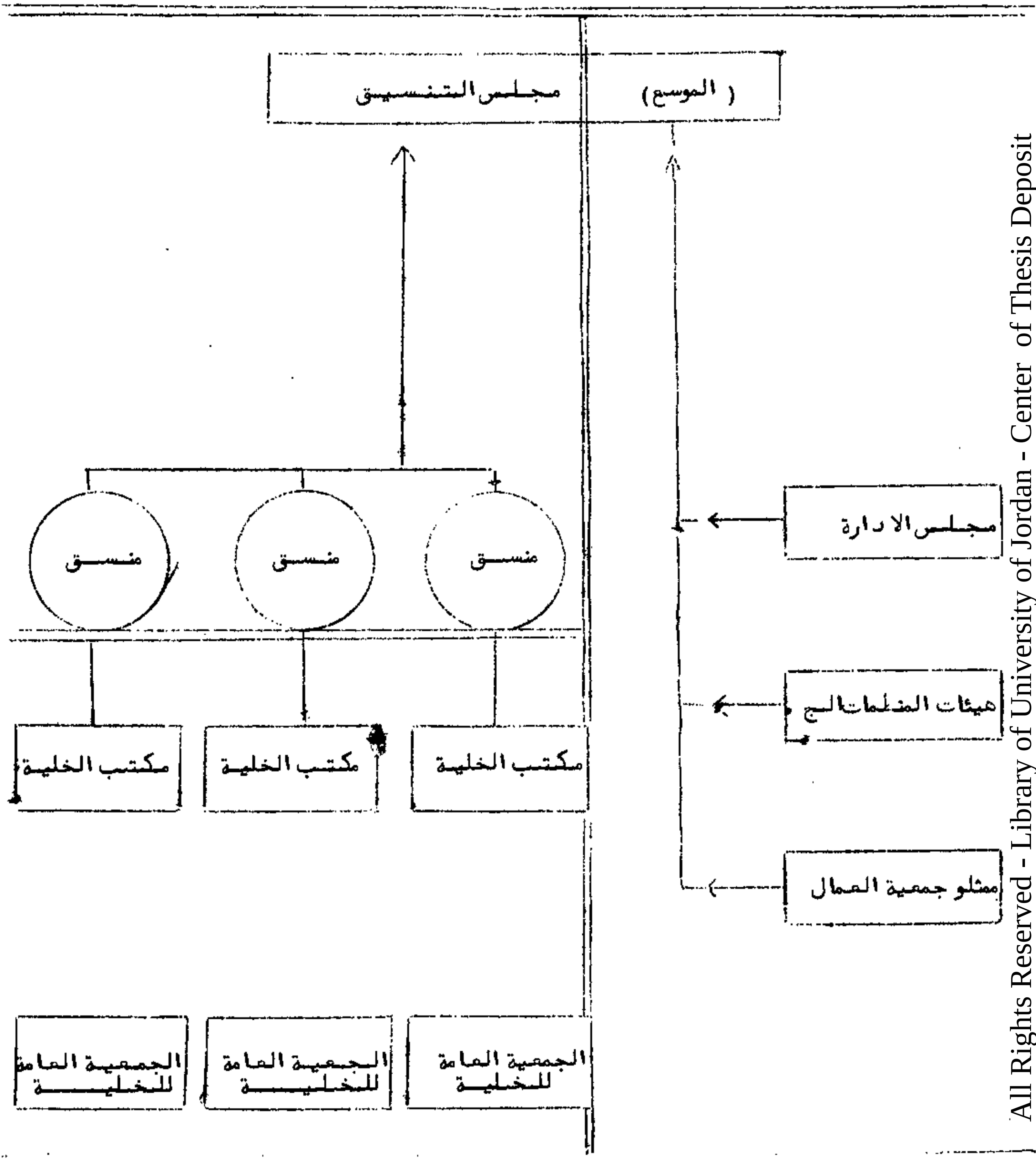
الدورة السادسة 22 ـ 24 ديسمبر 81	ـ لائحة القطاع الخاص . ـ قرار خاص بتنظيم الانتداب في الحزب و المجالس المنتخبة . ـ قرار خاص بميزانية تسيير الحزب لسنة 1982 ـ ـ قرار خاص بمراقبة و فحص حسابات الحزب لسنتي 79 ـ 80 ـ لائحة السياسة العامة . ـ قرارات بتوقيف في اربعة اعضاء من اللجنة المركزية .
الدورة السابعة من 15 الى 17 جوان 82	ـ لائحة السياسة العامة ـ تقرير السياسة الوطنية للشباب ـ لائحة حول السياسة الاعلامية ـ قرار السياسة الإعلامية ـ لائحة تنفيذ ميزانية 1981 و ميزانية التسيير لسنة 1983 و ميزانية التسيير لسنة 1983 (الخاصة بالحزب)
الدورة الثامنة 29 ـ 1982/12/31	ـ لائحة السياسة العامة ـ لائحة تطبيق قرارات اللجنة المركزية حول قطاع الفلاحة ـ لائحة ============================ الري ـ ============================ السكن ـ ============================ السياحة ـ ============================ الطاقة ـ التوصية الخاصة بتعميم استعمال اللغة الوطنية ـ اعادة انتخاب لجنة الانضباط المركزية .

ملاحظة : اللوائح التطبيقية للدورة الثامنة للجنة المركزية ، هي لوائح تقييمية لما طبق في الميادين المذكورة من القرارات التي كانت اللجنة المركزية قد اتخذتها في دورات سابقة .

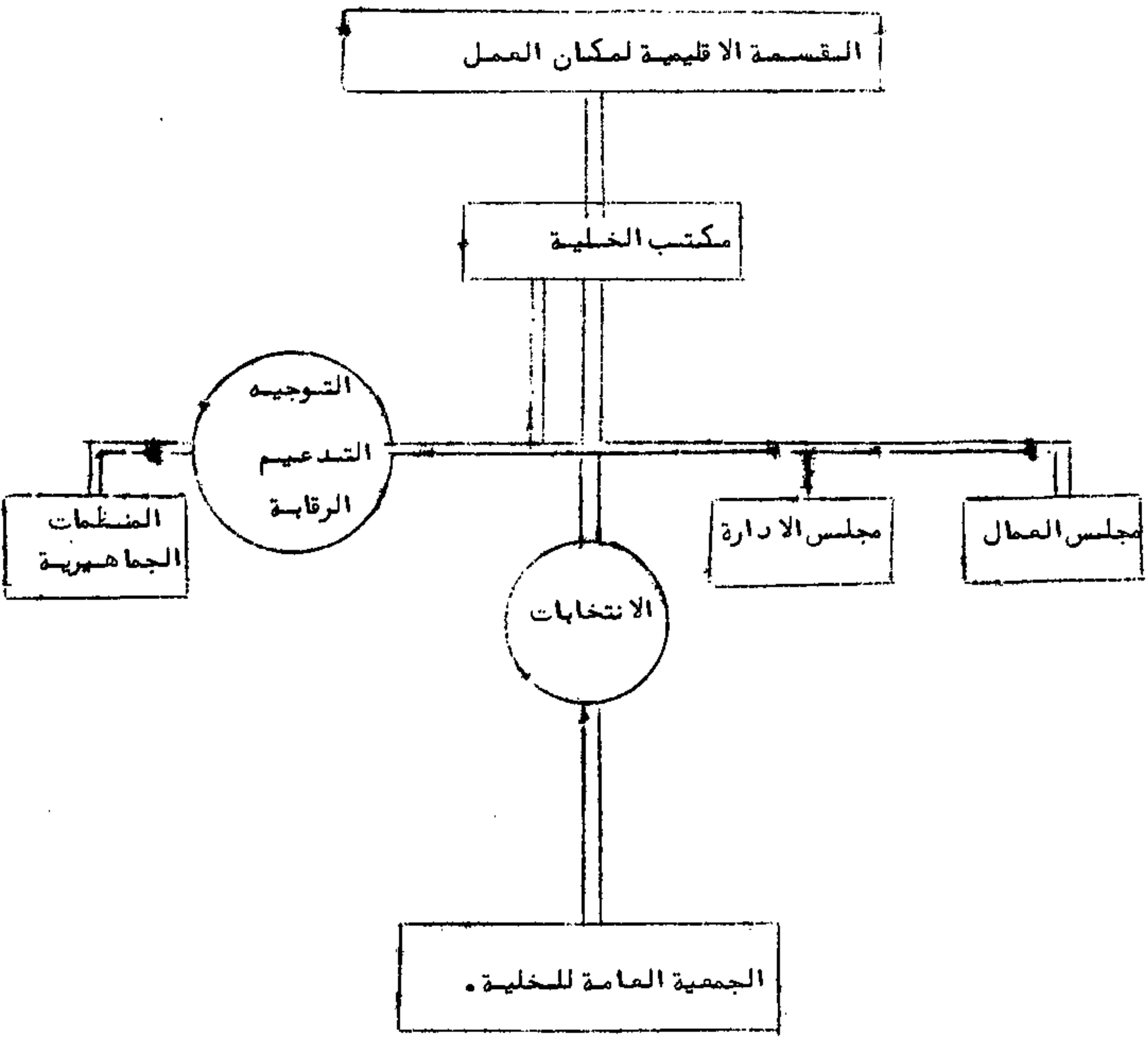
فهرست البحث

التشكيل الهيكلي لخلية المؤسسة

(حالة وجود عدة خلايا بالمؤسسة)



المرجع: لجنة التنظيم العام بالحزب: دليل عملي حول خلية المؤسسة ، بدون تاريخ .



المرجع : لجنة التنظيم العام بالحزب : دليل عملي حول خلية المؤسسة ، بدون تاريخ .